الفرق بين الفرق

تأليف

صدر الإسلام ، الأصولى ، العالم ، المتفنن

لقاهر بن طاهر بن محمد : البغدادى ، الإسفرائينى ، التميمى

المتوفى فى عام ٤٢٩ هـ — ١٠٣٧ م

حقق أصوله ، وفصله ، وضبط مشكله ، وعلق حواشيه

محمد محيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

يطلب من ناشره

مكتبة محمد على صبيح وأولاده ، بميدان الأزهر بمصر

مطبعة المدني
٦٨ شارع العباسية ـ القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، وقائد الغُرِّ المُحَجَّلِينَ ، سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الذى بعثه الله رحمة وهُدًى و بُشْرى المؤمنين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ثم على علماء أمته العاملين ، وعلى كل مَنْ نَهَجَ طريقه إلى يوم الدين .

وبعد ، فإن عقيدة الإسلام سَهْلَة يسيرة لا تعقيد فيها ، وهي التى توافق الفطْرَة السليمة التى فَطَر الله الناس عليها وتتقبَّلُها العقولُ الصافية من دَخَلِ التقليد والعَصَبِيَّة ، وكلمة الشهادة « أشهد أنْ لا إلهَ إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسولُ الله » هي المعيار الذى جعله الله تعالى ورسولُه صلى الله عليه وسلم دليلَ هذه العقيدة ، ومن معناها الإيمانُ بأن لهذا الكون خالقا حكيما قديرا مدبرا ، وأنه لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وأنه ليس كمثله شيء ، وأنه يصطفى من عباده مَنْ يشاء فيرسلهم إلى الناس يبلّغونهم ويبشرونهم وينذرونهم ، والإيمانُ بأن محمدَ بن عبد الله القرشيَّ الهاشميَّ رَسُولٌ أرسله الله على حين فَتْرة من الرسُل ، وأنزل عليه كتابا أحكمت آياته ثم فُصِّلَتْ ، وأنه أدَّى الأمانة ، وبَلَّغَ الرسالة ، وصَبَر وصابَرَ حتى صارت كلمةُ الله هى العُلْيا ، وكلمة الذين كفروا السفلى .

وأيُّ فطرة سليمة لا تشعُر بأن لهذا الكون مدبرا حكيما ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وكلُّ إنسانٍ مسُوقٌ بطبيعته إلى الخضوع لذلك والإذعان به ، ثم إلى إدراكه فى يُسْر وسُهولة إلا أن تنتكس فطرتُه ، أو يُرَان على قلبه أو تجتاله الشياطين ، أوَ ليس كلُّ أحد يفكر فى شأن من شؤونه ، ثم يدبِّر له

أسبابه ودواعيه ، ثم يَسْلُكُ طريقه إليه ، ثم لا يدَّخر وُسْعاً فى ركوب كل صعب وذَلُولٍ ليبلغ ما يريد وهو يعتقد أنه لم يترك وسيلةً إلا دبَّرها واتخذها ، ثم إذا الأمرُ يجرى ــ رغم أنفِهِ ــ على غير ما يُريد ، وعلى خلاف ما قدَّر ، وعلى خلاف ما ظن أنه واصِلٌ إليه ، وعلى خلاف ما اعتقد أن هذه الوسائلَ وهذه الطريقَ موصِّلَة إليه ؟ فإذا هو ــ بعد أن جَرَى هذا الشوط الفسيحَ ــ يعلم أن ثمة قدرة فوق قدرته ، وأن علماً فوق علمه، وأن تدبيراً فوق تدبيره ، وأن تقديراً فوق تقديره ، وأن هذه القدرة وهذا العلم وهذا التدبير وهذا التقدير هو الذى جرت الأمور على ما أراد ؟

وقد دخَلَ فى الإسلام قومٌ خَلَصَت قلوبهم من أدران التقليد والعصبية ، وصفت نفوسُهم لما يدعوهم إليه رسولُ الإيمان ، واطمأنت خَوَالجهم إلى أمانة هذا الرسول الكريم وصِدْقِهِ ؛ فعَضُّوا على ما دعاهم إليه بالنواجذ واستمسكوا منه بالعروة الوثقى التى لا انفصام لها ، وكره أحدهم الشرك وما كان يعبد آباؤهم كما يكره أن يُلْقَى فى النار ، ورأوا رسول الله وصَحِبُوه فأحَبُّوه فوق ما يحبون آباءهم وأبناءهم ، وفَدَوه بالأنفس والأموال ، حتى كان أحدهم يستعذِبُ أن يعذَّب بأشد أنواع العذاب إذا كان فى هذا العذاب نجاة للرسول الكريم من أن تشوكه شوكة ، ونفعهم الله بذلك كله ، وجزاهم عليه خير ما يجزى الصالحين .

ودخل فى الإسلام ــ بجانب هؤلاء ــ أصناف من الناس ، أولهم جماعة من العرب سَاقَهُم إلى الإسلام ــ حين جاء فتح الله والنصر ــ دخولُ قومهم فيه ، فدخلوه تقليدا وانسياقا مع الجمهور ، ولم تكتحل أعينهم برؤية صاحب الرسالة ، ولا انشرحت صدورهم بسماع تعاليمه منه ، ولا صفت قلوبهم من آثار جاهليتهم ولا نظفت من أدْرَانها ، فكان سواء لديهم انتصرت الدعوة الإسلامية أم لم تنتصر ، وثانيهم جماعة من عامَّةِ أهلِ الأديان الأخرى ــ وعلى الأخص اليهودية

والمجوسية ــ دخلوا فى هذا الدين أيام الفتوح التى أخضعت الدولتين الكبيرتين اليونانية والفارسية ، فرارا من حكم الإسلام على من يبقى على دينه منهم ، ولم تخالط بشاشة هذا الدين قلوبهم ، ولا اقتلعت جذور الحقد والضغينة من قلوبهم ، ولا استأصلت من أنفسهم أعلاقة الود إلى دينهم القديم ، فهم يشتاقونه وتتقطع أنفسهم حسرات عليه ، ويتمنون أن يعودوا إليه ، وثالثهم جماعة من دهاة أهل الأديان الأخرى وذوى الخب والمكر منهم ــ وعلى الأخص اليهودية والمجوسية أيضاً ــ تظاهروا بالدخول فى الدين الجديد وهم يضمرون فى أنفسهم الكيد والمكر والخديعة ، ويتحيَّنون الفرصة للانقضاض على هذا الدين الذى بسط سلطانه على رقعة الأرض المعروفة يومئذاك ، ويعملون فى الخفاء لإيجاد هذه الفرصة إن لم تواتهم من تلقاء نفسها ، ويهيئون أذهان الطائفتين السابقتين وقلوبهم وجهودهم للقيام معهم فيما يعتزمون القيام به ، ومايزالون يفتلون فى الذروة والغارب لتواتيهم الظروف وتتهيأ لهم الفرص ، فيلبسون للناس مسوح الصلاح تارة ، ومسوح الحرص على تعاليم الدين تارة أخرى ، ثم يلبسون لهم مسوح محبة الرسول صلى الله عليه وسلم وآل بيته الطاهرين حين وجدوا من آل بيت الرسول قوما يذكرون اهتضام حقوقهم وانصراف بعض الناس عنهم ، وينفث هؤلاء سمومهم ، فيؤولون فى تعاليم الشريعة ، ويدخلون فيها ما ليس منها ، ويضعون على الرسول أحاديث تؤيد دعاويهم ، ويطالبون الأغرار ــ وهم الطائفتان الأولى والثانية ــ بالقيام لنصرة الدين أو لنصرة آل الرسول الذى جاء بهذا الدين ، هذا فيما نعتقد ــ هو الأصل الأصيل فى الفرقة التى حدثت فى الإسلام وهو غض طرى لم يكتمل عليه قرن واحد ، وهو السر فى عجز المؤمنين الخالصى الإسلام عن رد كيد هؤلاء الماكرين إلى نحورهم ، ذلك بأنهم أثاروا جمهور الناس وكثرتهم ، وبعثوا فى نفوسهم الحماس لما يدعونهم إليه ، وثورة الجماهير ــ كما يقولون ــ مجنونة لا عقل لها .

ويروى الترمذى فى سننه حديثاً فى تفرق هـذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة ، فيقف العلماء الذين صنفوا فى علم الـكلام أو فى « الملل والنحل » من هذا الحديث ثلاثة مواقف ، فأما أحدها فألاّ يتعرضوا له بنفى ولا إثبات ، ومن هؤلاء شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعرى الذى صنف كتابه « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » وقد أخرجناه إخراجا دقيقا فى عام ١٣٦٩ ــ الموافق عام ١٩٥٠ ، ومنهم الإمام المحقق أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين ، فخر الدين الرازى ، المعروف بابن الخطيب ، الفقيه الشافعى ، المتوفى فى سنة ست وستمائة من الهجرة ، وهو صاحب كتاب « اعتقادات فرق المسلمين والمشركين » ؛ فقد ألف كلٌّ منهما كتابه من غير أن يعرض لهذا الحديث ، وأما الثانى فجماعة تعرضوا له ولم يصححوه فلم يأخذوا به ، ومن هذا الفريق ابن حزم الفقيه الظاهرىّ صاحب كتاب « الفصل ، فى الملل والنحل » فقد أعلن عن عدم صحة هذا الحديث ، بل حكم بضعفه ، وأما الثالث فقد تعرض لهذا الحديث وأخذ به وحاول أن يحصر الفرق التى نجمت تحت ظلال الإسلام فى ثلاث وسبعين فرقة إحداهن ناجية وهى أهل السنة والجماعة ، ومن هذا الفريق الإمام المتـكلم النظار أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى صاحب كتاب « الفرق بين الفرق » الذى تقدم له بهذا الحديث ، ومنهم الإمام الحجة أبو المظفر الإسفرائينى صاحب كتاب « التبصير فى الدين » الذى يحذو فيه حَذْوَ أبى منصور البغدادى فى تبويبه وتقسيمه ، فلا يكاد يخالفه ، ومنهم أبو المعالى محمد الحسينى العلوى صاحب كتاب « بيان الأديان » الذى أخرجه الدكتور يحيى الخشاب ونشره فى مجلة كلية الآداب (المجلد الأول ، من العدد التاسع عشر) ومنهم القاضى عضد الدين عبد الرحمن ابن أحمد الأيجى المتوفى فى عام ٧٥٦ من الهجرة ؛ فقد صدر عقيدته التى اشتهرت باسم « العقائد العضدية » نسبة إليه بهذا الحديث وشرح فى كتابه هذا مقالات الفرقة الناجية من هذه الفرق الثلاث والسبعين .

والحق أن أصول الفرق لا يصل إلى هـذا العدد ، بل إنه لا يبلغ نصفه ولا رُبُعه ، وأن فروع الفرق يختلف العلماء فى تفريعها، وأنت فى حَيْرة حين تأخذ فى العدّ ، بين أن تعتبر فى عَدِّك الفرق أصولها أو فروعها ، وإذا استقر رأيك على اعتبار الفروع فإلى أىّ حدٍّ من التفريع أنت آخذ فى اعتبارك ، وفى الحقّ أنه ـ على فرض صحة الحديث ـ لا ينحصر الافتراق فيما كان فى العصور الأولى ، ومن قبل أن يدوِّنَ هؤلاء العلماء الأعلام مصنفاتهم ، بل لا يزال الأمر يسير على المنهج الذى سار عليه أوّلَ الأمر ، تكون الفرقة واحدة ثم يكون من رجالها اثنان أو أكثر يبتدعون فى مقالتهم شيئا لم يكن عليه أسلافهم فيصبح كل واحد منهم فرقة منفصلة عن قُدَامَاها فى كل ما كانوا ينتحلون أو فى بعضه ، ويجدّ فى العصر بعد العصر مبتدعة يبتدعون ما لم يكن عليه أحد من أهل الفرق الأولى ، من أجل ذلك كله رأينا أن الأخذ بهذا الحديث على ظاهره ومحاولة إيجاد هذا العدد من الفرق من أهل القرون الثلاثة الأولى التى جاء فى أعقابها هؤلاء المؤلفون قصورٌ وتقصير وقصر نظر ، فإن حديث الترمذى يتحدث عن افتراق أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأمته مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، فيجب أن يُتَحَدَّث فى كل عصر عن الفرق التى نَجَمَتْ فى هذه الأمة من أول أمرها إلى الوقت الذى يتحدث فيه المتحدث ، ولا عليه إن كان العدد قد بلغ ما جاء فى الحديث أو لم يبلغ ، ونحن نجزم أنه إذا كان الحديث صحيحا ، وأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قد قاله ، فلا بدّ أنه كائن على الوجه الذى أراده صلى الله عليه وسلم ، لأنه صادق فى كل ما يقوله : لأنه لا ينطق عن هوًى ، ولا يلقى كلامه إلقاء غير مُبَالٍ بما يكون من بعد ، والله تعالى يؤيده ، ومن تأييده وقوعُ الأمر فى واقع الناس على وَفْقِ ما أخبر به .

وهذا كتاب « الفرق بين الفرق » أقدمه لقراء العربية ، بعد أن قدمت لهم منذ قريب من خمسة عشر عاما كتاب أبى الحسن الأشعرى « مقالات

الإسلاميين واختلاف المصلين » ومما لا رَيْبَ فيه أن كتاب « الفرق بين الفرق » من خير ما ألف فى هذا الموضوع : حُسْنَ ضبطٍ ، واستيعاب بحث ، وإتقان تبويب ، ودِقَّةَ عَرْض ، وقد عُنِيتُ بالترجمة للأعلام التى وردت فيه ترجمات مختصرة ، ودللت على مراجع هذه الترجمات ليستزيد من أراد الاستزادة ، كما دللت على المراجع التى تحدثت عن الفرق التى عرض لها البغدادى لنفس السبب ، ثم دققت فى تحقيق النص وضبط ألفاظ الكتاب المشتبهة وأعلامه ، ونفيت عنه كثيراً من الخطأ الذى وقع فى طبعتيه السابقتين ، أخص منهما طبعته الأولى التى نشرت فى دار المعارف فى عام ١٩١٠ فإنها مليئة بالأخطاء بحيث لا يطمئن قارىء إلى الرجوع إليها ، وقد انتفعت كثيراً بالطبعة الثانية التى اضطلع بالإشراف عليها صديقنا المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثرى رحمه الله تعالى ، رغم أننى خالفته فى تحقيق كثير من العبارات .

والله ـ سبحانه وتعالى ـ المسئول أن ينفع قراء العربية بهذا العمل ، وأن ينفعنى بدعوات صالحات من هؤلاء القراء حين يجدون فى عملى هذا ما جَعَلَ الفائدة منه دانية القُطُوف قريبة الجَنَى .

ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير ؟

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

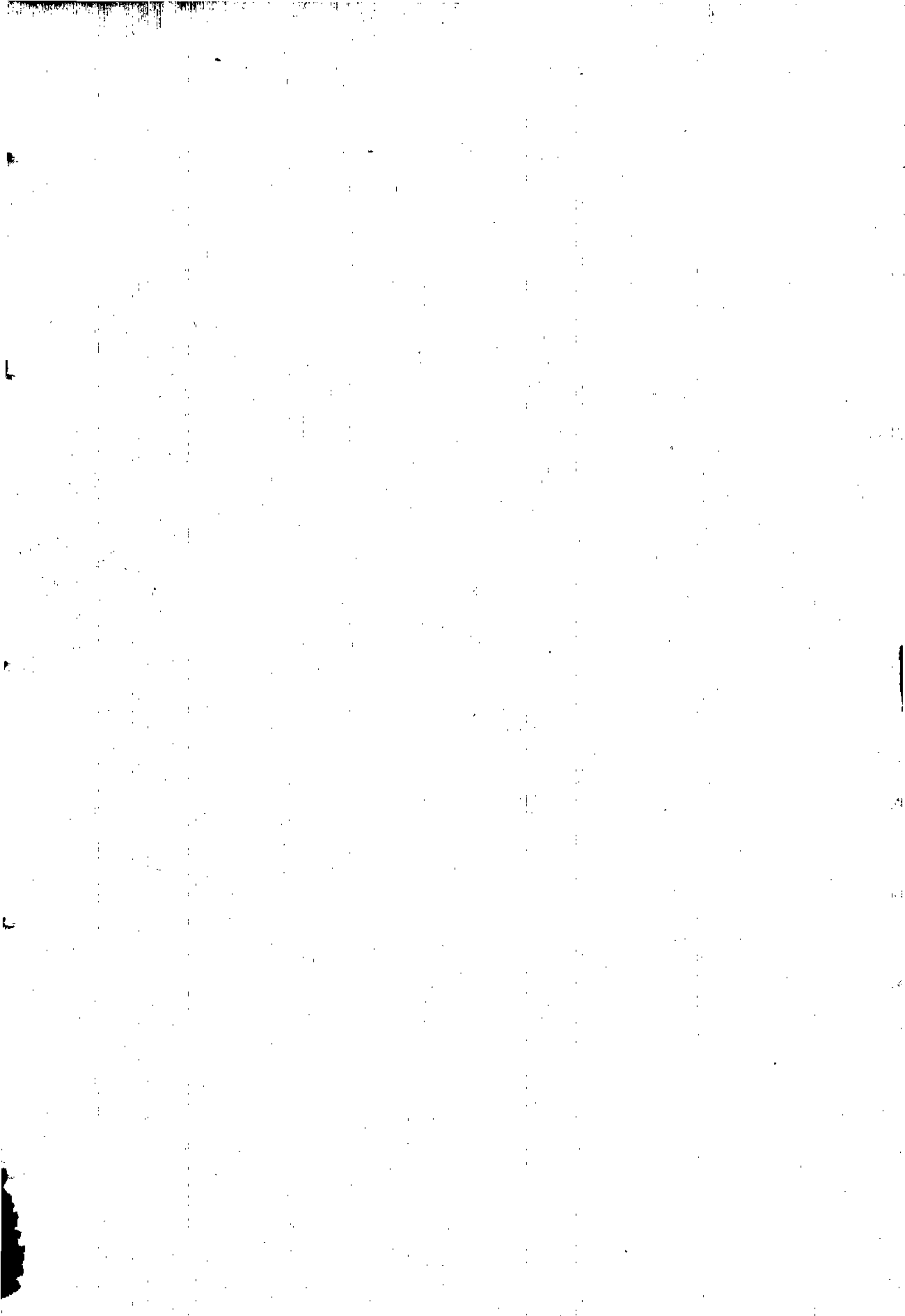
فهرس الموضوعات

الواردة فى كتاب « الفرق بين الفرق »

تأليف أبى منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى

تمت فهرس الموضوعات الواردة فى كتاب « الفرق بين الفرق » مرتبة حسب ورودها فى الكتاب .

الفرق بين الفرق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاطرِ الخلق ومُوجِده ، ومُظْهِر الحق ومُنْجِده ، الذى جعل الحق وَزَراً لمن اعتقده ، وعُمْراً لمن اعتمده[1] ، وجعل الباطل مُزِلاًّ لمن ابْتَغَاه ، ومُذِلاًّ لمن اقتفاه[2] . والصلاة والسلام على الصفوة الصافية ، والقدوة الهادية ، محمدٍ وَآله خيارِ الورى ، ومَنَارِ الهدى .

سألتم ـ أسْعَدَكم الله بمطلوبكم ـ شَرْحَ معنى الخبر المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية، وبَوَاقيها عادية[3] تصير الى الهاوية والنار الحامية، وطلبتم الفَرْقَ بين الفِرْقَةِ الناجية التى لا يزِلُّ بها القَدَم ، ولا تزول عنها النعم ، وبين فِرَقِ الضلال الذين يَرَوْنَ ظلام الظلم نوراً ، واعتقاد الحق[4] ثبورا ، وسيصلون سعيراً ، ولا يجدون من دون الله نصيراً .

---

(١) الوزر — بفتح الواو والزاى جميعا — أصله الجبل المنيع ، ثم أطلقوه على الملجأ والمستند والموضع يعتصم به المرء والحصن يمتنع فيه من الأخطار ، والعمر — بوزن قفل أو بوزن عنق — الحياة والعيش أو الدين ، واعتمده : قصده ، أو اتكل عليه .

(٢) « مزلا » تقول : زلت قدم فلان ، إذا زلقت أو انقلت عن موضعها ، وتقول : زل فلان ، تريد أنه وقع فى الزلة وهى الخطيئة والإثم ، وأزل فلان فلانا ، إذا صنع به ذلك ، والمزل — هنا — اسم فاعل من « أزله » ومذلا : اسم فاعل أيضاً من الإذلال وهو الإيقاع فى الذل والمهانة . ومعنى « ابتغاه » طلبه ، ومعنى « اقتفاه » تبعه وكأنه صار عند قفاه .

(٣) عادية : من العدوان، وهو مجاوزة الحد، والمراد الفرقة التى لم تقف عند حدود الله التى حدها لعباده وأمرهم أن يترسموها ولا يتجاوزوها، وأنذر من يتعداها بالعذاب .

(٤) الثبور : الهلاك .

فرأيت إسعافكم بمطالوبكم من الواجب فى إبانة الدين القويم ، والصراط المستقيم ، وتمييزها من الأهواء المَنْكُوسة ، والآراء المَعْكُوسة ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويَحْيا من يحيا عن بينة ، فأودَعْتُ مطالوبكم مضمون هذا الكتاب ، وقسمت مضمونه [illegible] أبواب ، هذه ترجمتها :

١ — باب فى بيان الحديث المأثور فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .

٢ — باب فى بيان فرق الأمة على الجملة ومَنْ ليس منها على الجملة .

٣ — باب فى بيان فضائح كل فرقة من فِرَقِ الأهواء الضالّة .

٤ — باب فى بيان الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منها .

٥ — باب فى بيان الفرقة الناجية، وتحقيق نجاتها، و بيان محاسن دين الإسلام .

فهذه جملة أبواب هذا الكتاب ، وسنذكر فى كل باب منها مُقْتَضَاه على شَرْطِه إن شاء الله تعالى .

الباب الأول

فى بيان الحديث المأثور فى افتراق الأمة

١ — أخبرنا أبو سَهْل بشر بن أحمد بن بشر الإسفَرَائينى[1] ، قال : أخبرنا عبدُ الله بن نَاجِيَة[2]

---

(١) هو أبو سهل بشر بن أحمد بن بشر ، الإسفرائينى ، الدهقان ، المحدث ، الجوال ، روى عن إبراهيم بن على الذهلى ، وقرأ على الحسن بن سفيان مسنده ، ورحل إلى بغداد والموصل وأملى زمانا ، وتوفى فى شوال من سنة ٣٧٠ عن نيف وتسعين سنة ، قاله الذهبى (العبر : ٢/٣٥٥) وكان فى أصل كتابنا هذا « بشر بن أحمد بن بشار » وما أثبتناه عن الذهبى .

(٢) هو الحافظ أبو محمد : عبد الله بن محمد بن ناجية ، البربرى الأصل ، البغدادى ، أحد الأثبات المصنفين ، سمع أبا بكر بن أبى شيبة وطبقته ، وتوفى فى سنة ٣٠١ (العبر ٢/١١٩) وقد صنف مسندا فى مائة واثنين وثلاثين جزءاً (شذرات الذهب : ٢/٢٣٥) .

قال: حدثنا وَهْبُ بن بَقِيَّة[١] ،عن خالد بن عبد الله[٢] ، عن محمد بن عمرو[٣] ، عن أبي سَلَمة[٤] ، عن أبي هُرَيْرة[٥] ، قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقةً ،وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقةً ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » .

٢ — أخبرنا : أبو محمد عبد الله بن محمد بن على بن زياد السَّمَّذِيّ المُعَدَّل الثِّقَة[٦] ، قال : أخبرنا أحمد بن الحسن بن عبد الجَبَّار[٧] ، قال : حدثنا الهَيْثَم

---

(١) هو وهب — ويقال : وهبان — بن بقية ، الواسطي ، روى عن هشيم وأقرانه ، وتوفي في سنة ٢٣٩ (العبر : ١/٤٢١ ـ شذرات الذهب : ٢/٩٢) .

(٢) هو خالد بن عبد الله ، الواسطي ، الطحان ، الحافظ ، روى عن سهيل بن أبي صالح وطبقته ، وقال في حقه إسحاق الأزرق : ماأدركت أفضل منه ، وقال أحمد : كان ثقة صالحاً ، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات ، وتوفي في سنة ١٧٩ وله سبعون سنة (العبر : ١/٢٧١) .

(٣) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص ، الليثي ، المدني ، روى عن أبي سلمة وطائفة ، وكان حسن الحديث ، كثير العلم ، مشهوراً ، أخرج له البخاري مقرونا بآخر ، وتوفي في سنة ١٤٥ (العبر : ١/٢٠٥) .

(٤) هو أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، الزهري، المدني ، أحد الأئمة الكبار توفي في سنة ٩٤ ، ويقال : في سنة ١٠٤ (العبر : ١/١١٢) .

(٥) هو الصحابي الجليل عبد الرحمن — في أشهر الأقوال — بن صخر ، الدوسي ، المتوفى في سنة ٥٧ .

(٦) هو أبو محمد : عبد الله بن محمد بن علي بن زياد ، النيسابوري ، المعدل ، سمع من مسدد بن قطن وابن شيرويه ، وفي الرحلة من الهيثم بن خلف وهذه الطبقة ، وحدث بمسند إسحاق بن راهويه ، ومات في سنة ٣٦٦ عن ثلاث وثمانين سنة (العبر ٢/٣٤٢) ووقع في أصل الكتاب « العدل » تحريف ما أثبتناه .

(٧) هو أبو عبد الله ، أحمد بن الحسن بن عبد الجبار ، الصوفي ببغداد ، روى عن علي بن الجعد ويحي بن معين وجماعة ، وكان ثقة صاحب حديث ، ومات في سنة ٣٠٦عن نيف وتسعين سنة (العبر : ٢/١٣١) .

ابنُ خارِجَةَ[1] ، قال : حدثنا إسماعيل بن عياش[2] ، عن عبد الرحمن بن زِيَاد ابن أنْعَم[3] ، عن عبد الله بن يزيد[4] . عن عبد الله بن عمرو[5] قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليأ تِيَنَّ على أمتى ما أتى على بنى إسْرَائيلَ ، تَفَرَّقَ بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين ملَّةً ، وستفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة تزيد عليهم مِلة ، كلهم فى النار إلا ملةً واحدَةً . قالوا : يارسول الله ، وماالملة التى تتغلَّب ؟ قال : ما أنا عَلَيْه وأصحابى » .

٣ — أخبرنا القاضى أبو محمد عبد الله بن عمر المالكى ، قال : حدثنا أبى

---

(١) هو أبو محمد الهيثم بن خارجة ، سمع مالكا والليث ، وتوفى فى ذى الحجة من سنة ٢٢٧ ببغداد (العبر : ١/٤٠٠) .

(٢) هو محدث الشام ، ومفتى أهل حمص : الإمام أبو عتبة إسماعيل بن عياش ، العنسى ، روى عن شرحبيل بن مسلم ومحمد بن زياد الألهانى وخلق من التابعين بالشام والحرمين ، قال عنه ابن معين : هو ثقة فى الشاميين ، وتوفى فى سنة ١٨١ عن بضع وسبعين سنة (العبر : ١/٢٧٨) .

(٣) هو شيخ إفريقية وقاضيها ، وأول من ولد بها من المسلمين : عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم ، الشعبانى ، الإفريقى ، الزاهد ، الواعظ ، روى عن أبى عبدالرحمن الحبلى وطبقته ، ووفد على المنصور فوعظه بكلام خشن فاحتمله ، وليس بقوى فى الحديث ، توفى فى سنة ١٥٦ (العبر : ١/٢٢٥) .

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد ، توفى فى عشر المائة .

(٥) عبد الله بن عمرو بن العاص ، السهمى ، الصحابى الجليل ، الصالح ، كان رضى الله عنه دينا ، كثير العلم ، كبير القدر ، وكان يلوم أباه على دخوله فى الفتنة بين على ومعاوية ، ولكنه كان يبره ويطيعه للأبوة ، وكان وفاته فى سنة ٦٥ على الصحيح (العبر : ١/٧٢) .

عن أبيه ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم[1] ، قال : حدثنا الأوزاعى[2] ، قال : حدثنا قتادة[3] ، عن أنس[4] ،عن النبي عليه الصلاة والسلام ، قال : « إنَّ بنى إسْرائيلَ افترقَتْ على إحدى وسَبْعِينَ فرقَةً ، وإن أمتى ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها فى النار إلا واحدة ، وهى الجماعة » .

٤ — قال عبد القاهر : للحديث الوارد على افتراق الأمة أسانيدُ كثيرة[5]

---

(١) هو محدث الشام : أبو العباس الوليد بن مسلم ، روى عن يحيى الذمارى ويزيد بن أبى مريم والأوزاعى وابن جريج وخلق آخرين،وروى عنه الليث بن سعد وبقية بن الوليد ، وقد أغرب بأحاديث صحيحة لم يشركه فيها أحد ، وصنف تصانيف كثيرة ، مدحه عبد الله بن أحمد ، و . . أبو مسهر : كان مدلسا ، وتوفى فى سنة ١٩٥ وقيل ١٩٤ ، وقيل ١٩٦ (العبر : ٣١٩/١٠ ، تهذيب التهذيب : ١٥١/١١) .

(٢) هو إمام الشاميين أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو ، الأوزاعى، الفقيه ،روى عن عطاء والقاسم بن مخيمرة وخلق كثير من التابعين ، وكان رأسا فى العلم والعمل كثير المناقب ، قال أبو مسهر : كان الأوزاعى يحيى الليل صلاة وقرآنا وبكاء ، ولد فى سنة ٨٠ ، ومات ببيروت فى الحمام: أغلقت عليه امرأته باب الحمام و نسيته فمات فى سنة ١٥٧ (العبر: ٢٢٧/١ ـ مشاهير علماء الأمصار رقم ١٤٢٥ ـ ووفيات الأعيان رقم ٣٣٤).

(٣) هو الحافظ أبو الخطاب قتادة بن دعامة ، السدوسى ، عالم أهل البصرة ، قال عنه أحمد : قل أن نجد من يتقدم قتادة ، وقال ابن سيرين : قتادة أحفظ الناس ، وقال هو عن نفسه : ما قلت لمحدث أعده على ، وما سمعت شيئاً إلا وعاه قلبى ، ومات فى سنة ١١٧ ، وقيل : فى سنة ١١٨ (العبر ١ : / ١٤٦) .

(٤) هو خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبو حمزة أنس بن مالك ابن النضر ، الأنصارى ، قدم على النبي صلوات الله وسلامه عليه وسنه عشر سنين ، ومات فى سنة ٩٣ ، ويقال : فى سنة ٩٠ ، ويقال : فى سنة ٩١ ، ويقال : فى سنة ٩٢ (العبر : ١ / ١٠٧ ـ والبدء والتاريخ ١١٧/٥) .

(٥) اعلم أن العلماء يختلفون فى صحة هذا الحديث ، فمنهم من يقول : إنه لا يصح من جهة الإسناد أصلا لأنه ما من إسناد روى به إلا وفيه ضعيف، وكل حديث هذا شأنه لا يجوز الاستدلال به ، ومن هؤلاء أبو محمد بن حزم صاحب كتاب الفصل =

وقد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعةٌ من الصحابة : كأنَسِ بن مالك ، وأبي هُرَيْرة[1] ،وأبي الدَّرْدَاء[2] ، وجابر[3] ، وأبي سعيد الخُدْرِيّ[4] ، وأبيٍّ

= في الملل والنحل ، ومنهم من اكتفى بتعدد طرقه وتعدد الصحابة الذين رووا هذا المعنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم اعلم أن الاختلاف المقصود بهذا الحديث هو الاختلاف في أصول العقيدة ، فإن هذا وحده هو الذي يكون سببا في النجاة إن وافق ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه . ويكون سبباً في الهلاك والتباب والخسران إن خالف ذلك ، أما الاختـلاف في الحرف والصنائع وضروب العلوم والفنون فلا يمكن فيه ذلك ، بل ربما كان هذا الاختلاف واجباً لأن به قوام الأمة وحياتها ، وأما الاختلاف في الأحكام العملية الفقهية فليس مرادا أيضا ، لأنه مبنى على اجتهاد وبحث مأذون فيهما ، ثم اعلم أن افتراق الأمة في أصول العقيدة قد حدث فعلا بعد انتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى ، وأن الناجي من هؤلاء المختلفين فرقة واحدة هي المستمسكة بكل ما كان عليه الرسول وأصحابه ، وما عدا هذه الفرقة فهم في ضلال وتتبير ، وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الميزان الصحيح الذي تعرض عليه المعتقدات ليبين صحيحها من فاسدها ، وهو أن كل ما خالف ما كان هو وأصحابه عليه فهو رد على صاحبه غير مقبول منه ، وذلك يقتضى ألا تأبه لما تزعمه كل فرقة لنفسها من أنهـا هي الناجية ومن عداها هالك ، فما من فرقة حتى الذين ألهوا البشر إلا تتبجح بأنها على الحق ، فاعرض كل ما تسمع على كتاب الله وما صح من قول رسوله ، فإن وافقهما فهو الحق الذي يجب أن تعض عليه بالنواجذ ولا تفارقه أو تميل عنه .

(١) سبق قريبا ذكر أنس بن مالك (ص٧) وأبي هريرة (ص٥) رضي الله تعالى عنهما .

(٢) أبو الدرداء : هو عويمر بن زيد — ويقال : ابن عبد الله — الأنصاري ، الخزرجي ، أسلم بعد غزوة بدر ، وكان حكم هذه الأمة ، ولي قضاء دمشق ، وبها توفي في سنة ٣٢ (العبر : ١/٣٣) .

(٣) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، السلمي ، الأنصاري ، حضر العقبة وبيعة الرضوان ، وهو آخر أهل العقبة وفاة ، وكان كثير العلم ، مات في سنة ٧٨ عن أربع وتسعين سنة (العبر : ١ / ٨٩) .

(٤) هو سعد بن مالك ، الأنصاري ، أحد فقهاء الصحابة وأعيانهم ، شهد الخندق وغيرها ، وشهد بيعة الرضوان ، وتوفي في سنة ٧٤ (العبر ١ / ٨٤) .

ابن كعب[١] ، وعبد الله بن عَمْرو بن العاص[٢] وأبى أُمَامَة[٣] ، ووَاثِلَةَ بن الأسقع[٤] . وغيرهم .

٥ — وقد رُوِى عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فِرَقًا وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرها على الضلال فى الدنيا والْبَوَارِ فى الآخرة .

٦ — وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم ذَمُّ القدرية وأنهم مَجُوسُ هذه الأمة ، وروى عنه ذمُّ المُرْجِئة مع القدرية ، وروى عنه أيضا ذم المارِقِينَ وهم الخوَارج .

٧ — وروى عن أعلام الصحابة ذم القدرية ، والمرجئة ، والخوارج المارقة ، وقد ذكرهم علىٌّ رضى الله عنه فى خُطْبته المعروفة بالزَّهْرَاء ، وبرىء فيها من أهل النَّهْرَوَان .

٨ — وقد علم كلُّ ذى عَقْل من أصحاب المَقَالات المنسوبة إلى الإسلام أن النبى عليه الصلاة والسلام لم يُرِدْ بالفرق المذمومة التى [هى من] أهل النار فِرَقَ

---

(١) هو أبو المنذر أبى بن كعب ، الأنصارى ، سيد القراء ، وقد اختلف فى وفاته ، فقيل : فى سنة ١٩ ، وقيل : فى سنة ٢٢ (العبر : ١ / ٢٣و٢٦) .

(٢) سبق قريباً ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص (ص ٦) .

(٣) أبو أمامة : هو صدى — بضم ففتح ، على صورة المصغر — بن عجلان ، الباهلى ، نزيل حمص ، توفى فى سنة ٨٦ ، وقال عن نفسه : كنت يوم حجة الوداع ابن ثلاثين سنة ، فيكون حين توفى ابن مائة سنة وست سنين (العبر : ١/١٠١) .

(٤) هو واثلة بن الأسقع ، الليثى ، أحد أصحاب الصفة ، وكان فارسا شجاعا ، شهد غزوة تبوك وأبلى فيها ، ومات فى سنة ٨٥ ، ويقال : فى سنة ٨٦ عن ثمان وتسعين سنة (العبر : ١/٩٩) .

الفقهاء الذين اختلفوا فى فُرُوع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين ؛ لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على[1] قولين :

أحدهما : قول مَنْ يرى تصويبَ المجتهدين كلهم فى فروع الفقه ، وفِرَقُ الفقه كلها عندهم مُصيبون .

والثانى : قولُ مَنْ يرى فى كل فرعٍ تصويبَ واحدٍ من المختلفين فيه ، وتَخْطِئَةَ الباقين ، من غير تضليلٍ منه للمخطىء فيه .

٩ — وإنما فصل النبى عليه الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة فرقَ أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية فى أبواب العَدْل والتوحيد ، أو فى الوَعْد والوعيد ، أو فى بابى القدر والاستطاعة ، أو فى تقدير الخير والشر ،

---

(١) أنت تعلم علم اليقين أن أئمة هذه الأمة قد اختلفوا فى الأحكام الفرعية الفقهية التى ليس عليها دليل قاطع من نص أو إجماع ، بعد أن بذل كل واحد منهم غاية وسعه فى البحث والتدقيق ، والفهم والاستنباط ، وتعلم أن الإجماع على أنه يجوز للمقلد الذى ليس فى قدرته أن يوازن بين الأدلة أن يأخذ برأى واحد أى واحد من هؤلاء الأئمة ، واعلم أن الاختلاف الذى ذكره المؤلف هنا مبنى على اختلاف آخر ، حاصله أن الحق الذى يريد كل إمام أن يصل إليه ببحثه : هل هو ما عند الله ورسوله من الحكم فى كل فرع اختلفوا فيه ، أم هو ما يؤدى إليه اجتهاد المجتهد منهم بعد ألا يدخر جهدا فى الوصول إليه ؟ فذهب قوم من الأصوليين إلى الأول ومنهم بعض الشافعية وبعض الحنفية وبعض المتكلمين والحنابلة ، وذهب قوم إلى الثانى ، فأما الذين ذهبوا إلى الأول فقد قالوا : إن الحق الذى عند الله تعالى ورسوله واحد ، غير أنا لا نستطيع معرفته بنفسه ، لكنا نجزم أنه واحد مما ذهب إليه الأئمة غير معين ، ولهذا لا نستطيع أن نحكم على أحد هذه الآراء بأنه الحق وعلى ما عداه بالخطأ ، لاحتمال كل رأى منها أنه مراد الله ورسوله فى هذا الفرع ، وأما الذين ذهبوا إلى الثانى فعندهم أن كل واحد من الآراء المختلفة — بعد بذل غاية الجهد — فى كل فرع من الفروع حق ، ومن هنا تعلم أن الاختلاف فى هذه المسألة اختلاف لفظى لا يترتب عليه ترك رأى معين منها والأخذ برأى معين .

أو فى باب الهداية والضلالة ، أو فى باب الإرادة والمشيئة ، أو فى باب الرؤية والإدراك ، أو فى باب صِفَات الله عز وجل وأسمائه وأوصافه ، أو فى باب من أبواب التعديل والتجوير ، أو فى بابٍ من أبوابِ النبوة وشروطها ونحوها من الأبواب التى اتفق عليها أهل السنة والجماعة من فريقى الرأيِ والحديثِ على أصلٍ واحدٍ خالفهم فيها أهلُ الأهواء الضالة من القدرية ، والخوارج ، والروافض ، والنجَّارية ، والجَهْمية ، والمجسِّمة ، والمشبِّهة ومَنْ جَرَى [مجراهم] من فرق الضلال ، فإن المختلفين فى العدل والتوحيد والقدر والاستطاعة وفى الرؤية والصفات والتعديل والتجوير وفى شروط النبوة والإمامة يكفِّر بعضُهم بعضا .

فصحَّ تأويلُ الحديثِ المرويِّ فى افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة إلى هذا النوع من الاختلاف ، دون الأنواع التى اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام فى أبواب الحلال والحرام ، وليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع .

وسنذكر الفرق التى رَجَع إليهم تأويلُ الخبر المرويِّ فى افتراق الأمة فى الباب الذى يلى ما نحن فيه ، إن شاء الله عز وجل .

الباب الثانى

من أبواب هذا الكتاب

فى كيفية افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة ، وفى ضمنه بيانُ الفرق الذين يجمعهم اسمُ ملة الإسلام فى الجملة

ويقع فى هذا الباب فصلان :

أحدهما : فى بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة فى اسم ملة الإسلام فى الجملة .

والفصل الثانى : فى بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاثة والسبعين .

وسنذكر فى كل واحد من هذين الفصلين مقتضاه إن شاء الله عَزَّ وجل .

الفصل الأول

فى بيان المعنى الجامع للفرق المختلفة فى اسم ملة الإسلام على الجملة قَبْلَ التفصيل .

١٠ — اختلف المنتسبون إلى الإسلام فى الذين يدخلون بالأسم العام فى ملة الإسلام .

فزعم أبو القاسم الكَعْبى[1] فى مقالاته أن قول القائل « أمة الإسلام » تقع على كل مُقِرّ بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن كل ما جاء به حَقّ ، كائنا قولُه بعد ذلك ما كان .

وزعم قوم أن «أمة الإسلام» كلُّ من يرى وجوبَ الصلاة إلى جهة الكعبة

وزعمت الكرامِيَّة مجسِّمة خُرَاسان أن «أمة الإسلام» جامعة لكل من أقر بشهادتى الإسلام لفظا ، وقالوا : كل من قال « لا إلهَ إلا الله ، محمد رسول الله» فهو مؤمن حقًّا ، وهو من أهل ملة الإسلام ، سواء كان مخلصاً فيه أو منافقاً مضمراً للكفر فيه والزندقة ، ولهذا زعموا أن المنافقين فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين حقا ، وكان إيمانهم كإيمان جبريلَ وميكائيلَ والأنبياء والملائكةِ مع اعتقادهم النفاقَ وإظهار الشهادتين .

١١ — وهذا القول مع قول الكعبى فى تفسير أمة الإسلام ينتقض بقول العيسوية من يهود أصبهان ، فإنهم يُقِرُّونَ بنبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وبأن كل ما جاء به حق ، ولكنهم زعموا أنه بُعث إلى العَرَب لا إلى بنى إسرائيل ، وقالوا أيضا : محمد رسول الله ، وماهم معدودين فى فرق الإسلام ، وقوم

---

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود ، البلخى ، الكعبي ، شيخ من شيوخ المعتزلة ، كان رأسا لطائفة منهم سموها « الكعبية » نسبة إليه ، وسيذكرها المؤلف فيما بعد ، وقد توفي فى سنة ٣١٩ (العبر : ٢/١٧٦ — شذرات الذهب : ٢/٢٨١ وابن خلكان رقم ٣٠٦) .

من موشكانية اليهود حَكَوْا عن زعيمهم المعروف بموشكان أنه قال : إن محمداً رسولُ الله إلى العرب و إلى سائر الناس ماخلا اليهود ، وأنه قال: إن القرآن حق، وكل ما جاء به من الأذان والإقامة والصلوَات الخمس،وصيام شهر رمضان وحج الكعبة كل ذلك حق غير أنه مشروع للمسلمين دون اليهود ، وربما فعل ذلك بعض الموشكانية ، وقد أقروا بشهادتى أن لا إلهَ إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأقروا بأن دينه حق . وماهم مع ذلك من أمة الإسلام ؛ لقولهم بأن شريعة الإسلام لا تَلْزمهم .

١٢ — وأما قول من قال إن اسم ملة الإسلام أمر واقع على كل مَنْ يرى وجوب الصلاة إلى الكعبة المنصوبة بمكة فقد رضى بعضُ فقهاء الحجاز هذا القولَ ، وأنكره أصحاب الرأى ؛ لما روى عن أبى حنيفة أنه صَحَّح إيمانَ من أقَرَّ بوجوب الصلاة إلى الكعبة وشك فى موضعها،وأصحابُ الحديث لا يصححون إيمانَ من شك فى موضع الكعبة ، كما لا يصححون إيمان من شك فى وجوب الصلاة إلى الكعبة .

١٣ — والصحيح عندنا أن أمة الإسلام تجمع المقرِّينَ بحدوثِ العالم،وتوحيد صانعه وقِدَمِه ، وصفاته ، وعَدْله ، وحكمته ، و نَفْى التشبيه عنه ، و بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم ، ورسالته إلى الكافة ، و بتأبيد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، و بأن القرآن منبع أحكام الشريعة ، وأن الكعبة هى القبلة التى تجب الصلاة إليها ، فكل من أقَرَّ بذلك كله ولم يَشُبْه ببدعة تؤدِّى إلى الكفر فهو السنىُّ الموحِّدُ .

وإن ضم إلى الأقوال بما ذكرناه بدعةً شَنْعاء نُظِر .

فإن كان على بدْعة الباطنية ، أو البَيَانية ، أو المُغيرية ، أو الخَطَّابية الذين يعتقدون إلٰهية الأئمة أو إلهية بعض الأئمة ، أو كان على مذاهب الحلول ، أو على بعض مذاهب أهل التناسخ ، أو على مذهب الميمونية من الخوارج الذين أباحُوا نكاح بنات البنات و بنات البنين ، أو على مذهب اليزيدية من الإباضية فى قولها

بأن شريعة الإسلام تُنْسَخ فى آخر الزمان ، أو أباح مانص القرآنُ على تحريمه ، أو حَرَّم ماأباحه القرآن نصاً لايحتمل التأويل ؛فليس هو من أمة الإسلام ولا كرامَةَ له

وإن كانت بدعته من جنس بِدَع المعتزلة ، أو الخوارج ، أو الرافضة الإمامية ، أو الزيدية ، أو من بدع النجَّارية ، أو الجَهْمية ، أو الضِّرارية ، أو المجسِّمة فهو من الأمة فى بعض الأحكام ، وهو جواز دفنه فى مقابر المسلمين ،وفى أن لا يُمْنع حَظَّه من الفىء والغنيمة إن غزا مع المسلمين ، وفى أن لا يُمْنَع من الصلاة فى المساجد ، وليس من الأمةفىأحكام سواها ، وذلك أن لاتجوز الصلاة عليه ولاخَلْفه ، ولا تحلّ ذبيحته ولا نكاحه لامرأة سُنِّية ، ولا يحل للسنى أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم . وقد قال على بن أبى طالب رضى الله عنه للخوارج: علينا ثلاث : لا نَبْدَؤكم بقتال ، ولانمنعكم مساجدَ الله أن تذكروا فيها اسمَ الله ، ولا نمنعكم من الفىء مادامت أيديكم مع أيدينا ، والله أعلم .

الفصل الثاني

من هــــــذا الباب

فى بيان كيفية اختلاف الأمة ، وتحصيل عدد فرقها الثلاث والسبعين[1]

١٤ — كان المسلمون ـ عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ على منهاج واحد فى أصول الدين وفروعه ، غير مَنْ أظهر وفاقاً وأضمر نفاقاً .

١٥ — وأول خلاف وقع منهم اختلافهم فى موت النبى عليه السلام ،فزعَم قوم منهم أنه لم يمت ، وإنما أراد الله تعالى رَفْعه إليه كما رفَعَ عيسى ابن مريم إليه ، وزال هذا الخلاف ، وأقَرَّ الجميع بموته حين تَلاَ عليهم أبو بكر الصديق

(١) انظر مقالات الإسلاميين ٣٤ وما بعدها بتحقيقنا فقد فصل ما ذكره المؤلف فى هذا الفصل ، ثم انظر التبصير لأبى المظفر الإسفرائينى ١٢ وما بعدها ، والبدء والتاريخ للمطهر المقدسى : ٥/١٢١ وما بعدها طبع باريز ، والملل والنحل للشهرستانى : ١/٢١وما بعدها طبع الحلبى سنة ١٩٦١ ، وشرح المواقف ٦١٩ بولاق .

قولَ الله لرسوله عليه السلام : ﴿ إنَّكَ مَيِّتٌ وإنهمْ مَيِّتُونَ[1] ﴾ . وقال لهم : مَنْ كَانَ يَعْبُد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد ربَّ محمدٍ فإنه حيٌّ لا يموت.

١٦ — ثم اختلفوا بعد ذلك فى موضع دَفْنِ النبى عليه الصلاة والسلام ، فأراد أهل مكة ردَّه إلى مكة ، لأنها مَوْلده ومَبْعثه وقبلته ، وموضع نَسْله ، وبها قبرجدِّه إسماعيل عليه السلام ، وأراد أهل المدينة دَفْنَه بها ؛ لأنها دار هجرته ، ودار أنصاره ، وقال آخرون بنَقْلِه إلى أرض القدس ودَفْنه ببيت المَقْدِس عند قبر جده إبراهيم الخليل عليه السلام ، وزال هذا الخلاف بأن روى لهم أبو بكر الصديق عن النبى صلى الله عليه وسلم : « أن الأنبياء يُدْفَنُون حَيْثُ يُقْبَضُون» فدفنوه فى حُجْرته بالمدينة .

١٧ — ثم اختلفوا بعد ذلك فى الإمامة ، وأذعنت الأنصار إلى البيعة لسعد بن عُبَادة الخزرجى[2] ، وقالت قريش : إن الإمامة لا تكون إلا فى قريش ، ثم أذْعَنَت الأنصارُ لقريش لمَّا روى لهم قول النبى عليه السلام « الأئمة مِنْ قُرَيْش» . وهذا الخلاف باقٍ إلى اليوم ، لأن ضراراً أو الخوارج قالوا بجواز الإمامة فى غير قريش .

١٨ — ثم اختلفوا بعد ذلك فى شأن فَدَك[3] ، وفى تَوْريث التركات عن

(١) الآية ٣٠ من سورة الزمر .

(٢) هو أبو ثابت ، وأبو قيس ، وأبو الحباب ، سعد بن عبادة بن دليم ، الأنصارى ، الخزرجى ، كان سيد الخزرج غير مدافع ، شهد العقبتين ، وكان أحد النقباء ، وشهد بدرا وكانت معه راية الأنصار ، وكان مشهورا بالكرم هو وأبوه وجده ، وكانت جفنته تدور مع النبى صلى الله عليه وسلم فى بيوت أزواجه ، وكان يعشى أهل الصفة كل ليلة ، توفى بحوران من أرض الشام فى سنة ١٥ ، ويقال : فى سنة ١٦ (العبر : ١ / ١٩ — والإصابة : ٣ / ٨٠ — ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان رقم ٢٠ — والبدء والتاريخ : ٥/١١٥) .

(٣) فدك — بفتح الفاء والدال جميعا — قرية بخيبر — وقيل : بناحية الحجاز =

الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ثم نَفَذَ فى ذلك قضاء أبى بكر بروايته عن النبي عليه الصلاة والسلام : « إن الأنبياء لا يورثون ».

١٩ — ثم اختلفوا بعد ذلك فى مانعى وجوب الزكاة ، ثم اتفقوا على رأى أبى بكر فى وجوب قتالهم .

٢٠ — ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال طُلَيْحَة[(١)] حين تنبأ وارتدَّ حتى انهزم إلى الشام ، ثم رجع فى أيام عمر إلى الإسلام ، وشهد مع سعد بن أبى وَقَّاص[(٢)] حربَ القادِسِيَّة ، وشهد بعد ذلك حرب نَهَاوَنْدَ وقتل بها شهيداً .

٢١ — ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال مُسَيْلِمة[(٣)] الكَذَّاب إلى أن كَفَى الله

= فيها عين ونخل ، أفاءها الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ، فكانت فى يده حياته ، فلما انتقل إلى الرفيق الأعلى قال على : إن النبي كان قد جعلها فى حياته لفاطمة رضى الله عنها وولدها ، وأبى العباس بن عبد المطلب ذلك ، وقضى أبو بكر بأنها لا تورث ، ولما مات أبو بكر سلمها عمر للعباس وعلى يليانها ولا يملكانها .

(١) هو طليحة بن خويلد الأسدى ، كان صحابيا فارتد ، وفى عهد عمر رضى الله عنه رجع إلى الإسلام فقبل عمر رجعته ، وحسن إسلامه ، وكان يعد بألف فارس ، واستشهد يوم وقعة نهاوند فى سنة ٢١ (العبر : ١/٢٦ ـ والبدء والتاريخ : ٥/١٥٧). هذا هو الصواب فى شأن طليحة ، وقد نقل ابن حجر أن الشافعى ذكر فى كتاب الأم أن عمر قتل طليحة واستظهر أنه تصحيف صوابه « قبل » بالباء لا بالتاء (الإصابة رقم ٤٢٨٣) .

(٢) هو أبو إسحاق سعد بن أبى وقاص ، واسم أبى وقاص مالك بن وهيب ابن عبد مناف ، الزهرى ، الصحابى الجليل ، ومقدم جيوش الإسلام فى فتح العراق ، وأول من رمى بسهم فى سبيل الله ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، توفى فى سنة ٥٥ فى قصره بالعقيق ، وحمل على الأعناق إلى المدينة (العبر : ١ / ٦٠ — ومشاهير العلماء رقم ١٠) .

(٣) هو أبو ثمامة مسيلمة بن بكير بن حبيب ـ ويقال : مسيلمة بن حبيب ـ كان قد ادعى النبوة فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسماه النبي « كذاب اليمامة » ولما انتقل رسول الله إلى الرفيق الأعلى استفحل أمر مسيلمة ، وارتدت العرب ؛ فسار المسلمون لحربه وعليهم سيف الله خالد بن الوليد ، وفى موقعة اليمامة فى ربيع الأول من سنة اثنتى عشرة زهقت روح مسيلمة (انظر البدء والتاريخ : ٥/١٦٠

تعالى أمْرَه وأمْرَ سَجَاحِ المتنبئة[١] . وأمْرَ الأسود بن زيد العَنْسى[٢] .

٢٢ ـ ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال سائر المرتدين إلى أن كفى الله تعالى أمرهم .

٢٣ ـ ثم اشتغلوا بعد ذلك بقتال الروم والعجم ، وفَتَحَ الله لهم الفتوح ، وهم ـ فى أثناء ذلك كله ـ على كلمة واحدة : فى أبواب العَدْل والتوحيد ، والوَعْد والوعيد ، وفى سائر أصول الدين . وإنما كانوا يختلفون فى فروع الفقه كميراث الجدِّ مع الإخوة والأخَوَات من الأب والأم أو من الأب ، وكمسائل العَوْل والكَلَالَة[٣] ، والردِّ ، وتَعْصيب الأخَوَات من الأب والأم أو من الأب مع البنت أو بنت الابن ، وكاختلافهم فى جَرِّ الوَلَاء ، وفى مسألة الحرام ونحوها مما لم يُورِثِ اختلافُهم فيه تضليلا ولا تفسيقا . وكانوا على هذه الجملة فى أيام أبى بكر ، وعمر ، وست سنين من خلافة عثمان .

٢٤ ـ ثم اختلفوا بعد ذلك فى أمْرِ عثمان لأشياء نَقَمُوهَا منه حتى أقْدَمَ لأجلها ظالموه على قتله .

٢٥ ـ ثم اختلفوا بعد قتله فى قاتليه وخاذليه اختلافا باقياً إلى يومنا هذا .

٢٦ ـ ثم اختلفوا بعد ذلك فى شأن على وأصحاب الجمل ، وفى شأن معاوية[٤]

---

(١) هى أم صادر سجاح بنت الحارث بن سويد ، كانت قد ادعت النبوة ، ثم التقت بكذاب اليمامة مسيلمة ، فتزوجته ، ويقال : إنها أسلمت بعد مقتل الكذاب (البدء والتاريخ :٥/١٦٤) .

(٢) اسمه عبهلة بن كعب ، وكان قد ادعى النبوة فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذى الحجة من سنة ١٠ فلقبه النبى « كذاب صنعاء » ودانت له سواحل اليمن ، وقتل فى سنة ١٢ قتله رجل من الصحابة اسمه فيروز الديلمى (العبر : ١٢/١ و ٣٩ و ٥٩ ـ والبدء والتاريخ : ٥/١٥٣) .

(٣) هذه المسائل كلها مشهورة معروفة فى كتب الفقه ، وفى كتب المواريث أيضا .

(٤) هو معاوية بن أبى سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ـ واسم أبى سفيان صخر بن حرب ـ أسلم عام الفتح مع أبيه ، وكتب لرسول الله ، =

وأهل صِفِّين[١] ، وفى حكم الحَكَمَيْنِ أبى موسى الأشْعَرِى[٢] ، وعَمْرو بن العاص[٣] اختلافاً باقياً إلى اليوم .

٢٧ ـ ثم حَدَثَ فى زمان المتأخرين من الصحابة خلافُ القَدرية فى القَدَر والاستطاعة من مَعْبَد الجهنى[٤]

= وولى الشأم لعمر . وبقى بها إلى أن مات بدمشق يوم الخميس منتصف رجب من سنة ستين عن ثمان وسبعين سنة (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٢٦ والعبر : ١/٦٤) .

(١) صفين — بوزن سكين — موضع بقرب الرقة فى شمالى سورية على شاطىء الفرات ، كانت به الحرب التى ثارت عجاجتها بين على ومعاوية ، وقد ألفت فى هذه الحرب مؤلفات خاصة منها «وقعة صفين» لنصر بن مزاحم المنقرى المتوفى فى سنة ٢١٢

(٢) أبو موسى : عبد الله بن قيس ، الأشعرى ، الأمير ، المقرىء ، صحابى جليل استعمله النبى صلى الله عليه وسلم على عدن ، واستعمله عمر على الكوفة والبصرة ، وفتحت على يديه عدة أمصار ، وتوفى فى شهر ذى الحجة من سنة ٤٤ (العبر : ١/٥٢ مشاهير علماء الأمصار رقم ٢١٦) .

(٣) هو أبو عبد الله — ويقال : أبو محمد — عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم ابن سعيد بن سهم ، السهمى ، صحابى جليل ، أسلم فى هدنة الحديبية ، وهاجر ، وولى إمرة جيش ذات السلاسل ، وكان من دهاة قريش وأجلادها وذوى الحزم والرأى ، ولاه عمر مصر ، ثم وليها فى عهد معاوية ، ومازال يسكنها حتى مات بها ليلة عيد الفطر من سنة ٤٣ (العبر : ١/٥١) وذكر ابن حبان (مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٦) أن وفاته فى سنة ٦١ وما أراه يصح .

(٤) هو معبد بن خالد ، الجهنى ، البصرى ، أول من تكلم فى القدر ، قال أبو حاتم « قدم المدينة فأفسد فيها ناسا » ا هـ وقال الدارقطنى « حديثه صالح ومذهبه ردىء » وقال محمد بن شعيب عن الأوزاعى : « أول من نطق فى القدر رجل من أهل العراق يقال له «سوسن» كان نصرانيا فأسلم ، ثم تنصر ، أخذ عنه معبد الجهنى وأخذ غيلان عن معبد » وقد اختلفوا فى موته ، فقيل : صلبه عبد الملك بن مروان ، وقيل : خرج مع ابن الأشعث فأخذه الحجاج فعذبه بأنواع من العذاب ، ثم قتله ، وأرخوا موته فى سنة ٨٠ ، ويقال : بعدها (العبر : ١/٩٢ — تهذيب التهذيب : ١٠/٢٢٥) .

وغَيْلان الدمشقى[١] ، والجَعْد بن درهم[٢] وتبرَّأ منهم المتأخرون من الصحابة كعبد الله بن عمر[٣] ، وجابر بن عبد الله ، وأبى هُرَيرة ، وابن عباس[٤] ، وأنس ابن مالك ، وعبد الله بن أبى أوْفَى[٥] ، وعُقْبة بن عامر الجهنى[٦] وأقرانهم .

---

(١) هو أبو مروان : غيلان بن مسلم ، أخذ القول فى القدر عن معبد بن خالد كما سمعت فى عبارة الأوزاعى ، وفى عهد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز جاء به واستتابه ، ثم قتله هشام بن عبد الملك بن مروان ، وانظر الملل والنحل للشهرستانى ١/٣٠ ط الحلبى ، ولسان الميزان ٤/٤٢٤ والمعارف ٦٢٥ الدار .

(٢) الجعد بن درهم : كان يؤدب مروان بن محمد آخر من ولى الخلافة من بنى مروان ، وإليه ينسب فيقال «مروان الجعدى» ويقال : إنه أول من تكلم فى خلق القرآن ، ويقال : أخذه خالد بن عبد الله القسرى فذبحه يوم عيد الأضحية ، ولم نقف على السنة التى كان فيها ذلك .

(٣) هو أبو عبد الرحمن : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ولد قبل مبعث الرسول بسنة ، ولم يشهد بدرا ، وعرض على الرسول يوم أحد فلم يجزه ، ثم عرض عليه يوم الخندق فأجازه ، وكان من صالحى الصحابة وقرائهم وزهادهم ، وكان من أكثر الناس تتبعا لآثار الرسول صلى الله عليه وسلم ، اعتزل الفتن وقعد فى بيته لا يخرج منه إلا حاجا أو معتمرا أو غازيا ، وبقى على هذا إلى أن أدركته الوفاة بمكة وهو حاج فى سنة ثلاث وسبعين (مشاهير علماء الأمصار رقم ٥٥) وقال الذهبى : توفى فى أول سنة ٧٤ (العبر : ١/٨٣) .

(٤) هو أبو العباس : عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الفقيه المفسر الحبر البحر ربانى هذه الأمة ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد قبل الهجرة بأربع سنين ، ومات بالطائف فى سنه ٦٨ ويقال : فى سنة ٧٠ وصلى عليه محمد بن الحنفية (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٧ ـ العبر : ١/٧٦) .

(٥) هو أبو إبراهيم : عبد الله بن أبى أوفى ، الأسلمى ، واسم أبى أوفى علقمة ابن خالد ، صحابى ابن صحابى ، وهو آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم موتا بالكوفة ، مات فى سنه ٨٧ ، ويقال : فى سنة ٨٥ (العبر : ١/١٠١ ـ مشاهير علماء الأمصار رقم ٣٢٠) .

(٦) هو أبو أسيد ـ ويقال : أبو أسد ـ ويقال : أبو عامر ـ عقبة بن عامر =

وأوْصَوْا أخْلاَفهم بأن لا يسلِّمُوا على القدرية، ولا يُصَلُّوا على جنائزهم ، ولا يَعُودوا مَرْضَاهم .

٢٨ ـ ثم اختلفت الخوارج بعد ذلك فيما بينها ، فصارت مقدار عشرين فرقة كلٌّ واحدةٍ تكفر سائرها .

٢٩ ـ ثم حدث فى أيام الحسن البصرى[(١)] خلاف وَاصِل بن عَطَاء[(٢)] الغزال فى القدر وفى المنزلة بين المنزلتين ، وانضمَّ إليه عَمْرو بن عُبَيد بن[(٣)] باب فى

= ابن عبس ، الجهنى ، صحابى جليل ، ولى مصر لمعاوية ، ثم عزله وولاه غزو البحر ، وكان مقرئا فصيحاً مفوها فقيها ، مات فى سنة ٥٨ﻫ (العبر : ١/٦٢ ــ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣٧٨ ــ وأسد الغابة : ٣/٤١٧ ــ وتهذيب التهذيب : ٧/٢٤٢) .

(١) هو أبو سعيد : الحسن بن يسار ، البصرى ، مولى زيد بن ثابت الأنصارى وأمه مولاة أم سلمة ، إمام أهل البصرة ، وحبر زمانه ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب ، وسمع خطبة عثمان ، وشهد يوم الدار ، قال عنه ابن سعد : « كان جامعا عالما رفيعا فقيها حجة مأمونا عابداً ناسكا كثير العلم فصيحا جميلا وسيما » اﻫ وتوفى فى سنه ١١٠ قبل وفاة ابن سيرين بمائة يوم(العبر : ١/١٣٦ ــ تهذيب التهذيب ٢/٢٦٣ ــ مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤٢ ــ والمعارف لابن قتيبة ٤٤٠ الدار ومروج الذهب ٣/٢١٤) .

(٢) هو واصل بن عطاء : البصرى ، المتكلم ، ولد بالمدينة فى سنة ثمانين ، ومات فى سنه ١٣١ قال عنه المسعودى : «هو قديم المعتزلة وشيخها ، وأول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين » كان يجلس فى سوق الغزالين فلقب لذلك بالغزال (لسان الميزان : ٦/٢١٤ ــ والبدء والتاريخ : ٥/١٤٢) .

(٣) هو أبو عثمان : عمرو بن عبيد بن باب ، البصرى، الزاهد ، العابد ، المعتزلى القدرى ، قال ابن قتيبة : « كان يرى رأى القدر ، ويدعو إليه ، واعتزل الحسن هو وأصحاب له فسموا المعتزلة» اﻫ، وقال الذهبى : « صحب الحسن، ثم خالفه واعتزل حلقته ، فلذا قيل: المعتزلى » اﻫ . ومات عمرو فى طريق مكة سنه ١٤٢ ودفن بمران على ليلتين من مكة ، وصلى عليه سليمان بن على ورثاه أبو جعفر المنصور (العبر : ١/١٩٣ والمعارف ٤٨٣ ــ وتاريخ بغداد رقم ٦٦٥٢ ــ ومروج الذهب : ٣/٣١٣ ــ ٣١٤ بتحقيقنا) .

بدعته ، فطردهما الحسن عن مجلسه ، فاعتزلا إلى سارية من سَوَارِي مسجد البصرة ، فقيل لهما ولأتْبَاعهما « معتزلة » لاعتزالهم قولَ الأمة فى دعواها أن الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر .

٣٠ ـ وأما الروافض فإن السَّبَئِيَّة منهم أظْهَرُوا بِدْعَتَهُمْ فى زمان على رضى الله عنه ، فقال بعضهم لعلى : أنْتَ الإلهُ ، فأحرق علىٌّ قوما منهم ، ونفى ابن سبأ[١] إلى سَابَاطِ المدائن ، وهذه الفرقة ليست من فرق أمة الإسلام لتسميتهم عليّاً إلهـاً .

٣١ ـ ثم افترقت الرافضة ـ بعد زمان على رضى الله عنه ـ أربعة أصناف : زَيْدية ، وإمامية ، وكَيْسَانية[٢] ، وغُلَاة ، وافترقت الزيدية فرقا ، والإمامية فرقا ، والغلاة فرقا . كلٌّ فرقة منها تـكفر سائرها . وجميعُ فرقِ الغلاة منهم خارجون عن فرق الإسلام ، فأما فرق الزيدية وفرق الإمامية[٣] فمعدودون فى فرق الأمة .

---

(١) سنتحدث عن عبد الله بن سبأ هذا، وعمن يذكر بعده فى هذا الفصل حين يفضى القول بالمؤلف إلى تفصيل مقالاتهم فى الباب الرابع من الـكتاب .

(٢) جعل المؤلف فرقة الزيدية من الرافضة ، مع أن الزيدية أتباع زيد بن على الباقين على اتباعه (انظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٢٩ وكذلك مروج الذهب : ٣ / ٢٢٠) والرافضة : الذين كانوا معه ثم تركوه ؛ لأنهم طلبوا إليه أن يتبرأ من الشيخين ، فقال : لقد كانا وزيرى جدى فلا أتبرأ منهما ، فرفضوه ، وتفرقوا عنه ، والزيدية : من الشيعة ، وقد يطلق بعض الناس اسم الرفض على كل من يتولى أهل البيت ، وعلى هذا جاء قول الذى يقول :

إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أنى رافضى

وعلى هذا الوجه يصح كلام المؤلف ، وانظر كلمة عن الـكيسانية خاصة فى مروج الذهب : ٣ / ٨٧ .

(٣) انظر كلمة عن الإمامة واختلاف أهل النحل فيمن يستحقها ، فى مروج الذهب للمسعودى ٣ / ٢٣٦ بتحقيقنا ، ورأى الراوندية فى هـذه المسألة فيه ٣ / ٢٥٢ ـ ٢٥٤ وما حكاه عن الجاحظ من تأليف كتاب يؤيد به رأيهم وإن كان على غير مذهبهم ، ثم انظره ٤ / ١٩٩ .

٣٢ ـ وافترقت النجّارية بناحية الريّ بعد الزعفرانى فِرَقا يكفّر بعضها بعضاً .

٣٣ ـ وظهر خلاف البَكْرية من بكر ابن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلافُ الضِّرارية من ضرار بن عمرو ، وخلافُ الجهمية من جَهْم بن صَفْوان ، وكان ظهور جَهْم ، وبكر ، وضِرار فى أيام ظهور واصل بن عطاء فى ضلالته .

٣٤ ـ وظهرت دعوة[1] الباطنية فى أيام المأمون من حَمْدان قِرْمِط[2] ، ومن عبد الله بن مَيْمُون القَدَّاح ، وليست الباطنية من فرق ملة الإسلام ، بل هى من فرق المجوس على ما نبينه بعد هذا ، وظَهَرَ فى أيام محمدِ بن طاهر بن عبد الله ابن طاهر[3] بخُرَاسَانَ خلافُ الكرامية المجسِّمَة .

٣٥ ـ فأما الزَّيْدية من الرافضة فمعظَمُها ثلاثُ فرق ، وهى : الجارودية ، والسليمانية ـ وقد يقال الجريرية أيضاً ـ والبُتْرِية ، وهذه الفرق الثلاثُ يجمعها القولُ بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب فى أيام خروجه ،

---

(١) انظر عن الخرمية والباطنية كلمة فى مروج الذهب ٣ / ٣٠٥ و ٤ / ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٦ .

(٢) انظر مبدأ ظهور القرامطة فى مروج الذهب ٤ / ٢٨٠ ، والكامل لابن الأثير ابتداء من حوادث سنة ٢٧٨ ووفيات الأعيان لابن خلكان ١/٤٠٩ بتحقيقنا ، وضبط قرمط بكسر القاف والميم وسكون الراء بينهما فى ٣/٤٥٩ ، وسنتحدث عن هذا ونترجم لهذه الأعلام فيما بعد إن شاء الله .

(٣) هو الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحسين ، الخزاعى ، نائب بغداد ، كان جوادا ممدحا عالما ، قوى المشاركة ، جيد الشعر ، مرض بالخوانيق ، ومات به فى سنة ٢٥٣ (العبر : ٢ / ٥ ـ شذرات الذهب : ٢ / ١٢٨) وجده طاهر هو الذى تولى حرب الأمين العباسى نائبا عن المأمون ، وأخباره طويلة جدا (مروج الذهب : ٣ / ٣٩٨ ـ ٤٢٤) وسنتحدث عن هذه الفرق ومن تنسب إليه فيما بعد عندما يتحدث المؤلف عنهم على وجه التفصيل .

وكان ذلك فى زمن هشام بن عبد الملك(١).

٣٦ ـ والكَيْسَانية منهم فرقٌ كثيرة يرجع محصَّلُها الى فرقتين : إحداهما تزعُم أن محمد بن الحنفية حَىٌّ لم يمت ، وهم على انتظاره ، و يزعمون أنه المهدىُّ المنتظر ، والفرقة الثانية منهم يُقِرُّون بإمامته فى وقته ، و بموته ، و ينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره ، و يختلفون بعد ذلك فى المنقول إليه .

٣٧ ـ وأما الإمامية المُفَارِقة للزيدية والكيسانية والغُلاَة فإنها خمسَ عشرَةَ فرقةً ، وهى : المحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشَّمَيْطية ، والعمارية ، والإسماعيلية ، والمباركية ، والموسوية ، والقطعية ، والاثنا عَشْرِية ، والهشامية من أتباع هِشَام بن الحكم ، أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقى ، والزرارية ، من أتباع زُرَارة بن أعين ، واليونسية من أتباع يونس القمى ، والشيطانية من أتباع شَيْطان الطَّاق ، والكاملية من أتباع أبى كامل وهو أفحشهم قولا فى علىٍّ وفى سائر الصحابة رضى الله عنهم .

٣٨ ـ فهذه عشرون فرقة من فرق الروافض ، منها ثلاث زيدية ، وفرقتان من الكَيْسَانية ، وخمسَ عشرَةَ فرقةً من الإمامية .

٣٩ ـ فأما غُلاَتهم الذين قالوا بإلهية الأئمة ، وأباحوا محرَّمَاتِ الشريعة ، وأسْقَطُوا وجوبَ فرائض الشريعة ـ كالبيانية ، والمُغِيرية ، والجناحية ، والمنصورية ، والخطابية ، والحلولية ، ومَنْ جرى مجراهم ـ فما هم من فرقِ الإسلام وإن كانوا

---

(١) هو أبو الوليد ، الخليفة ، الأموى : هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، بقى فى الخلافة عشرين سنة إلا أشهرا ، وكانت داره عند الخواصين فى دمشق ، وعلى أرضها بنيت مدرسة السلطان نور الدين ، وكان هشام ذا رأى وحزم وعلم ، وكان أبيض جميلا سمينا ، أحول ، يخضب بالسواد ، ومات فى شهر ربيع الآخر من سنة ١٢٥ (العبر : ١ / ١٦٠ مروج الذهب ٣ / ٢١٦ وما بعدها ـ المعارف ٣٦٥ الدار).

منتسبين إليه ، وسنذكرها فى باب مفرد بعد هذا الباب .

٤٠ ـ وأما الخوارج فإنها لما اختلفت صارت عشرين فرقةً، وهذه أسماؤها: المحكمة الأولى ، والأزارقة ، ثم النَّجَدَات ، ثم الصُّفْرية ، ثم العَجَاردة .

وقد افترقت العجاردة فيما بينها فرقاً كثيرة ، منها : الخازمية ، والشعيبية ، والمعلومية ، والمجهولية ، والمعبدية ، والرشيدية ، والمكرمية ، والحمزية ، والإبراهيمية ، والواقفة .

وافترقت الإباضية منها فِرَقاً : حفصية ، وحارثية ، ويزيدية ، وأصحاب طاعة لا يُرَاد الله بها .

واليزيدية منهم : أتباعُ يزيد بن أبى أنيسة ، ليست من فرق الإسلام لقولها بأن شريعة الإسلام تُنْسَخ فى آخر الزمان بنبى يبعث من العجم .

وكذلك فى جملة العَجَاردة فرقة يقال لها « الميمونية » ليست من فرق الإسلام ، لأنها أباحت نكاح بنات البنات و بنات البنين كما أباحته المجوسُ . وسنذكر اليزيدية والميمونية فى جملة الذين انتسبُوا إلى الإسلام وما هم منهم ولا من فرقهم .

٤١ ـ وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد افترقت عشرين فرقة كلٌّ فرقة منها تكفِّر سائرها ، وهذه أسماء فرقها : الواصلية ، والعمروية ، والهُذَلية ، والنَّظَّامية ، والمردارية ، والمعمرية ، والثمامية ، والجاحظية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية ، والشحامية ، وأصحاب صالح قبة ، والمَرِيسيَّة ، والكَعْبية ، والجُبَّائية ، والبَهْشَمِيَّة المنسوبة إلى أبى هاشم بن الجُبَّائى ، فهى ثنتان وعشرون فرقة ، ثنتان منها ليستا من فرق الإسلام ، وهما : الخابطية ، والحمارية ، وسنذكرهما فى الفرق التى انتسبت إلى الإسلام وليست منها .

٤٢ ـ وأما المُرْجِئة فثلاثة أصناف :

صنف منهم قالوا بالإرْجاء فى الإيمان ، و بالقَدَر على مذاهب القدرية ، فهم معدودون فى القدرية والمُرْجِئة ، كأبى شِمْرٍ المرجىء ، ومحمد بن شبيب البصرى ، والخالدى .

وصنف منهم قالوا بالإرجاء فى الإيمان ، ومالوا إلى قول جَهْم فى الأعمال والأكْسَاب ، فهم من جملة الجَهْمية والمرجئة .

وصنف منهم خالصة فى الإرجاء من غير قَدَر ، وهم خمس فرق : يونسية ، وغسانية ، وثوبانية ، وتومنية ، ومريسية .

٤٣ ـ وأما النجارية فإنها اليوم بالرى أكثر من عشر فرق ، ومرجِعُها فى الأصل إلى ثلاث فرق : برغوثية ، وزعفرانية ، ومستدركة .

٤٤ ـ وأما البكرية والضرارية فكل واحدة منهما فرقة واحدة ليس لها تبع كثير ، والجهمية أيضاً فرقة واحدة .

٤٥ ـ والكرامية بخُرَاسان ثلاثُ فرقٍ : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية ، لكن هذه الفرق الثلاث منها لا يُكَفِّر بعضُها بعضاً ، فعددناها كلها فرقة واحدة .

٤٦ ـ فهذه الجملة التى ذكرناها تشتمل على ثنتين وسبعين فرقة ، منها عشرون روافض ، وعشرون خوارج ، وعشرون قدرية ، وعشرون مُرْجِئة ، وثلاث نجارية ، وبكرية وضرَارية ، وجَهْمية ، وكرامية ، فهذه ثنتان وسبعون فرقة[1] .

---

(١) إذا عددت هذا الإجمال الذى ذكره المؤلف على ظاهره كان الفرق اثنتين وتسعين فرقة : أربعة أصناف كل صنف منها عشرون فرقة ، فذلك ثمانون فرقة ، وأربعة أصناف كل صنف منها ثلاث فرق فذلك اثنتا عشرة فرقة ، فلعل المؤلف يرى صنفين من ذوى العشرين صنفا واحدا له اسمان كالقدرية والمرجئة ، وعلى هذا يصح الحساب .

٤٧ ـ فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهى أهل السُّنَّة والجماعة[1] من فريقى الرأى والحديثِ دون مَنْ يشترى لَهْوَ الحديثِ ، وفقهاء هـذين الفريقين ، وقُرّاؤهم ، ومحدّثوهم ، ومتكلمو أهلِ الحـديثِ منهم ، كلُّهم مُتَّفقون على مقالة واحدة فى توحيد الصانع وصفاته ، وعَدْله ، وحكمته ، وفى أسمائه وصفاته ، وفى أبواب النبوة والإمامة ، وفى أحكام العُقْبَى ، وفى سائر أصول الدين ، وإنما يختلفون فى الحلال والحرام من فروع الأحكام ، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق ، وهم الفرقة الناجية ، ويجمعها الإقرارُ بتوحيد الصانع وقِدَمِه ، وقدم صفاته الأزلية ، وإجازة رُؤْيته من غير تشبيه ولا تعطيل ، مع الإقرار بكتُب الله ورسُلِه ، وبتأبيد شريعة الإسلام ، وإباحة ما أباحه القرآن ، وتحريم ما حرّمه القرآن ، مع قبول ما صحَّ من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعتقاد الحَشْر والنَّشْر ، وسؤال الملـكين فى القبر ، والإقْرَار بالحَوْض والميزان .

فمن قال بهذه الجهة التى ذكرناها ولم يَخْلِط إيمانَه بها بشىء من بِدَع الخوارج والروافضِ والقدريةِ وسائرِ أهل الأهواء فهو من جملة الفرقة الناجية : إن ختم الله له بها ، ودخل فى هذه الجملة جمهورُ الأمة وسَوَادُها الأعظم من أصحاب مالك[2]

---

(١) قد فصل أبو الحسن الأشعرى مقالة الفرقة الناجية — وهم أهل السنة والجماعة — فى كتابه « مقالات الإسلاميين (١ / ٣٢٠ - ٣٢٥) وعنه صدر المؤلف وغيره من الذين كتبوا فى المقالات ، فارجع إليه إن شئت تزدد بيانا وتحقيقا إن شاء الله ،

(٢) هو إمام دار الهجرة أبو عبد الله : مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر ابن عمرو بن الحارث ، الأصبحي ، من سادة أتباع التابعين ، ومن جلة الفقهاء والصالحين ، ومن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها وذبه عن حريمها وقمعه لمن خالفها أورام الانحراف عنها ، قائلا بهذه السنة الشريفة دون الاعتماد على المقايسات والتعليل ، وهو صاحب «الموطأ» المشهور المتداول إلى هذا اليوم ، ولد فى سنة ٩٣ ، ويقال : =

والشافعي[١] ، وأبي حنيفة[٢] ، والأوزاعي[٣] ، والثوري[٤]

= في سنة ٩٤ ، ومات في سنة ١٧٩ في بكرة اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول ، والأصبحي : نسبة إلى ذي أصبح وهو بطن من حمير ، وعنه يقول الإمام الشافعي : إذا ذكر العلماء فمالك النجم (العبر : ١ / ٢٧٢ ـ مشاهير علماء الأمصار رقم ١١١٠ ـ تهذيب التهذيب ١٠ / ٥) .

(١) هو عالم قريش ، فقيه عصره : أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب ، الشافعي ، المطلبي ، الذي لم ترعينه مثل نفسه ولم ترعين من رآه مثله ، ناصر الحديث ، ولد بغزة ونقل إلى مكة وله سنتان ، أخذ العلم عن مالك بن أنس ومسلم بن خالد الزنجي وطبقتهما ، وكان ـ مع تبحره وسعة عقله ـ يجيد الرمي حاذقا فيه يصيب تسعة من كل عشرة ، وعنه يقول المزني : ما رأيت أحسن وجها من الشافعي ، ويقول أبو ثور : ما رأيت مثل الشافعي ، ولا رأى هو مثل نفسه ، توفي في مصر سنة ٢٠٤ (العبر : ١ / ٣٤٣ ـ تهذيب التهذيب : ٩ / ٢٥ ـ المنهج الأحمد : ١ / ٦٣ بتحقيقنا ـ وفيات الأعيان رقم ٥٣٠ بتحقيقنا والوافي بالوفيات ٢/١٧١ ـ وشذرات الذهب : ٢/٩) .

(٢) هو فقيه أهل العراق ، العابد ، الورع ، السخي : أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، الكوفي ، ولد في سنة ثمانين ، وروى عن عطاء بن أبي رباح وطبقته ، وتفقه على حماد بن أبي سليمان ، وكان من البرزين المتفوقين في الذكاء ، وكان لا يقبل جوائز الدولة ، بل كان ينفق ويواسي من كسبه ، وكان له دار كبيرة لعمل الخز وعنده صناع وأجراء ، قال عنه الشافعي : الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة ، وقال يزيد ابن هارون : ما رأيت أورع ولا أعقل من أبي حنيفة ، وتوفي في رجب من سنة ١٥٠ (العبر : ١/٢١٤ ـ وفيات الأعيان رقم ٧٣٦ بتحقيقنا ـ تاريخ بغداد : ١٣/٣٢٣) .

(٣) قد تقدمت ترجمة أبي عمرو الأوزاعي ، في ص ٧ فارجع إليها هنالك إن شئت .

(٤) هو الإمام العالم : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حمزة بن حبيب ، الثوري ـ نسبة إلى ثور ، وهو بطن من تميم ـ الكوفي ، الفقيه ، سيد أهل زمانه علما وعملا ، ولد في سنة خمس وتسعين ، وروى عن عمرو بن مرة وسماك بن حرب ، =

وأهل الظاهر[1] .

فهذا بيان ما أردْنَا بيانَه فى هذا الباب ، ونذكر فى الباب الذى يليه تفصيلَ مقالة كل فرقة من فرق [أهل] الأهواء الذين ذكرناهم إن شاء الله عزَّ وجل .

الباب الثالث

من أبواب هذا الكتاب

فى بيان تفصيل مَقَالات فرق [أهل] الأهواء ، و بيان فَضَائح كل فرقة منها على التفصيل .

هذا بابٌ يشتمل على فصول ثمانية ، وهذه ترجمتها :

(١) فصل ، فى بيان مقالات فرق الرَّفْض .

(٢) فصل ، فى بيان مقالات فرق الخَوَارج .

(٣) فصل ، فى بيان مقالات فرق الاعتزال والقَدَر .

(٤) فصل ، فى بيان مَقَالات فرقِ المُرْجِئة .

= قال عنه أحمد بن حنبل: لا يتقدم سفيان فى قلبى أحد ، وقال يحي بن معين: سفيان أمير المؤمنين فى الحديث ، وقال يحي القطان : ما رأيت أحد أحفظ من الثورى ، وقال سفيان عن نفسه : ما استودعت قلبى شيئا قط فخاننى ، ومات بالبصرة مختفيا عند عبد الرحمن بن مهدى وفى داره ، فى شعبان من سنة ١٦١ (العبر : ١ / ٢٣٥ — مشاهير علماء الأمصار رقم ١٣٤٩ — ووفيات الأعيان رقم ٢٥٢) .

(١) هم أتباع داود بن على بن خلف ، الأصبهانى ، وله ترجمة فى وفيات الأعيان رقم ٢٠٩ — وفى العبر : ٢ / ٤٥ — وفى شذرات الذهب : ٢ / ١٥٨ ، وكانت وفاة داود فى رمضان من سنة ٢٧٠ وله سبعون سنة .

(٥) فصل ، فى بيان مقالات فرق النجّارية][1] .

(٦) فصل ، فى بيان مقالات الضرارية ، والبكرية ، والجهمية .

(٧) فصل ، فى بيان مقالات الكرّامية .

(٨) فصل ، فى بيان مقالات المشبهة الداخلة فى غمار الفرق التى ذكرناها .

وسنذكر فى كل فصل منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

فى بيان مقالات فرق الرَّفْض .

٤٨ ـ قد ذكرنا قبلَ هذا أن الزيدية منهم ثلاثُ فرق[2] ، والكَيْسَانية منهم فرقتان ، والإماميةَ منهم خمسَ عَشْرَةَ فرقة ، ونبدأ بذكر الزيدية ، ثم الإمامية ، ثم الكَيْسَانية ، على الترتيب إن شاء الله عز وجل .

* * *

---

(١) سقط من بعض النسخ ذكر الفصلين الرابع والخامس عند هذا العرض الإجمالى ، ولكنهما مذكوران فى عامة النسخ فى تفصيل المقالات فيما يلى من الكتاب ، لذلك آثرنا ذكرهما بين المعقوفين للدلالة على ذلك .

(٢) ذكر المسعودى فى مروج الذهب ٣/٢٢٠ أن قوما من مصنفى كتب المقالات والآراء والديانات كأبى عيسى محمد بن هارون الوراق يذكرون أن الزيدية ثمان فرق وعدها بأسمائها ، وذكر أبو الحسن الأشعرى فى مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٢ أن الزيدية ست فرق ، وعدها ، وذكر مقالة كل فرقة منها ، أما الإسفرائنى فى التبصير ص ١٦ فسار سيرة المؤلف هنا فى تقسيم الروافض وتقسيم كل صنف منها .

٤٩ ـ ذكر الجارودية من الزيدية :

أولا : أتباع المعروف بأبي الجارُودِ[١] وقد زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نَصَّ على إمامة عليٍّ بالوصف دون الاسم ، وزعموا أيضاً أن الصحابة كفروا بتركهم بَيْعَةَ على ، وقالوا أيضاً : إن الحَسَنَ بن على كان هو الإمامَ بعد على ، ثم أخوه الحسين[٢] كان إماماً بعد الحسن .

وافترقت الجارودية فى هذا الترتيب فرقتين : فرقة قالت : إن عليا نصَّ على

---

(١) قال السيد المرتضى فى تاج العروس (٢ / ٢١٨) :« والجارودية فرقة من الزيدية من الشيعة نسبت إلى أبى الجارود زياد بن أبى زياد ، وأبو الجارود هو الذى سماه الإمام الباقر سرخوبا ، وفسره بأنه شيطان يسكن البحر » اهـ المقصود منه . وقال ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٣/٣٨٦) : زياد بن المنذر ، الهمدانى ـ ويقال: الهندى ، ويقال : الثقفى ـ أبو الجارود ، الأعمى ، الكوفى . وذكر من أخذ عنهم ومن أخذوا عنه ، ثم قال : قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : متروك الحديث ، وضعفه جدا ، وقال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين : كذاب عدو الله ليس يسوى فلسا... وقال أبو حاتم بن حبان : كان رافضيا يضع الحديث فى مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم ، ويروى فى فضائل أهل البيت رضى الله عنهم أشياء مالها أصول ، لا يحل كتب حديثه . . . . وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين ، وذكره البخارى فى فصل من مات من الخمسين ومائة إلى الستين » اهـ باختصار . (وانظر ـ مع ذلك ـ فهرست ابن النديم ص٢٦٧ طمصر ، ثم انظر عن هذه الفرقة : مروج الذهب للمسعودى ٣ / ٢٢٠ ، ومقالات الإسلاميين للأشعرى ١ / ١٣٣ ، وخطط المقريزى ٢ / ٢٥٢ بولاق ، والملل والنحل للشهرستانى ١/١٥٧ ط الحلبى)

(٢) أبو محمد الحسن بن على بن أبى طالب ، وأبو عبد الله الحسين بن على بن أبى طالب ، هما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابنا ابنته فاطمة الزهراء ، وريحانتاه ، وسيدا شباب أهل الجنة ، مات الحسن مسموما فى سنة ٤٩ ومات الحسين شهيدا فى معركة كربلاء سنة ٦١ ، وانظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٤١ ـ ١٤٤ .

إمامة ابنه الحسن ، ثم نص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين بعده ، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شُورَى فى ولدى الحسن والحسين ، فمن خرج منهم شاهراً سيفَه داعياً إلى دينه ـ وكان عالماً وعارفاً ـ فهو الإمام . وزعمت الفرقة الثانية منهم أن النبى صلى الله عليه وسلم هو الذى نصَّ على إمامة الحسن بعد على ، وإمامة الحسين بعد الحسن .

ثم افترقت الجارودية ـ بعد هذا ـ فى الإمام المنتظر فرقاً :

منهم مَنْ لم يعين واحداً بالانتظار ، وقال : كل مَنْ شهَر سيفه ودعا إلى دينه من ولدى الحسن والحسين فهو الإمام .

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عبد[1] الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب، ولايصدق بقتله ، ولا بموته ، و يزعم أنه هو المهدىُّ المنتظر الذى يخرج فيملك الأرض . وقولُ هؤلاء فيه كقول المحمدية من الإمامية فى انتظارها محمدَ ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على .

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن القاسم صاحب الطَّالِقَان[2] ولا يصدق بموته .

---

(١) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، المعروف بالنفس الزكية ، قال عنه الأشعرى فى مقالات الإسلاميين ١/١٤٥ « خرج بالمدينة ، وبويع له فى الآفاق ، فبعث إليه أبوجعفر المنصور بعيسى بن موسى وحميد بن قحطبة ، فحارب محمد حتى قتل ، ومات تحت الهدم أبوه عبد الله بن الحسن بن الحسن وعلى بن الحسن ابن الحسن ، وقتل بسببه رجال من أهل بيته ، ووجه محمد بن عبد الله أخاه إدريس ابن عبد الله إلى المغرب ، ولولده هناك مملكة » اهـ . وكان مقتل محمد بن عبد الله فى سنة ١٤٥ فى المعركة ، وبعث عيسى بن موسى برأسه إلى أبى جعفر المنصور ، وانظر العبر : ١ / ١٩٨ ـ ومروج الذهب : ٣ / ٣٠٦ ـ ٣٠٨ .

(٢) هو أبو جعفر : محمد بن القاسم بن على بن عمر بن الحسين السبط ، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن على بن الحسين السبط ، قال عنه الأشعرى (١/١٤٩) =

ومنهم مَنْ ينتظر محمد بن عمر[١] الذى خرج بالـكوفة ، ولا يصدق بقتله ولا بموته .

فهذا قول الجارودية ، وتـكفيرُهم واجبٌ؛ لتـكفيرهم أصحابَ رسول الله عليه الصلاة والسلام .

٥٠ ـ ذكر السليمانية أو الجريرية منهم[٢]:

هؤلاء أتباع سليمان بن جرير الزيدى[٣] الذى قال : إن الإمامة شُورَى ، وإنهـا تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة ، وأجاز إمامَةَ المفضول ، وأثبت

= «وخرج محمد بن القاسم من ولد الحسين بن على بخراسان ببلدة يقال لها الطالقان، فى خلافة المعتصم ، فوجه إليه عبد الله بن طاهر وهو على خراسان جيشاً ، فانهزم محمد ثم قدر عليه عبد الله بن طاهر فحمله إلى المعتصم فحبسه معه فى قصره ، فاختلف الناس فى أمره ، فمن قائل يقول : هرب ، ومن قائل يقول : مات ، ومن الزيدية من يزعم أنه حي وأنه سيخرج » اهـ ، وانظر أيضا المقالات ١/١٣٤ ، والـكامل لابن الأثير : ٦/١٦٢ ، ومقاتل الطالبيين ص ٥٧٧ ، والنجوم الزاهرة ٢/٢٣٠ وتاريخ الطبرى فى حوادث سنة ٢١٩ .

(١) فى مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٥ و ١٥١ والتبصير ١٧ « يحي بن عمر » وهو الصواب ، قال الأشعرى « وخرج بالـكوفة أيام المستعين أبو الحسين يحي بن عمر بن يحي بن الحسين بن زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمد بن عبد الله بن طاهر ، فقتل أبا الحسين» وانظر كامل ابن الأثير ٧ / ٤٣ ومروج الذهب ٤ / ١٤٧ وكان خروج يحي فى سنة ٢٤٨ ويقال فى سنة ٢٥٠ .

(٢) انظر عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١/١٣٥ والتبصير ١٧ والملل والنحل للشهرستانى ١/١٥٩ ط الحلبي ،وهؤلاء يسمونها السليمانية ، وسماها المقريزى (الخطط ١ / ٣٥١) الجريرية ، وقد جمع المؤلف بين الاسمين كما ترى .

(٣) سليمان بن جرير ـ ووقع فى خطط المقريزى وحده « سليم بن جرير » ـ وأحسبه تطبيعا ،

إمامة أبي بكر وعمر ، وزعم أن الأمـة تركت الأصْلَحَ في البيعة لهما ، لأن عليا كان أولىٰ بالإمامة منهما ، إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفْراً ، ولا فسقاً ، وكَفَّرَ سليمانُ بن جرير [عثمان [1]] بالأحداث التي نَقَمَها الناقمون منه ، وأهلُ السنة يكفرون سليمانَ بن جريرٍ من أجل أنه كَفّر عثمان رضى الله عنه .

٥١ ـ ذكر البُتْرية منهم [2]:

هؤلاء أتباع رجلين : أحدهما الحسن بن صالح بن حي [3] ، والأخير كثير النواء الملقب بالأبتر [4] وقولهم كقول سليمان بن جرير في هذا الباب ، غير أنهم توقفوا في عثمان ولم يُقْدِموا على ذمه ولا على مدحه ، وهؤلاء أحسن حالا عند أهل

(١) لا يتم الـكلام إلا بذكر هذه الـكلمة ، هنا ، كما سيعيده المؤلف بعد سطر وفى مقالات الإسلاميين «وكان سليمان بن جرير يقدم على عثمان ويكفره عند الأحداث التي نقمت عليه » وفى التبصير « وهؤلاء كانوا يكفرون عثمان بسبب ما أخذ عليه من الأحداث » .

(٢) انظر عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٣٦ ــ والتبصير ص١٧ والملل والنحل للشهرستاني ١ / ١٦١ وقد جعل الشهرستاني هذه الفرقة فرقتين : إحداهما أتباع الحسن بن صالح وسماها الصالحية ، والثانية أتباع كثير النواء الملقب بالأبتر ، وسماها البترية .

(٣) قال ابن النديم في الفهرست ص٢٦٧ ط مصر «ولد الحسن بن صالح بن حي سنة مائة، ومات متخفيا سنة ثمان وستين ومائة ،وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظمائهم وعلمائهم ، وكان فقيها متكلما ، وله من الـكتب كتاب التوحيد ، كتاب إمامة ولد علي من فاطمة ، كتاب الجامع في الفقه ، وللحسن أخوان : أحدهما علي بن صالح،والآخر صالح بن صالح ،وهؤلاء على مذهب أخيهم الحسن،وكان علي متكلما، قال محمد بن إسحاق: أكثر علماء المحدثين زيدية وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري » اه كلامه بحروفه . وقد ترجم له الذهبي في العبر ١ / ٢٤٩ وذكر ثناء العلماء عليه ، وذكر أن وفاته في سنة ١٦٧ ، وترجم له ابن حجر في تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٥ ــ ٢٨٩ وذكر اختلاف العلماء فيه ، وحكى في وفاته قولين ، قيل : توفى في سنة ١٧٩ ورجح أنه توفى في سنة ١٦٧ واعتبر القول الأول سهوا .

السنة من أصحاب سليمان بن جرير ، وقد أخرج مسلم بن الحجاج حديث الحسن ابن صالح بن حي في مسنده الصحيح ، ولم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري حديثه في الصحيح . ولكنه قال في كتاب « التاريخ الكبير » : الحسن بن صالح ابن حي الكوفي سمع سماك بن حرب ومات سنة سبع وستين ومائة ، وهو من ثور همدان ، وكنيته أبو عبد الله

قال عبد القاهر : هؤلاء البترية ، والسليمانية ، من الزيدية كلهم يكفرون الجارودية من الزيدية لإقرار الجارودية على تكفير أبي بكر وعمر ، والجارودية يكفرون السليمانية والبترية ؛ لتركهما تكفير أبي بكر وعمر .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعري في مقالته عن قوم من الزيدية يقال لهم اليعقوبية أتباع رجل اسمه يعقوب أنهم كانوا يتولون أبا بكر وعمر ، ولكنهم لا يتبرءون ممن تبرأ منهما

قال عبد القاهر : اجتمعت الفرقُ الثلاثُ الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكبائر من الأمة يكونون مخلَّدِينَ في النار ، فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين أيأسوا أشراء المذنبين من رحمة الله تعالى وَ ﴿ لاَ يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾[1] إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها « زَيْدِية » لقولهم بإمامة زيد بن[2] علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته

(١) من الآية ٨٧ من سورة يوسف

(٢) هو أبو محمد زيد بن علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، كان قد بايعه خلق في أيام هشام بن عبد الملك ، وشجعوه على الخروج على بني مروان ، وحارب متولي العراق يوسف بن عمر الثقفي ، فظفر به يوسف ، فقتله وصلبه ، وبقي مصلوبا مدة قال الذهبي : أربع سنين ، وحين خرج جاءه طائفة كبيرة وقالوا له : تبرأ من أبي بكر وعمر ونحن نبايعك ونحارب معك ، فأبى ، فقالوا : إذن فنحن نرفضك ، فسمى هؤلاء « الرافضة » وبقي اسم « الزيدية » على من بقي معه ، وقد اختلف في عام وفاته ، فقيل : سنة ١٢٠ وقيل : سنة ١٢١ ، وقيل : سنة ١٢٢ (العبر : ١/١٥٤ —

و إمامة ابنه يَحْيَى[1] بن زيد بعد زيد . وكان زيدُ بن على قد بايعه على إمامته خمسةَ عَشَر ألفَ رجلٍ من أهل الكوفة ، وخرج بهم على والى العراق وهو يوسف بن عمر الثقفى[2] عامل هشام بن عبد الملك على العراقين ، فلما استمر القتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفى قالوا له : إنا نَنْصُرُكَ على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك فى أبى بكر وعمر اللذين ظَلَمَا جدَّك علىَّ بن أبى طالب ، فقال زيد : إنى لا أقول فيهما إلا خيراً ، وما سمعت أبى يقول فيهما إلا خيراً ، و إنما خرجْتُ على بنى أمية الذين قتلوا جدِّى الحسينَ ، وأغاروا على المدينة يوم الحَرَّةِ[3] ، ثم رَمَوْا

= ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٥ – وتهذيب التهذيب ٣/ ٤١٩ – والمعارف ٢١٦ الدار – ومقالات الإسلاميين ١٢٩ ، ١٤٤ – ومروج الذهب : ٣ / ٢١٧) .

(١) يحى بن زيد بن على بن الحسين : خرج فى أيام الوليد بن يزيد بن عبدالملك ، بالجوزجان من بلاد خراسان منكرا للظلم وما عم الناس من الجور ، فسير إليه نصر بن سيار سلم بن أحوز المازنى ، فقتل يحي فى المعركة بسهم أصابه فى صدغه ، وحز رأسه وحمل إلى الوليد ، وصلب جسده بالجوزجان ، ولم يزل مصلوبا إلى أن خرج أبو مسلم الخراسانى ؛ فقتل أبو مسلم سلم بن أحوز ، وأنزل جثة يحي ، وصلى عليها فى جماعة أصحابه ، ودفنها ، وقبره هناك مشهور مزور ، و ليس ليحي عقب (مروج الذهب : ٣/٢٢٥ – كامل ابن الأثير : ٥/١٠٧ – المعارف ٢١٦ – مقالات الإسلاميين ١ / ١٣٠ ، ١٤٤) .

(٢) هو أبو يعقوب : يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم بن أبى عقيل بن مسعود ، الثقفى ، كان رجلا جوادا ، فصيحا ، حسن القراءة ، وكان – مع هذا – أحمق ، سيء الخلق والسيرة ، تياها ، معجبا بنفسه ، ولاه هشام بن عبد الملك اليمن فى سنة ١٠٦ ثم ولاه العراق فى سنة ١٢٠ فاستخلف على اليمن ابنه الصلت بن يوسف ، ولما ولى يزيد بن الوليد الخلافة حبسه ، وبقى فى الحبس إلى أن قتل فى سنة ١٢٧ قتله يزيد بن خالد بن عبد الله القسرى انتقاما لأبيه خالد ، وكان يوسف قتله حين ولى العراق مكانه (وفيات الأعيان رقم ٨١٤) .

(٣) الحرة : موضع معروف قريب من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وفيه =

بيت الله بحجر المنجنيق والنار[١]، ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم «رفضتمونى» ومن يومئذٍ سموا رافضة ، وثَبَتَ معه نضر بن خزيمة العنسى، ومعاوية بن إسحاق ابن يزيد بن حارثة فى مقدار مائتى رجل ، وقاتلوا جند يوسف بن عمر الثقفى حتى قتلوا عن آخرهم ، وقتل زيد ، ثم نبش من قبره وصُلب ، ثم أحرق بعد ذلك .

وهرب ابنُه يحيى بن زيد إلى خراسان ، وخرج بناحية الجوزجان على نصر ابن سيار[٢] والى خراسان ، فبعث نصر بن سيار إليه سَلْمَ بن أحوز المازنى[٣] فى ثلاثةِ آلافِ رجلٍ ، فقتلوا يحيى بن زيد ، ومشهدُه بجوزجان معروفٌ .

= حدثت موقعة عظيمة بين أهل المدينة من أبناء الأنصار والمهاجرين وجيش يزيد بن معاوية بن أبى سفيان وعليه مسلم بن عقبة المرى، وقد قتل فيها خلق كثير من بنى هاشم وسائر قريش ومن الأنصار ، ولإسراف مسلم فى القتل سماه كثير من المؤرخين مسرفا (مروج الذهب : ٣ / ٧٩)

(١) كان ذلك فى أيام عبد الملك بن مروان ، إذ أرسل الحجاج بن يوسف الثقفى لحرب عبد الله بن الزبير فى مكة ، فقذف الكعبة بالمنجنيق، وقتل ابن الزبير ، وصلبه (انظر تفصيل أخبار ذلك كله فى مروج الذهب : ٣ / ١١٩ — ١٢٢) .

(٢) هو نصر بن سيار بن رافع ، من بنى جندع بن ليث من كنانة ، وهم رهط عبيد بن عمير بن قتادة الليثى ، وكان سيار بن رافع أبو نصر مع مصعب بن الزبير ، فسرق عيبة ، فقطع عبد الرحمن بن سمرة يده ، فكان يقال له « الأقطع » وكان ابنه نصر يكنى أبا الليث ، وقد ولاه هشام بن عبد الملك خراسان ، فلم يزل واليا عليها حتى وقعت الفتنة ، فخرج يريد العراق، فمات بالطريق بناحية ساوة (المعارف ٤٠٩ ـ ومروج الذهب : ٢ / ٢٥٥ — وكامل ابن الأثير : ٥ / ٧٩ ، ٩٤ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٥٣ ـ ومقالات الإسلاميين : ١ / ١٣١) .

(٣) وقع فى العبر ١ / ٦٦ « سلم بن أحور » بالراء المهملة ، وهو فى كل كتب المقالات بالزاى ، وسلم (انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٣١ والتبصير ١٨ و ٦٤) ومن كلام المؤلف تعلم أن سلم بن أحوز كان قائدا من قواد نصر بن سيار فى خراسان فى أواخر بنى مروان .

قال عبد القاهر : روافضُ الكوفة مَوْصُوفون بالغَدْر ، والبُخْل ، وقدسار المثلُ بهم فيهما ، حتى قيل : أبْخَلُ من كوفى ، وأغْدَرُ من كوفى ، والمشهور من غدرهم ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهم بعد قتل على رضى الله عنه بايَعُوا ابنَه الحسنَ، فلماتوجَّه لقتال معاوية غَدَرُوا به في سَابَاط المدائن ، فطعنه سنان الجعفى فى جَنْبِه فصَرَعَه عن فرسه ، وكان ذلك أحَدَ أسباب مصالحته معاويَةَ .

والثانى : أنهم كاتبوا الحسينَ بن على رضى الله عنه ، ودَعَوْه إلى الكوفة لينصروه على يزيد بن معاوية[1] فاغترّ بهم ، وخرج إليهم ، فلما بلغ كَرْبَلاَء غَدَرُوا به ، وصاروا مع عُبَيْد لله بن زياد يَداً واحدة عليه ، حتى قُتِلَ الحسين وأكثر عشيرته بكربلاء .

والثالث : غَدْرُهم بزيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب بعد أن خرجوا معه على يوسف بن عمر ، ثم نكثوا بيعته وأسلموه عند اشتداد القتال حتى قتِلَ وكان من أمره ما كان

* * *

---

(١) يزيد بن معاوية بن أبى سفيان : الخليفة الذى وقعت فى عهده موقعة الحرة، واستبيحت مدينة رسول الله ، وفى عهده قتل الحسين بن على وجمع كثير من بنى هاشم واحتز رأس الحسين ونقل إلى هذا الخليفة بدمشق ، وقد مات بعد وقعة الحرة ببضعة وسبعين يوما ، فى منتصف ربيع الأول من سنة ٦٤ (العبر : ١ / ٦٩) وقال المسعودي : وهلك يزيد بحوارين من أرض دمشق لسبع عشرة — وفى نسخة لأربع عشرة — ليلة خلت من صفر سنة ٦٤ وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة (مروج الذهب : ٣ / ٦٣).

٥٢ ـ ذكر الكَيْسانية من الرافضة[1]:

هؤلاء أتباع المختار بن أبى عُبَيْد الثقفى[2] الذى قام بثأر الحسين بن على ابن أبى طالب ، وقَتَلَ أكثرَ الذين قتلوا حسينا بكَرْبَلاَء ، وكان المختار يقال له كَيْسَان . وقيل : إنه أخذ مقالته عن مولى لعلى رضى الله عنه كان اسمه كيسان .

وافترقت الكيسانية فرقاً يجمعها شيئان :

أحدهما: قولهم بإمامة محمد بن الحنفية[3] وإليه كان يدعو المختارُ بنُ أبى عُبَيد

والثانى : قولهم بجَوَاز البَدَاء على الله عز وجل ، ولهذه البِدْعَة قال بتكفيرهم

---

(١) انظر عن هذه الفرقة : مروج الذهب ٣ / ٨٧ ـ ومقالات الإسلاميين ١ / ٨٩ ـ وجعلها إحدى عشرة فرقة ـ والتنبيه لأبى الحسين الملطى ٢٩ ، ١٤٨ ، ١٥٢ وقد سماها المختارية نسبة إلى المختار بن أبى عبيد ـ والحور العين ١٥٧ ـ واعتقادات المسلمين للرازى (٦٢) والملل والنحل للشهرستانى ١ / ١٤٧ ونسبها إلى كيسان مولى أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، وجعلها فرقا منها المختارية والهاشمية ، وفى مقالات الإسلاميين أن « كيسان» لقب كان يطلق على محمد بن الحنفية .

(٢) المختار بن أبى عبيد بن مسعود بن عمرو ، الثقفى : الذى خرج يطلب بثأر الحسين ابن على ، وهو الذى جهز الجيش لحرب عبيد الله بن زياد بقيادة إبراهيم بن الأشتر النخعى ، فكانت بينهم موقعة عظيمة قتل فيها ابن مرجانة عبيد الله بن زياد وكثير من أشراف الشام ، وحمل إبراهيم بن الأشتر رأس ابن زياد وغيره إلى المختار بالعراق ، فبعث المختار بهذه الرؤوس إلى عبد الله بن الزبير بمكة ، وهذا كله فى عهد عبد الملك بن مروان (مروج الذهب ٣ / ١٠٤ وما بعدها) وفى سنة ٦٧ سار مصعب بن الزبير فنزل حروراء والتقى بالمختار ، فكانت بينهم موقعة عظيمة قتل فيها المختار وقوم ممن كانوا معه (والعبر: ١ / ٧٤ ـ والمعارف ٤٠٠) .

(٣) محمد بن الحنفية : هو أبو القاسم ـ ويقال : أبو عبد الله ـ محمد بن على ابن أبى طالب ، وأمه خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة ، من بنى حنيفة بن لجيم ، وقد كان محمد عالما فاضلا شجاعا ، وتوفى فى سنة ٨١ (تهذيب التهذيب ٩ / ٣٥٤ ـ العبر : ١ / ٩٣ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩) .

كلُّ من لا يجيز البَدَاء على الله سبحانه .

واختلفت الـكَيْسَانية فى سبب إمامة محمد بن الحنيفة ، فزعم بعضهم أنه كان إماماً بعد أبيـه على بن أبى طالب رضى الله عنه ، واستدلَّ على ذلك بأن علياً دفع إليه الراية يوم الجَمَل وقال له :

أَطْعَنْهُمُ طَعْنَ أبيـــك تُحْمَدِ لا خَيْر فى الحرب إذَا لمْ تَزبد

وقال آخرون منهم : إن الإمامة بعد على كانت لابنه الحسن ، ثم للحُسَين بعد الحسن ، ثم صارت إلى محمد بن الحنفية بعد أخيه الحسين بوصية أخيه الحسين إليه حين هَرَبَ من المدينة إلى مكة حين طولب بالبَيْعة ليزيد بن معاوية .

ثم افترق الذين قالوا بإمامة محمد بن الحنفية .

فزعم قوم منهم يقال لهم « الـكربية » أصحاب أبى كرب الضرير(١) : أن محمد ابن الحنفية حَىٌّ لم يمت ، وأنه فى جبل رَضْوَى وعنده عينٌ من الماء وعين من العَسَل يأخذ منهما رزقه . وعن يمينه أسد ، وعن يساره نمر ، يحفظانه من أعدائه إلى وقت خروجه ، وهو المهدىُّ المنتظر .

وذهب الباقون من الـكَيْسَانية إلى الإقرار بموت محمد بن الحنفية ، واختلفوا فى الإمام بعده ، فمنهم من زعم أن الإمامة بعده رجعت إلى ابن أخيه على بن الحسين زين العابدين(٢) . ومنهم من قال برجوعها بعده إلى أبى هاشم عبد الله

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١/٩٠ وفيه حكاية أن كثير عزة كان يرى رأى الـكربية ، وأنه فى ذلك يقول الأبيات الخمسة التى سيرويها المؤلف قريبا ، وأولها :

ألا إن الأئمة من قريش ولاة الحق أربعة سواء

(٢) هو أبو الحسين ــ ويقال : أبو الحسن ، ويقال : أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله ــ على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، الملقب بزين العابدين ، المدنى ، وهو الذى يقول فيه الفرزدق :

ابن محمد بن الحنفية[1]

واختلف هؤلاء فى الإمام بعد أبى هاشم ، فمنهم من نقلها إلى محمد بن على ابن عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب[2] بوصية أبى هاشم إليه ،وهذا قول الراوندية ومنهم من زعم أن الإمامة بعد أبى هاشم صارت إلى بَيَان بن سمعان[3] وزعموا أن رُوحَ الله تعالى كانت فى أبى هاشم ، ثم انتقلت منه إلى بَيَان ، ومنهم من

= هذا الذى تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه ، والحل ، والحرم

وقد اختلف فى سنة وفاته ، فقيل : فى سنة ٩٣ ، وقيل : فى ٩٢ ، وقيل : فى ٩٤ ، وقيل : فى ٩٥ ، وقيل : فى ١٠٠ (تهذيب التهذيب : ٧ / ٣٠٤ ــ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤١٩) وفى المشاهير سنة ٧٣ وأحسبه تطبيعا

(١) هو أبو هاشم : عبد الله بن على بن أبى طالب ، وأبوه محمد ابن الحنفية ، قال الزبير : كان أبو هاشم صاحب الشيعة فأوصى إلى محمد بن على بن عبدالله بن العباس ، وصرف الشيعة إليه ، ودفع إليه كتبه ، ومات عنده ، ومات فى أيام سليمان بن عبدالملك ، سنة ٩٨ ، وقيل : فى سنة ٩٩ (تهذيب التهذيب : ٦/١٦ ــ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٩٩٤ ــ العبر : ١ / ١١٦) .

(٢) هو أبو عبد الله : محمد بن على بن عبد الله بن العباس بن عبدالمطلب ، الهاشمى ، والد الخليفتين : السفاح ، والمنصور ، وكان دعاة العباسيين يلقبونه بالإمام ، وكان عابدا عالما ، وتوفى فى سنة ١٢٤ ويقال : فى سنة ١٢٥ (العبر : ١ / ١٦٠ ــ ومشاهير علماء الأمصار رقم ١٠٠٣ ــ وتهذيب التهذيب : ٩ / ٣٥٥).

(٣) هو بيان بن سمعان التميمى ، النهدى ، اليمنى ، مخرق ظهر بالعراق فى أوائل القرن الثانى من الهجرة ، وادعى أول الأمر أن جزءا إلاهيا حل فى على ، ثم فى محمد ابن الحنفية ، ثم فى ابنه أبى هاشم ، ثم فى بيان نفسه ، ثم تزايدت مخرقته فادعى النبوة ، ومازال يمخرق حتى أخذه خالد القسرى فقتله وصلبه (مقالات الإسلاميين : ١/٦٦ــ والتبصير ٧٢ ــ والحور العين ١٦١ ، ٢٦٠ ــ والملل والنحل ١/١٥٢ ــ وشروح المواقف : ٨ / ٣٥٨ ــ واعتقادات فرق المسلمين ٥٧ ــ وكامل ابن الأثير : ٥ / ٨٢)

يزعم أن تلك الروح انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله بن عمرو بن حرب(١) وادَّعَتْ هذه الفرقةُ إلهيَّة عبد الله بن عمرو بن حرب .

والبيانيةُ والحربيةُ كلتاهما من فرق الغُلاَة نذكرها فى الباب الذى نذكر فيه فرق الغُلاَة ، وكان كُثَيِّر(٢) الشاعر على مذهب الكَيْسَانية الذين ادَّعَوْا حياة محمد بن الحنفية ، ولم يصدقوا بموته ؛ ولذا قال فى قصيدة له :

أَلاَ إنَّ الأَئمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ	وُلاَةَ الحقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاء
عَلِيٌّ وَالثَّلاَثَةُ مِنْ بَنِيهِ	هُمُ الأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاء
فَسِبْطٌ سِبْطُ إِيمَانٍ وَبِرٍّ	وَسِبْطٌ غَيَّبَتْهُ كَرْبَلاَء
وَسِبْطٌ لاَ يَذُوقُ المَوْتَ حَتَّى	يَقُودَ الخَيْلَ يَقْدُمُهَا اللِّوَاء
تَغَيَّبَ لاَ يُرَى فِيهِمْ زَمَانًا	بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاء

---

(١) عبد الله بن عمرو بن حرب ، الكندى ، كان أول أمره على دين البيانية أتباع بيان بن سمعان الهندي ، ثم زعم أن روح الله انتقلت من أبي هاشم إلى عبد الله ابن حرب (مقالات الإسلاميين : ١ / ٦٨ ــ والتبصير ٧٣ ــ والحور العين ١٦٠).

(٢) هو أبو صخر : كثير بن عبد الرحمن بن أبى جمعة بن الأسود ، كان ينسب نفسه فى قريش ، ويقال: هو أزدى من قحطان ، من شعراء الدولة الأموية ،واشتهر باسم كثير عزة ، أضافوه إلى أم عمرو عزة بنت جميل من بنى حاجب بن غفار ، وكثيرا ما يسميها فى شعره الحاجبية ، وكان يقول بتناسخ الأرواح ، وكان خشبيا يؤمن بالرجعة (الأغانى ٨ / ١٥ ــ ووفيات الأعيان رقم ٥١٩ ــ وخزانة الأدب ٢ / ٢٧٦ ــ وطبقات الجمحى : ١٨٤ ــ والشعراء لابن قتيبة ١ / ٤٨٠ ــ ومعاهد التنصيص ٢ / ١٣٦ بتحقيقنا ــ ومقالات الإسلاميين : ١ / ٩٠) وأراد بسبط إيمان وبر الحسن بن على ، وأراد بسبط غيبته كربلاء الحسين بن على ، وأراد بسبط لايذوق الموت محمد بن الحنفية ، وقد أخطأ فوق عقيدته الفاسدة ، لأن ابن الحنفية ليس سبطا ، لأن أمه ليست قرشية فضلا عن أن تكون بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ابنها سبطا .

قال عبد القاهر :أجَبْنَاه على أبياته هذه بقولنا[١] :

وُلاَةُ الحقِّ أربعةٌ ، ولـكن ... لِثَانِي اثْـنَيْنِ قَدْ سَبَقَ الْعَلاَء
وَفَارُوقُ الْوَرَى أضْحَى إمَاماً ... وَذُو النُّورَيْنِ بَعْدُ لَهُ الْوَلاَء
علِيٌّ بَعْدَهُمْ أضْحَى إمَاماً ... بِتَرْتِيبِي لَهُمْ نَزَلَ الْقضَاء
ومُبْغِضُ مَنْ ذَكَرْنَاهُ لَعِينٌ ... وَفِي نَارِ الجحِيمِ لَهُ الْجَزَاء
وأهْلُ الرَّفْضِ قومٌ كالنَّصارَى ... حَيَارَى ، ما لحيرَتِهِمْ دَوَاء

وقال كُثَيِّر أيضاً فى رَفْضِه[٢] :

بِرِئْتُ إلى الإلٰهِ من ابْنِ أرْوَى ... وَمِنْ دِينِ الْخَوَارِجِ أجْمَعِينَا
وَمِنْ عُمَرٍ بَرِئْتُ ومن عَتِيقٍ ... غَدَاةَ دَعَا أميرَ المؤمنينـا

وقد أجبناه عن هذين البيتين :

بَرِئْتَ من الإلٰهِ ببُغْضِ قومٍ ... بِهِمْ أحْيَا الإلٰهُ المؤمنينـا
وماضَرَّ ابْنَ أرْوَى مِنْكَ بُغْضٌ ... وَبُغْضُ البرِّ دِينُ الـكافرينا
أبُو بكـرٍ لنـا حقًّا إمامٌ ... عَلَى رَغْمِ الروافض أجمعينا
وفَاروقُ الورى عُمَرٌ ، بحقٍّ ... يُقَـالُ له : أميرُ المؤمنينـا

وقال كُثَيِّر فى قصيدة أيضاً :

ألاَ قُلْ للوَصِيِّ فَدَتْكَ نَفْسِى ... أطَلْتَ بِذَلِكَ الجَبَلِ المُقَامَا

---

(١) أراد بثانى اثنين أبا بكر الصديق رضى الله عنه ، وقد أخذ هذه العبارة من قوله تعالى: (إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين إذهما فى الغار إذ يقول لصاحبه : لاتحزن إن الله معنا) والفاروق : هو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وذو النورين: هوعثمان ابن عفان ، وبعد الثلاثة أبو الحسنين على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم أجمعين .

(٢) ابن أروى : هو عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وعتيق : هو أبو بكر الصديق رضوان الله عليه ، قيل : هو اسمه ، وقيل : اسمه عبد الله ، وعتيق لقبه .

أضرَّ بِمَعْشَرٍ وَالَوْكَ مِنَّا … وَسَمَّوْكَ الخليفَةَ وَالْإِمَامَا
وَعادَوْا فيكَ أَهْلَ الأرضِ طُرًّا … مُقامُكَ عندهُمْ سِتِّينَ عَامًا
ومَا ذَاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طعم مَوْتٍ … وَلاَ وَارَتْ له أرضٌ عِظَامَا
لقدأمْسَى بمجرى شِعْبِ رَضْوَى … تُرَاجِعُه المَلاَئِكَةُ الكَلاَمَا
وإِنَّ لَهُ لرزْقًا كلَّ يوم … وأشْرِبَةً يعُلُّ بهَا الطَّعَامَا

وقد أجبناه عن هذا الشعر بقولنا :

لَقَدْ أفنَيْتَ عمرَكَ بانتظارٍ … لمن وارى الترابُ له عِظَامَا
فليس بشِعْبِ رَضْوَاء إمَامٌ … تُرَاجِعهُ الملائكةُ الكلاما
ولا مَنْ عِنْدَه عَسَل وماء … وأشْرِبَةٌ يعلُّ بها الطعاما
وَقَدْ ذَاقَ ابنخَوْلَةَ طعم مَوْتٍ … كما قد ذاق وَالِدُهُ الحِمَامَا
ولو خَلَدَ امرؤٌ لعُلُوِّ مجدٍ … لعاش المُصْطَفَى أبداً وَدَامَا

وكان الشاعر المعروف بالسيد الحميرى أيضاً على مذهب الكَيْسانية الذين ينتظرون محمد ابن الحنفية ، ويزعمون أنه محبوس بجبل رَضْوَى ، إلى أن يؤْذَنَ له بالخروج ، ولهذا قال فى شعر له :

ولكن كُلُّ مَنْ فى الأرض فَانٍ … بذا حَكَمَ الَّذِى خَلَقَ الْأَنَامَا

وكان أول من قام بدعوة الكَيْسانية إلى إمامة محمد ابن الحنفية المختارُ ابن أبى عُبَيْد الثقفى ، وكان السببُ فى ذلك أن عُبَيْد الله بن زياد لما فرغ من قتل مُسْلم بن عقيل[1] ، وفرغ من قتل الحسين بن على رضى الله عنه ، رُفِعَ إليه أن المختار بن أبى عُبَيْد كان ممن خرج مع مسلم بن عقيل ثم اختفى ، فأمر

(١) مسلم بن عقيل بن أبى طالب بن عبد المطلب ، الهاشمى ، عمه على بن أبى طالب ، والحسنان ابنا عمه ، وقد تقدم الحسين إلى الكوفة حين دعاه أهلها ليبايعوه ، وانظر خبر مقتله فى مروج الذهب ٣ / ٦٨ مفصلا .

بإحضاره، فلما دخل عليه رماه بعمود كان فى يده فشتر عينه ، وحبسه ، فتشفع إليه فى أمره قوم ، فأخرجه من الحبس ، وقال له : قد أجلتك ثلاثة أيام ، فإن خرجت فيها من الكوفة وإلاّ ضربتُ عنقك ، فخرج المختار هاربًا من الكوفة إلى مكة ، وبايع عبد الله بن الزبير[1] وبقى معه إلى أن قاتل ابنُ الزبير جند يزيد بن معاوية الذين كانوا تحت راية الحُصَيْن بن نمير السكونى ، واشتدت نكاية المختار فى تلك الحروب على أهل الشام ، ثم مات يزيد بن معاوية ورجَعَ جندُ الشام إلى الشام ، واستقام لابن الزبير ولايةُ الحجاز ، واليمن ، والعراق ، وفارس ، ولقى المختار من ابن الزبير جَفْوَة فهرب منه إلى الكوفة وواليها يومئذ عبدُ الله بن يزيد الأنصارى[2] من قبل عبد الله بن الزبير ، فلما دخل الكوفةَ بعث رسُلَهُ إلى شيعة الكوفة ونَوَاحيها إلى المدائن ، ودعاهم إلى البيعة له ، ووعَدَهم أنه يخرج طالبًا بثأر الحسين بن على رضى الله عنه ، ودعاهم إلى محمد ابن الحنفية ، وزعم أن ابن الحنفية قد استَخْلَفه ، وأنه قد أمرهم بطاعته ، وعَزَلَ ابنُ الزبير فى خلال ذلك عبدَ الله بن يزيد الأنصارى عن

---

(١) هو أبو بكر – وأبو خبيب أيضا – عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد بن عبد العزى ، وأمه أسماء ذات النطاقين بنت أبى بكر الصديق، وهو أول مولود ولد فى الإسلام بالمدينة ، قتله الحجاج بن يوسف الثقفى فى المسجد الحرام سنة ٧٢ فى عهد عبد الملك بن مروان ، ثم صلبه ، وقيل : كان ذلك فى سنة ٧٣ (مشاهير علماء الأمصار رقم ١٥٤ – والعبر : ١ / ٨١ – وتهذيب التهذيب : ٥ / ٢١٣ – ومروج الذهب : ٣ / ٨١) .

(٢) هو أبو أمية : عبدالله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو بن الحارث بن خطمة : شهد الحديبية وهو صغير ، وشهد الجمل وصفين مع على، واستعمله ابن الزبير أميرا على الكوفة ، وكان الشعبى كاتبه (تهذيب التهذيب : ٦/٧٨ – المعارف ٤٥٠ – ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧٩) .

الـكوفة ، ووَلاَّها عبد الله بن مُطِيع العَدَوى[1] واجتمع إلى المختار مَنْ بايعه فى السر ، وكانوا زُهَاء سبعةَ عشَرَ ألفَ رجلٍ ، ودخل فى بيعته عبدُ الله بن الحر الذى لم يكن فى زمانه أشجع منه ، و إبراهيمُ بن مالكٍ الأشترِ[2] ، ولم يكن فى شيعة الـكوفة أجمل منه ولا أكثر منه تبَعاً ، نخرج به على والى الـكوفة عبدِ الله بن مُطيع ، وهو يومئذ فى عشرين ألفا ، ودامت الحرب بينهما أياما ، ووقعت الهزيمة فى آخرها على الزبيرية ، واستولى المختار على الـكوفة و نواحيها ، وقَتَل كُلَّ من كان بالـكوفة من الذين قاتلوا الحسين بن على بكر بلاء ، ثم خطَبَ الناس فقال فى خطبته :

الحمد لله الذى وعَدَ وليه النَّصْر ، وعدوَّه الُخسْر ، وجعلهما إلى آخر الدهر قَضَاء مَقْضِيًّا ،ووعداً مأتيًّا ، ياأيها الناس قد سمعنا دعوة الداعى وقبلنا قول الداعى ، فـكم من باغ و باغية وقتلى فى الواعية ، فهلموا عبادَ الله إلى بَيْعة الهدى ،

---

(١) هو عبد الله بن مطيع بن الأسود بن حارثة بن نضلة بن عوف بن عبيد ابن عويج بن عدى بن كعب ، القرشى ، العدوى ، كان من رجال قريش جلدا وشجاعة ، وكان على جيش قريش يوم الحرة ، واستعمله ابن الزبير على الـكوفة فأخرجه المختار بن أبى عبيد منها (تهذيب التهذيب : ٦ / ٣٦) فذهب إلى مكة فكان مع ابن الزبير ، فجرح ومات من جراحه (المعارف ٣٩٥) .

(٢) إبراهيم بن الأشتر النخعى ، ذكره الذهبى (العبر : ١ / ٧٣)فى حوادث سنة ست وستين ، وقال « وجهز المختار جيشا ضخما مع إبراهيم بن الأشتر النخعى فكانوا ثمانية آلاف لحرب عبيد الله بن زياد ، فكانت وقعة الخازر بأرض الموصل ، وقيل : كانت فى سنة ٦٧ ، وهو أصح ، وكانت ملحمة عظيمة » اهـ . وقال فى التى تليها « فى المحرم كانت وقعة الخازر ، اصطلم فيها أهل الشام وكانوا أربعين ألفا ، ظفر بهم إبراهيم بن الأشتر وقتلت أمراؤهم عبيد الله بن زياد بن أبيه وحصين بن نمير السكونى الذى حاصر ابن الزبير وشرحبيل بن ذى الكلاع » هـ . ثم ذكر مقتله فى سنة ٧٢ .

ومجاهدة العِـدَى ، فإنى أنا المُسَلَّط على المُحِلِّين ، والطالب بثأر ابن بنت خاتم النبيين .

ثم نزل عن منبرِهِ وأنفذ بصاحب شرطته إلى دار عمر بن سعد[1] حتى أخذ رأسَـه ، ثم أخذ رأس ابنه جعفر بن عمر ، وهو ابن أخت المختار ، وقال : ذاك برأس الحُسَيْن ، وهـذا برأس ابن الحسين الـكبير ، ثم بعث بإبراهيم بن مالك الأشـتر مع ستة آلاف رجل إلى حرب عبيد الله بن زياد ، وهو يومئذ بالموصل فى ثمانين ألفاً من جند الشام قد ولاَّه عليهم عبدُ الملك بن مروان ، فلما التقى الجيشان على باب الموصل انهزم جند الشام ، وقتل منهم سبعون ألفا فى المعركة ، وقتل عبيد الله بن زياد والحصين بن نُمَيْر السكونى[2] ، وانفذ إبراهيم ابن الأشـتر برؤوسهم إلى المختار ، فلما تمت للمختار ولاية الـكوفة والجزيرة والعراقين إلى حدود أرمينية تـكهَّنَ بعد ذلك ، وسَجَعَ كأسجاع الـكهنة ، وحكى أيضا أنه ادَّعَى نزول الوحى عليه .

فمن أسجاعه قوله : أما والذى أنزل القرآن ، وبين الفرقان ، وشرع الأديان ،

---

(١) هو عمر بن سعد بن أبى وقاص : قتله المختار بن أبى عبيد فى سنة ست وستين حيث توثب على الـكوفة مظهرا أنه يأخذ بثأر الحسين بن على ويتتبع الذين شاركوا فى قتله ، لأنه هو الذى قاد الجيش لقتال الحسين بأمر عبيد الله بن زياد .

(٢) وقع فى أصول هذا الـكتاب « الحصين بن نمر » وفى العبر (١ / ٧٤) « الحصين بن نمير » بالتصغير ، ومثله فى المعارف ٢٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٥١ ، وقد عده ابن قتيبة من المنافقين وقال : إنه أغار على تمر الصدقة فسرقه ، وذكر أيضا أنه تولى الجيش الذى وجهه يزيد بن معاوية إلى مكة لقتال ابن الزبير بعد موت قائده الأول مسلم بن عقبة المرى ، ووقع فى كامل المبرد ٢ / ١٧٤ ط الخيرية « حضين بن نمير » بالضاد معجمة وعلى زنة المصغر ، وما هو بشىء .

وكره العصيان ، لأقتلنّ البغاة من أزدعمان ، ومَذْحج وهمدان ، ونَهْد وخَوْلان ، وبكر وهَزّان ، وثُعَل ونَبْهان ، وعبس وذُبْيان ، وقيس عَيْلاَن .

ثم قال : وحق السميع العليم ، العليّ العظيم ، العزيز الحكيم ، الرحمن الرحيم ، لأعركن عَرْكَ الأديم ، أشرافَ بني تميم .

ثم رفع خبر المختار إلى ابن الحنفية ، وخاف من جهته الفتنةَ في الدين ، فأراد قدوم العراق ليصير إليه الذين اعتقدوا إمامته ، وسمع المختار ذلك ، فخاف من قدومه العراق ذهابَ رياسته وولايته ، فقال لجنده : إنّا على بَيْعة المهديّ ، ولكن للمهدي علامة ، وهو أن يُضْرَبَ بالسيف ضربة فإن لم يقطع السيف جلده فهو المهدي ، وانتهى قولُه هذا إلى ابن الحنفية ، فأقام بمكة خوفا من أن يقتله المختار بالكوفة .

ثم إن المختار خدعته السَّبَئيّة الغُلاَة من الرافضة فقالوا له : أنت حُجَّة هذا الزمان ، وحملوه على دعوى النبوة ، فادعاها عند خواصه ، وزعم أن الوحي ينزل عليه ، وسجع بعد ذلك فقال : أما ومُنشي السحاب ، الشديد العقاب ، السريع الحساب ، العزيز الوهاب ، القدير الغَلاَّب ، لأنبشن قبر ابن شهاب[1] المُفْتَري

---

(١) ظن بعض المتصدّرين أن هذا الأحمق الضال يريد بابن شهاب الإمام الحافظ شيخ أهل الحجاز وأهل الشام جميعا أبا بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ابن شهاب الزهري ، القرشي ، أحد بني زهرة بن كلاب ، وهو الذي يقول عنه عادل بني مروان عمر بن العزيز : لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري (المعارف ٤٧٢ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٤٤ ـ وتهذيب التهذيب ٩/٤٤٥) ولا يصح ذلك ؛ لأن هذا الكلام قاله هذا الأفاك في عشر السبعين ، وابن شهاب المذكور توفي في سنة ١٢٤ بعد هذا الكلام بأكثر من خمسين سنة ، فإن صحت هذه العبارة كان المراد بابن شهاب مسلم بن عبيد الله والد محمد المذكور ؛ فإنه قد كان مع ابن الزبير في خروجه على المروانيين (المعارف ٤٧٢) وهذا مما يحنق عليه صدر المختار الذي كان مع ابن الزبير ثم خرج عليه وكان منه ما ذكر المؤلف بعضه .

الـكذاب ، المجرم المرتاب ، ثم ورب العالمين ، وربِّ البلد الأمين ، لأقتلنَّ الشاعرَ المَهِين ، وراجزَ المارقين ، وأولياء الـكافرين ، وأعوانَ الظالمين ، و إخوان الشياطين ، الذين اجتمعوا على الأباطيل ، وتَقَوَّلُوا عليَّ الأقاويل ، وليس خطابي إلا لذوى الأخلاق الحميدة ، والأفعال السديدة ، والآراء العتيدة ، والنفوس السعيدة .

ثم خطَبَ بعد ذلك فقال فى خطبته : الحمد لله الذى جعلنى بصيراً ، ونَوَّرَ قلبى تنو يراً ، والله لأحرقَنَّ بالمصر دُورًا ، ولأنبشنَّ بها قبوراً ، ولأشْفِيَنَّ منها صدوراً ، وكفى بالله هاديا ونصيرا .

ثم أقسم فقال : برب الحرم ، والبيت المحرم ، والركن المـكرم ، والمسجد المعظم ، وحق ذى القلم ، ليُرْفَعَنَّ لى عَلَمَ ، من هنا إلى إضَم ، ثم إلى أكناف ذى سَلَم .

ثم قال : أما ورب السماء ، لتنزلَنَّ نار من السماء ، فلتحْرقَنَّ دار أسماء ، فأُنْهِيَ هذا القول إلى أسماء بن خارجة[1] فقال : قد سَجَع بى أبو إسحاق وأنه سيحرق دارى ، وهَرَبَ من داره ، و بعث المختـار إلى داره مَنْ أحرقها بالليل ، وأظهر من عنده أن ناراً من السماء نزلت فأحرقتها .

ثم إن أهل الـكوفة خرجُوا على المختار لما تـكهّن ، واجتمعت السبئية إليه مع عَبيد أهل الـكوفة لأنه وعَدَهم أن يعطيهم أموال ساداتهم وقاتلَ بهم الخارجين عليه ، فظفر بهم ، وقَتلَ منهم الـكثير ، وأسَرَ جماعة منهم ، وكان

---

(١) هو أبو حسان : أسماء بن خارجة بن حصين بن حذيفة بن بدر ، الفزارى ، الـكوفى ، من سادات أهل المدينة ، ومن جلة التابعين ، توفى فى سنة ٦٥ على الأرجح (الإصابة رقم ٤٤٧ — ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥٣٢) .

فى الأَسَرَاء رجل يقال له سُرَاقة بن مِرْداس البارق[١] فقُدِّمَ إلى المختار ، وخافه البارقى أن يأمر بقتله ، فقال للذين أسروه وقدموه إلى المختار : ما أنتُمْ أسرتمونا ولاأنتم هزمتمونا بعدتكم ، وإنما هزمَنَا الملائكة الذين رأيناهم على الخيل البُلْقِ فوق عسكركم ، فأعجب المختارَ قولُه هذا ، فأطلق عنه ، فلحق بمُصْعب بن الزبير[٢] بالبصرة ، وكتب منها إلى المختار هذه الأبيات :

أَلاَ أَبْلِغْ أَبَا إِسْحَاقَ أَنِّى رَأَيْتُ البُلْقَ دُهْماً مُصْمَتَاتِ
أُرِى عينىَّ ما لم تَنْظُراه كِلاَنَا عالم بالتُّرَّهَاتِ[٣]

---

(١) سراقة بن مرداس ، البارقى ــ نسبة إلى بارق ، وبارق : يحتمل واحداً من اثنين ، فإما أن يكون قبيلة من قبائل اليمن منهم معقر بن حمار البارقى الشاعر ، وإما أن يكون موضعاً قريباً من الكوفة ، وفيه يقول الأسود بن يعفر :

أرض الخورنق والسدير وبارق والقصر ذى الشرفات من سنداد

(لسان العرب : برق) .

(٢) هو مصعب بن الزبير بن العوام ، ولاه أخوه عبد الله العراق ، وحربه المختار ، فدخل البصرة وتأهب منها ، ثم سار لحرب المختار وعلى ميمنته وميسرته المهلب بن أبى صفرة وعمرو بن عبيدالله التيمى ،فقتلوا من جند المختار عدداً عديداً ، ثم ساروا فدخلوا الكوفة وحصروا المختار بقصر الإمارة أياماً إلى أن قتل فى رمضان من سنة ٦٧، وفى سنة ٧٢ تجهز عبد الملك بن مروان ، وسار يقصد مصعب بن الزبير بالعراق ، فالتقى الجمعان ، فخان مصعبا بعض جيشه ، ولحق قوم منهم بعبد الملك وقد كان كتب إليهم يعدهم ويمنيهم ، فأثخنوا مصعبا بالجراح ثم شد عليه واحد منهم فطعنه وهو يقول: يالثارات المختار (العبر : ١/٧٥ ، ٨٠ وشذرات الذهب : ١/٧٤ ــ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٥٧ وذكر أن مقتله فى سنة ٧١ وله تسع وثلاثون سنة ــ والمعارف ٢٢٤) .

(٣) يروى علماء الصرف هذا البيت « أرى عينى ما لم ترأياه » على أنه رجوع إلى الأصل المهجور ، وقد رواه على هذا الوجه الذى ذكرناه ابن منظور فى لسان العرب (رأى) وذكر أنه يروى « ما لم ترياه » بغير همز .

كَفَرْتُ بِوَحْيِكم وجعلْتُ نَذْراً عليَّ قِتَالَكم حتّى المَمَاتِ

وفى هذا الذى ذكرناه بيان سبب كَهَانة المختار ودَعْواه الوحْيَ إليه .

وأما سبب قوله بجواز البَدَاء على الله عز وجل فهو أن إبراهيم بن الأشتر لمّا بلغه أن المختار تكهّنَ وادعى نزول الوحى إليه قعد عن نُصْرته ، واستولى لنفسه على بلاد الجزيرة ، وعلم مُصْعَب بن الزبير[1] أن إبراهيم بن الأشتر[2] لا ينصر المختار ، فطمع عند ذلك فى قَهْر المختار ، ولحق به عبيدُ الله بن الحرّ الجعفى[3] ، ومحمد بن الأشعث الكِنْدى[4] ، وأكثر سادات الكوفة ، غيظاً منهم على المختار ، لاستيلائه على أموالهم وعبيدهم ، وأطمعوا مُصْعبا فى أخذ الكوفة قهراً ، فخرج مصعب من البصرة فى سبعة آلاف رجل من عنده سوى

---

(١) قد تقدمت ترجمة مصعب بن الزبير (ص ٤٩)

(٢) إبراهيم بن الأشتر ، النخعى ، الذى وجه المختار بن أبى عبيد لقتال عبيد الله بن زياد فالتقى جيشاهما بقرب الزاب ، فقتل عبيد الله بن زياد ، قتله محمد بن مروان بن الحكم بدير الجاثليق بين الشام والكوفة ، وقد سمى أصحاب إبراهيم ابن الأشتر «الخشبية» لأنهم لقوا مصعب بن الزبير ومعهم الخشب وهو أكثر سلاحهم.

(٣) هو عبيد الله بن الحر الجعفى : كان من قواد العرب ذوى النجدة ، وكان ــ مع ذلك ــ من فحولة الشعراء ، كان أول أمره معدوداً فى أصحاب عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه ، فلما قتل عثمان تحيز إلى معاوية بن أبى سفيان ، وشهد معه صفين ، فلما كان زمن عبدالله بن الزبير خرج عليه ، وكانت بينه وبين مصعب منافسات ومنازعات ومناوشات ، وقد حاربه وصمدله ، ولكن أصحابه تفرقوا عنه ، فلما رأى الدائرة عليه خشى على نفسه الأسر فألقى بنفسه فى الفرات ، فمات غريقاً فى سنة ٦٨ (أنظر تاريخ ابن الأثير فى حوادث ٦٨) .

(٤) هو أبو قيس محمد بن الأشعث بن قيس ، الكندى ، وأمه أخت خليفة رسول الله أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ، وقد قتل محمد هذا فى سنة ٦٧ .

من انضمّ إليه من سادات الكوفة ، وجعل على مقدّمته المهلَّبَ[1] بن أبى صُفْرة مع أتباعه من الأزد ، وجعل أعِنَّةَ الخيل إلى عبيد الله[2] بن مَعْمَر التَّيْمِىّ ، وجعل الأحْنَفَ بن[3] قيس على خيل تميم ، فلمّا انتهى خبرُهم إلى المختار أخرج صاحبه أحمد بن شُمَيْط[4] إلى قتال مُصْعب فى ثلاثة آلاف رجل من نخبة عسكره ، وأخبرهم بأن الظفر يكون لهم ، وزعم أن الوحى قد نزل عليه بذلك ، فالتقى الجيشان بالمدائن ، وانهزم أصحابُ المختار ، وقتل أميرهم ابن شُمَيْطٍ وأ كْثَرُ قواد للمختار ، ورجع فُلُولُهم إلى المختار ، وقالوا له : لماذا تَعِدُنَا بالنصر على

---

(١) هو المهلب بن أبى صفرة القائد الباسل ، واسم أبى صفرة ظالم بن سراق ، الأزدى أزد العتيك ، غزا المهلب أرض الهند فى سنة أربع وأربعين ، ووصل إلى قندابيل بأرض السند ، وكان أميراً فى جيش سعيد بن عثمان بن عفان الذى وجهه معاوية على خراسان فغزا سمرقند ، وقد ولى المهلب ـ بعد ذلك ـ خراسان لابن الزبير ، وحارب الأزارقة ، وأباد منهم ألوفاً فى سنة ٦٥ وكان على ميمنة جيش مصعب الذى حارب المختار بن أبى عبيد ، وتوفى المهلب فى ذى الحجة من سنة ٨٢ بمروالروذ ، وكانت ولادته فى عام الفتح ، ويقال : إن لأبيه صحبة (العبر : ١/٩٥ ـ المعارف ٣٩٩)

(٢) عبيد الله بن معمر ، التيمى ، أحد بنى تيم بن مرة رهط أبى بكر الصديق ، وقد وقع فى أصل هذا الكتاب « التميمى » وهو خطأ صوابه ما ذكرنا .

(٣) هو أبو بحر : صخر بن قيس ـ ويقال : الضحاك بن قيس ـ بن معاوية بن حصن ابن عباد بن مرة بن عبيد ، أحد بنى تميم ، وقد أسلم ولم يفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما كان زمن عمر وفد عليه ، وشهد صفين مع على رضى الله عنه ، ولم يشهد الجمل مع أحد الفريقين ، فلما كان زمن عبد الله بن الزبير خرج مع مصعب إلى الكوفة ، وفيها مات ، وقد كبرت سنه جداً (المعارف ص ٤٢٣) وهو مضرب المثل فى الحلم ، وكانت وفاته فى سنة ٧٢ (العبر : ١/٨٠) وقال ابن حبان : توفى فى سنة ٦٧ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٦٤١) .

(٤) لم أقف لأحمد بن شميط على أكثر مما تفيده هذه العبارة من أنه كان من أصحاب المختار وقواده .

عدونا ؟!! فقال : إن الله تعالى كان قد وَعَدَنِي ذلك ، لكنه بَدَاله . واستدلّ على ذلك بقول الله عز وجل : ﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ ﴾(١) فهذا كان سبب قول الكَيْسَانية بالبَدَاء .

ثم إن المختار باشَرَ قتالَ مُصْعب بن الزبير بنفسه بالمذار من ناحية الكوفة ، وقتل فى تلك الواقعة محمد بن الأشعث الكندى . قال المختار : طابت نفسى بقتله أنْ لم يكن قد بقى من قَتَلَةِ الحسين غيره ، ولا أبالى بالموت بعد هذا . ثم وقعت الهزيمة على المختار وأصحابه ، فانهزموا إلى دار الإمامة بالكوفة ، وتحصَّن فيها مع أربعمائة من أتباعه ، وحاصرهم مُصْعَب فيها ثلاثة أيام ، حتى فَنِيَ طعامُهم ، ثم خرجوا إليه فى اليوم الرابع مستقتلين ، فقُتِلُوا وقُتِلَ المختار معهم ، قتله أخَوَانِ يقال لهما طارف وطريف أبناء عبد الله بن دجاجة من بنى حنيفة ، وقال أعشى هَمْدَانَ فى ذلك :

لقد نُبِّئْتُ والأنباء تَنْمِى ... بما لاقى الكوارث بالمذار
وما إنْ سَرَّنِي إهلاكُ قومى ... وإن كانوا وحَقِّكَ فى خَسَارِ
ولكنى سررت بما يُلاَقِي ... أبو إسْحَاقَ من خِزْيٍ وَعَارِ

فهذا بيان سبب قول الكَيْسَانية بجَوَاز البَدَاء على الله عز وجل .

واختلفت الكيسانية الذين انتظروا محمد بن الحنفية وزَعَمُوا أنه حَيٌّ محبوسٌ بجبل رَضْوَى إلى أن يؤْذَنَ له بالخروج ، واختلفوا فى سبب حبسه هنالك بزعمهم .

فمنهم من قال : لله فى أمره سرٌّ لا يعلمه إلا هو ، ولا يعرف سبب حبسه .

ومنهم من قال : إن الله تعالى عاقَبَه بالحبس لخروجه بعد قتل الحسين بن على إلى يزيد بن معاوية ، وطلبِهِ الأمانَ منه ، وأخذِهِ عطاءه ، ثم لخروجه فى

---

(١) من الآية ٣٩ من سورة الرعد

توَجّه ابن الزبير من مكة إلى عبد الملك بن مروان هارباً من ابن الزبير . وزعموا أن صاحبه عامر بن واثلة[1] الكنانى سار بين يديه وقال فى ذلك المسير لأتباعه :

يا إخوتى ، يا شيعتى ، لا تبعَدُوا ووازِرُوا المهدىَّ كيما تهتدوا
محمد الخـــيرات ، يا محمـد أنت الإمام الطاهر المســـدَّدُ
لا ابن الزبير السامرِىّ الملحـد ولا الذى نحن إليـه نقصـد

وقالوا : إنه كان يجب عليــه أن يقاتل ابن الزبير ولا يهرب ، فعصى ربه بتركه قتالَه ، وعصاه بقصده عبدَ الملك بن مروان ، وكان قد عصاه قبل ذلك بقصده يزيدَ بن معاوية ، ثم إنه رجع من طريقه إلى ابن مروان إلى الطائف ، ومات بها ابنُ عباس ودَفَنه ابنُ الحنفية بالطائف ، ثم سار منهـا إلى الذر ، فلما بلغ شعب رَضْوَى اختلفوا فيــه ، فزعم المقِرُّونَ بموته أنه مات فيــه ، وزعم المنتظرون له أن الله حَبَسه هنالك وغَيَّبه عن عيون الناس عقوبَةً له على الذنوب التى أضافوها إليه ، إلى أن يؤذَنَ له بالخروج ، وهو المهدىّ المنتظر .

* * *

٥٣ — ذكر الإمامية من الرافضة :[2]

هؤلاء الإمامية المخالفة للزيدية والكَيْسانية والغُلاَة : خمسَ عَشْرةَ فرقةً : الكاملية ، والمحمدية ، والباقرية ، والناووسية ، والشُّمَيْطية ، والعمَّارية ، والإسماعيلية ، والمباركية ، والموسوية ، والقَطْعية ، والأثنا عشرية ، والهشامية ، والزُّرَارية ، واليونسية ، والشيطانية .

(١) هو أبو الطفيل عامر بن واثلة ، الكنانى ، رأى النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان آخر الذين رأوه موتاً ، فقد مات بعد سنة ١٠٠ ، وشهد مع على المشاهد كلها ، ثم كان مع المختار بن أبى عبيد ، وكان صاحب رايته ، وكان يؤمن بالرجعة (المعارف ص ٣٤١ — والعبر : ١/٢١٨) .

(٢) انظر التبصير ص ٢٠ ، ومقالات الإسلاميين ١ / ٩٨ — والملل والنحل للشهرستانى ١/١٦٢ .

٥٤ ـ ذكر الكاملية منهم[١] :

هؤلاء أتباع رجل من الرافضة كان يعرف بأبى كامل ، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعَةَ على ، وكَفَرَ على بتركه قتالَهم ، وكان يلزمه قتالُهم كما لزمه قتال أصحاب صفين ، وكان بشار بن برد الشاعر الأعمى[٢] على هذا المذهب ، وروى أنه قيل له : ما تقول فى الصحابة ؟ قال : كفروا ، فقيل له : فما تقول فى على ؟ فتمثَّلَ بقول الشاعر :

وما شَرُّ الثلاثة أمَّ عمرٍو بصاحبك الذى لا تصبحينا[٣]

وحكى أصحاب المقالات عن بشار أنه ضَمَّ إلى ضَلاَلته فى تكفير الصحابة وتكفير علىٍّ معهم ضلالتين أخريين :

إحداهما : قوله برَجْعته إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، كما ذهب إليه أصحابُ الرَّجْعة من الرافضة .

الثانية : قوله بتصويب إبليس فى تفضيل النار على الأرض ، واستدلُّوا على ذلك بقول بشار فى شعر له :

---

(١) انظر التبصير ص ٢١ ، ولم يذكر الأشعرى فى مقالات الإسلاميين الكاملية بين فرق الرافضة ، كما لم يذكرها الشهرستانى فى الملل والنحل بين فرق الإمامية .

(٢) بشار بن برد ، شاعر مجيد مفلق ، خدم الملوك ، وحضر مجالس الخلفاء ، وأخذ جوائزهم وعطاياهم ، وكان يمدح المهدى العباسى ويحضر مجلسه ، وكان المهدى يأنس به ويدنيه منه ، ويجزل له العطاء ، وكان ـ أيضاً ـ يعد من الخطباء الفصحاء ، وكان أولا كثير المدح لواصل بن عطاء ، وكان يفضل واصلا على خالد بن صفوان وشبيب بن شيبة والفضل بن عيسى . وكانوا قد خطبوا عند عبد الله بن عمر بن عبدالعزيز والى العراق ، وقال بشار فى ذلك شعرا ، ثم رمى بالزندقة ، ودان بالرجعة ، وكفر جميع الأمة فتبرأ منه واصل ، فهجاه ، ثم قتله المهدى فى سنة ١٦٧ ، وقيل: فى سنة ١٦٨ (طبقات الشعراء لابن المعتز ص ٢١ ــ والبيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٢٣ ـ ٣٢ وطبقات المعتزلة ص ٢٨ ــ ٣١) .

(٣) هذا البيت هو البيت السادس من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبى (انظر شرح القصائد العشر ٢٨٧)

الأرضُ مظلمة ، والنار مُشرِقَةٌ   والنارُ معبودةٌ مذ كانتِ النارُ

وقد رَدَّ عليه صَفْوَانُ الأنصارى فى قصيدته التى قال[(١)] فيها :

زعمتَ بأن النار أكرمُ عُنْصُراً   وفى الأرض تَحْيَا فى الحجارة والزَّنْدِ

وتخلقُ فى أرجائها وأرومها   أعاجيبُ لا تُحْصَى بخط ولا عقد

وفى القَعْر من لج البحار مَنَافعٌ   من اللؤلؤ المكنون والعنبر الوَرْدِ

ولابدَّ من أرض لكل مُطَيَّر   وكل سَبُوح فى الغمائر ذى جُدٍّ

كذلك وما ينساحُ فى الأرض ماشياً   على بطنه مَشْىَ المجانبِ للقَصْد

وفى قُلَلِ الأجبال فوق مقطم   زبرجدُ أملاكِ الورى ساعة الحشد

وفى الحَرَّة [الرَّجْلاء كم من] معادن   لهن مَغَارات تبجَّسْنَ بالنقد

من الذهب الإبريز والفضة التى   تروق وتُصْبِى ذا القناعة والزهد

وكل فِلزٍّ من نُحَاسٍ وآنُكٍ   ومن زئبق حى ونوشادر سندى

وفيها زرانيخ وشَبٌّ ومَرْقَبٌ   ومن مَرْقَشِيثا غير كابٍ ولا مُكْدِى[(٢)]

وفيها ضروب القار والزفْتِ والمَهَا   وأصناف كبريت مطاولة الوقْدِ

ومن أثمد جوز وكلْسٍ وفضة   ومن توتيا فى معادنها هندى

وكل يواقيت الأنام وحَلْيِها   من الأرض والأحجار فاخرة المجد

وفيها مَقَامُ الحِلِّ والركنُ والصَّفا   ومُسْتَلَمُ الحُجَّاج من جنة الخلد

مفاخر للطِّين الذى كان أصْلَنَا   ونحن بَنُوه غيرَ شكٍّ ولا جَحْدِ

فذلك تدبير ونَفْع وحكمة   وأوضَحُ برهانٍ على الواحدِ الفَرْدِ

فيابن حليف الشؤم واللؤم والعَمَى   وأبعد خلق الله من طرق الرُّشْدِ[(٣)]

---

(١) أنشد الجاحظ هذه القصيدة أطول مما أنشده المؤلف ، فانظر البيان : ٢٧/١ ومابعدها ، وقد قومنا اعوجاجها عن البيان إذ كانت النسخة كثيرة الأخطاء .

(٢) فى البيان « ومكر ومرتك » وقد عدلنا اعوجاج الشطر الثانى عنه .

(٣) بين هذا البيت والذى قبله أربعة أبيات أثرها الجاحظ فى البيان .

أتهجو أبا بكرٍ ، وتخلع بعـده عليًّا ، وتعزو كل ذاك إلى بُرْدِ
كأنك غضبان على الدِّين كلـه وطالب ذَحْلٍ لا يبيت على حقد
تُوَاثِبُ أقماراً وأنت مُشَــوَّه وأقْرَبُ خلق الله من نسب القرد

وقد هجا حمادُ عَجْرَدْ[1] بشاراً ، وقال في هجائه :

وَيا أقْبَحَ من قرد إذا ما عَمِىَ القــرد

وقيل : إن بشاراً ما جَزِعَ من شيء جزعَهُ من هـذا البيت ، وقال : يرانى فيصفنى ولا أراه فأصفه .

قال عبد القاهر : أُكَفِّرُ هؤلاء الـكاملِيَّة من وجهين :

أحدهما : من جهة تـكفيرها جميعَ الصحابة من غير تخصيص .

والثانى : من جهة تفضيلها النارَ على الأرض ، وقد ذكرنا بعض فضائح بشار بن بُرْد ، وقد فعل الله به ما استحقه ، وذلك أنه هَجَاَ المهدِىَّ فأمر به حتى غرق في دجلة ، ذلك له خِزْى في الدنيا ، ولأهل ضَلاَلَته في الآخرة عذاب أليم .

٥٥ — ذكر[2] الحمدية :

هؤلاء ينتظرون محمدَ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبي طالب ،

---

(١) حماد عجرد : شاعر هجاء بذىء اللسان ، خبيث ، لم يسلم من لسانه أحد ، هجا محمد بن سليمان الهاشمى بقصيدة قال فيها :

له جسم برغوث وعقل مكاتب وغلمة سنور يبيت يولول

فأهدر محمد بن سليمان دمه ، فضاقت عليه الأرض ، وذهب إلى قبر أبيه سليمان ابن على بن عبد الله بن العباس ، فاستجار به ، وقال كلمة أولها :

لم أجدلى من الأنام مجيرا فاستجرت القبور والأحجارا

وكان بشار إذا سمع هجاء حماد فيه يضج ويتألم ، وقد سئل عن أقبح ما هجاه به ، فأنشد البيت الذى ذكره المؤلف ، ويقال : إن أشد ما هجاه به قوله :

لو طليت جلدته عنبرا لنتنت جـــلدته العنـــبرا
أو طليت مسكاذكيا إذن لحول المسك عليه خرا

(٢) انظر التبصير ص ٢١ .

ولا يصدقون بقتله ولا بموته ، ويزعمون أنه فى جبل حاجر من ناحية نجد إلى أن يؤمَرَ بالخروج ، وكان المُغِيرَةُ بن سعيد العِجْلى[١] مع ضَلَالاته فى التشبيه يقول لأصحابه : إن المهديَّ المنتظر محمدُ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على ، ويستدل على ذلك بأن اسمه محمد كاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمَ أبيه عبد الله كاسم أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال فى الحديث عن النبى عليه السلام قوله فى المهدى : « إن اسمه يوافقُ اسمى ، واسم أبيه اسم أبى » فلما أظهر محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على دَعْوَته بالمدينة استولى على مكة والمدينة ؛ واستولى أخوه إبراهيمُ بن عبد الله على[٢] البصرة ، واستولى أخوهما الثالث ــ وهو إدريس بن عبد الله ــ على بعض بلاد المغرب ، وكان ذلك فى زمان الخليفة أبى جعفر المنصور[٣] فبعث المنصور إلى حرب محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بعيسى[٤] بن موسى فى جيش كَثِيفٍ ، وقاتلوا محمداً بالمدينة ، وقتلوه

---

(١) المغيرة بن سعيد العجلى ــ ويقع فى بعض المراجع « البجلى » زعم أن أبا جعفر محمد بن على الباقر أوصى إليه ، فأتم به جماعة من أهل الضلال ، وبلغ خالد ابن عبد الله القسرى خبره فأخذه وقتله ثم صلبه (انظر كامل ابن الأثير : ٥ / ٨٢ والنجوم الزاهرة : ١ / ٢٨٣) .

(٢) قد ذكر أبو الحسن الأشعرى خروج محمد بن عبد الله بن الحسن وخروج أخيه إبراهيم فى المقالات : ١ / ١٤٥ .

(٣) هو أبو جعفر : عبد الله بن محمد بن على بن عبد الله بن عباس ، الهاشمى ، العباسى ، ثانى خلفاء بنى العباس ، ولقبه المنصور ، وتوفى فى مكة فى شهر ذى الحجة من سنة ١٥٨ عن ثلاث وستين سنة ، وكانت مدة خلافته اثنتين وعشرين سنة (العبر : ١ / ٢٣٠) .

(٤) كان عيسى بن موسى من قواد المنصور ، وقد عهد له بالخلافة من بعد ابنه المهدى ، وفى سنة تسع وخمسين ومائة أحب المهدى أن يخرجه من ولاية العهد ، فألح عليه بالرغبة والرهبة فى أن يخلع نفسه ، فأجاب خوفا على نفسه ، فأعطاه المهدى مالا كثيرا وأقطعه إقطاعات .

في المعركة . ثم أنفذ بعيسى بن موسى أيضاً إلى حرب إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي مع جنده ، فقتلوا إبراهيم بباب حمرين على ستة عشر فرسخا من الكوفة ، ومات في تلك الفتنة إدريسُ بن عبد الله بن الحسن بأرض المغرب ، وقيل : إنه سُمَّ بها ، ومات عبد الله[1] بن الحسن بن الحسن والد أولئك الإخوة الثلاثة في سجن المنصور ، وقَبْرُه بالقادسية ، وهو مَشْهَد معروف يُزَار .

فلما قُتل محمدُ بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بالمدينة اختلفت المغيرية فيه فرقتين :

(١) فرقة أقرُّوا بقَتْله، وتبرءوا من المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالوا إنه كذب في قوله : إن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن هو المهديُّ الذي يملك الأرض، لأنه قتل وما ملك الأرض .

(٢) وفرقة منهم ثبتت على مُوَالاة المغيرة بن سعيد العجلي ، وقالت : إنه صدق في قوله إن المهديَّ محمدُ بن عبد الله ، وإنه لم يُقتل ، وإنما غاب عن عيون الناس ، وهو في جبل حاجر من ناحية نجد مقيم هناك إلى أن يؤمَرَ بالخروج فيخرج ويملك الأرض، وتُعْقَدُ البيعة بمكة بين الركن والمقام، ويحيا له من الأموات سبعة عشر رجلا يعطى كل واحد منهم حرفا من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش، وزعم هؤلاء أن الذي قتله جندُ عيسى بن موسى بالمدينة لم يكن محمد بن عبد الله ابن الحسن .

---

(١) عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والد محمد وإبراهيم وإدريس الذين خرجوا على المنصور ، كان المنصور قد قبض عليه وأودعه السجن حين شعر بأن أولاده على نية الخروج عليه ، وكان عبد الله من العباد ، وله شرف وهيبة ولسان سديد ، وقد مات في سجن المنصور في آخر عام ١٤٤ (العبر : ١ / ١٩٦) .

فهذه الطائفة يقال لهم « المحمدية » لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن .

وكان جابر بن يزيد الجُعْفى[1] على هذا المذهب، وكان يقول برَجْعَة الأموات إلى الدنيا قبل القيامة ، وفى ذلك قال شاعر هذه الفرقة فى شعر له :

إلى يَوْم يَؤُوبُ النَّاسُ فيه ... إلى دُنْيَاهُمُ قَبْلَ الحساب

وقال أصحابنا لهذه الطائفة : إن أجزتم أن يكون المقتول بالمدينة غيرَ محمد ابن عبد الله بن الحسن ، وأجزتم أن يكون المقتولُ هنا شيطانا تصوَّرَ للناس فى صورة محمد بن عبد الله بن الحسن ، فأجِيزُوا بأن يكون المقتولون بكر بلاء غير الحسين وأصحابه ، وإنما كانوا شياطين تصَوَّروا للناس بصورة الحسين وأصحابه ، وانتظِرُوا حسينا كما انتظرتم محمد بن عبد الله بن الحسن، أو انتظروا عليًا كما انتظرته السَّبَئِيَّةُ منكم الذين زَعَمُوا أنه فى السحاب ، والذى قتله عبدُ الرحمن بن مُلْجَم[2] كان شيطانا تصوَّر للناس بصورة على ، وهذا ما لا انفصال لهم عنه ، والحمد لله على ذلك

٥٦ — ذكر الباقرية منهم[3] :

هؤلاء قوم ساقُوا الإمامة من على بن أبى طالب رضى الله عنه فى أولاده إلى محمد بن علىّ المعروف بالباقر[4] ، وقالوا : إن عليـاً نصَّ على إمامة ابنه

---

(١) هو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث ، الجعفى ، ضعَّفه قوم فى الحديث. وذكر أبو نعيم عن الثورى أنه كان صدوقا ثقة فى الحديث ، وهو من الرافضة الغالية ، وكان يؤمن بالرجعة ، ومات فى سنة ١٢٧ ، وقيل : فى سنة ١٢٨ ، وقيل : فى سنة ١٣٢ (المعارف لابن قتيبة ص ٤٨٠ — وتهذيب التهذيب : ٢/٤٨)

(٢) عبد الرحمن بن ملجم ، المرادى ، الحميرى ، هو الفاتك الثائر الذى اغتال أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، قتل فى سنة ٤٠ من الهجرة عقيب جريمته .

(٣) انظر : التبصير ص ٢٢ ، والملل والنحل للشهرستانى : ١ / ١٦٥ .

(٤) هو أبو جعفر ، محمد الباقر بن على بن الحسين السبط بن على بن أبى طالب، ولد فى سنة ٥٦ من الهجرة وروى عن أبى سعيد الخدرى وجابر بن عبد الله ، ثم كان =

الحسن ، ونص الحسنُ على إمامة أخيه الحسين ، ونص الحسينُ على إمامة ابنه على بن الحسين زين العابدين ، ونص زين العابدين على إمامة محمد بن على المعروف بالباقر ، وزعموا أنه هو المهدىُّ المنتَظَر بما روى أن النبي عليه السلام قال لجابر بن عبد الله الأنصارى : « إنك تلقاه فأقْرِئْهُ منى السلام » وكان جابر آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، وكان قد عمى فى آخر عمره ، وكان يمشى فى المدينة ويقول : ياباقر، ياباقر، متى ألقاك ؟ فمرَّ يوماً فى بعض سكك المدينة [فناولته جارية صبيا كان فى حجرها فقال لها : مَنْ هذا ؟ فقالت : هذا محمد بن على بن الحسين بن على ، فضمه إلى صَدره وقبل رأسه و يديه ، ثم قال: يابنيَّ ، جَدُّك رسولُ الله يُقرِئك السلامَ . ثم قال جابر : قد نَعَيْتَ إلى نفسى ، فمات فى تلك الليلة] [1] .

وحجتهم فى هذا أن رسول الله بعث يقرىء عليه السلام ؛ فدلَّ على أنه المهدىُّ المنتظر .

قلنا : وقد قال رسول الله لعمر وعلى : « أقْرِئَا عنى أوَ يْسًا السلام » ولم يوجب ذاك كونَه المهدىَّ المنتظر ، وقد تواترت الروايات بموت الباقر عليه السلام كما تواترت الرواية بقتل أُوَيْسٍ القَرَنى [2] بصِفِّينَ ، ولا يصح انتظار واحدٍ منهما بعد موته .

= من فقهاء المدينة ، وتوفى فى سنة ١١٤ (العبر : ١/ ١٤٢ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠)

(١) هذه الزيادة لا توجد فى الطبعة الأولى .

(٢) هو أويس بن عامر ، القرنى ـ بفتح القاف والراء جميعا ـ من اليمن ، من مراد ، سكن الكوفة ، وكان عابدا زاهدا دينا فاضلا ، واختلف فى وفاته (مشاهير علماء الأمصار رقم ٧٤٣) .

٥٧ — ذكر الناووسية [١] :

وهم أتبــاع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس [٢] بها ، وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق [٣] بنص البــاقر عليه ، وزعموا أنه لم يمت ، وأنه المهدى المنتظر ، وزعم قوم أن الذى كان يتبدى للناس لم يكن جعفراً ، وإنما تصور للناس فى تلك الصورة ، وانضم إلى هذه الفرقة قوم من السبئية فزعموا جميعا أن جعفراً كان عالما بجميع معالم الدين من العقليات والشرعيات ، فإذا قيل للواحد منهم : ما تقول فى القرآن أو فى الرؤية أو فى غير ذلك من أصول الدين أو فى فروعه ؟ يقول : أقول فيها ما كان يقوله جعفر الصادق ، يقلدونه .

٥٨ — ذكر الشميطية [٤] :

وهم منسوبون إلى يحيى بن شميط [٥] ، وقد ساقوا الإمامة بطريق النص من

---

(١) انظر التبصير ص ٢٢ ـ والملل والنحل للشهرستانى : ١ /١٦٦ ـ ومقالات الإسلاميين للأشعرى : ١ / ٩٧ .

(٢) يختلف العلماء فيما تنسب إليه هذه الفرقة ، فيقول الأشعرى « وهذه الفرقة تسمى الناووسية لقبوا برئيس لهم يقال له عجلان بن ناووس من أهل البصرة » ، وجاء فى الحور العين ص ١٦٢ أنهم « أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل : نسبوا إلى قرية ناووسى » اهـ .

(٣) هو أبو عبد الله جعفر الصادق ، بن أبى جعفر محمد الباقر ، بن على زين العابدين ، بن الحسين السبط بن على بن أبى طالب ، كان سيد بنى هاشم فى زمانه ، وقد توفى فى آخر سنة ١٤٨ عن ثمان وستين سنة (العبر : ١/ ٢٠٨) .

(٤) انظر التبصير ص ٢٣ ـ ومقالات الإسلاميين : ١/٩٩ وفيه « السميطة » بالسين المهملة ـ والملل والنحل : ١ / ١٦٧ ـ والحور العين ص ١٦٣ ـ واعتقادات فرق المسلمين ٥٤ .

(٥) فى البدء والتاريخ (٥/١٢٤) «الشمطية» بغير ياء بعد الميم، وفى الملل والنحل للشهرستانى (١/١٦٧) « يحيى بن أبى شميط » وفى التبصير ص ٢٣ مثل ما ذكر المؤلف هنا ، وفى مقالات الإسلاميين (١/٩٩) « السميطية . يحيى بن أبى سميط » بالسين مهملة ، وفى الحور العين (ص ١٦٣) « يحيى بن أبى شمط » وفى اعتقادات =

جعفر إلى ابنه محمد بن جعفر ، وأقروا بموت جعفر ، وزعموا أن جعفراً أوصى بها لابنه محمد ، ثم أداروا الإمامة فى أولاد محمد بن جعفر ، وزعموا أن المنتظر من ولده .

٥٩ ـ ذكر العَمَّارية[1] :

وهم منسبون إلى زعيم منهم يسمى عَمَّاراً . وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصادق ، ثم زعموا أن الإمام بعده ولَدُهُ عبدُ الله ، وكان أ كْبَرَ أولاده ، وكان أفْطَحَ الرجلين — ولهذا قيل لأتباعه « الأفْطَحِيَّة » .

٦٠ ـ ذكر الإسماعيلية :[2]

وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى جعفر ، وزعموا أن الإمام بعده ابْنُهُ إسماعيلُ ، وافترق هؤلاء فرقتين :

= فرق المسلمين (ص ٥٤) « الشمطية » مثل ما فى البدء والتاريخ ، وقد ذكر الجاحظ فى البيان (٢٣/١) أبياتاً من الشعر ، ونسبها إلى معدان الشميطى أحد أتباع هذه الفرقة ، وكان يحى بن شميط ممن انحاز إلى عسكر المختار بن أبى عبيد ، وقتل معه ، ويسميه الجاحظ فى الحيوان (٦٠/٣) أحمر بن شميط ، ويذكر قاتله ، ويروى له شعراً .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ٩٩/١ ـ والتبصير ٢٣ ـ والملل والنحل للشهرستانى : ١٦٧/١ وذكرها باسم الأفطحية ـ فأما تسميتهم العمارية فباسم رئيس من رؤسائهم اسمه عمار ، وقد استظهرنا فيما كتبناه على مقالات الإسلاميين أنه عمار ابن موسى الساباطى ، فإن لهذا الرجل كتاباً كبيراً معتمداً عندهم ، وأما تسميتهم الفطحية ـ بضم الفاء وسكون الطاء ـ فلأن عبد الله بن جعفر الذى يسوقون الإمامة إليه كان أفطح الرجلين ، والفطح : جمع أفطح . ويقال « رجل أفطح الرجل » إذا اعوجت رجله حتى ينقلب قدمها إلى إنسيها ، وقيل : هو أن يكون سيره على ظهر قدمه ، وقيل : هو أن يرتفع أخمص قدمه حتى لو وطىء عصفوراً ما آذاه ، وقيل : هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها ، وقد أشار المؤلف إلى وجه التسميتين .

(٢) ذكر الأشعرى فى المقالات (٩٨/١) من هذه الفرقة « القرامطة » وهم الذين يرون الإمامة فى محمد بن إسماعيل بن جعفر ، وهم الإسماعيلية الباطنية ، وهم الذين وعد المؤلف بذكرهم فى فرق الغلاة ، وانظر الملل والنحل للشهرستانى : ١٦٧/١ والتبصير ٢٣ .

(١) فرقة : منتظرة لإسماعيل بن جعفر ، مع اتفاق أصحاب التواريخ على موت إسماعيل فى حياة أبيه .

(٢) وفرقة قالت: كان الإمامُ بعدجعفر سبطَه محمدبن إسماعيل بن جعفر حيث]. إن جعفراً نصَبَ ابنه إسماعيل للإمامة بعده ، فلما مات إسماعيلُ فى حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمدِ بن إسماعيل .

وإلى هذا القول مالت الإسماعيلية من الباطنية ، وسنذكرهم فى فرق الغُلاة

٦١ - ذكر الموسوية منهم :[١]

هؤلاء الذين ساقوا الإمامة إلى جعفر ، ثم زعموا أن الإمام بعد جعفر كان ابنَه موسى بن جعفر ، وزعموا أن موسى بن جعفر حى لم يمت ، وأنه هو المهدىُّ المنتظر ، وقالوا : إنه دخل دار الرشيد[٢] ولم يخرج منها ، وقد علمنا إمامته وشككنا فى موته ، فلا نحكم فى موته إلا بيقين .

فقيل ، لهذه الفرقة الموسوّية : إذا شككتم فى حياته وموته فشكُّوا فى إمامته ، ولا تقطعوا القول بأنه باقٍ ، وأنه هو المهدىُّ المنتظر . هذا مع علمكم بأن مشهَدَ موسى بن جعفر معروفٌ فى الجانب الغربى من بغداد يُزَار .

ويقال لهذه الفرقة « موسوية » لانتظارها موسى بن جعفر .

---

(١) انظر التبصير ٢٣ - والملل والنحل : ١/١٦٨ - ومقالات الأشعرى : ١/١٠٠ وسماها « الموسائية » وليس بقياس ، والصواب فى النسب إلى موسى « موسوية » كما هنا وفيما أشرنا إليه من المراجع .

(٢) هو الخليفة العباسى : هارون الرشيد بن محمد بن عبد الله المنصور ، ولد بالرى فى سنة ١٤٨ ، وروى عن أبيه وجده ،وحج فى خلافته مراراً، وغزا غزوات عديدة ، وكان شهماً شجاعاً حازماً جواداً ممدحاً فيه دين وسنة ، وكان يخضع لكبار العلماء ويتأدب معهم ، وله مشاركة قوية فى الفقه والعلم والأدب ، وتوفى بطوس فى ليلة السبت لثلاث خلون من جمادى الآخرة من سنة ١٩٣ ومدة خلافته ٢٣ سنة (العبر : ١ /٣١٢ - المعارف ٣٨١) .

ويقال لها « المطورة » أيضا لأن يونس بن عبد الرحمن القُمِّي(١) كان من القَطْعية وناظَرَ بعضَ الموسوية فقال فى بعض كلامه : أنتم أهْوَنُ على عَيْنِي من الـكلاب المطورة .

٦٢ ـ ذكر المباركية(٢) :

هؤلاء يريدون الإمامة فى ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر كدَعْوَى الباطنية فيه وقد ذكر أصحابُ الأنساب فى كتبهم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يُعْقِبْ

٦٣ ـ ذكر القَطْعية(٣) منهم :

هؤلاء ساقُوا الإمامة من جعفر الصادق إلى ابنه موسى ، وقطعوا بموت موسى ، وزعموا أن الإمامَ بعده سبط محمدِ بن الحسن الذى هو سبط على بن موسى الرضا . ويقال لهم « الاثنا عَشْرِية » أيضا ؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر هو الثانى عشر من نسبه إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه ، واختلفوا فى سن هذا الثانى عشر عند موته ، فمنهم من قال : كان ابنَ أربع سنين ، ومنهم من قال :

---

(١) ذكر فى الملل والنحل (١٦٩/١) أنهم سموا المطورة لأن على بن إسماعيل قال لهم : ما أنتم إلا كلاب ممطورة ، وذكر فى التبصير (ص ٢٣) أن « زرارة بن أعين قال لهم يوماً : أنتم أهون فى عينى من الـكلاب المطورة ـ أراد الـكلاب التى ابتلت بالمطر ، فالناس يطردونهم ويتحرزون منهم » وذكر الأشعرى فى المقالات (١٠٠/١) مثل ما ذكره المؤلف هنا ، قال « وبعض مخالفى هذه الفرقة يدعوهم المطورة ، وذلك أن رجلا منهم ناظر يونس بن عبد الرحمن ، ويونس من القطعية الذين قطعوا على موت موسى بن جعفر ، فقال له يونس : أنتم أهون على من الـكلاب المطورة ، فلزمهم هذا النبز » اهـ ، وانظر مقالة يونس هذا فى مقالات الأشعرى : ١٠٦/١ .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين : ٩٨/١ ـ والتبصير ٢٣ ـ والحور العين ١٦٢ .

(٣) ذكر الأشعرى هذه الفرقة (١ / ٨٨ ، ١٠١) وذكر نوعى الاختلاف اللذين ذكرهما المؤلف ، ولـكنه لم يسمها باسم ، وانظر الملل والنحل : ١٦٩/١ ـ والتبصير ٢٣ .

كان ابنَ ثماني سنين ، واختلفوا فى حكمه فى ذلك الوقت ؛ فمنهم من زعم أنه فى ذلك الوقت كان إماماً عالماً بجميع ما يجب أن يعلمه الإمامُ ، وكان مفروضَ الطاعة على الناس ، ومنهم من قال: كان فى ذلك الوقت إماما على معنى أن الإمام لا يكون غيره ، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مذهبه إلى أوان بلوغه ، فلما بلغ تَحَقَّقَتْ إمامتُه ، وَوَجبت طاعته ، وهو الآن الإمامُ الواجبُ طاعتُه و إن كان غائبا .

٦٤ ـ ذكر الهشامية[1] منهم :

هؤلاء فرقتان ، فرقة تنسب إلى هشام بن الحكم الرافضى ، والفرقة الثانية تُنْسب إلى هشام بن سالم الجَوَاليقى . وكلتا الفرقتين قد ضَمّتْ إلى حَيْرتها فى الإمامة ضلالتها فى التجسيم ، وبِدْعتها فى التشبيه .

ذكر قول هشام بن الحكم : زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حدّ ونهاية ، وأنه طويل، عريض، عميقٌ، وأن طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عُمْقه ، ولم يثبت طولا غير الطويل ، ولا عرضا غير العريض ، وقال: ليس ذَهابه فى جهة الطول أزْيَدَ على ذهابه فى جهة العرض ، وزعم أيضا أنه نورٌ ساطع يتـلألأ كالسبيكة الصافية من الفضة ، وكاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، وزعم أيضا : أنه ذو لون ، وطعم ، ورائحة ، ومجسّة ، وأن لونه هو طعمه ، وطعمه هو رائحته ، ورائحته هو مجسّته، ولم يثبت لوناً وطعما هما غير نفسه ، بل زعم أنه هو اللون وهو الطعم ، ثم قال : قد كان الله ولا مكان، ثم خلق المكان بأن تحرك فحدث مكانه بحركته فصار فيه ، ومكانه هو العرش .

وحكى بعضهم عن هشام أنه قال فى معبوده :إنه سبعة أشبار بشبر نفسه ، كأنه قاسه على الإنسان ، لأن كل إنسان فى الغالب من العادة سبعةُ أشبارٍ بشبر نفسه .

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين (١/١٠٢و١٠٤و١٠٧و١٠٩و١١٠ وما بعدها و١٢٦ ـ والتبصير ٢٣) وأكثر ماذكره المؤلف منقول عن مقالات الأشعرى .

وذكر أبو الهذَيل[١] في بعض كتبه أنه لقى هشامَ بن الحكم في مكة عند جبل أبي قُبَيْسٍ[٢] : فسأله : أيهما أكبر معبودُه أم هذا الجبلُ ؟ قال : فأشار إلى أن الجبل يوفِي عليه تعالى ، وأن الجبل أعظم منه .

وحكى ابن الراوندى[٣] في بعض كتبه عن هشام أنه قال : بين الله وبين الأجسام المحسوسة تَشَابُه من بعض الوجوه ، ولولا ذلك مادلَّتْ عليه .

وذكر الجاحظُ[٤] في بعض كتبه عن هشام أنه قال : إن الله عز وجل إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه والذاهب في عمق الأرض . وقالوا : لولا

---

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول ، العبدى ، المعروف بالعلاف ، كان شيخ المعتزلة في البصرة ، وكان حسن الجدال ، قوى الحجة ، كثير استعمال الأدلة والإلزامات ، ولد في سنة ١٣١ - ويقال : في سنة ١٣٤ ، ويقال : في سنة ١٣٦ - وتوفي في سنه ٢٣٥ ، وقال المسعودى : في سنة ٢٢٧ ، وقال الخطيب البغدادى : في سنة ٢٢٦ (انظر وفيات الأعيان الترجمة رقم ٥٧٨ - والعبر : ١/٤٢٢ - وطبقات المعتزلة ص ٤٤) .

(٢) أبو قبيس - بضم القاف وفتح الباء - جبل مشرف على المسجد الحرام بمكة .

(٣) ابن الراوندى : هو أبو الحسين أحمد بن يحي بن إسحاق ، له مقالة في علم الكلام ، وله مصنفات كثيرة منها كتاب سماه « فضيحه المعتزلة » وهومنسوب إلى راوند - بفتح الراء والواو جميعاً ، وبينهما ألف ، وسكون النون - وهى قرية من قرى قاسان بنواحى أصبهان ، وتوفي في سنة ٢٤٥ ، وكتابه الذى ذكرناه هو الذى ألف أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلى المتوفى في آخر القرن الثالث كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد » ليرد به على فضيحة المعتزلة (ابن خلكان الترجمة رقم ٣٤) ثم انظر طبقات المعتزلة ٨٥ .

(٤) الجاحظ : هو أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، كان بحراً من بحور العلم ، رأساً في الكلام والاعتزال ، وعاش تسعين سنة أو يزيد ، أخذ عن القاضى أبي يوسف ، وعن ثمامة بن أشرس ، وعن أبي إسحاق النظام ، وصنف التصانيف الجياد ، ومات في سنة ٢٥٠ ويقال : في سنة ٢٥٥ (العبر : ١/٤٥٦ - ابن خلكان الترجمة ٤٧٩ - وطبقات المعتزلة ٦٧)

مماسَّةُ شعاعه لما وراء الأجسام الساترة لما رأى ما وراءها ولا علمها .

وذكر أبو عيسى الورّاق فى كتابه أن بعض أصحاب هشام أجابه إلى أن الله عز وجل مماسٌّ لعرشه لا يفضل عن العرشِ ولا يفضل العرشُ عنه .

وقد روي أن هشاما ـ مع ضلالته فى التوحيد ـ ضل فى صفات الله أيضا ؛ فأحال القول بأن الله لم يزل عالما بالأشياء .

وزعم أنه علم الأشياء بعد أن لم يكن عالما بها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هى هو ولا غيره ولا بعضه .

قال : ولا يقال لعلمه إنه قديم ولا محدث ؛ لأنه صفة ؛ وزعم أن الصفة لا توصف .

وقال أيضا فى قدرة الله، وسمعه ، وبصره ، وحياته ، وإرادته : إنها لا قديمة ولا مُحْدَثة ؛ لأن الصفة لا توصف ، وقال فيها : إنها لا هى هو ولا غيره .

وقال أيضاً : لو كان لم يزل عالما بالمعلومات لكانت المعلومات أزلية ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود ، كأنه أحال تعلُّق العلم بالمعدوم .

وقال أيضا : لو كان عالما بما يفعلُه عباده قبل وقوع الأفعال منهم لم يصحّ اختيار العباد وتكليفُهم .

وكان هشام يقول فى القرآن : إنه لا خالق ولا مخلوق ، ولا يقال إنه غير مخلوق ؛ لأنه صفة ، والصفة لا توصف عنده .

واختلفت الرواية عنه فى أفعال العباد ، فروى عنه أنها مخلوقة لله عز وجل ، وروى عنه أنها مَعَانٍ وليست بأشياء ولا أجسام ؛ لأن الشيء عنده لا يكون إلا جسما

وكان هشام يجيز على الأنبياء العصيان مع قوله بعصمة الأئمة من الذنوب . وزعم أن نبيه صلى الله عليه وسلم عصى ربه عز وجل فى أَخْذِ الفِدَاء من أسارى بدر ، غير أن الله عز وجل عَفَا عنه ، وتأول على ذلك قول الله تعالى : ﴿ ليغفِرَ

لَكَ اللهُ مَاتَقَدَّمَ من ذَنْبِكَ وَمَاتأَخَّرَ ﴾[1] وفرق فى ذلك بين النبى والإمام : بأن النبى إذا عَصَى أتاه الوحىُ بالتنبيه على خَطَاياه ، والإمام لا ينزل عليه الوحى ، فيجب أن يكون معصوما عن المعصية .

وكان هشام على مذهب الإمامية فى الإمامة ، وأكْفَرَه سائر الإماميــة بإجازته المعصيةَ على الأنبياء .

وكان هشام يقول بنفى نهاية أجزاء الجسم ، وعنه أخذ النَّظَّام إبطال الجزء الذى لا يتجزَّأ .

وحكى زُرْقان[2] عنه فى مقالته أنه قال بمداخلة الأجسام بعضها فى بعض ، كما أجاز النظام تداخُلَ الجسمين اللطيفين فى حَيِّزٍ واحد .

وحكى عنه زرْقان[2] أنه قال : الإنسان شيآن : بدن ، وروح ، والبدن مَوَات ، والروحُ حَسَّاسة مدركة فاعلة ، وهى نور من الأنوار .

وقال هشام فى سبيل الزلزلة : إن الأرض مركبة من طبائع مختلفة يُمْسِك بعضُها بعضا ، فإذا ضعفت طبيعة منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة ، فإن ازدادت الطبيعة ضعفا كان الخسف .

وحكى زُرْقان[2] عنه أنه أجاز المَشْىَ على الماء لغير نبىٍّ ، مع قوله بأنه لايجوز ظهور الأعلام المعجزة على غير نبى .

ذكرَ هشام بن سالم الجواليقى[3] : هذا الجواليقى – مع رَفْضِه على مذهب

---

(١) من الآية ٢ من سورة الفتح

(٢) ورد فى الزاهدية « زبرقان » وفى مقالات الأشعرى « زرقان » بغير باء ، وأثبتنا ما فى الأولى ومافى المقالات وما فى طبقات المعتزلة ٧٨ حيث ذكر أن له كتابا فى المقالات .

(٣) فى خطط المقريزى (٣٦٨/٢ بولاق) هشام بن سالم الجولقى ، وسماهم الجولقية .

الإمامية ـ مُفْرِطٌ في التجسيم والتشبيه ، لأنه زعم أن معبوده على صورة الإنسان، ولـكنه ليس بلحم ولا دم ، بل هو نور ساطع بياضا .

وزعم أنه ذو حَوَاسّ خمس كحواس الإنسان ، وله يد ، ورجل ، وعين ، وأذن ، وأنف ، وفم ، وأنه يسمع بغير مايبصر به ، وكذلك سائر حواسه متغايرة ، وأن نصفه الأعلى مجوف ، ونصفه الأسفل مُصْمَت .

وحكى أبو عيسى الورَّاق : أنه زعم أن لمعبوده وَفْرَةً سوداء ، وأنه نور أسْوَد ، وباقيه نور أبيض .

وحكى شيخنا أبو الحسن الأشعرى[1] فى مقالاته : أن هشام بن سالم قال فى إرادة الله تعالى بمثل قول هشام بن الحكم فيها ، وهى أن إرادته حركة ، وهى معنًى لا هى الله ولا غيره ، وأن الله تعالى إذا أراد شيئا تحرك فكان كما أراد

قال : ووافقهما أبو مالك الحضرمى ، وعلى بن هيثم ، وهما من شيوخ الروافض، [على] أن إرادة الله تعالى حركة ، غير أنهما قالا : إن إرادة الله تعالى غيره .

وحكى أيضا عن الجواليقى أنه قال فى أفعال العباد : إنها أجسام ، لأنه لاشىء فى العالم إلا الأجسام ، وأجاز أن يفعل العباد الأجسام ، وَرُوِىَ مثل هذا القول عن شيطان الطاق أيضاً .

---

(١) هو أبو الحسن على بن إسماعيل بن أبى بشر ، البصرى ، شيخ أهل السنة والجماعة ، أخذ الحديث عن زكريا الساجى ، وأخذ الجدل والنظر عن أبى على الجبائى ثم رد على المعتزلة ، وكان قانعاً متعففا ، مات فى سنة ٣٢٤ ، وقيل : فى سنة ٣٣٠ وقيل بعد الثلاثين ، وحكى ابن حزم أنه ألف خمسة وخمسين تصنيفا (العبر : ٢٠٢/٢) .

٦٥ ـ ذكر الزرارية منهم[١] :

هؤلاء أتباع زُرَارة بن أعْيَنَ[٢]؛ وكان على مذهب الأفْطَحية القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر ، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية ، وبِدْعَتُه المنسوبة إليه قوله بأن الله عز وجل لم يكن حياً ، ولا قادراً ، ولا سميعا ، ولا بصيراً ، ولا عالما ، ولا مريداً ،حتى خلق لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلما ، وإرادة ، وسمعا ، وبصراً ؛ فصار بعد أن خلق لنفسه هذه الصفات حيا ، قادراً ، عالما ، مريداً ، سميعاً ، بصيراً .

وعلى مِنْوَال هذا الضال نَسَجَت القدرية البصرية فى القول بحدوث كلام الله ، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله و إرادته وإدراكاته .

٦٦ ـ ذكر اليونسية[٣] منهم :

هؤلاء أتباع يونس بن عبد الرحمن القمى ، وكان فى الإمامية على مذهب القطعية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر ، وأفرط يونس هذا فى باب التشبيه فزعم الله عز وجل يحمله حَمَلَةُ عرشه ، وهو أقوى منهم ، كما أن الكركى[٤] يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه ، واستدل على أنه محمول بقوله : ﴿ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية[٥] ﴾ وقال أصحابنا : الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى .

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٠ والتبصير ٢٤ وفهرست ابن النديم ص ٣٢٢ ومنهاج السنة لابن تيمية ١/٢٩٨ بولاق .

(٢) زرارة لقبه ، واسمه عبد ربه ، وكنيته أبو الحسن ، كان أول أمره على مذهب الأفطحية، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية ، ويقال : إنه رجع عن التشيع بتة .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٦ ـ والتبصير ٢٤ .

(٤) فى الأصل « الكرسى » تصحيف ، والكرسى له أربع أرجل ، لا رجلان، والعبارة مأخوذة عن مقالات الأشعرى ، قال الأشعرى « واحتج يونس فى أن الحملة تطيق حمل البارى وشبههم بالكركى وأن رجليه تحملانه وهما دقيقتان » والكركى ـ بوزن الكرسى ـ طائر قريب من الوز ، أبتر الذنب ، رمادى اللون ، دقيق الرجلين طويلهما ، يأوى إلى الماء أحيانا ، وجمعه كراكى . (٥) من الآية ١٦ من سورة الحاقة

٦٧ ـ ذكر الشيطانية[1] منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن النعمان الرافضى[2] الملَقَّب بشَيطَان الطَّاق ، كان فى زمانِ جعفر الصادق ، وعاش بعده مدة ، وساق الإمامة إلى ابنه موسى ، وقَطَعَ بموتِ موسى ، وانتظر بعضَ أسباطه ، وشاركَ هشامَ بنَ سالم الجواليقى فى دعواه أن أفعال العباد أجسام ، وأن العبد يصح أن يفعل الجسم ، وشاركَ هشام بن الحكم ، وزعم أن الله تعالى إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالما بها ، وإلا ماصَحَّ تكليف العباد .

* * *

قال عبد القاهر : قد ذكرنا فى هذا الفصل فِرَقَ الرفض من الزيدية ، والكيسانية ، والإمامية ، والكيسانيةُ منهم اليوم مغمورون فى غمار أخلاط الزيدية والإمامية ، وبين الزيدية والإمامية منهم مُعَاداة تُورِثُ تضليل بعضهم بعضا، وقال بعض شعراء الإمامية يهجو الزيدية :

يا أيها الزيدية المهمله ... إمامكم ذا آفةٍ مُرْسَلَهْ

يا رَخَمَاتِ الجو تَبًّا لكم ... غصتم فأخرجتم لنا جندله

فأجابه شاعر الزيدية :

إمامنا منتصب قائمٌ ... لا كالذى يُطْلَبُ بالغَرْبَلَهْ

كل إمام لا يُرَى جَهْرَةً ... ليس يساوى عندنا خَرْدَلَهْ

قال عبد القاهر : قد أجبنا الفريقين عن شعرهما بقولنا :

يا أيها الرافضة المُبْطِلَهْ ... دَعْوا كم من أصلها مُبْطَلَهْ

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٠٧ ـ والتبصير ٢٤ ـ .

(٢) شيطان الطاق : لقب لقبوا به أبا جعفر محمد بن النعمان ، الأحول ، والشيعة تلقبه « مؤمن الطاق » وإضافته إلى سوق فى طاق المحامل بالكوفة ، كان يجلس فيها للصرف ، وانظر فهرست ابن النديم ص ٢٦٤ والانتصار ص ٦ و ٥٨ و ١٧٧ ـ

إمامكم إنْ غَابَ فى ظلمـــة ... فاستدرِكوا الغائبَ بالمشْعَـلَهْ
أوكانَ معموراً بأعمـاركم ... فاستخرجوا المعمور بالغَرْبَلَهْ
لـكن إمامُ الحق فى قولنـا ... من سُنَّةٍ أو آية مُنْزَلَهْ
وفيهما للمهتـدِى مَقْنَع ... كفى بِهذَيْنِ لنـا منزله

الفصل الثانى

من فصول هذا الباب(١)

فى بيان مقالات فرق الخوارج(٢)

قد ذكرنا قبل هذا أن الخوارج عشرون فرقة ، وهذه أسماؤها : المحـكمة الأولى ، والأزارِقة ، والنَّجدات ، والصُّفْرِية ، ثم العجاردة المفترقة فرقا منها الخازمية ، والشعيبية ، والمعلومية ، والمجهولية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله تعالى بها ، والصَّلْتِية ، والأخْنَسية ، والشبيبية ، والشيبانية ، والمَعْبَدية ، والرشيدِيَّة ، والمـكرمية ، والحمزية ، والشمراخية ، والإبراهيمية ، والواقفة ، والإباضية .

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين للأشعرى : ١ / ١٥٦ وما بعدها بتحقيقنا ـ وخطط المقريزى : ٢ / ٣٥٢ وما يليها ، بولاق ـ والبدء والتاريخ : ٥ / ١٣٤ ـ والتبصير ص ٢٦ وما بعدها ـ وكامل المبرد فى عدة مواضع فانظر الجزء الثانى ص ٢٠٥ وما بعدها ط الخيرية .

(٢) يقال لهذه الطائفة : الخوارج ، والحرورية ، والنواصب ، والشراة ، والمحـكمة ، والمارقة ، فأما الخوارج فجمع خارج ، وهو الذى خلع طاعة الإمام الحق ، وأعلن عصيانه ، وألب عليه ، بعد أن يكون له تأويل ، وعلماء الشريعة يسمونهم «بغاة» . وأما النواصب فجمع ناصب ـ وقد يقال ناصبى ـ وهو الغالى فى بغض على بن أبى طالب ، وأما الحرورية فنسبة إلى حروراء ـ وهى بفتح الحاء والراء وسكون الواو ويقال : بفتح فضم ـ قرية أو كورة بظاهر الـكوفة . وأما الشراة ـ بضم الشين . فجمع شار ، مثل قضاة وقاض ، وقد سموا أنفسهم بهذا الاسم وزعموا أنهم شروا أنفسهم من الله ، وانظر بعد هذا ما كتبناه على مقالات الأشعرى ١ / ١٥٦ .

والإباضية منهم افترقت فرقا معظمها فريقان : حَفْصِيَّة ، وحارثية .

فأما اليزيدية من الإباضية ، والميمونية من العجاردة فإنهما فرقتان من غُلاَة الكَفَرَة الخارجين عن فرق الأمة ، وسنذكرهما في باب ذكر فرق الغُلاَة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد اختلفوا فيما يجمع الخوارج على افتراق مذاهبها ، فذكر الكعبي[1] في مقالاته أنّ الذي يجمع الخوارج ـ على افتراق مذاهبها ـ إكفار علي ، وعثمان ، والحكمين ، وأصحاب الجمل ، وكل من رضي بتحكيم الحكمين ، والإكفارُ بارتكاب الذنوب ، ووجوبُ الخروج على الإمام الجائر .

وقال شيخنا أبو الحسن[2] : الذي يجمعها إكفار علي ، وعثمان ، وأصحاب الجمل ، والحكمين ، ومن رضي بالتحكيم وصَوَّب الحكمين أو أحدهما ، والخروج على السلطان الجائر ، ولم يرضِ ماحكاه الكعبي من إجماعهم على تكفير مرتكبي الذنوب ، والصوابُ ماحكاهُ شيخنا أبو الحسن عنهم ، وقد أخطأ الكعبيُّ في دَعْواه إجماعَ الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم . وذلك أن النَّجَدَاتِ[3] من الخوارج لا يكفرون أصحابَ الحدود من موافقيهم .

وقد قال قوم من الخوارج : إن التكفير إنما يكون بالذنوب التي ليس فيها وعيد مخصوص ، فأما الذي فيه حدّ أو وعيد في القرآن فلا يُزَاد صاحبه على الاسم الذي ورد فيه ، مثل تسميته زانياً ، وسارقا ، ونحو ذلك .

وقد قالت النجدات[3] : إن صاحب الكبيرة من موافقيهم كافرُ نعمةٍ ، وليس فيه كفرُ دِينٍ .

---

(١) قد تقدمت ترجمة الكعبي في ص ١٢ من هذا الكتاب .

(٢) انظر ذلك في الموضع الذي ذكرناه من مقالات الإسلاميين: ١/ ١٥٦ .

(٣) النجدات : هم أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، وسيأتي ذكرهم وتفصيل مقالاتهم في هذا الفصل .

وفى هذا بيان خطأ الكعبى فى حكايته عن جميع الخوارج تكفيرَ أصحاب الذنوب كلهم منهم ومن غيرهم .

وإنما الصوابُ فيما يجمع الخوارجَ كلها ماحكاه شيخُنا أبو الحسن رحمه الله من تكفيرهم عليا، وعثمان، وأصحاب الجمل ، والحكمين، ومَنْ صوبهما أو صَوَّب أحدهما ، أو رضى بالتحكيم .

ونذكر الآن تفصيل كل فرقة منهم إن شاء الله عز وجل .

٦٨ ـ ذكر المحكِّمة الأولى منهم : يقال للخوارج مُحَكِّمة ، وشُرَاة .

واختلفوا فى أول من تشَرَّى منهم ، فقيل: عُرْوَة بن حُدَيْر[١] أخو مِرْدَاس الخارجى[٢] ، وقيل : أولهم يزيد بن عاصم المُحَارِبى[٣] ، وقيل : رجل من

---

(١) عروة بن حدير ـ ويقع محرفا فى بعض كتب المقالات عروة بن جرير ـ ويقال : عروة بن أدية ـ بضم الهمزة وفتح الدال وتشديد الياء ـ وهو صواب أيضا : حدير أبوه أوجده ، وأدية جدته ، ويقال أمه ـ نص على ذلك أبو العباس المبرد فى كتاب الكامل (١١٦/٢ الخيرية) قال « ويقال ـ فيما يروى من الأخبار ـ إن أول من حكم عروة بن أدية ، وأدية جدة له جاهلية ، وهو عروة بن حدير أحد بنى ربيعة بن حنظلة » اهـ وقال ابن قتيبة : هو عروة بن عمرو بن حدير ؛ وقد قاتل عروة فى حرب النهروان ثم نجا منها ، فلم يزل حيا مدة من خلافة معاوية ، ثم أتى به إلى زياد بن أبيه ، فسأله أسئلة ، ثم أمر به فضربت عنقه ، ثم دعا مولى له فسأله عنه وقال : صف لى أموره ، فقال : أطنب أم أختصرَ ؟ فقال : بل اختصر ، فقال : ما أتيته بطعام فى نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بليل قط ، يريد أنه صائم النهار قائم الليل دائما ، وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام فى شأن الخوارج المارقين من الدين كما يمرق السهم من الرمية حيث يقول « يحقر أحدكم صلاته بجنب صلاتهم ـ أو كما قال صلى الله عليه وسلم » وانظر المعارف ص ٤١٠ وانظر ص ٩١ الآتية.

(٢) مرادس : هو ابن حدير ، أو ابن أدية ، وهو أخو عروة السابق ذكره ، وقد رثاه عمران بن حطان رأس القعد من الصفرية ، انظر بعض ما قاله فيه فى كامل المبرد : ١٠٨/٢ الخيرية ثم انظر المعارف ص ٤١٠ ثم انظر ص ٩١ الآتية .

(٣) ذكر أبو المظفر الإسفرائينى فى التبصير (ص ٢٦) هذه الأقوال الثلاثة كما =

ربيعة من بنى يَشْكُر ، كان مع على بصفين ، فلما رأى اتفاق الفريقين على الحكمين استوى على فرسه وحَمَلَ على أصحاب معاوية وقتل منهم رجلا ، وحمل على أصحاب على وقَتَلَ منهم رجلا ، ثم نادى بأعلى صوته : ألا إنى قد خَلَعْتُ علياً ومعاوية ، وبَرِئْتُ من حكمهما، ثم قاتل أصحاب على حتى قتله قوم من هَمْدَان.

ثم إن الخوارج بعد رجوع على من صفين إلى الكوفة انحازوا إلى حَرَوْرَاء، وهم يومئذ اثنا عشر ألفا ، ولذلك سميت الخوارج حرورية ، وزعيمهم يومئذ عبدُ الله بن الكواء[1] ، وشَبَث بن رِبْعِىّ[2] وخرج إليهم علىّ يناظرهم ، فوضَحَتْ حُجته[3] عليهم ، فاستأمن إليه ابن الكَوّاء مع عشرة من الفرسان ، وانحاز الباقون منهم إلى النَّهْرَوَان ، وأمّرُوا على أنفسهم رجلين ، أحدهما : عبدالله

= ذكرها المؤلف وبنفس عبارته ، وذكر المبرد فى الكامل (١٢١/٢) قيلا رابعا ، قال « وقيل : أول من حكم ولفظ بالحكومة ولم يشد بها رجل من بنى سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر ، من بنى صريم ، يقال له الحجاج بن عبد الله ، ويعرف بالبرك ، وهو الذى ضرب معاوية على أليته » وهو يريد أنه أحد الثلاثة الذين تآمروا على اغتيال على ومعاوية وعمرو بن العاص ، وكان هو الذى أخذ على نفسه اغتيال معاوية .

(١) عبد الله بن الكواء ، اليشكرى : أول أمير للخوارج من حين اعتزلوا جيش على وخرجوا عليه ، مع أنه كان من ذوى النجدة بين أصحاب على ، وكان يحرضهم على القتال ويقول شعرا فى مدح على وتحريض جيش صفين ، ثم كان هو أحد الذين اختاروا عبد الله بن قيس (أبا موسى الأشعرى) فى قصه التحكيم ، انظر وقعة صفين لنصر بن مزاحم : ٢٩٥ و ٥٠٢ .

(٢) شبث بن ربعى ـ بكسر الراء وسكون الباء ـ التميمى ، الرياحى : له ذكر فى تجميع الخوارج وتوحيد كلمتهم (الكامل للمبرد : ١١٦/٢) ، وله من قبل ذلك كلام يراجع فيه معاوية ويدعوه إلى موادعة على والدخول فى طاعته (وقعة صفين ١٨٧ ، ١٩٧) وكان أحد الذين يؤمرهم على على من يخرجه لقتال معاوية وأهل الشام (ص ١٩٥) وله شعر يتبجح فيه بالنصر على جيش معاوية (ص ٢٩٤) ويقال : إنه كان مؤذنا لسجاح حين ادعت النبوة (المعارف ٤٠٥) .

(٣) ذكر أبو العباس المبرد مناظرة على لهم فى الكامل ١١٧/٢ .

ابن وَهْب الراسبيّ[١] ، والآخر : حُرْقُوص بن زُهَيْر البَجَلى المعروفُ بذى الثُّدَيَّة[٢] . والتقَوا فى طريقهم إلى نَهْرَوَان رجل رَأوْه يهرب منهم ، فأحاطوا به ، وقالوا له : من أنت ؟ قال : أنا عبد الله بن خَبّاب بن الأَرَتّ[٣] فقالوا له :

(١) عبد الله بن وهب : هو أول من أمره الخوارج عليهم أول ما اعتزلوا ، بايعوه لعشر بقين من شوال سنة ٣٧ ، وجعلوا أمير قتالهم شبث بن ربعى المقدم ذكره (مقالات الأشعرى : ١/١٩٤) وكان قد امتنع عليهم ، وأومأ إلى غيره ، فلم يقنعوا إلا به ، فكان إمام القوم ، وكان يوصف بالرأى (كامل المبرد : ٢/١١٩) وقتل مع أصحابه لسبع خلون من صفر سنة ٣٨ (مقالات : ١/١٩٥) .

(٢) يختلف العلماء فى ضبط هذه الكلمة : فجمهرة المحدثين يروونها « ذو الثدية » بضم الثاء المثلثة ــ على أنه تصغير ثدى ، ومنهم من يرويها « ذو اليدية » بضم الياء المثناة التحتية ــ على أنه تصغير يد ، وقد حكى ابن منظور فى اللسان (ث د ى) القولين بعبارة يؤخذ منها ترجيح الثانى ، قال « وأما حديث على عليه السلام فى الخوارج فى ذى الثدية المقتول بالنهروان فإن أبا عبيد حكى عن الفراء أنه قال : إنما قيل ذو الثدية بالهاء وهى تصغير ثدى ، قال الجوهرى : ذو الثدية لقب رجل اسمه ثرملة ، فمن قال فى الثدى إنه مذكر يقول : إنما أدخلوا الهاء فى التصغير لأن معناه اليد ، وذلك أن يده كانت قصيرة مقدار الثدى ، يدل على ذلك أنهم يقولون فيه ذو اليدية وذو الثدية جميعا ، وإنما أدخل فيه الهاء وقيل ذو الثدية وإن كان الثدى مذكرا لأنها كأنها بقية ثدى قد ذهب أكثره فقالها كما يقال لحيمة وشحيمة ، فأنثها على هذا التأويل ، وقيل : كأنه أراد قطعة من ثدى ، وقيل : هو تصغير الثندوة بحذف النون لأنها من تركيب الثدى . . . وقال الفراء عن بعضهم : إنما هو ذو اليدية ، قال : ولا أرى الأصل كان إلا هذا ، ولكن الأحاديث تتابعت بالثاء » اهـ . وقد ذكر أبو العباس المبرد قصة المخدج الذى تشبه يده ثدى المرأة ، فى الكامل (٢/١٣٩) وسماه عمرا ذا الخنيصرة ، أو ذا الخويصرة ، وأنشد فى ٢/١٦٣ أبياتا للمراذى علق عليها الأخفش بقوله « قال الأخفش : حرقوص ذو الثدية » هـ ، وانظر أيضا البدء والتاريخ : ٥/١٣٥ ــ ١٣٧ .

(٣) عبد الله بن خباب بن الأرت ، أحد بنى سعد بن زيد مناة بن تميم ، قال ابن قتيبة : « وكان خباب رجلا قينا ، وابنه عبد الله هو الذى قتلته الخوارج فسال دمه =

حَدِّثْنَا حديثا سمعتَهُ عن أبيك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : سمعت أبي يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سَتَكُونُ فتنة القاعدُ فيها خيرٌ من القائم ، والقائم خير من الماشي ، والماشي خيرٌ من الساعي ، فمن استطاع أن يكون مقتولا فلا يكونن قاتلا » . فشدَّ عليه رَجُلٌ من الخوارج يقال له مسمع بسيفه فقتله ، فجرى دَمُه فوق ماء النهر كالشراك إلى الجانب الآخر ، ثم إنهم دخلوا منزله وكان في القَرْية التي قتلوه على بابها ، فقتلوا ولدَهُ وجاريتَهُ أمَّ ولدِهِ ، ثم عسكروا بنهروان ، وانتهى خبرهم إلى علي رضي الله عنه ، فسار إليهم في أربعة آلاف من أصحابه ، وبين يديه عَدِيُّ بن حاتم الطائي(١) وهو يقول :

نسيرُ إذا ما كاعَ قَوْمٌ وَبَلَّدُوا ... برايات صِدْقٍ كالنُّسُورِ الخَوَافِقِ

إلى شَرِّ قومٍ من شُرَاةٍ تحزَّبُوا ... وعَادَوْا إلهَ الناسِ ربَّ المَشَارِقِ

= كأنه شراك نعل ما امذقر ، وبقروا بطن أم ولده وكان نازلا في قرية ، فبهذا السبب استحل علي رضي الله عنه قتالهم » اهـ (المعارف ٣١٧) وقال أبو العباس المبرد (الكامل : ٢/١٣٥) « ولقيهم عبد الله بن خباب وفي عنقه مصحف ، ومعه امرأته وهي حامل ، فقالوا : إن هذا الذي في عنقك ليأمرنا أن نقتلك ، قال : ما أحيا القرآن فأحيوه ، وما أماته فأميتوه — إلى آخر القصة التي حكى المؤلف المهم في هذا الموضع منها » وانظر الإصابة رقم ٤٦٣٨ والاستيعاب رقم ١٥١٩ .

(١) هو أبو طريف : عدي بن حاتم بن عبد الله ، الطائي ، أبوه حاتم الطائي مضرب المثل في الجود والكرم ، وهو سيد طيىء ، أسلم سنة سبع ، فأكرمه النبي صلى الله عليه وسلم ، وألقى له وسادة وقال : إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه ، وكان عدي طويلا إذا ركب الفرس كادت رجلاه تخطان في الأرض ، وشهد مع علي يوم الجمل ففقئت عينه وقتل ابنه محمد يومئذ ، وقتل ابنه الآخر مع الخوارج ، وشهد مع علي صفين ، وقد اختلف في سنة وفاته ؛ فقيل : توفي في سنة ٦٦ ، وقيل : في سنه ٦٧ وقيل : في سنة ٦٨ (مشاهير علماء الأمصار رقم ٢٧١ — والعبر : ١/٧٤ — والمعارف ٣١٣ — والإصابة رقم ٥٤٦٧ والاستيعاب ١٧٨١) .

طُغَاةٍ عماة مارقِينَ عن الهـدى　　وكل يُرَى فى قوله غيرَ صَادِقِ
وفينا علىٌّ ذو المعـالى يَقُودُنَا　　إليهم جهَاراً بالسيوف البَوَارِقِ

فلما قَرُبَ علىّ منهم أرسل إليهم : أن سَلمُوا قاتلَ عبد الله بن خَبَّاب ، فأرسلوا إليه : إنا كلنا قَتَلَه ، ولئن ظفرنا بك قتلناك ، فأتاهم علىّ فى جيشه ، وبَرَزُوا إليه بجمعهم ، فقال لهم قبل القتال : ماذا نَقَمْتُم منى ؟ فقالوا له : أول ما نقمنا منك أنا قاتَلْنَا بين يديك يوم الجمل، فلما انهزم أصحابُ الجمل أَبَحْتَ لنا ما وَجَدْنَا فى عسكرهم من المال ، ومنعتنا من سَبْىْ نسائهم وذَرَارِيِّهم ، فكيف استحللت ما لهم دون النساء والذرية ؟ ! فقال : إنما أَبَحْتُ لكم أموالهم بدلاً عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومى عليهم ، والنساء والذرية لم يقاتلونا ، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام ، ولم يكن منهم ردَّة عن الإسلام ، ولا يجوز استرقاق مَنْ لم يكفر ، وبعدُ لو أَبَحْتُ لكم النساء أيكم يأخذ عائشة[1] فى سَهْمه ؟ فخجل القومُ من هذا ، ثم قالوا له : نَقَمْنَا عليك محو إمرة أمير المؤمنين على اسمك فى الكتاب بينك و بين معاويةَ لما نازَعَكَ معاوية فى ذلك ، فقال : فعلْتُ مثلَ مافعل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يوم الحُدَيْبية حين قال له سُهَيْل بن عَمْرو[2] : لو علمتُ أنك رسول الله لما نازعتك ، ولكن اكتب

(١) هى أم المؤمنين ، وصفية رسول رب العالمين ، الصديقة بنت الصديق : عائشة بنت أبى بكر ، عقد عليها رسول الله بمكه ، ودخل بها فى المدينة بعد سبعة أشهر من مقدمه المدينة ، وقبض رسول الله وهى بنت ثمان عشرة سنة ، وكانت تكنى : أم عبد الله ، باسم عبد الله بن الزبير ابن أختها أسماء ذات النطاقين ، وتوفيت فى سنة ٥٧ (المعارف ص ١٣٤ ـ والعبر : ١/٦٢ ـ والإصابة رقم ٧٠١) .

(٢) سهيل بن عمرو أخو بنى عامر بن لؤى : هو رسول قريش وممثلها فى صلح الحديبية الذى عقده رسول الله على أن يرجع عامه ، ثم يعود من قابل ، ثم أسلم سهيل ، وجعله رسول الله من المؤلفة قلوبهم ، وأعطاه من غنائم حنين مائة من الإبل ، وكان له موقف محمود يوم وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم (سيرة ابن هشام =

باسمك واسم أبيك ، فكتب : « هذا ما صالح عليه محمدُ بن عبد الله وسهيلُ بن عمرو » وأخبرني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أنَّ لى منهم يومًا مثلَ ذلك ، فكانت قصتى فى هذا مع الأبناء قصةَ رسول الله عليه الصلاة والسلام مع الآباء، فقالوا له : فلم قلتَ للحكمين : إن كنْتُ أهلا للخلافة فأثْبِتانِى ، فإن كنْتَ فى شك من خلافتك فغيرُكَ بالشك فيك أولىٰ ، فقال : إنما أردْتُ بذلك النَّصَفَةَ لمعاوية، ولو قلت للحكمين احكما لى بالخلافة لم يرض بذلك معاوية ، وقد دعا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم نصارى نَجْرَانَ إلى المُباهلة وقال لهم : ﴿ تَعَالَوْا نَدْعُ أبناءنا وأبناءكم ، ونساءنا ونساءكم ، وأنفسنا وأنفسكم ، ثم نبتهل فنجعل لعنةَ الله على الكاذبين﴾[1] فأنْصَفَهُمْ بذلك من نفسه ،ولو قال «أبتهل فأجعل لعنة الله عليكم» لم يرض النصارى بذلك، لذلك أنصفْتُ أنا معاوية من نفسى،ولم أدر غَدْرَ عمرو ابن العاص، قالوا : فلم حكمت الحكمين فى حق كان لك ؟ فقال: وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم سَعْدَ بن مُعَاذ[2] فى بنى قُرَيْظَةَ ، ولو شاء لم يفعل ،

= بتحقيقنا: ٣ / ٣٦٥ و٤/ ١٤٠ ، ٣٤٦) وابنه أبو جندل بن سهيل هو الذى جاء إلى رسول الله ساعة كان عهد الصلح يكتب ، قد انفلت من محبسه وجاء يرسف فى الحديد ، فلما رآه أبوه أخذ يجره ليرده إلى قريش وهو يصرخ : يامعشر المسلمين أأرد إلى المشركين يفتنونى فى دينى؟ فقال له رسول الله « ياأباجندل اصبر واحتسب» وقد هاجر من بعد ذلك، ومات غازيا فى طاعون عمواس سنة ١٨ (السيرة :٣/٣٦٧- والعبر : ١ /٢٢) .

(١) من الآية ٦١ من سورة آل عمران ، وانظر قصة وفد نصارى نجران والمباهلة فى سيرة ابن هشام (١ / ٣١٨ بتحقيقنا) ويقال : إن هؤلاء النصارى من الحبشة .

(٢) سعد بن معاذ : أبو عمرو ، سيد الأوس ، شهد الخندق مع رسول الله فأصابه سهم ، وكانت غزوة بنى قريظه بعقب الخندق ، وفيها نزل بنو قريظة على حكم سعد بعد حصار خمسة وعشرين يوما ، فحكم سعد بأن تقتل مقاتلتهم، وتسبى ذراريهم، فقتل منهم أكثر من ستمائة ، وسبى من عداهم، وقد قال رسول الله لسعد حين حكم =

وأقمت أنا أيضاً حكما ، لكن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم بالعدل ، وحكمى خدع حتى كان من الأمر ما كان ، فهل عندكم شىء سوى هذا؟ فسكت القومُ ، وقال أكثرهم : صدق والله ، وقالوا : التوبة ؛ واستأمن إليه منهم يومئذٍ ثمانيةُ آلافٍ ، وانفرد منهم أربعة آلاف بقتاله مع عبد الله بن وَهْب الراسبي وحُرْقوص بن زهير البَجَلى ، وقال على للذين استأمنوا إليه : اعتزلُونى فى هذا اليوم ، وقال لأصحابه : قاتلوهم ، فوالذى نفسى بيده لا يقتل منا عشرة ولا ينجو عشرة منهم ، فقتل من أصحاب على يومئذ تسعة ، وهم : ذؤيبة بن وبرة البَجَلى ، وسعد بن مجالد السبيعى ، وعبد الله بن حماد الجريرى ، ورفاعة بن وائل الأرحبى ، والفياض بن خليل الأزدى ، وكيسوم بن سلمة الجهنى ، وعتبة بن عبيد الخَوْلانى ، وجميع بن جشم الكندى ، وحبيب بن عاصم الأودى . قتل هؤلاء التسعة تحت راية على رضى الله عنه فحسب ، وبرز حُرْقُوص بن زُهَيْر إلى على وقال : يا ابن أبى طالب ؛ لا نريد بقتالك إلا وَجْهَ الله والدار الآخرة ، وقال له على : بل مثلكم كما قال الله عز وجل (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكم بالأخسرين أعمالا ؟ الذين ضلَّ سَعْيُهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا[1]) منهم أنت وربِّ الكعبة ، ثم حمل عليه فى أصحابه ، وقتل عبد الله بن وهب فى المبارزة وصرع ذو الثُّدَيَّة عن فرسه . وقتلت الخوارج يومئذٍ فلم يُفْلِتْ منهم غيرُ تسعة أنفسٍ ، صار منهم رجلان إلى سجستان ، و... تباعهما خوارج سجستان ، ورجلان إلى اليمن ومن أتباعهما إباضية اليمن ، ورجلان صارا إلى عُمَان ، ومن أتباعهما خوارج عمان ، ورجلان صارا إلى ناحية الجزيرة ، ومن أتباعهما كان خوارج الجزيرة ،

« لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة » ثم مات سعد متأثرا بجراحه ، فقال رسول الله « اهتز عرش الله لموت سعد » وفى ذلك يقول حسان بن ثابت :

وما اهتز عرش الله من أجل هالك ... سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو

(١) الآية ١٠٣ من سورة الكهف .

ورجل منهم صار إلى تل موزن . وقال على لأصحابه يومئذ : اطلبوا ذا الثُّدَيَّة فوجدوه تحت دالية ورأوا تحت يده عند الإبط مثل ثَدْى المرأة ، فقال : صدق الله ورسوله ، وأمر فقتل .

فهذه قصة المحكمة الأولى ، وكان دينهم إكفار على ، وعثمانَ ، وأصحابِ الجمل ، ومعاوية ، وأصحابه ، والحكمين ، ومَنْ رضىَ بالتحكيم ، وإكفار كل ذى ذَنْب ومعصيةٍ .

ثم خرج عَلَى على بعد ذلك من الخوارج جماعة كانوا على رأى المحكمة الأولى ، منهم أشْرَسُ بن عوف ، وخرج عليه بالأنبار ، وغفلة التيمى من تَيْم عَدِىّ ، خرج عليه بماسبذان ، والأشهب بن بشر العرنى ، خرج عليه بِجَرْجَرَايا وسعد بن قفل ، خرج عليه بالمدائن ، وأبو مريم السعدى ، خرج عليه فى سواد الكوفة ، فأخْرَجَ علىّ إلى كل واحد جيشاً مع قائد حتى قتلوا أولئك الخوارج ثم قُتِلَ على رضى الله عنه فى تلك السنة فى شهر رَمَضَان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة[1] .

فلما استوت الولاية لمعاوية خرجَ عليه وعلى مَنْ بعده إلى زمان الأزارقة قومٌ كانوا على رأى المحكمة الأولى .

منهم عبد الله بن جوشا الطائى ، خرج على معاوية بالنخيلة من سواد

---

(١) لا يختلف المؤرخون فى أن أمير المؤمنين أبا السبطين على بن أبى طالب استشهد ليلة الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة أربعين ، ضربه عدو الله وعدو الإسلام والمسلمين عبد الرحمن بن ملجم المرادى ، الخارجى ، وهو قائم لصلاة الصبح ، بسيف مسموم — ويقال : بخنجر — وأنه رضى الله تعالى عنه توفى غداة يوم الجمعة ، ويقول الحافظ الذهبى « ثم قتل ابن ملجم وأحرق ولله الحمد » . (العبر : ١ / ٤٦ — ومشاهير علماء الأمصار رقم ٥ — والمعارف فى مواضع كثيرة تراجع فى الفهرس) .

الـكوفة ، فأخرج معاوية إليه أهل الـكوفة حتى قتلوا أولئك الخوارج .

ثم خرج عليه حوثرة بن وداع الأسدى ، وكان من المستأمنين إلى على يوم النهروان ، فى سنة إحدى وأربعين[1] .

ثم خرج قرة بن نوفل الأشجعى ، والمستورد بن علقمة التميمى ، على المغيرة ابن[2] شُعْبَة ، وهو يومئذ أمير الـكوفة من قبل معاوية ، فقتلا فى حربه .

ثم خرج معاذ بن جرير على المغيرة ، فقتل فى حربه .

ثم خرج زياد بن خراش العجلى ، على زياد بن أبيه ، فقتل فى حربه .

وخرج قريب بن مرة على عبيد الله بن زياد ، وخرج عليه أيضاً زحاف ابن زحر الطائى ، واستعرضا الناسَ فى الطريق بالسيف ، فأخرج ابن زياد إليهما بعباد بن الحصين الحبطى فى جيش ، فقتلوا أولئك الخوارج .

فهؤلاء هم الخوارج الذين عاونوا على المُحَكِّمَة الأولى قبل فتنة الأزارقة ، والله أعلم .

٦٩ ـــ ذكر الأزارقة منهم[3] :

هؤلاء أتباع نافع بن الأزرق الحنفى المَكْنِىِّ بأبى راشد[4] ولم تكن

---

(١) فى سنة إحدى وأربعين : مرتبط بخروجه على معاوية .

(٢) هو أبو عبد الله ـ ويقال : أبو عيسى ـ المغيرة بن شعبة بن أبى عامر ، الثقفى ، شهد بيعة الرضوان ، وشهد اليمامة ، وفتح الشام ، واليرموك ، والقادسية ، وولاه عمر البصرة ، وهو أول من وضع ديوان البصرة ،وفقئت عينه يوم اليرموك ، وولاه معاوية الكوفة ، ومات وهو أميرها بالطاعون ، فى سنة ٥٠ (المعارف ص ٢٩٥ ـ ومشاهير علماء الأمصار ٢٦٩ ـ والعبر : ١/٥٦ ـ والإصابة رقم ٨١٧٥)

(٣) انظر فى بيان آراء هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٥٧ ـ والتبصير ٢٩ ـ والملل والنحل للشهرستانى : ١ / ١١٨ .

(٤) هو أبو راشد : نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار ، أحد بنى الدول ابن حنيفة ، كان أول خروجه بالبصرة فى عهد عبد الله بن الزبير ، وفى سنة ٦٥ =

للخوارج قَطُّ فرقةٌ أكثر عدداً ولا أشد منهم شَوْكة .

والذى جمعهم من الدين أشياء :

منها : قولهم بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون ، وكانت المحكمة الأولى يقولون : إنهم كفرة لا مشركون .

ومنها : قولهم إن القَعَدَة[1] ـ ممن كان على رأيهم ـ عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم .

ومنها : أنهم أوجبوا امتحانَ مَنْ قَصَد عسكرهم إذا ادَّعَى أنه منهم : أن يُدْفَع إليه أسير من مخالفيهم ويأمروه بقتله ، فإن قتله صَدَّقوه في دعواه أنه منهم ، وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه .

ومنها : أنهم استباحوا قتل نساء مخالفيهم ، وقتل أطفالهم ، وزعموا أن الأطفال مشركون ، وقطعوا بأن أطفال مخالفيهم مُخَلَّدون فى النار .

واختلفوا فى أول مَنْ أحدث ما انفردت الأزارقة به من إكفار القَعَدَة عنهم ، ومن امتحان من قصد عسكرهم .

= اشتدت شوكته وكثرت جموعه ، فبعث إليه عبد الله بن الحارث مسلم بن عبس ابن كريز بن ربيعة على رأس جيش كثيف ، فاشتد بينهم القتال حتى قتل مسلم أمير الجيش وقتل نافع أمير الخوارج ، فى جمادى الآخرة (خطط المقريزى : ٢ / ٣٥٤ ـ وكامل ابن الأثير : ٤ / ٨١ ـ وشرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد : ١ / ٣٨٠ وما بعدها ـ وكامل المبرد : ٢ / ١٧١ و ١٨٠ والمعارف ص ٦٢٢) .

(١) يقال « القعد » : جمع قاعد ، ونظيره حارس وحرس وخادم وخدم ، ويقال « قعدة » بالتاء ، ونظيره كافر وكفرة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة ، والقعدة : غلب على قوم من الخوارج قعدوا عن نصرة على وعن مقاتلته أيضا ، وينسب إليهم فيقال : قعدى ، وفى شعر الحسن بن هانى المشهور بأبى نواس :

فكأنى وما أزين منها قعدىٌّ يزين التحكيما

فمنهم من زعم أن أول مَنْ أحدث ذلك منهم عبدُ ربه الكبير ومنهم من قال : عبد ربه الصغير[(١)] .

ومنهم من قال : أول مَن قال ذلك رجل منهم اسمه عبدُ الله بن الوَضِين ، وخالف نافعَ بن الأزرق فى ذلك واستتابه منه ، فلما مات ابن الوضين رجع نافع وأتباعه إلى قوله ، وقالوا : كان الصواب معه ، ولم يُكْفِرْ نافعٌ نفسَه بخلافه إياه حين خالفه ، وأكْفَرَ مَنْ يخالفه بعد ذلك ، ولم يتبرأ من المحكمة الأولى فى تركهم إكفار القَعَدَة عنهم ، وقال : إن هذا شىء ما زلنا نأخذ به دونهم ، وأكْفَرَ من يخالفهم بعد ذلك فى إكفار القعدة عنهم .

وزعم نافعٌ وأتباعُه أن دار مخالفيهم دارُ كفر ، ويجوز فيها قتل الأطفال والنساء ، وأنكرت الأزارقة الرَّجْمَ ، واستحلُّوا كفر الأمانة التى أمر الله تعالى بأدائها ، وقالوا : إن مخالفينا مشركون ، فلا يلزمنا أداء أمانتنا إليهم ، ولم يقيموا الحدَّ على قاذف الرجل المحصَن ، وأقاموه على قاذف المحصَنَات من النساء ، وقَطَعُوا يدَ السارق فى القليل والكثير ، ولم يعتبروا فى السرقة نصاباً .

وأكفرهم الأمةُ فى هذه البدع التى أحدثوها بعد كفرهم الذى شاركوا فيه المحكمة الأولى ، فباءوا بكفر على كفر ، كمن باء بغضب على غضب ، وللكافرين عذاب مهين .

---

(١) كان عبد ربه الصغير قبل أن يتردى فى المهواة معلم كتاب ، وكان عبد ربه الكبير بائع رمان ، وكلاهما من موالى قيس بن ثعلبة ، وأول ظهورهما أن الخوارج ذهبوا إلى قطرى بن الفجاءة يشكون من رجل كان قطرى يقدمه عليهم ، فلم يشكهم منه ، فقال القوم لقطرى : فإنا قد خلعناك وبايعنا عبد ربه الصغير ، وانفصل إلى عبد ربه الصغير أكثر من شطرهم ، وجلهم من الموالى والعجم (انظر مقالات الإسلاميين : ١/ ١٦٠ وشرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد : ١/٤٠٣ وانظر بنوع خاص كامل المبرد : ٢/٢٣١ و ٢٣٧ و ٢٤٣ وما بعدها ط الخيرية ١٣٠٨) .

ثم الأزارقة بعد اجتماعها على البِدَع التي حكيناها عنهم بايعوا نافعَ بن الأزرق وسَمَّوه أمير المؤمنين ، وانضمّ إليهم خوارجُ عمان واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفاً ، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكَرْمَان وجَبَوْا خراجها ، وعامل البصرة يومئذٍ عبدُ الله بن الحارث الخزاعى من قبل عبد الله بن الزبير ، فأخرج عبد الله بن الحارث جيشاً مع مُسْلم بن عبس بن كريز بن حبيب بن عبد شمس لحرب الأزارقة ، فاقتتل الفريقان بدُولاَب الأهواز، فقُتِلَ مسلم بن عبس وأكثر أصحابه ، فخرج إلى حربهم من البصرة عمر ابن عبيد الله بن مَعْمر التيمى فى ألفى فارس ، فهزمته الأزارقة ، فخرج إليهم حارثة ابن بدر الغُدَانى فى ثلاثة آلاف من جند البصرة، فهزمتهم الأزارقة ، فكتب عبد الله بن الزبير من مكة إلى المهلَّب بن أبى صُفْرَةَ[1] وهو يومئذٍ بخرا يأمره بحرب الأزارقة وولاَّه ذلك ، فرجع المهلب إلى البصرة ، وانتخ جندها عشرة آلافٍ ، وانضم إليه قومُه من الأَزْدِ فصار فى عشرين أله وخرج وقاتل الأزارقة وهزمهم عن دُولاَب الأهواز إلى الأهواز ، ومات نافع ابن الأزرق فى تلك الهزيمة ، وبايعت الأزارقة بعده عبيدَ الله بن مأمون التميمى، وقاتلهم المهلب بعد ذلك بالأهواز فقتل عبيد الله بن مأمون فى تلك الواقعة ، وقتل أيضاً أخوه عثمان بن مأمون مع ثلاثمائة من أشد الأزارقة ، وانهزم الباقون

---

(١) هو أبو سعيد : المهلب بن أبى صفرة — واسم أبى صفرة ظالم بن سراق ، الأزدى ، من أزد العتيك . كان المهلب من أشجع الناس ، وهو الذى حمى البصرة من الخوارج حتى سماها الناس بصرة المهلب . ولاه عبد الله بن الزبير خراسان فى سنة ٦٥، فحارب الأزارقة وأفنى منهم عدداً كثيراً ، ثم ولى قتالهم فى عهد عبد الملك ابن مروان ، وفى شهر ذى الحجة من سنة ٨٢ مات (المعارف ٣٩٩ — والعبر : ٧٢/٧ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٥) .

منهم إلى أيدج وبايعوا قَطَرِيَّ بن الفُجاءة(١) وسموه أمير المؤمنين ، وقاتلهم المهلَّبُ بعد ذلك حروبا كانت سِجَالاً(٢) ، وانهزمت الأزارقة فى آخرها إلى سابور من أرض فارس ، وجعلوها دار هجرتهم ، وثَبَتَ المهلب وبنوه وأتباعهم على قتالهم تسع عشرة سنة، بعضُها فى أيام عبد الله بن الزبير، وباقيها فى زمان خلافة عبد الملك بن مروان وولاية الحجاج على العراق ، وقرَّرَ الحجاجُ المهلب على حرب الأزارقة ، فدامت الحرب فى تلك السنين بين المهلَّب و بين الأزارقة كراً وفراً فيما بين فارس والأهواز، إلى أن وقع الخلافُ بين الأزارقة ففارق عبدُ ربه الكبير قَطَرِيّاً وصار إلى واد بجيرفت كرمين فى سبعة آلاف رجل ، وفارقه عبد ربه الصغير فى أربعة آلاف ، وصار إلى ناحية أخرى من كِرْمَان ، وبقى قطرى فى بضعَةَ عشَرَ ألفَ رجلٍ بأرض فارس ، وقاتله المهلَّبُ بها ، وهزَمَه إلى أرض كرمان وتبعه وقاتله بأرض كرمان وهزمه منها إلى الرى، ثم قاتل عبد ربه الكبير فقتله ، وبعث بابنه يزيد بن المهلب إلى عبد ربه الصغير فأتى عليه وعلى أصحابه ، وبعث الحجاجُ سفيانَ بن الأبرد الكلبى فى جيش كثيف إلى قطرى بعد أن انحاز من الرى إلى طبرستان فقتلوه بها ، وأنفذوا برأسه إلى الحجاج ، وكان عبيدة بن هلال اليشكرى(٣) قد فارق

---

(١) هو أبو نعامة : قطرى بن الفجاءة ، أحد بنى حرقوص بن مازن بن مالك ابن عمرو بن تميم ، خرج فى أيام عبد الله بن الزبير ، وبقى عشرين سنة يسلم عليه بالخلافة ، وفى أيام عبد الملك بن مروان وجه إليه الحجاج جيشاً بعد جيش ، وكان آخرها بقيادة سفيان بن الأبرد الكلبى ، فقتله ـ ويقال : عثرت به فرسه فمات ، وأتى الحجاج برأسه ، وذلك فى سنة ٧٩ (المعارف ٤١١ ـ العبر : ١/٩٠) .

(٢) تقول « كانت الحرب بين الفريقين سجالا » تعنى أن النصر يكون لهذا الفريق مرة ولذلك مرة أخرى ، وأصل السجال جمع سجل ، هو الدلو .

(٣) عبيد بن هلال : أحد بنى يشكر بن بكر بن وائل ، وهو الذى يقول عن نفسه :

قَطَرِيًّا وانحاز إلى قومس ، فتبعه سفيان بن الأبرد وحاصره فى حصن قومس، إلى أن قتله وقتل أتباعه ، وَطَهَّرَ الله بذلك الأرضَ من الأزارقة ، والحمد لله على ذلك .

٧٠ ـ ذكر النجدات[1] منهم :

هؤلاء أتباع نَجْدَةَ بن عامر الحَنَفِى[2] وكان السببُ فى رياسته وزعامته أن نافعَ بن الأزرق لما أظْهَر البراءة من القَعَدَة عنه بعد أن كانوا على رأيه ، وسماهم مشركين ، واستحلّ قتل أطفال مخالفيه ونسائهم ، وفارقه أبو فُدَيْك ، وعطية الحنفى ، وراشد الطويل ، ومقلاص ، وأيوب الأزرق ، وجماعة من أتباعهم ، وذهبوا إلى اليمامة فاستقبلهم نجدة بن عامر فى جُنْدٍ من الخوارج يريدون اللحوق بعسكر نافع ، فأخبروهم بأحداث نافع ، وردُّوهم إلى اليمامة ، وبايعوا بها نجدة بن عامر ، وأكْفَرُوا من قال بإكفار القعدة منهم عن الهجرة إليهم ، وأكفروا من قال بإمامة نافع ، وأقاموا على إمامة نَجْدَةَ إلى أن اختلفوا عليه فى أمور نَقَمُوها منه ، فلما اختلفوا عليه صاروا ثلاث فرق :

= أنا ابن خير قومه هلال شيخ على دين أبى بلال
وذاك دينى آخر الليالى

(انظر كامل ابن الأثير : ٨١/٤ وكامل المبرد : ٢٣٢/٢ ومقالات الأشعرى : ١٦٠/١) .

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١٦٢/١ وما بعدها ، والتبصير ص ٣٠ ، والملل والنحل للشهرستانى : ١٢٢/١ وما بعدها ، وخطط المقريزى : ٣٥٤/٢ .

(٢) نجدة بن عامر ، الحنفى ، استولى على اليمامة والبحرين فى سنة ٦٦ ، وكان منه ما ذكر المؤلف بعضه ، وفى سنة ٦٩ قتله أصحابه (العبر : ٧٤/١ ، ٧٧) .

(١) فرقة صارت مع عطية بن الأسود الحنفى[1] إلى سجستان ، وتبعهم خوارجُ سجستان ، ولهذا قيل لخوارج سجستان فى ذلك الوقت «عَطَوِية» .

(٢) وفرقة صارت مع أبى[2] فُدَيْكٍ حَرْباً على نَجْدَة ، وهم الذين قتلوا نَجْدَةَ .

(٣) وفرقة عَذَرُوا نجدة فى أحداثه وأقاموا على إمامته .

والذى نَقَمَه على نجدة أتباعُه أشياء :

منها : أنه بعث جيشا فى غزو البر ، وجيشا فى غزو البحر ، ففضَّلَ الذين بعثهم فى البر على الذين بعثهم فى البحر فى الرزق والعَطَاء .

ومنها : أنه بعث جيشاً ، فأغاروا على مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأصابوا منها جارية من بنات عثمان بن عفان ، فكتب إليه عبدُ الملك فى شأنها ، فاشتراها من الذى كانت فى يديه ورَدّها إلى عبد الملك بن مروان ، فقالوا له : إنك رَدَدْتَ جارية لنا على عدونا .

ومنها : أنه عَذَرَ أهل الخطأ فى الاجتهاد بالجهالات ، وكان السبب فى ذلك أنه بعث ابنه المضرج مع جند من عسكره إلى القطيف ، فأغاروا عليها ، وسَبَوْا منها النساء والذرية ، وقَوَّمُوا النساء على أنفسهم ، ونكحوهن قبل إخراج الخمس من الغنيمة ، وقالوا : إن دخلت النساء فى قسمنا فهو مرادنا ، وإن زادت

---

(١) قال المقريزى : « عطية بن الأسود : بعثه نجدة إلى سجستان ، فأظهر مذهبه بمرو ، فعرفت أصحابه بالعطوية » وذكر مقالتهم (٣٥٤/٢) وقال الأشعرى « فأما عطية بن الأسود الحنفى وأصحابه الذين يسمون العطوية ، فإنه لم يحدث قولا أكثر من أنه أنكر على نافع ما أحدثه من أقاويله ففارقه ، ثم أنكر على نجدة ففارقه ومضى إلى سجستان » (١٦٤/١) .

(٢) يقول الأشعرى (المقالات : ١٦٩/١) : « ومن الخوارج الفديكية أصحاب أبى فديك ولا نعلم أنهم تفردوا بقول أكثر من إنكارهم على نافع ونجدة » وانظر أيضا كامل المبرد : ٢٥١/٢ .

بِقِيَمِهِنَّ على نصيبنا من الغنيمة غرمنا الزيادة من أموالنا ، فلما رجعوا إلى نَجْدَةَ سألوه عما فعلوا من وَطْء النساء ومن أكل طعام الغنيمة قبل إخراج الخمس منها وقبل قسمة أربعة أخماسها بين الغانمين ، فقال لهم : لم يكن لكم ذلك ، فقالوا : لم نعلم أن ذلك لا يحل لنا ، فعذَرهم بالجهالة ، ثم قال : إن الدين أمران : أحدهما معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسُله ، وتحريم دماء المسلمين ، وتحريم غَصْب أموال المسلمين ، والإقرار بما جاء من عند الله تعالى جملة ، فهذا واجبٌ معرفتُه على كل مكلف . وما سواه فالناس معذورون بجهالته حتى يقيم عليه الحجة فى الحلال والحرام ، فمن استحلّ باجتهاده شيئا محرما فهو معذور ، ومن خاف العذابَ على المجتهد المخطىء قبل قيام الحجة عليه فهو كافر .

ومن بِدَع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه ، وقال : لعلَّ الله يعذبهم بذنوبهم فى غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة ، وَزَعَمَ أن النار يدخلها مَنْ خالفه فى دينه .

ومن ضلالاته أيضاً أنه أسقط حدّ الخمر .

ومنها أيضا أنه قال : من نظر نظرة صغيرة ، أو كذب كذبة صغيرة وأصَرَّ عليها فهو مشرك ، ومَنْ زنى ، وسرق ، وشرب الخمر غير مُصِرٍّ عليه فهو مسلم ، إذا كان من موافقيه على دينه .

فلما أحدث هذه الأحداثَ وعَذَرَ أتباعه بالجهالات استتابه أكثرُ أتباعه من أحداثه وقالوا له : اُخْرُجْ إلى المسجد وتُب من أحداثك ، ففعل ذلك .

ثم إن قوما منهم نَدِمُوا على استتابته ، وانضموا إلى العاذرين له ، وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من تَوْبَتِك ، واستتب الذين استتابوك وإلا نابذناك ، ففعل ذلك ، فافترق عليه أصحابه وخَلَعه أكثرهم ، وقالوا له : اختر لنا إماما فاختار أبا فُدَيْك وصار راشد الطويل مع أبى فديك يداً

واحدة ، فلما استولى أبو فُدَيْك على اليمامة علم أن أصحاب نَجْدَةَ إذا عادوا من غزواتهم أعادوا نجدة إلى الإمارة ، فطلب نجدَةَ ليقتله ، فاختفى نجدةُ فى دار بعض عاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرَّقهم فى سواحل الشام ونواحى اليمن،ونادى منادى أبى فُدَيْك : مَنْ دَلَّنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم ، وأىُّ مملوكٍ دَلَّنا عليه فهو حر ، فدلَّتْ عليه أَمَةٌ للذين كان نجدة عندهم ، فأنفذ أبو فُدَيْك راشداً الطويلَ فى عسكر إليه،فكبَسُوه وحملوا رأسه إلى أبى فُدَيك

فلما قتل نجدة صارت النَّجَداتُ بعدهُ ثلاث فرق :

(١) فرقة أكفرته وصارت إلى أبى فديك ، كراشد الطويل ، وأبى بيهس ، وأبى الشمراخ وأتباعهم .

(٢) وفرقة عَذَرَتْه فيما فعل ، وهم النجدات اليوم .

(٣) وفرقة من النجدات بَعُدُوا عن اليمامة ، وكانوا بناحية البصرة شَكُّوا فيما حكى من أحْدَاث نجدة وتوقَّفُوا فى أمره ، وقالوا : لا ندرى هل أحْدَثَ تلك الأحداثَ أم لا فلا نبرأ منه إلا باليقين .

وبقى أبو فُدَيْك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبدُ الملك بن مروان عُمرَ ابن عبيد الله بن معمر التيمى فى جند ، فقتلوا أبا فُدَيْك ، وبعثوا برأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة النجدات .

٧١ ـ ذكر الصُّفْرية من الخوارج[١] :

هؤلاء أتباعُ زِيَادِ بن الأصْفَر ، وقولهم فى الجملة كقول الأزارقة فى أن

---

(١) انظر فى مقالة هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ ــ ١٦٩ ، والتبصير ص ٣١ ــ والملل والنحل للشهرستانى : ١ / ١٣٧ ، ويقال لهم « الصفرية » جمع صفرى ، بضم الصاد وسكون الفاء ــ وهو يحتمل وجهين : الأول أن يكون نسبة إلى الصفرة ، إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر ما تكلفوه من السهر والعبادة ، =

أصحاب الذنوب مشركون ، غير أن الصُّفْرية لا يَرَوْنَ قتلَ أطفالِ مخالفيهم، ونسائهم ، والأزارقة يرون ذلك ، وقد زعمت فرقة من الصُّفْرية أن ما كان من الأعمال عليه حد واقع لا يُسَمَّى صاحبُه إلا بالاسم الموضوع له ، كزان ، وسارق ، وقاذف ، وقاتل عمد ، وليس صاحبه كافراً ولا مشركا ، وكلّ ذنبٍ ليس فيه حد كترك الصلاة والصوم فهو كفر وصاحبُه كافر ، وإن المؤمن المذنبَ يفقد اسم الإيمان فى الوجهين جميعا ، وفرقة ثالثة من الصفرية قالت بقول من قال من البَيْهَسية : إن صاحب الذنب لايحكم عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى فيحده ، فصارت الصفرية على هذا التقدير ثلاث فرق :

(١) فرقة : تزعم أن صاحب كلِّ ذنبٍ مشركٌ ، كما قالت الأزارقة .

(٢) والثانية :تزعم أن اسم الكفر واقع على صاحب ذنب ليس فيه حد ، والمحدود فى ذنبه خارجٌ عن الإيمان وغيرُ داخل فى الكفر .

(٣) والثالثة : تزعم أن اسم الكفر يقع على صاحب الذنب إذا حَدَّه الوالى على ذنبه.

وهذه الفرق الثلاث من الصُّفْرِية يخالفون الأزارقة فى الأطفال والنساء كما بيناه قبل هذا . وكل الصفرية يقولون بموالاة عبدالله بن وهب الراسبيّ،وحرقوص ابن زهير وأتباعهما من المحكمة الأولى، ويقولون بإمامة أبى بلال مرداس الخارجى بعدهم ، وبإمامة عمران بن حِطّان السدوسى بعد أبى بلال .

فأما أبو[١] بِلاَلٍ مرداسٌ فإنه خرج فى أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة

= والثانى: أن يكون نسبة إلى جمع الأصفر الذى هو أبو زياد الذى تنسب إليه هذه المقالة ، وجاز النسب إلى الجمع ولم يرد إلى الواحد لأنه أشبه المفرد بسبب كونه قد جعل علما ، وانظر كامل المبرد : ٢ / ١٨٠ .

(١) هو أبو بلال : مرداس بن حدير ، أحد بنى ربيعة بن حنظلة، ويقال : =

على عبيد الله بن زياد ، فبعث إليه عبيدُ الله بن زياد زُرْعَةَ بن مسلم العامرى[1] فى ألفى فارس ، وكان زُرْعَةُ يميل إلى قول الخوارج ، فلما أصطفَّ الفريقان للقتال قال زرعة لأبى بلال : أنتم على الحق ولكنا نخاف من ابن زياد أن يسقط عطاءنا فلا بد لنا من قتالكم ، فقال له أبو بلال : وددت لو كنت قبلْتُ فيكم قول أخى عُرْوَةَ ؛ فإنه أشار على بالاستعراض لكم كما استعرض قريب وزحاف الناسَ فى طرقهم بالسيف ، ولكنى خالفتهما وخالفت أخى ، ثم حمل أبو بلال وأتباعه على زرعة وجنده فهزموهم ، ثم إن عُبَيد الله بن زياد بعث إليه بعباد بن أخضر التميمى[2] فقاتل أبا بلال بنوج وقتله مع أتباعه ، فلما ورد على ابن زياد خبَرُ قتل أبى بلال قتل من وجدهم بالبصرة من الصفرية ، وظفر بعُرْوَةَ[3] أخى مرداس فقال له : أشَرْتَ على أخيك مرداس بالاستعراض للناس ، فقد انتقم الله للناس منك ومن أخيك ، ثم أمر به فقطعت يداه ورجلاه ، وصَلَبه .

= مرداس بن أدية ، وأدية ـ بزنة الصغرى ـ جدة له جاهلية ، وقيل: أمه ، وهو أخو عروة بن حدير الذى سبقت ترجمته فى ص ٧٤ ، وحديثه طويل فى كامل المبرد : ٢ / ١٥٤ وما بعدها ، وانظر المراجع التى ذكرناها فى ترجمة عروة أخيه .

(١) سماه المبرد فى الكامل (٢ / ١٥٧) أسلم بن زرعة ، وساق حديثا عنه فى تركه قتال أبى بلال ، وقوله : لأن يذمنى ابن زياد حيا خير من أن يمدحنى ميتا .

(٢) قال أبو العباس المبرد « عباد بن أخضر ، وليس هو بابن أخضر ، هو عباد ابن علقمة المازنى ، وكان أخضر زوج أمه ، فغلب عليه » اهـ (الكامل ٢ / ١٥٨) وساق حديثا عنه ، وأن عبادا اهتبل اشتغال الخوارج بصلاة الجمعة ـ بعد أن كان الفريقان اتفقا على الموادعة وترك القتال حتى يؤدوا صلاتهم ـ فمال عليهم ميلة فقتلهم جميعا ، وساق فى ص ١٦٠ حديث مقتل عباد .

(٣) سبقت ترجمة عروة بن حدير فى ص ٧٤ ، وانظر خبر مقتله وصلبه فى كامل المبرد : ٢ / ١٦٢ .

فلما قتل مرداسٌ اتخذت الصُّفْرية عمران بن[1] حِطَّان إماما ، وهو الذى رَثَى مرداساً بقصائدَ يقول فى بعضها[2] :

أنكرْتُ بعدَكَ ما قدْ كنتُ أعرفه — ما الناسُ بعدَكَ يامِرْدَاسُ بالنَّاسِ

وكان عمران بن حِطَّان هذا ناسكا شاعراً شديداً فى مذهب الصُّفْرية ، و بلغ من خُبْثه فى بُغْض[3] على رضى الله عنه أنه رَثَى عبدَ الرحمن بن مُلْجم ، وقال فى ضَرْبه عليا :

ياضَرْبَةً من مُنِيبٍ ما أراد بها — إلا ليبلُغَ من ذى العَرْشِ رِضْوَانَا

إنى لأذكرهُ يوما فأحْسَبُه — أوْفَى البريَّةِ عنـد الله ميزانَا

قال عبد القاهر : وقد أجبناه عن شعره هذا بقولنا :

ياضَرْبَةً من كَفُورٍ ما استفادبها — إلا الجَزاء بما يُصْلِيه نِيرَانَا

إنِّى لألعنه دينـا ، وألعن مَنْ — يَرْجُو له أبداً عَفْواً وغُفْرانَا

ذاك الشقىُّ لأشْقَى الناسِ كلّهمُ — أخَفُّهم عندَ ربِّ الناس ميزانَا

٧٢ ـ ذكر العَجَارِدة من الخوارج[4] :

العجاردة كلها أتباع عبد الكريم بن عجرد[5] ، وكان عبد الكريم من

(١) عمران بن حطان ـ بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ـ السدوسى ، البصرى ، أحد بنى عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن على ابن بكر بن وائل ، رأس من رؤوس الخوارج ، وخطيبهم وشاعرهم البليغ ، مات فى سنة ٨٤ (العبر : ١ / ٩٨) .

(٢) البيت فى كامل المبرد (٢ / ١٠٨) ثالث خمسة أبيات ، ومعها أربعة أبيات لامية فى رثاء أبى بلال أيضا .

(٣) فى المطبوعتين جميعا « فى غزوة على رضى الله عنه » .

(٤) انظر مقالات الإسلاميين ١ / ١٦٤ ـ والتبصير ص ٣٢ ـ والملل والنحل : ١٢٨/١

(٥) قال فى لسان العرب : « وعجرد : اسم رجل من الحرورية ، والعجردية =

أتباع عطية بن الأسود الحنفى ، وكانت العجاردة مفترقة عشر فرق يجمعها القول بأن الطفل يُدْعَى إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يُدْعَى إلى الإسلام أو يصفه هو . وفارقوا الأزارقة فى شىء آخر ، وهو أن الأزارقة استحلت أموال مخالفيهم بكل حال ، والعجاردة لا يرون أموال مخالفيهم فيئا إلا بعد قتل صاحبه ، فكانت العجاردة على هذه الجملة إلى أن افترقت فرقها التى نذكرها بعد هذا .

٧٣ ـ ذكر الخازمية منهم :(١)

هؤلاء أكثر عجاردة سِجِسْتَانَ ، وقد قالوا فى باب القدر ، والاستطاعة ، والمشيئة بقول أهل السنة : أنْ لا خالق إلا الله ، ولا يكون إلا ما شاء الله ، وإن الاستطاعة مع الفعل ، وأكْفَرُوا الميمونية الذين قالوا فى باب القدر والاستطاعة بقول القدرية المعتزلة عن الحق .

ثم إن الخازمية خالفوا أكْثَرَ الخوارج فى الولاية والعَدَاوة ، وقالوا : إنهما صفتان لله تعالى ، وإن الله عز وجل إنما يتولى العبدَ على ما هو صائر إليه من الإيمان ، وإن كان فى أكثر عمره كافراً ، ويرى منه ما يصير إليه من الكفر فى آخر عمره وإن كان فى أكثر عمره مؤمناً ، وإن الله تعالى لم يَزَلْ محباً لأوليائه ومُبْغِضاً لأعدائه ، وهذا القول منهم موافق لقول أهل السنة فى الموافاة ، غير أن أهل السنة ألزموا الخازمية على قولها بالمُوَافاة أن يكون على، وطلحة ، والزبير وعثمان من أهل الجنة ، لأنهم من أهل بَيْعَة الرضوان الذين قال الله تعالى فيهم :

= من الحرورية : ضرب ينسبون إليه ... الجوهرى: العجاردة : صنف من الخوارج أصحاب عبد الكريم بن العجرد » اهـ .

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٦٦ ـ والتبصير ٣٢ .

﴿ لقد رَضِيَ الله عن المؤمنين إذْ يُبَايِعُونَكَ تحت الشجرة ﴾[1] وقالوا لهم : إذا كان الرضا من الله تعالى عن العبد إنما يكون عن علم أنه يَمُوتُ على الإيمان وَجَبَ أن يكون المُبَايعون تحت الشجرة على هذه الصفة ، وكان على وطلحة والزبير منهم ، وكان عثمانُ يومئذٍ أسيراً فبايَعَ له النبيُّ عليه السلام[2] ، وجعل يده بدلاً عن يده ، وصحَّ بهذا بطلانُ قولِ مَنْ أكفر هؤلاء الأربعة .

٧٤ ـ ذكر الشعيبية منهم[3] :

قول هؤلاء فى باب القَدَر والاستطاعة والمشيئة كقول الخازمية ، وإنما ظهر ذكر الشعيبية حين نازع زعيمهم المعروف بشعيب رجلاً من الخوارج اسمه ميمون ، وكان السبب فى ذلك أنه كان لميمون على شعيب مال ، فتَقَاضَاه ، فقال له شعيب : أعطيكه إن شاء الله ، فقال له ميمون : قد شاء الله ذلك الساعة ، فقال شعيب : لو كان قد شاء ذلك لم أستطع أن لا أعطيكه ، فقال ميمون : قد أَمرَكَ الله بذلك ، وكل ما أَمَرَ به فقد شاءه ، وما لم يشأ لم يأمر به ، فافترقت العَجَاردة عند ذلك ، فتبع قومٌ شعيباً ، وتبع آخرون ميموناً ، وكتبوا فى ذلك

---

(١) من الآية ١٨ من سورة الفتح .

(٢) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ حين صده كفار مكة عن دخولها ـ قد بعث عثمان بن عفان إلى أشراف قريش يخبرهم أنه لم يأت لحرب ،وإنما جاء زائرا لهذا البيت ومعظما لحرمته ، فانطلق عثمان حتى أتى أباسفيان وعظماء قريش فبلغهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أرسله به ، فاحتبسته قريش عندها ،وبلغ رسول الله والمسلمين أن عثمان قد قتل ، فقال رسول الله ـ حين بلغه ذلك ـ « لا نبرح حتى نناجز القوم » ودعا الناس إلى البيعة فبايعوه على ألا يفروا ، وبايع الرسول لعثمان : ضرب بإحدى يديه على الأخرى وقال : هذه عن عثمان (انظر حديث ذلك فى سيرة ابن هشام : ٣/٣٦٣ ـ ٣٦٥ بتحقيقنا) .

(٣) انظر فى الحديث عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين: ١/١٦٥ ـ والتبصير ص ٣٢ ـ والملل والنحل للشهرستانى : ١/١٣١ .

إلى عبد الكريم بن عَجْرَد — وهو يومئذ فى حبس السلطان — فكتب فى جوابهم : إنما نقول : « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ولا نُلْحِقُ بالله سوءاً ؛ فوصلَ الجوابُ إليهم بعد موت ابن عجرد ، وادعى ميمون أنه قال بقوله ، لأنه قال : لا نلحق بالله سوءاً ، وقال شعيب : بل قال بقولى ؛ لأنه قال نقول « ماشاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » ومالت الحازمية وأكثرُ العَجَاردة إلى شُعَيب ، ومالت الحمزية مع القدرية إلى ميمون .

ثم زادت الميمونية على كفرها فى القدر نوعا من المجوسية ، فأباحوا نكاح بنات البنات و بنات البنين ، ورأوا قتال السلطان ومَنْ رضى بحكمه فرضاً ، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أغار عليهم ، أو طعن فى دينهم ، أو كان دليلا للسلطان .

وسنذكر الميمونية فى جملة الغُلاَة الخارجين عن الملة فى باب بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

وقد كان من جملة الميمونية رجل يقال له خَلَفٌ ، ثم خالف الميمونية فى القَدَر والاستطاعة والمشيئة ، وقال فى هذه الثلاثة بقول أهل السنة ، وتبعه على ذلك خوارج كِرْمَان ومكران ، فيقال لهم « الخلفية » وهم الذين قاتلوا حمزة بن أكرك الخارجى فى أرض كرمان .

٧٥ ـ ذكر الخلفية منهم[١] :

هم أتباع خلف الذى قاتَلَ حمزة الخارجى ، والخلفية لا يَرَوْنَ القتال إلا مع إمام منهم ، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة فى شىء واحد ، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم فى النار .

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١/ ١٦٥ ـ والتبصير ص ٣٢ ـ والملل والنحل : ١/ ١٣٠ .

٧٦ — ذكر المعلومية والمجهولية منهم[1] :

هاتان فرقتان من جملة الخازمية ، ثم إن المعلومية منهما خالفت سَلَفَها في شيئين :

أحدها : دعواها أن مَنْ لم يَعْرِف الله تعالى بجميع أسمائه فهو جاهل به ، والجاهل به كافر .

والثانى : أنهم قالوا : إن أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله تعالى .

ولكنهم قالوا فى الاستطاعة والمشيئة بقول أهل السنة فى أن الاستطاعة مع الفعل وأنه لا يكون إلا ما شاء الله .

وهذه الفرقة تدَّعِي إمامة مَنْ كان على دينها وخرج بسيفه على أعدائه ، من غير بَرَاءة منهم عن القَعَدَة عنهم .

وأما المجهولية منهم فقولهم كقول المعلومية ، غير أنهم قالوا : مَنْ عرف الله ببعض أسمائه فقد عرفه ، وأكفروا المعلومية منهم فى هذا الباب .

٧٧ — ذكر الصَّلْتية منهم[2] :

هؤلاء منسوبون إلى صَلْت بن عثمان[3] ، وقيل : صَلْت بن أبي الصلت ، وكان من العجاردة غير أنه قال : إذا استجاب لنا الرجلُ وأسلم توليناه وبرئنا من أطفاله ؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يدركوا فيُدْعَوْن حينئذٍ إلى الإسلام فيقبلونه .

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٦٦ ، وقد أفرد كل واحدة منهما بحديث قصير ، ثم انظر التبصير ٣٣ — ولم يذكر الشهرستانى المعلومية ولا المجهولية بين فرق العجاردة التى ذكرها .

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ١٦٦ — والتبصير ص ٣٣ — والملل والنحل : ١/١٢٩

(٣) فى المقالات « عثمان بن أبي الصلت » ومثله فى خطط المقريزى ، وفى الملل والنحل « عثمان بن أبي الصلت ، أو الصلت بن أبي الصلت » .

وبإزاء هذه الفرقة فرقة أخرى — وهى التاسعة من العجاردة — زعموا أنه ليس لأطفال المؤمنين ولا لأطفال المشركين ولاية ولاعداوة حتى يدركوا فيُدْعَوْا إلى الإسلام فيقبلوا أو ينكروا .

٧٨ — ذكر الحمزية منهم[١] :

هؤلاء أتباع حمزة بن أكرك الذى عاث فى سِجِسْتَان، وخُرَاسان، ومكران، وقهستان، وكرمان، وهزم الجيوشَ الكثيرة، وكان فى الأصل من العجاردة الخازمية، ثم خالفهم فى باب القدر والاستطاعة فقال فيهما بقول القدرية، فأكفرته الخازمية فى ذلك، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين فى النار، فأكفرته القدرية فى ذلك، ثم إنه والَى القَعَدَة من الخوارج مع قوله بتكفير مَنْ لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون، وكان إذا قاتَلَ قوماً وهَزَمهم أمر بإحراق أموالهم وعَقْر دوابهم، وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم، وكان ظهوره فى أيام هارون الرشيد فى سنة تسع وسبعين ومائة، وبقى الناسُ فى فتنتِهِ إلى أن مضى صَدْر من أيام خلافة المأمون ولما استولى على بعض البلدان جعل قاضيه أبا يحيى يوسف بن بشار، وصاحب جيشه رجلا اسمه حيويه بن معبد، وصاحب حَرَسِه عمرو بن صاعد، وكان معه جماعة من شُعَراء الخوارج كطلحة بن فهد، وأبى الجلندى، وأقرانهم . وبَدَأَ بقتال البَيْهَسِيَّة من الخوارج، وقتل الكثير منهم، فسَمَّوْهُ عند ذلك أمير المؤمنين، وقال الشاعر طلحة بن فهد فى ذلك :

أميرُ المؤمنين عَلَى رَشَادٍ وخَيْرِ هِدَايَةٍ ، نِعْمَ الأميرُ

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٥ — والتبصير ص ٣٣ — والملل والنحل : ١ / ١٢٩ ، وفيه « حمزة بن أدرك » .

أميرٌ يفْضُلُ الأمــراء فَضْلاً كما فَضَــل الشُّها القَمَرُ المُنِيرُ

ثم إن حمزة أسْرَى سرية إلى الخازمية من الخوارج بناحية فلجرد ، فقتل منهم مقتلة عظيمة . ثم قصد بنفسه هَرَاة ، فمنعه أهلها من دخولها ، فاستعرض الناسَ خارجَ المدينة وقتل منهم الكثير ، فخرج إليه عمرو بن يزيد الأزدى — وهو يومئذ والى هَرَاة — مع جنده فدامَتِ الحربُ بينهم شهوراً ، وقتل من أرض هَرَاة جماعة ، قُتِلَ من أصحاب حمزة هيصمٌ الشارى وكان داعية حمزة يدعو الناس إلى ضلالته ، ثم أغار حمزة على كروخ من رستاق هَرَاة ، وأحرق أموالهم وعقر أشجارهم . ثم حارب ابن يزيد الأزدى بقرب بوشنج وقتل عمراً . ثم انتصب على بن عيسى بن ماديان — وهو يومئذ والى خراسان — لحرب حمزة ، فانهزم منه إلى أرض سجستان بعد أن قتل من قواده ستون رجلا سوى أتباعه ، فلما وصل إلى سجستان منعه أهل زرنج عن دخول البلد ، فاستعرض الناس بالسيف فى صحراء البلد . ثم تنكر لأهل زرنج بأن ألبس أصحابه السواد يُوهِمهم أنهم أصحابُ السلطان ، وأنذرهم بذلك منذر ، فمنعوه من دخول البلدة ، فعقر نخلهم فى سوادهم ، وقتل المجتازين فى صحاريهم . ثم قصد نهر شعبة ، وقتل بهــا الكثير من الخوارج الخلفية ، وعَقَر أشجارهم ، وأحرق أموالهم ، وانهزم منه رئيس للخلفيَّة اسمه مسعود بن قيس ، وعبر فى هزيمته وادياً وغرق فيه ، وشك أتباعه فى موته ، وهم ينتظرونه اليوم . ثم رجع حمزة من كِرْمَان ، وأغار فى طريقه على رستاق بُسْت من رساتيق نيسابور ، وكان بهم قوم من الخوارج الثعالبة ، فقتلهم حمزة ، ودامت فتنته بخراسان ، وكرمان ، وقهستان ، وسجستان ، إلى آخر أيام الرشيد وصَدْرٍ من خلافة المأمون لاشتغال جند أكثر خراسان بقتال رافع بن ليث بن نصر بن سيَّار على باب سمرقند ، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حمزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته ، فما ازداد إلا عُتُواً فى أمره ، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة ، فدارت بين طاهر وحمزة

حُرُوب قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة ، وانهزم فيها حمزة إلى كرمان ، وأتى طاهر على القَعَدَة عن حمزة ممن كانوا على رأيه ، وظفر بثلاثمائة منهم ، فأمر بشد كل رجل منهم بالحبال بين شجرتين قد جذبت رؤوس بعضها إلى بعض ، ثم قطع الرجل بين الشجرتين فرجعت كل واحدة من الشجرتين بالنصف من بدن المشدود عليها . ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خُرَاسان و بعث به إلى منصبه ، فطمع حمزة فى خراسان ، فأقبل فى جيشه من كرمان ، فخرج إليه عبدُ الرحمن النيسابورى فى عشرين ألف رجلٍ من غُزاة نيسابور ونواحيها ، فهزموا حمزة بإذن الله ، وقتلوا الألوف من أصحابه ، وانفلت منهم حمزة جريحاً ، ومات فى هزيمته هذه ، وأراح الله عز وجل منه ومن أتباعه العباد بعد ذلك ، وكانت هـذه الواقعة التى هلك بعدها حمزة الخارجى القدرىّ من مفاخر أهل نيسابور ، والحمد لله على ذلك .

٧٩ — ذكر الثعالبة منهم[١] :

هؤلاء أتباع ثعلبة بن مشكان[٢] والثعالبة تَدَّعِى إمامته بعـد الـكريم بن عجرد ، وتزعم أن عبد الـكريم بن عجرد كان إماماً قبل أن يخالفه ثعلبة فى حكم الأطفال، فلما اختلفا فى ذلك كَفَّر ابن عجرد ، وصار ثعلبة إماماً . والسبب فى اختلافهما أن رجلا من العجاردة خطَبَ إلى ثعلبة بنته ، فقال له : بين مهرها ، فأرسل الخاطبُ امرأة إلى أم تلك البنت يسألها هل بلغت البنت ؟ فإن

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٦٧ ـ والتبصير ٣٣ ـ والملل والنحل : ١ / ١٣١ .

(٢) سماه فى الملل والنحل « ثعلبة بن عامر » ومثله فى خطط المقريزى ، فأما صاحب التبصير فذكر مثل الذى ذكره المؤلف ههنا ، وأما الأشعرى فلم يزد عن « ثعلبة » .

كانت قد بلغت ووصفت الإسلام على الشرط الذى تعتبره العجاردة لم يُبَالِ كم كان مهرها ، فقالت أمها : هى مسلمة فى الولاية بلغت أم لم تبلغ ، فأخبر بذلك عبد الكريم بن عجرد وثعلبة بن مشكان ، فاختار عبدُ الكريم البراءة من الأطفال قبل البلوغ ، وقال ثعلبة نحن على ولايتهم صغاراً وكباراً إلى أن يَبِينَ لنا منهم إنكار للحق ، فلما اختلفا فى ذلك برىء كل واحد منهما من صاحبه ، وصار أتباعُ كل واحد منها فرقاً . وقد ذكرنا فرق العجاردة قبل هذا.

وصارت الثعالبة بعد ذلك ستَّ فرق :

فرقة أقامت على إمامة ثعلبة ولم تقل بإمامة أحد بعده ، ولم يكترثوا لما ظهر فيهم من خلاف الأخنسية والمعبدية .

٨٠ — ذكر المعبدية[1] منهم:

والفرقة الثانية منهم معبدية قالت بإمامة رجل منهم بعد ثعلبة اسمه معبد ، خالف جمهور الثعالبة فى أخذ الزكاة من العبيد وإعطائهم منها ، وأكْفَرَ من لم يقل بذلك ، وأكفره سائر الثعالبة فى قوله .

٨١ — الأخنسية :[2]

والفرقة الثالثة منهم الأخنسية[2] ، أتباع رجل منهم كان يعرف بالأخْنَسِ ، وكان فى بدء أمره على قول الثعالبة فى مُوَالاة الأطفال ، ثم خنس من بينهم فقال : يجب علينا أن نتوقَّفَ عن جميع من فى دار التَّقِيَّةِ ، إلا من عرفنا منه إيماناً فنواليه عليه ، أو كفراً فبرئنا منه . وقالوا بتحريم القتل والاغتيال فى السر ، وأن يبدأ أحد من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا مَنْ عَرَفُوه بعينه ، وصار له تبع على هذا القول ، وبرىء من سائر الثعالبة ، وبرىء منه سائرهم .

(١) انظر المقالات ١/١٦٧ — والتبصير ص ٣٣ — والملل : ١ / ١٣٢ وسمى صاحب هذه الفرقة « معبد بن عبد الرحمن » .

(٢) انظر المقالات : ١ / ١٦٧ — والملل والنحل : ١ / ١٣٢ — وسمى صاحبه هذه المقالة الأخنس بن قيس — والتبصير ص ٣٣ .

٨٢ — الشيبانية[1] :

والفرقة الرابعة من الثعالبة شيبانية[1] ، هم أتباع شَيْبَان بن سلمة الخارجى الذى خرج فى أيام أبى مسلم صاحِبِ دولة[2] بنى العباس ، وأعان أبا مسلم على أعدائه فى حروبه ، وكان مع ذلك يقول بتشبيه الله سبحانه لخلقه ، فأكفره سائر الثعالبة مع أهل السنة فى قوله بالتشبيه ، وأكْفَرَتْه الخوارجُ كلها فى مُعَاونته أبا مسلم، والذين أكفروه من الثعالبة يقال لهم زِيادِيَّة أصحاب زياد بن عبدالرحمن . والشيبانية يزعمون أن شَيْبَان تابَ من ذنوبه ، وقالت الزيادية : إن ذنوبه كان منها مظالم العباد التى لاتَسْقُط بالتوبة ، وإنه أعان أبا مُسْلِم على قتاله مع الثعالبة ، كما أعانه على قتاله مع بنى أمية .

٨٣ — ذكر الرُّشَيْدِية[3] منهم :

والفرقة الخامسة من الثعالبة يقال لها « رشيدية » نسبوا إلى رجل اسمه رشيد ، وانفردوا بأن قالوا : فيما سقى بالعُيُون والأنهار الجارية نصفُ العُشْر ، وإنما يجب العشر الكاملُ فيما سقَتْهُ السماء فحسب ، وخالَفَهُم زيادُ بن عبد الرحمن ؛ فأوجَبَ فيما سقى بالعيون والأنهار الجارية العشرَ الكامل

---

(١) انظر المقالات : ١ / ١٦٧ — والتبصير ص ٣٤ — والملل والنحل : ١/١٣٢

(٢) أبو مسلم الخراسانى : هو صاحب الدعوة إلى العباسيين ، والذى أقام صرح دولتهم ، ووطد أركانها ، وقد كانت له فرقة من فرق الخرمية تدعى بالمسلمية يقولون بإمامته ، وأكبر الظن أن هذا وحده هو الذى حمل أباجعفر المنصور على قتله ، وكان مقتله فى شعبان من سنة ١٣٧ (انظر مروج الذهب للمسعودى : ٣ / ٣٠٢ — ٣٠٥ بتحقيقنا — العبر : ١ / ١٨٦) .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٦٨ وذكر أنها تسمى « العشرية » أيضا — والملل والنحل للشهرستانى : ١ / ١٣٢ وقال « أصحاب رشيد الطوسى ، ويقال لهم العشرية »

٨٤ — ذكر المُكْرَمية[1] منهم :

والفرقة السادسة من الثعالبة يقال لهم «المكرمية» أتباع أبي مكرم[2] زعموا أن تارك الصلاة كافر ، لا لأجل ترك الصلاة ، لكن لجهله بالله عز وجل . وزعموا أن كلّ ذي ذَنْب جاهلٌ بالله ، والجهل بالله كفر . وقالوا أيضاً بالموافاة في الولاية والعداء .

فهذا بيان فرق الثعالبة وبيان أقوالها .

* * *

٨٥— ذكر الإباضية[3] وفرقها :

أجمعت الإباضِيَّةُ على القولِ بإمامة عبد الله بن إباض[4] وافترقت فيما بينها فرقاً يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة — يعنون بذلك مخالفيهم من هذه الأمة — بُرَآء من الشركَ والإيمان ، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ، ولكنهم كفار ، وأجازوا شهادتهم ، وحَرَّمُوا دماءهم في السر ، واستحلُّوها في العلانية ، وصَحَّحُوا مناكحتهم والتوارُثَ منهم ، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله لا يَدِينُونَ دِينَ الحق ، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض ، والذى استحلوه الخيلُ والسلاح ، فأما الذهبُ والفضة فإنهم يردونهما على أصحابهما عند الغنيمة

---

(١) انظر مقالات الاسلاميين: ١/١٦٨ والملل والنحل : ١/١٣٣ والتبصير ص ٣٤

(٢) هكذا ورد اسم صاحب هذه المقالة في المقالات والتبصير مثل ماذكره المؤلف وسماه الشهرستاني « مكرم بن عبد الله العجلي » .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١/١٧٠ — والملل والنحل للشهرستاني : ١/١٣٤ — والتبصير ص ٣٤ — والمعارف لابن قتيبة ص ٦٢٢ — ومروج الذهب: ٣/٢٥٨ .

(٤) عبد الله بن إباض : أحد بني مرة بن عبيد من بني تميم رهط الأحنف بن قيس ، وفي لسان العرب « وإباض : اسم رجل ، والإباضية : قوم من الحرورية لهم هوى ينسبون إليه ، وقيل : الإباضية فرقة من الخوارج ، أصحاب عبد الله بن إباض التميمي » اهـ .

ثم افترقت الإباضية فيما بينهم أربع فِرَقٍ ، وهى : الحفصية ، والحارثية ، واليزيدية ، وأصحاب طاعة لا يُرادُ الله بها .

واليزيدية منهم غُلاَةٌ لقولهم بنسخ شريعة الإسلام فى آخر الزمان ، وسنذكرهم فى باب فرق الغُلاَة المنتسبين إلى الإسلام بعد هذا .

وإنما نذكر فى هذا الباب : الحفصية ، والحارثية ، وأصحابَ طاعةٍ لا يراد الله بهـا .

٨٦ـــ ذكر الحفصية منهم[١] :

هؤلاء قالوا بإمامة حَفْص بن أبى المِقْدَام ، وهو الذى زَعَمَ أن بين الشرك والإيمان معرفة الله تعـالى وحدها ، فمن عَرَفَه ثم كفر بما سواه : من رسول ، أو جنة ، أو نار ، أو عَمِلَ بجميع المحرمات من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر المحرمات ، فهو كافر برىء من الشرك . ومن جَهِلَ بالله تعالى وأنـكره فهو مشرك ، وتأول هؤلاء فى عثمان بن عفان مثل تأويل الرافضة فى أبى بكر وعمر . وزعموا أن علياً هو الذى أنزل الله تعالى فيه ﴿ ومِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قولهُ فى الحياة الدنيا ، ويُشْهِدُ الله على مافى قلبه ، وهُوَ ألدُّ الخصام ﴾[٢] وأن عبد الرحمن بن مُلْجَم هو الذى أنزل فيه : ﴿ ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ الله ﴾[٣] ثم قالوا بعد هذا كله : إن الإيمان بالـكتب والرسل متصل بتوحيد الله عز وجل ، فمن كَفَر بذلك فقد أشرك بالله عز وجل ، وهٰذا نقيضُ قولهم إن الفصل بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، وإن مَنْ

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٠ — والملل والنحل : ١ / ١٣٥ — والتبصير ٣٤ .

(٢) الآية ٢٠٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٠٧ من سورة البقرة .

عرفهُ فقد برىء من الشرك وإن كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، فصار قولهم فى هذا الباب متناقضاً .

٨٧ — ذكر الحارثية منهم[١] :

هؤلاء أتباع حارث بن يزيد[٢] الإباضى ، وهم الذين قالوا فى باب القدر بمثل قول المعتزلة ، وزعموا أيضاً أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأكفرهم سائر الإباضية فى ذلك ؛ لأن جمهورهم على قول أهل السنة فى أن الله تعالى خالقُ أعمالِ العباد ، وفى أن الاستطاعة مع الفعل .

وزعمت الحارثية أنه لم يكن لهم إمام بعد المحكمة الأولى ، إلا عبدَ الله بن إباضٍ ، و بعده حارث بن يزيد الإباضى .

٨٨ — ذكر أصحاب طاعة لايراد الله بها[٣]

زعم هؤلاء أنه يصحُّ وجود طاعات كثيرة ممن لا يريد الله تعالى بها ، كما قال أبو الهذيل وأتباعه من القدرية

وقال أصحابنا : إن ذلك لايصح إلا فى طاعة واحدة ، وهو النظر الأول ؛ فإن صاحبه إذا استدلَّ به كان مُطيعاً لله تعالى فى فعله وإن لم يقصد به التَّقرُّبَ إلى الله تعالى ، لاستحالة تقربه إليه قبل معرفته ، فإذا عرف الله تعالى فلا يصح منه بعد معرفته طاعةٌ منه لله تعالى إلا بعد قَصْدِهِ التقرُّبَ بها إليه .

---

(١) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧١ — والملل والنحل : ١ / ١٣٦ — والتبصير ٣٥ .

(٢) وقع فى التبصير وحده « الحارث بن مزيد الإباضى » .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٢ ، وذكر افتراقهم فى النفاق على ثلاث فرق — والتبصير ص ٣٥ — ولم يذكر الشهرستانى هذه الطائفة

وزعمت الإباضية كلها أن دور مخالفيهم من أهل مكة دارُ توحيدٍ ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بَغْيٍ عندهم .

واختلفوا فى النفاق على ثلاثة أقوال.

فقال فريق منهم : إن النفاق بَرَاءة من الشرك والإيمان جميعاً ، واحتجُّوا بقول الله عز وجل فى المنافقين : ﴿ مُذَبْذَبِينَ بين ذلك ، لا إلى هؤلاء ، ولا إلى هؤلاء ، ومَنْ يُضْلل الله فَلَنْ تجد له سبيلا ﴾[1] .

وفرقة منهم قالت : لا نزيل اسم النفاق عن موضعه ، ولا نسمى بالنفاق غيرَ القوم الذين سماهم الله تعالى منافقين .

ومن قال منهم بأن المنافق ليس بمشرك زعم أن المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مُوَحِّدِينَ ، وكانوا أصحاب كبائر ، فكفروا وإن لم يدخلوا فى حد الشرك .

قال عبد القاهر بعد الجملة التى حكيناها عنهم شذوذ من الأقوال انفردوا بها :

منها : أن فريقاً منهم زعموا أنْ لا حُجَّة لله تعالى على الخلائق فى التوحيد وغيره إلا بالخبر . وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : كل مَنْ دخل فى دين الإسلام وجَبَتْ عليه الشرائع والأحكامُ ، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها ، وقال سائر الأئمة : لا يأثم بترك ما لم يَقِفْ عليه منها إلا إن ثبتت عليه الحجة فيه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولا بلا دليل يدل على صدقه .

ومنها : أن قوماً منهم قالوا : مَنْ ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حرَّمَ الخمر

---

(١) الآية ١٤٣ من سورة النساء .

أو أن القبلة قد حُوِّلَتْ فعليه أن يعلم أن الذى أخبره به مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر .

ومنها : قولُ بعضهم: ليس على الناس المشى إلى الصلاة ولا الركوب والمسير للحج ، ولا شىء من الأسباب التى يتوصَّلُ بها إلى أداء الواجب ، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها ، دون أسبابها الموصلة إليها .

ومنها : قولُهم جميعا بوجوب استتابة مخالفيهم فى تنزيل أو تأويل ، فإن تابوا وإلا قتِلُوا، سوا كان ذلك الخلاف فيما يَسَع جَهْلُه أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم اُسْتُتِيب ، فإن تاب و إلا قتل .

وقالوا : إن العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهلَ التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم .

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين فى شىء واحد من وجهين ، كمن دخل زرعا بغير إذن مالكه فإن الله قد نهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسداً للزرع وقد أمره به .

وقالوا : لا يُتَّبَعُ المدبرُ فى الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان مُوَحِّداً ، ولا نقتل منهم امرأة ولا ذرية ، وأباحوا قتل المُشَبِّهة واتِّباعَ مدبرهم وسَبْىَ نسائهم وذَرَاريهم ، وقالوا : إن هذا كما فعله أبو بكر بأهل الردة .

وقد كان من الإباضية رجل يعرف بابراهيم دعا قوماً من أهل مذهبه إلى داره ، وأمر جارية له كانت على مذهبه بشىء . فأبطأت عليه ، فحلف ليبيعَنَّها فى الأعراب ، فقال له رجل منهم اسمه ميمون وليس هو صاحب الميمونية من العجاردة : كيف تبيع جارية مؤمنة إلى الكفرة ؟ فقال له إبراهيم : إن الله تعالى قد أحَلَّ البيع ، وقد مضى أصحابنا وهم يستحلون ذلك،فتبرأ منهم ميمون ،وتوقف آخرون منهم فى ذلك ، وكتبوا بذلك إلى علمائهم ، فأجابوهم بأن بيعها حلال ،

وبأنه يستتاب ميمون ، ويستتاب من توقفَ فى إبراهيم ، فصاروا فى هذا ثلاث فرق : إبراهيمية ، وميمونية ، وواقفة ، وتبع إبراهيم على إجازة هذا البيع قومٌ يقال لهم الضحاكية ، وأجازوا نكاح المسلمة من كفار قومهم فى دار التقية ، فأما فى دار حكمهم فلا يستحلون ذلك ، وقوم منهم توقفوا فى هذه المسلمة وفى أمر الزوجة ، وقالوا : إن ماتت لم نُصَلِّ عليها ، ولم نأخذ ميراثها ، لأنا لاندرى ما حالها .

وتبع بعد هؤلاء الإبراهيمية قومٌ يقال لهم البَيْهَسية أصحاب أبى بَيْهَس هَيْصَم بن عامر[١] . قالوا : إن ميموناً كفر بأن حرم بيع الأَمَةِ فى دار التقية من كفار قومنا ، وكفرت الواقفة بأن لم يعرفوا كُفْرَ ميمون وصواب إبراهيم وكفر إبرهيم بأن لم يتبرأ من الواقفة[٢] .

---

(١) قال ابن قتيبة « البيهسية من الخوارج ينسبون إلى أبى بيهس ، من بنى سعد ابن ضبيعة بن قيس ، واسمه هيصم بن جابر ، وكان عثمان بن حيان والى المدينة قطع يديه ورجليه » هـ . وفى كلام الشهرستانى زيادة تفصيل فى شأن أبى بيهس ، قال : « وقد كان الحجاج طلب أبابيهس فى أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان ابن حيان المرى ، فظفر به وحبسه ، وكان يسامره ، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ، ويقتله ، ففعل به ذلك » هـ . وقال فى لسان العرب « وبيهس : من أسماء العرب ، والبيهسية : صنف من الخوارج ، نسبوا إلى أبى بيهس : هيصم بن جابر ، أحد بنى سعد بن ضبيعة بن قيس » هـ .

(٢) ذكر الأشعرى البيهسية على أنها فرقة من الخوارج ، (المقالات : ١ / ١٧٧) وكذلك فعل الشهرستانى (الملل والنحل : ١ / ١٢٥) وعبارة التبصير لا تبعد عن هذا (انظره ص ٣٥) وذكر مثل ذلك ابن قتيبة فى المعارف ص ٦٢٢ ، نعنى أن هؤلاء جميعا جعلوا البيهسية فرقة برأسها من الخوارج ليست متفرعة من الإبراهيمية وكل مافى الأمر أنها تدخلت فى الخلاف الذى حدث بين الإبراهيمية والميمونية ، وكان لهم رأى فى هذا الخلاف .

قالوا : وذلك أن الوقوف ليس فيما يسع الأبدان ، وإنما الوقوف على الحكم بعينه مالم يواقعه أحد ، فإذا واقعه أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حَظَر ذلك إلا أن يعرف من عرف الحق ودان به ، ومن أظهر الباطل ودان به .

ثم إن البيهسية قالت : إن مَنْ واقع ذنباً لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الوالى ويحد ، ولا نُسَمِّيه قبل الرفع إلى الوالى مؤمناً ولا كافراً .

وقال بعض البيهسية : فإذا كفر الإمامُ كفرت الرعية ، وقال بعضهم : كلُّ شرابٍ حلالِ الأصلِ موضوعٌ عمن سكر منه كلُّ ما كان منه فى السكر : من ترك الصلاة ، والشتم لله عز وجل ، وليس فيه حَدٌّ ولا كفر مادام فى سكره .

وقال قوم من البيهسية يقال لهم العَوْفية : السكر كُفْر إذا كان معه غيره من ترك الصلاة ونحوه .

وافترقت العوفية من البيهسية فرقتين ، فرقة قالت : مَنْ رجع عنا من دار هجرته ومن الجهاد إلى حال القُعُود بَرِئْنَا منه ، وفرقه قالت : بل نَتَوَلَّاهُ لأنه رجع إلى أمر كان مباحاً له قبل هجرته إلينا ، وكلا الفريقين قال : إذا كفر الإمامُ كفرت الرعية الغائب منهم والشاهد .

وللإباضية والبيهسية بعد هذا مذاهبُ قد ذكرناها فى كتاب «الملل والنحل» وفيما ذكرنا منه فى هذا الكتاب كفاية .

٨٩ — ذكر الشبيبية منهم[1]

هؤلاء يعرفون بالشبيبية ، لانتسابهم إلى شَبِيب بن يزيد الشيبانى[2]

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٧٩ وخطط المقريزى : ٢ / ٣٥٥ والتبصير ص ٣٥

(٢) شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس بن عمرو بن الصلت ، الشيبانى ، الخارجى ، =

المكنى بأبى الصحارى ، ويعرفون بالصالحية أيضا ، لانتسابهم إلى صالح بن مِسْرح الخارجى[(١)]

وكان شبيب بن يزيد الخارجىُّ من أصحاب صالحٍ ، ثم تولى الأمر بعده على جُنْده ، وكان السبب فى ذلك أن صالح بن مسرح التميمى كان مخالفاً للأزارقة ، وقد قيل : إنه كان صُفْرِيا ، وقيل : إنه لم يكن صُفْرِيًا ولا أزرقيا ، وكان خروجه على بشر بن مروان فى أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان ، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير . وذكر المداينى أن خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف ، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء ، وانهزم صالح جريحًا ، فلما أشرف على الموت قال لأصحابه : قد استخلفت عليكم شَبيبا ، وأعلم أن فيكم مَنْ هو أفْقَهُ منه ، ولكنه رجل شجاع مَهِيبٌ فى عدوكم ، فلْيُعِنْهُ الفقيه منكم بفقهه ، ثم مات وبايع أتباعُه شبيبا إلى أن خالف صالحا فى شىء واحد ، وهو : أنه مع أتباعه أجازوا إمامَةَ المرأة منهم إذا قامت بأمورهم وخرجت على مخالفيهم ، وزعموا أن غَزَالَةَ أمَّ شبيب[(٢)] كانت الإمامَ بعد قتل شبيب إلى أن

=خرج أول الأمر بالموصل ، فبعث إليه الحجاج خمسة قواد فقتلهم واحدا بعد واحد ، ثم سار إلى الكوفة ، وقاتل الحجاج وحاصره . ثم كان ما ذكر المؤلف المهم منه ، إلى أن غرق فى دجيل سنة ٧٧ (انظر : تاريخ الإسلام للذهبى : ٣ / ١٦٠ - والمعارف لابن قتيبة ص ٤١٠ والعبر للذهبى : ١ / ٨٦ وما بعدها - وشذرات الذهب : ١ / ٨٣)

(١) صالح بن مسرح : كان رأس الصفرية ، فلما دنت وفاته بالموصل فى سنة ٧٦ أوصى إلى شبيب بن يزيد ، وقبر صالح بالموصل : لا يخرج إليه أحد من الصفرية إلا حلق رأسه عنده - المعارف ٤١٠ أثناء ترجمته لشبيب

(٢) ما ذكره الذهبى وابن قتيبة عكس ما ذكره المؤلف ههنا : ذكرا أن =

قتلت،واستدلوا على ذلك بأن شبيبا لما دخل الكوفةَ أقام أمَّه على منبر الكوفة حتى خطبت .

وذكر أصحاب التواريخ أن شبيبا فى ابتداء أمره قصد الشام ونزل على رُوح بن زِنْبَاع[1] وقال له : سَلْ أمير المؤمنين أن يَفْرِضَ لى فى أهل الشرف فإن لى فى بنى شيبان تبَعا كثيراً ، فسأل رُوحُ بن زِنْبَاع عبدَ الملك بن مروان ذلك ، فقال : هذا رجل لا أعرفه ، وأخشى أن يكون حَرُورِياً ، فذكر روح لشبيب أن عبد الملك بن مروان ذكر أنه لا يعرفه ، فقال : سيعرفنى بعد هذا ، ورجع إلى بنى شيبان ، وجَمَع من الخوارج الصالحية مقدارَ ألفِ رجلٍ ، واستولى بهم على مابين كسكر والمدائن فبعث الحجاجُ إليه بعبيد بن أبى المخارق المتنبىء فى ألف فارس فهزمه شبيب ، فوجه إليه بعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث،فهزمه شبيب ، وبعث بعتَّاب بن ورقاء التميمى ، فقتله شبيب ؛ ومازال كذلك حتى هزم للحجَّاج عشرين جيشا فى مدة سنتين ؛ ثم إنه كبس الكوفةَ ليلا ومعه ألفٌ من الخوارج ، ومعه أمه غَزَالة ، وامرأته[2] جهيزة ، فى مائتين من نساء

= غزالة زوج شبيب ، وجهيزة أمه . وكانت غزالة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم ، هرب منها الحجاج ، فعيره بعض الشعراء بقوله :

أسد على وفى الحروب نعامة ... فتخاء تنفر من صفير الصافر

هلا برزت إلى غزالة فى الوغى ... بل كان قلبك فى جناحى طائر

(١) هو أبو زرعة : روح بن زنباع ، الجذامى ، سيد جذام ، وأمير فلسطين ، كان ذا علم وعقل ودين ، وكان معظما عند عبد الملك بن مروان ، لا يكاد يفارقه ، وهو عنده بمنزلة وزير ، توفى فى سنة ٨٤ - (العبر : ٢/٩٨)

(٢) قد ذكرنا أن الأكثرين على أن جهيزة أم شبيب ، ويدل لهذا ما رواه عمر بن شبة قال : حدثنى خلاد بن يزيد الأرقط قال : كان شبيب ينعى لأمه فيقال لها : قتل ، فلا تقبل ذلك ، فلما قيل لها : غرق ، قبلت وصدقت ، وقالت : إنى =

الخوارج قد اعْتَقَلْنَ الرماحَ و تَقَلَّدْنَ السيوفَ ، فلما كبس الكوفة ليلا قصد المسجد الجامع وقتل حُرَّاسَ المسجد والمعتكفين فيه ، و نصب أمهُ غزالة على المنبر حتى خطبت ، وقال خُزَيْمة بن فاتك الأسدى فى ذلك :

أقامَتْ غزَالَةُ سُوقَ الضرار لأهْلِ العِرَاقَيْنِ حَوْلا قَمِيطَا
سَمَتْ للعِرَاقَيْنِ فى جَيْشِهَا فَلاَقَى العِرَاقانِ مِنْهَا أَطِيطَا

وصبر الحجاجُ لهم فى داره ، لأن جيشه كانوا متفرقين ؛ إلى أن اجتمع جندُه إليه بعد الصبح . وصَلَّى شبيبٌ بأصحابه فى المسجد ، وقرأ فى ركعتى الصبح سورتى البقرة وآل عمران ، ثم وافاه الحجاج فى أربعة آلاف من جنده ؛ واقتتل الفريقان فى سوق الكوفة إلى أن قتل أصحابُ شبيب . وانهزم شبيب فيمن بقى معه إلى الانبار . فوجَّه الحجاجُ سفيانَ بن الأبْرَد الكلبى فى ثلاثة آلاف لطلب شبيب ، فنزل سفيان على شط الدجيل ، وركب شبيب جسر الدجيل ليعبر إليه ، وأمر سفيانُ أصحابَهُ بقطع حبال الجسر ، فاستدار الجسر وغرق شبيب مع فرسه . وهو يقول : ﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ[(١)] ﴾ وبايع أصحابُ شبيب فى الجانب الآخر من الدجيل غزالَةَ أمَّ شبيب . وعقد سفيانُ بن الأبْرَدِ الجِسْرَ ، وعبَرَ مع جنده إلى أولئك الخوارج ، وقتل أكثرهم ، وقتل غزالَةَ أم شبيب وامرأته جهيزة ، وأسَرَ الباقين من أتباع شبيب ، وأمر الغَوَّاصين بإخراج شبيب من الماء ، وأخذ رأسه ، وأنفَذَهُ مع الأسْرَى إلى الحجاج ، فلما وقف الأسرى بين يدى الحجاج أمر بقتل رجل منهم قال له :اسمع

= رأيت حين ولدته كأن شهابا من نار قد خرج منى ، فعلمت أنه لا يطفئه إلا الماء . ومن الناس من يزعم أن جهيزة هذه هى التى يضرب بها المثل فى الحمق فيقال : أحمق من جهيزة

(١) من الآية ٣٨ من سورة يس

منى بيتين أختم بهما على ، ثم أنشأ يقول :

أبْرَا إلى الله من عَمْرٍو وشيعَتِهِ ومن عَلِيٍّ ومن أصحاب صِفِّينِ
ومن مُعَاوِية الطاغى وشيعتِهِ لا بَارَكَ الله فى القَوْمِ المَلاَعِينِ

فأمر بقتله وبقتل جماعة منهم ، وأطلق الباقين .

قال عبد القاهر : يقال للشبيبية من الخوارج : أنكرتم على أم المؤمنين عائشَةَ خروجَهَا إلى البصرة مع جندها الذى كلٌّ واحدٍ منهم مَحْرَم لها لأنها أمُّ جميع المؤمنين فى القرآن ، وزعمتم أنها كفرت بذلك ، وتَلَوْتُمْ عليها قولَ الله تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ[(1)]﴾ فهلا تلوتم هذه الآية على غزالَةَ أمِّ شبيب وهلا قلتم بكفرها وكفر من خَرَجْن معها من نساء الخوارج إلى قتال جيوش الحجاج ، فإن أجَزْتُمْ لهنّ ذلك لأنه كان معهن أزواجُهُنَّ أو بَنُوهُنَّ أو إخوتهن فقد كان مع عائشة أخُوهَا عبدُ الرحمن ، وابن أختها عبدُ الله بن الزبير ، وكل واحد منهم مَحْرم لها ، وجميعُ المسلمين بَنُوهَا ، وكل واحد محرم لها ، فهلا أجزتم لها ذلك ، على أن من أجاز منكم إمامة غزالة فإمامتها لا ثقة به و بدينه ، والحمد لله على العصمة من البِدْعَة .

---

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

الفصل الثالث

من فصول هــذا الباب
فى بيان مقالات فرق الضلال من القَدَرية المعتزلة عن الحق

قد ذكرنا قبل هذا أن المعتزلة افترقت فيما بينها عشرين فرقة كل فرقة منها تُـكَفِّرُ سائرها ، وهن : الواصلية ، والعَمْرَوية ، والهُذَلية ، والنَّظَّامية ، والأسوارية ، والمعمرية ، والإسكافية ، والجعفرية ، والبِشْرِيَّة ، والمردارية ، والهِشَامية ، والثُّمَامية ، والجاحظية ، والخابطية ، والحمارية ، والخياطية ، وأصحاب صالح قُبَّة ، والمَرِيسِيَّة ، والشحامية ، والـكعبية ، والجُبَّائية ، والبَهْشَمية المنسوبة إلى أبى هاشم بن الجبائى ، فهذه ثنتان وعشرون فرقة ، فرقتان منها من جملة فرق الغُلاَة فى الـكفر ، نذكرهما فى الباب الذى نذكر فيه فرق الغُلاَة ، وهما : الخابطية ، والحمارية ، وعشرون منها قَدَرِية مَحْضَة ، يجمعها كلها فى بدعتها أمور :

منها : نفيُها كلها عن الله عز وجل صفاته الأزلية ، وقولُها بأنه ليس لله عز وجل علم ، ولا قدرة ، ولا حياة ، ولا سمع ، ولا بصر ، ولا صفة أزلية ، وزادوا على هذا بقولهم : إن الله تعالى لم يكن له فى الأزل اسمٌ ولا صفة .

ومنها : قولُهم باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار ، وزعموا أنه لا يرَى نفسَه ، ولا يراه غيرُه ، واختلفوا فيه : هل هو رَاءٍ لغيره أم لا ؟ فأجازه قوم منهم ، وأباه قوم آخرون منهم .

ومنها : اتفاقُهم على القول بحدوث كلام الله عز وجل ، وحدوث أمره ونهيه وخبره ، وكلهم يزعمون أن كلام الله عز وجل حادث ، وأكثرهم اليومَ يسمون كلامه مخلوقا .

ومنها : قولهم جميعاً بأن الله تعالى غيرُ خالقٍ لأكْسَاب الناس ولا لشيء

من أعمال الحيوانات ، وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون [على] أكسابهم ، وأنه ليس لله عز وجل فى أكسابهم ولا فى أعمال سائر الحيوانات صُنْعٌ وتقدير ، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية .

ومنها : اتفاقُهم على دعواهم فى الفاسق من أمة الإسلام بالمنزلة بين المنزلتين ، وهى أنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، ولأجل هذا سماهم المسلمون « معتزلة » لاعتزالهم قولَ الأمة بأسرها .

ومنها : قولهُم إن كل ما لم يأمر الله تعالى به أو نهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئا منها .

وزعم الكَعْبي فى مقالاته أن المعتزلة اجتمعت على أن الله عز وجل شىء لا كالأشياء ، وأنه خالق الأجسام والأعراض ، وأنه خَلَقَ كل ما خلقه لا من شىء ، وعلى أن العباد يفعلون أعمالهم بالقدرة التى خلقها الله سبحانه وتعالى فيهم ، قال : وأجمعوا على أنه لا يغفر لمرتكبى الكبائر بلا تَوْبَة .

وفى هذا الفصل من كلام الكعبى غلط منه على أصحابه من وجوه :

منها : قولُه إن المعتزلة اجتمعت على أن لله تعالى شىء لا كالأشياء ، وليست هذه الخاصية لله تعالى وحده عند جميع المعتزلة ، فإن الجُبَّائىَّ وابنَه أباهاشم قد قالا : إن كل قدرة مُحْدَثة شىء لا كالأشياء ، ولم يخصوا ربهم بهذا المدح :

ومنها : حكايتُه عن جميع المعتزلة قولها بأن الله عز وجل خالق الأجسام والأعراض ، وقد علم أن الأصَمّ من المعتزلة ينفى الأعراض كلها ، وأن المعروف منهم بمعتمر يزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وأن ثُمَامة يزعم أن الأعراض المتولدة لا فاعل لها ، فكيف يصح دعواه إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض ، وفيهم من ينكر وجود الأعراض ، وفيهم من يثبت الأعراض ويزعم أن الله تعالى لم يخلق شيئاً منها ، وفيهم من يزعم أن

المتولدات أعراض لا فاعل لها ؟ والكعبي مع سائر المعتزلة زعموا أن الله تعالى لم يخلق أعمال العباد ، وهي أعراض عند من أثبت الأعراض ، فبانَ غلطُ الكعبي في هذا الفصل على أصحابه .

ومنها : دعوى إجماع المعتزلة على أن الله خلق ما خلق لامن شيء ، وكيف يصحُّ إجماعهم على ذلك والكعبيُّ مع سائر المعتزلة ـ سوى الصالحي ـ يزعمون أن الحوادث كلها كانت قبل حدوثها أشياء ، والبصريون منهم يزعمون أن الجواهر والأعراض كانت في حال عدمها جواهر وأعراضاً وأشياء . والواجب على هذا الفصل أن يكون الله خلق الشيء من شيء ، وإنما يصح القولُ بأنه خلق الشيء لا من شيء على أصول أصحابنا الصفاتية الذين أنكروا كون المعدوم شيئاً .

وأما دعوى إجماع المعتزلة على أن العباد يفعلون أفاعيلَهم بالقدرة التي خلقها الله تعالى فيهم فغلط منه عليهم ؛ لأن معمراً منهم زعم أن القدرة فعل الجسم القادر بها ، وليست من فعل الله تعالى ، والأصمُّ منهم ينفي وجود القدرة ؛ لأنه ينفي الأعراض كلها .

وكذلك دعوى إجماع المعتزلة على أن الله سبحانه لايغفر لمرتكبي الكبائر من غير توبة منهم غلط منه عليهم ؛ لأن محمد بن شبيب البصري ، والصالحي ، والخالدي ، هؤلاء الثلاثة من شيوخ المعتزلة ، وهم واقفية في وعيد مرتكبي الكبائر ، وقد أجازوا من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة .

فبان بما ذكرناه غَلَطُ الكعبيِّ فيما حكاه عن المعتزلة ، وصح أن المعتزلة يجمعها ما حكيناه عنهم مما أجمعوا عليه .

فأما الذي اختلفوا فيه فيما بينهم فعلى مانذكره في تفصيل فرقهم إن شاء الله عز وجل .

٠ ٩ ـ ذكر الواصلية منهم[١] :

هؤلاء أتباع واصل بن عَطاء الغَزَّال[٢] رأس المعتزلة وداعيهم إلى بدعتهم بعد معبد الجهنى[٣] ، وغَيْلان الدمشقى .

وكان واصل من منتابى مجلس الحسن البصرى فى زمان فتنة الأزارقة ، وكان الناسُ يومئذٍ مختلفين فى أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق .

(١) فرقة تزعم أن كل مرتكب للذنب صغيراً أو كبير مشركٌ بالله ، وكان هذا قول الأزارقة من الخوارج ، وزعم هؤلاء أن أطفال المشركين مشركون ، ولذلك استحلوا قتل أطفال مخالفيهم وقتل نسائهم ، سواء كانوا من أمة الإسلام أو من غيرهم .

وكانت الصُّفْرِية من الخوارج يقولون فى مرتكبى الذنوب بأنهم كفرة مشركون كما قالته الأزارقة ، غير أنهم خالفوا الأزارقة فى الأطفال .

(٢) وزعمت النَّجَدَاتُ من الخوارج أن صاحب الذنب الذى أجمعت الأمةُ على تحريمه كافر مشرك ، وصاحب الذنب الذى اختلفت الأمة فيه على حكم اجتهاد

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٠ والملل والنحل ١ /٤٦ .

(٢) هو أبو حذيفة ـ ويقال : أبو الجعد ـ واصل بن عطاء الغزال ، كان مولى ضبة ـ ويقال : مولى بنى مخزوم ، ويقال : مولى بنى هاشم ـ وكان يجلس فى سوق الغزالين عند صديق له اسمه أبو عبد الله الغزال ، ليعرف المتعففات من النساء ليدفع إليهن صدقته . وقد سبقت لنا ترجمته (ص ٢٠) وانظر فى فصاحته وتجنبه الراء فى كلامه : كامل المبرد : ٢ / ١٢٤ الخيرية ، والبيان والتبيين للجاحظ : ١ / ٢١ وما بعدها ، ثم انظر ـ سوى ما ذكرنا فى الموضع السابق من المراجع : ابن خلكان : الترجمة رقم ٧٢٩ بتحقيقنا ـ وطبقات المعتزلة ص ٢٨ .

(٣) تقدمت ترجمة معبد الجهنى البصرى (ص ١٨) وترجمة غيلان بن مسلم الدمشقى (فى ص ١٩) وانظر ـ سوى ما ذكرنا هناك من المراجع : طبقات المعتزلة ص ٢٥

أهل الفقه فيه ، وعذروا مرتكب ما لا يعلم بجهالةٍ تحريمَهَ إلى أن تقوم الحجة عليه فيه .

(٣) وكانت الإباضية من الخوارج يقولون : إن مرتكب ما فيه الوعيد ـ مع معرفته بالله عز وجل وبما جاء من عنده ـ كافر كُفْرَانَ نعمةٍ ، وليس بكافر كفر شرك .

(٤) وزعم قوم من أهل ذلك العصر أن صاحب الكبيرة من هذه الأمة منافق ، والمنافق شر من الكافر المظهر لكفره .

(٥) وكان علماء التابعين فى ذلك العصر مع أكثر الأمة يقولون : إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمنٌ ؛ لما فيه من معرفته بالرسل والكتب المنزلة من الله تعالى ، ولمعرفته بأن كل ما جاء من عند الله حق ، ولكنه فاسق بكبيرته ، وفسقه لا ينفى عنه اسم الإيمان والإسلام .

وعلى هذا القول الخامس مضى سَلَفُ الأمة من الصحابة وأعلام التابعين . فلما ظهرت فتنة الأزارقة بالبصرة والأهواز ، واختلف الناس عند ذلك فى أصحاب الذنوب على الوجوه الخمسة التى ذكرناها ، خرج واصلُ بن عَطَاء عن قول جميع الفرق المتقدمة ، وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلةً بين منزلتى الكفر والإيمان ، فلما سمع الحسنُ البصرى من واصل بدعَتَه هذه التى خالف بها أقوال الفرق قبله طَرَدَه عن مجلسه ، فاعتزل عند سارية من سَوَارِى مسجد البصرة ، وانضم إليه قرينُه فى الضلالة عمرو بن عُبَيْد بن باب[1] كعَبْدٍ صَرِيخُه أَمَةٌ ، فقال الناس يومئذ فيهما : إنهما قد اعتزلا قول الأمة ، وسمى أتباعهما من يومئذ « معتزلة » .

(١) تقدمت ترجمة عمرو بن عبيد بن باب (فى ص ٢٩) وانظر ـ سوى ما ذكرنا هناك من المراجع ـ طبقات المعتزلة ص ٣٥ ـ وتهذيب التهذيب : ٨/٧٠ ـ وابن خلكان : الترجمة رقم ٤٧٦ بتحقيقنا .

ثم إنهما أظهرا بدعتهما فى المنزلة بين المنزلتين ، وضمَّا إليها دعوةَ الناس إلى قول القدرية على رأى معبد الجهنى ، فقال الناس يومئذ لواصل إنه مع كفره قدرى ، وجرى المثلُ بذلك فى كل كافر قدرى .

ثم إن واصلا وعمراً وافقا الخوارجَ فى تأبيد عقاب صاحب الكبيرة فى النار ، مع قولهما بأنه مُوَحِّد ، وليس بمشرك ولا كافر ، ولهذا قيل للمعتزلة : إنهم مخانيث الخوارج ؛ لأن الخوارج لما رأوا لأهل الذنوب الخلودَ فى النار سَمَّوْهم كفرة ، وحاربوهم ، والمعتزلة رأت لهم الخلود فى النار ولم تجسر على تسميتهم كفرة ، ولا جسرت على قتال أهل فرقة منهم فضلا عن قتال جمهور مخالفيهم ، ولهذا نسب إسحاق بن سُوَيْد العدوى واصلا وعمرو بن عبيد إلى الخوارج لاتفاقهم على تأبيد عقاب أصحاب الذنوب ، فقال فى[1] بعض قصائده :

بَرِئْتُ من الخوارج لَسْتُ منهم ... من الغَزَّالِ منهم وَابْنِ بَابِ
ومن قَوْمٍ إذا ذكروا عَلِيًّا ... يردُّونَ السَّلاَمَ على السحاب

ثم إن واصلا فارق السلف ببدعة ثالثة ، وذلك أنه وجد أهْلَ عصره مختلفين فى على وأصحابه ، وفى طلحة ، والزبير ، وعائشة ، وسائر أصحاب الجمل ؛ فزعمت الخوارجُ أن طلحة والزبير وعائشة وأتباعَهم يوم الجمل كفروا بقتالهم علياً ، وأن علياً كان على الحق فى قتال أصحاب الجمل وفى قتال أصحاب معاوية بصفين إلى وقت التحكيم ، ثم كفر بالتحكيم ، وكان أهل السنة والجماعة يقولون بصحة إسلام الفريقين فى حرب الجمل ، وقالوا : إن علياً كان على الحق فى قتالهم ، وأصحاب الجمل كانوا عُصاة مخطئين فى قتال على ، ولم يكن خطؤهم كفراً ولا فسقاً

---

(٢) البيتان فى كامل المبرد (٢ / ١٢٤) وبعدهما فى روايته :

ولكنى أحب بكل قلبى ... وأعلم أن ذاك من الصواب
رسول الله والصديق ، حبا ... به أرجو غدا حسن الثواب

يسقط شهادتهم ، وأجازوا الحكم بشهادة عَدْلَيْن من كل فرقة من الفريقين ، وخرج واصل عن قول الفريقين ، وزعم أن فرقة من الفريقين فَسَقَة لا بأعيانهم وأنه لا يعرف الفسقة منهما، وأجازوا أن يكون الفسقة من الفريقين علياً وأتباعه كالحسن ، والحسين ، وابن عباس ، وعمار[1] بن ياسر ، وأبي أيوب الأنصارى، وسائر مَنْ كان مع على يوم الجمل ، وأجاز كون الفسقة من الفريقين عائشة ، وطلحة ، والزبير ، وسائر أصحاب الجمل ، ثم قال فى تحقيق شكه فى الفريقين : لو شهد على وطلحة أو على والزبير أو رجل من أصحاب على ورجل من أصحاب الجمل عندى على باقة بَقْل لم أحكم بشهادتهما ، لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه، كما لا أحكم بشهادة المتلاعنين ، لعلمى بأن أحدهما فاسق لا بعينه . ولو شهد رجلان من أحد الفريقين أيهما كان قبلت شهادتهما .

ولقد سخنت عيونُ الرافضة القائلين بالاعتزال بشك شيخ المعتزلة فى عدالة على وأتباعه ، ومقالة واصل فى الجملة كما قلنا فى بعض أشعارنا :

مَقَالَة ما وصلت بواصل بل قَطَّعَ الله به أوْصَالَهَا

وسنذكر تمام أبيات هذه القصيدة بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

٩١ - ذكر العَمْرَوِيَّة[2] منهم :

هؤلاء أتباع عمرو بن عبيد بن باب مولى بنى تميم ، وكان جده من سَبْى كابل

---

(١) هو أبو اليقظان : عمار بن ياسر ، العبسى ، أحد السابقين إلى الإسلام ، وأحد الذين كانوا يعذبون فى الله، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يمر بهم وهم يعذبون فيقول لهم: صبرا آل ياسر، إن موعدكم الجنة، وقد قال عنه النبي - فى أثناء بناء مسجد المدينة - تقتله الفئة الباغية . وقد ولاه عمر رضى الله عنه الصلاة بالكوفة سنة ٢١ وشهد مع على صفين فقتل فى سنة ٣٧ (العبر : ١ / ٢٥ و ٣٨ - وشذرات الذهب : ١ / ٤٥) .

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير : ص ٤٢ - وقد ضمها الشهرستانى إلى الفرقة الأولى النظامية (وانظره : ١ / ٤٩) .

(٣) قدمضت ترجمة عمرو بن عبيد (فى ص ٢٠) وأشرنا إلى ذلك قريبا (فى ص ١١٨).

وما ظهرت البدع والضلالات فى الأديان إلا من أبناء السبايا ، كما روى فى الخبر.

وقد شارك عمرو واصلا فى بدعة القدر، وفى ضلالة قولهما بالمنزلة بين المنزلتين وفى ردهما شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب على ، وزاد عمرو على واصل فى هذه البدعة فقال بفسق كلتا الفرقتين المتقاتلتين يوم الجمل ، وذلك أن واصلا إنما رَدَّ شهادة رجلين أحدهما من أصحاب الجمل والآخر من أصحاب على رضى الله عنه ، وقَبِلَ شهادة رجلين كلاهما من أحد الفريقين ، وزعم عمرو أن شهادتهما مردودة وإن كانا من فريق واحـــد ، لأنه قال بفسق الفريقين جميعاً .

وقد افترقت القدرية بعد واصل وعمرو فى هذه المسألة ؛ فقال النظام، ومعمر والجاحظ فى فريقَىْ يوم الجمل بقول واصل ، وقال حوشب وهاشم الأوقص : نجت القادة وهلكت الأتباع ، وقال أهل السنة والجماعة بتصويب على وأتباعه يوم الجمل ، وقالوا : إن الزبير رجع عن القتال يومئذ تائبا ، فلما بلغ وادى السباع قتله بها عمرو بن جُرْمُوز غِرَّةً ، وبشَّر علىٌّ قاتلَه بالنار ، وهَمَّ طلحةُ بالرجوع ، فرماه مروان بن الحكم ـ وكان مع أصحاب الجمل ـ بسهم فقتله ، وعائشة رضى الله عنها قصدت الإصلاح بين الفريقين ، فغلبها بنو أزد وبنو ضبة على أمرها حتى كان من الأمر ما كان ، ومن قال بتكفير الفريقين أو أحدهما فهو الكافر دونهم . هذا قول أهل السنة فيهم والحمد لله على ذلك .

٩٢ ـ ذكر الهذلية[1] منهم :

هؤلاء أتباع أبى الهُذَيْل محمد بن الهُذَيْل ، المعروف بالعَلَّاف[2] . كان مولى

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٢ ـ والملل والنحل : ١ / ٤٩ .

(٢) هو أبو الهذيل : محمد بن الهذيل بن عبد الله ، البصرى ، العلاف ، شيخ المعتزلة ومقدمهم ومقرر طريقتهم والمناظر عليها ، والذاب عنها . أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن عطاء ، ثم يقال : إن واصلا أخذه عن أبى هاشم =

لعبد القيس ، وقد جرَى على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم ، وفضائحه تترَى تكفره فيها سائر فِرَقِ الأمة من أصحابه فى الاعتزال ومن غيرهم ، وللمعروف بالمردار من المعتزلة كتابٌ كبير فيه فضائح أبى الهُذَيْل ، وفى تكفيره بما انفرد به من ضلالته ، وللجُبَّائىّ أيضاً كتابٌ فى الرد على أبى الهذيل فى المخلوق يكفره فيه ، ولجعفر بن حرب المشهور فى زُعَماء المعتزلة أيضاً كتابٌ سماه « توبيخ أبى الهذيل » وأشار بتكفير أبى الهذيل ، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية[1] .

فمن فضائح أبى الهذيل : قوله بفَنَاء مقدورات الله عز وجل حتى لا يكون بعد فَنَاء مقدوراته قادرا على شىء ، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وعذابَ أهل النار يَفْنَيَان ويبقى حينئذٍ أهلُ الجنة وأهل النار خامدين لا يقدرون على شىء ، ولا يقدر الله عز وجل فى تلك الحال على إحياء ميت ، ولا على إماتة حىّ ، ولا على تحريك ساكن ، ولا على تسكين متحرك ، ولا على إحداث شىء ، ولا على إفناء شىء ، مع صحة عقول الأحياء فى ذلك الوقت

وقوله فى هذا الباب شر من قول من قال بفناء الجنة والنار ، كما ذهب إليه جَهْم ، لأن جَهْما وإن قال بفنائهما فقد قال بأن الله عز وجل قادرٌ بعد فنائهما على أن يخلق أمثالها ، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته على شىء .

وقد شنّع المعروفُ منهم بالمردار على أبى الهُذَيْل فى هذه المسألة ، فقال :

= عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ويقال : بل أخذه عن الحسن البصرى ، وقد اختلف فى وفاته فقيل : توفى فى سنة ٢٢٦ وقيل : فى سنة ٢٣٥ وقيل : فى سنة ٢٣٧ (العبر : ١ / ٤٢٢ ـ وشذرات الذهب : ٢ / ٨٥ ـ وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٨ بتحقيقنا ـ وطبقات المعتزلة ص ٤٤) وإنما قيل له العلاف لأن داره بالبصرة كانت فى العلافين .

(١) لكل من المردار والجبائى وجعفر مقالة ستأتى فى هذا الباب .

يلزمه إذا كان وليٌّ الله عز وجل فى الجنة قد تناول بإحدى يديه الكأسَ وبالأخرى بعض التحف ثم حضر وقتُ السكون الدائم أن يبقى وليٌّ لله عز وجل أبداً على هيئة المصلوب .

وقد اعتذر أبو الحُسَيْن الخياط[1] عن أبى الهذيل فى هذا الباب باعتذارين .

أحدهما : دَعْوَاه أن أبا الهذيل أشار إلى أن الله عز وجل - عند قرب انتهاء مقدوراته - يجمع فى أهل الجنة اللذات كلها ، فيبقَوْنَ على ذلك فى سكون دائم ،

واعتذاره الثانى : دَعْوَاه أن أبا الهذيل كان يقول هذا القول مجادلا به خصومَه فى البحث عن جوابه .

واعتذاره الأول عنه باطل من وجهين :

أحدهما : أنه يُوجِبُ اجتماع لذَّتَيْنِ متضادتين فى محل واحد فى وقت واحد ، وذلك محال كاستحالة اجتماع لذة وألم فى محل واحد .

والوجه الثانى : أن هذا الاعتذار لو صَحَّ لوجَبَ أن يكون أهلُ الجنة - بعد فناء مقدورات الله عز وجل - أحْسَنَ من حالهم فى حال كونه قادراً .

وأما دعواه أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادِلاً به غيرَ معتقد لذلك فالفاصلُ بيننا وبين المعتذِرِ عنه كتب أبى الهذيل ، وأشار فى كتابه الذى

---

(١) هو أبو الحسين : عبد الرحمن بن محمد بن عثمان ، الخياط ، وهو أستاذ أبى القاسم عبد الله بن أحمد البلخى ، وكانوا يفضلون البلخى عليه ، قالوا : كان الخياط عالما فاضلا ، وله كتب كثيرة ينقض بها مؤلفات ابن الراوندى الزنديق ، منها كتاب « الانتصار » نقض به كتابا تضمن « فضائح المعتزلة » لابن الراوندى (وانظر - مع ذلك - طبقات المعتزلة ص ٨٥ - ٨٨) .

سماه بـ « الحجج » إلى ما حكيناه عنه ، وذكر فى كتابه المعروف بكتاب « القوالب » باباً فى الرد على الدهرية ، وذكر فيه قولهم للموحِّدين : إذا جاز أن يكون بعد كل حركةٍ حركةٌ سواها لا إلى آخر ، وبعد كل حادثٍ حادثٌ آخر لا إلى غاية ، فهلا صح قولُ من زعم أنْ لا حركة إلا وقبلها حركة ، ولا حادثَ إلا وقبله حادث لا عن أول ولا حالة قبله ، وأجاب عن هذا الإلزام بتسويته بينهما ، وقال : كما أن الحوادث لها ابتداء لم يكن قبلها حادث ، كذلك لها آخرٌ لا يكون بعده حادث ، ولأجل هذا قال بفناء مقدورات الله عز وجل ، وسائر المتكلمين من أصناف فرق الإسلام فرقوا بين الحوادث الماضية والحوادث المستقبلة بفروق واضحة لم يهتدِ إليها أبو الهذيل فارتكب لأجل جَهْله بها قوله بفناء المقدورات ، وقد ذكرنا تلك الفروق الواضحة فى باب الدلالة على حدوث العالم فى كتبنا المؤلفة فى ذلك .

الفضيحة الثانية ، من فضائح أبى الهذيل : قوله بأن أهل الآخرة مُضْطَرُّون إلى ما يكون منهم ، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أكلهم ، وشربهم ، وجماعهم وأن أهل النار مضطرون إلى أقوالهم ، وليس لأحد فى الآخرة من الخلق قدرة على اكتساب فعل ، ولا على اكتساب قول ، والله عز وجل خالقُ أقوالهم وحركاتهم وسائر مايوصفون به ، وكانت القدرية يعيبون جَهْماً فى قوله : إن العباد فى الدنيا مضطرون إلى ما يكون منهم ، وينكرون على أصحابنا قولَهم بأن الله عز وجل خالق أكْسابِ العباد ، ويقولون لأصحابنا : إذا كان هو خالق ظلم العباد وجب أن يكون ظالما ، وإذا خلق كذب الإنسان وجب أن يكون كاذبا فهلا قالوا لأبى الهذيل : إذا قلت إن الله عز وجل يخلق فى الآخرة كذب أهل النار فى قولهم : ﴿ والله رَبِّنـَـا مَا كُنَّا مُشْرِكِين[1] ﴾ وجَب أن يكون هو

(١) من الآية ٢٣ من سورة الأنعام .

الكاذب بهذا القول إن كان الكاذب عندهم مَنْ خَلَق الكذب،ولا يتوجّه علينا هذا الإلزام ، لأنا لا نقول إن الكاذب والظالم مَنْ خَلَق الكذب والظلم ، ولكنا نقول : إن الظالم مَنْ قام به الظلم ، والكاذب من قام به الكذب ، لا مَنْ فَعَله .

وقد اعتذر الخياطُ عن أبى الهُذَيل فى بدعته هذه بأن قال : إن الآخرة دار جزاء ، وليست بدار تكليفٍ ، فلو كان أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم لكانوا مكلفين ، ولوقَعَ ثوابُهم وعقابهم فى دارٍ سواها .

فيقال للخياط : هل تَرضى بهذا الاعتذار من أبى الهذيل أم تَسْخَطه ؟ فإن رضيتَه فقل فيه بمثل قوله، وذلك خلاف قولك ، وإن سخطته فلا معنى لاعتذارك عنه فى شىء تكفره فيه .

وقلنا لأبى الهذيل : ماتنكر من كون أهل الآخرة مكتسبين لأعمالهم وأن يكونوا فيها مأمورين للشكر لله عز وجل على نعمه ، ولا يكونوا مأمورين بصلاةٍ ولا زكاة ولا صيام ، ولا يكونوا منتهين عن المعاصى، ويكون ثوابهم على الشكر وترك المعصية دوام النعيم عليهم؟ وما أنكرت عليهم من أنهم يكونون فى الآخرة منهيين عن المعاصى ومعصومين منها كما قال أصحابنا مع أكثر الشيعة : إن الأنبياء عليهم السلام كانوا فى الدنيا منتهين عن المعاصى ومعصومين عنها ، وكذلك الملائكة منتهون عن المعاصى ومعصومون عنها ؛ ولذلك قال الله عز وجل فيهم ﴿ لاَ يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ ، وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾[1] .

والفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بطاعاتٍ كثيرة لا يُرَاد الله عز وجل بها كما ذهب إليه قوم من الخوارج الإباضية . وقد زعم أنْ ليس فى الأرض صاحبُ هوًى ولا زنديقٍ إلا وهو مطيعٌ لله تعالى فى أشياء كثيرة وإن عصاه

---

(١) من الآية ٦ من سورة التحريم .

من جهة كفره . وقال أهل السنة والجماعة : إن الطاعة لله عز وجل ممن لا يعرفه إنما تصحُّ فى شىء واحد ، وهو النظر والاستدلال الواجبُ عليه قبل وصوله إلى معرفة الله تعالى ، فإن يفعل ذلك يكن مطيعا لله تعالى ، لأنه قد أمره به ، وإن لم يكن قصد بفعله لذلك النظر الأول التقرُّبَ به إلى الله عز وجل ، ولا تصح منه طاعة لله تعالى سواها إلا إذا قصَدَ بها التقربَ إليه ؛ لأنه يمكنه ذلك إذا توصَّل بالنظر الأول إلى معرفة الله تعالى ، ولا يمكنه قبل النظر الأول التقربُ به إليه إذا لم يكن عارفاً به قبل نظره واستدلاله .

واستدلَّ أبو الهُذَيْل على دَعْواه صحةَ وقوع طاعاتٍ لله تعالى ممن لا يعرفه بأن قال : إن أوامر الله تعالى بإزائها زواجر ، فلو كان مَنْ لا يعرفه ترك جميع أوامره وجب أن يكون قد صار إلى جميع زَوَاجره ، وأن يكون من ترك جميع الطاعات قد صار إلى جميع المعاصى ، ولو كان كذلك الدهرى يهوديا ، ونصرانياً ، ومجوسياً ، وعلى أديان سائر الكفرة . وإذا صار المجوسىُّ تاركا لكل كفر سوى المجوسية علمنا أنه عاصٍ بمجوسيته التى قد نُهِىَ عنها ، ومطيعٌ لله عز وجل بترك ماتركه من أنواع الكفر؛ لأنه مأمور بتركها .

فقلت له : ليس الأمر فى أوامر الله تعالى وزواجره على ماظننته ، ولكن لاخصلة من الطاعة إلا ويُضَادها مَعَاصٍ متضادة ، ولا خصلة من الإيمان إلا ويضادها خصال متضادة كل نوع منها يضاد النوع الآخر كما يضادها الطاعة ، وذلك بمنزلة القيام ، والقعود ، والاضطجاع ، والاستلقاء . وقد يخرج عن القعود مَنْ لا يصير إلى جميع أضداده ، وإنما يخرج من القعود بنوع واحدٍ من أضداده كذلك يخرج عن كل طاعة لله تعالى بنوع واحد من الكفر المضاد للطاعات كلها ؛ لأن ذلك النوع من الكفر يضاد نوعا آخر من الكفر كما يضاد سائر الطاعات ، وهذا واضح فى نفسه وإن جهله أبو الهذيل .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن علم الله سبحانه وتعالى هو الله ، وقدرته هى هو .

ويلزمه على هذا القول أن يكون الله تعالى عِلْماً وقدرة ، ولو كان هو علماً وقدرة لاستحال أن يكون عالما قادراً ، لأن العلم لا يكون عالما ، والقدرة لا تكون قادرة .

ويلزمه أيضا إذا قال إن علم الله هو الله ، وقدرته هى هو أن يقول : إن علمه هو قدرته ، ولو كان علمه قدرته لوجب أن يكون كل معلوم له مقدوراً له ، وهذا يوجب أن يكون رأيه مقدوراً له ؛ لأنه معلوم له ؛ وهذا كفر ، فما يؤدى إليه مثله .

والفضيحة الخامسة : تقسيمُه كلامَ الله عز وجل إلى ما يحتاج إلى محل وإلى ما لا يحتاج إلى محل . وقد زعم أن قول الله سبحانه للشىء « كن » حادثٌ لا فى محل ، وسائر كلامه حادث فى جسم من الأجسام ، وكل كلامه عنده أعراض ، وقد زعم أن قوله لشىء « كن » من جنس قول الإنسان « كن » ففرق بين عَرَضْين من جنس واحد فى حاجة أحدهما إلى محل واستغناء الآخر عن المحل . فأما قوله بحدوث إرادة الله سبحانه لا فى محل فقد شاركه فيه المعتزلة البصرية مع قولهم بأنها من جنس إرادتنا المفتقرة إلى المحل .

ووجودُ كلمةٍ لا فى مَحَلّ يوجب أن لا يكون بعض المتكلمين أولى بأن يتكلم بها من بعض ؛ وليس لأبى الهذيل أن يقول : إن فاعلها أولى بأن يتكلم بها من غيره ؛ لأنه قد قال بأن الله تعالى يخلق فى الآخرة كلام أهل الجنة وكلام أهل النار ، ولا يكون متكلما بكلامهم ، فقد أداه قولُه بوجود كلمة لا فى محل إلى تصحيح كلام لا لمتكلم ، وهذا محال ، فما يؤدى إليه مثله .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله إن الحجة من طريق الأخبار فيما غاب عن الحواس من آيات الأنبياء عليهم السلام ، وفيما سواها ، لا تثبت بأقل من عشرين نفسا فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر ، ولم يوجب بأخبار الكفرة

والفسقة حجة وإن بلغوا عدد التواتر الذين لا يمكن تواطؤهم على الكذب إذا لم يكن فيهم واحد من أهل الجنة ، وزعم أن خبر مادون الأربعة لا يوجب حكما ، ومن فوق الأربعة إلى العشرين قد يصح وقوع العلم بخبرهم وقد لا يقع العلم بخبرهم ، وخبرُ العشرين إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة يجب وقوع العلم منه لا محالة .

واستدل على أن العشرين حجة بقول الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾[١] وقال : لم يبح لهم قتالهم إلا وهم عليهم حجة وهذا يوجب عليه أن يكون خبرُ الواحد حجة موجبة للعلم ، لأن الواحد فى ذلك الوقت كان له قتال العشرة من المشركين ، فيكون جواز قتاله لهم دليلا على كونه حجةً عليهم .

قال عبد القاهر : ما أراد أبو الهذَيْل باعتبار عشرين فى الحجة من جهة الخبر إذا كان فيهم واحد من أهل الجنة إلا تعطيل الأخبار الواردة فى الأحكام الشرعية عن فوائدها ؛ لأنه أراد بقوله « ينبغى أن يكون فيهم واحدٌ من أهل الجنة » واحدا يكون على بدعته فى الاعتزال والقدر وفى فناء مقدورات الله عز وجل ، لأن من لم يقل بذلك لا يكون عنده مؤمنا ولا من أهل الجنة ، ولم يقل قبل أبى الهذيل أحدٌ ببدعة أبى الهذيل حتى تكون روايته فى جملة العشرين على شرطه .

والفضيحة السابعة : أنه فرق بين أفعال القلوب وأفعال الجوارح ، فقال : لا يجوز وجود أفعال القلوب من الفاعل مع قدرته عليه ولا مع موته ، وأجاز وجود أفعال الجوارح من الفاعل منا بعد موته و بعد عدم قدرته إن كان حيا لم يمت ، وزعم أن الميت والعاجز يجوز أن يكونا فاعلين لأفعال الجوارح بالقدرة التى كانت موجودة قبل الموت والعجز .

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنفال .

وزعم الجُبّائى وابنُه أبو هاشم أن أفعال القلوب فى هذا الباب كأفعال الجوارح فى أنه يصح وجودُها بعد فناء القدرة عليها ومع وجود العجز عنها .

وقول الجبائى وابنه فى هذا الباب أشَرّ[1] من قول أبى الهذيل ، غير أن أبا الهذيل سَبَقَ إلى القول بإجازة كون الميت والعاجز فاعلين لأفعال الجوارح ، ونَسَجَ الجبائى وابنُه على منواله فى هذه البدعة ، وقاسا عليه إجازة كون العاجز فاعلا لأفعال القلب ، ومؤسِّسُ البدعة عليه وِزْرُها ووِزْرُ من عمل بها إلى يوم القيامة ، من غير نقصان يدخل فى وزن العاملين بها .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : أنه لما وقف على اختلاف الناس فى المعارف : هل هى ضرورية أم اكتسابية ؟ ترك قولَ من زعم أنها كلها ضرورية ، وقولَ من زعم أنها كلها كسبية ، وقول من قال : إن المعلوم منها بالحواس والبَداهة ضرورية ، وما عُلِم منها بالاستدلال اكتسابية . واختار لنفسه قولا خارجا عن أقوال السلف ، فقال : المعارف ضربان : أحدهما : باضطرار ، وهو معرفة الله عز وجل ، ومعرفة الدليل الداعى إلى معرفته ، وما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار واكتساب .

ثم إنه بنى على ذلك قولَه فى مهلة المعرفة ، فخالف سائر الأمة ، فقال فى الطفل : إنه يلزمه فى الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتى بجميع معارف التوحيد والعدل بلا فصل ، وكذلك عليه أن يأتى ــ مع معرفته بتوحيد الله سبحانه وعَدْله ــ بمعرفة جميع ما كلَّفه الله تعالى بفعله ، حتى إنه إن لم يأت بذلك كله فى الحال الثانية من معرفته بنفسه ومات فى الحال الثالثة مات كافراً وعدواً لله تعالى مستحقاً للخلود فى النار ، وأما معرفتُه بما لا يُعْرَف إلا بالسمع من جهة

(١) الأكثر فى استعمال هذه الكلمة ونقيضتها حذف الهمزة ، فيقال : شر ، وخير ، وقد ورد قليلا استعمالها بالهمز فيقال : أخير ، وأشر .

الأخبار فعليه أن يأتى بمعرفة ذلك فى الحال الثانية من سماعه للخبر الذى يكون حجة قاطعة للعذر .

وكان بشر بن المعتمر يقول : عليه أن يأتى بالمعارف العقلية فى الحال الثالثة مع معرفته بنفسه ، لأن الحال الثانية حال نَظَرٍ وفكر ، فإن لم يأتِ بها فى الحال الثالثة ، ومات فى الحال الرابعة كان عدواً لله تعالى مستحقاً للخلود فى النار .

فهذان القَدَرِيَّان اللذان أنكرا على الأزارقة قولهم بأن أطفال مخالفيهم فى النار ، وعلى من زعم أن أطفال المشركين فى النار ، قد زعَمَا أن أطفال المؤمنين إذا ماتوا فى الحال الثالثة أو الرابعة من معرفتهم بأنفسهم قبل إتيانهم بالمعارف العقلية كَفَرَة مخلدون فى النار من غير كفر اعتقدوه .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : أنه أجاز حركَةَ الجسم الكثير الأجزاء بحركةٍ تحل فى بعض أجزائه ، ولم يجز مثل هذا فى اللون .

وقال سائر المتكلمين : إن الجزء الذى قامت به الحركة هو المتحرك بها ، دون غيره من أجزاء الجملة ، كما أن الجزء الذى يقوم به السواد هو الأسود به دون غيره من أجزاء الجملة ، وإن تحركت الجملة كان فى كل جزء منها حركة كما لو اسودت الجملة كان فى كل جزء منها سواد .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قوله بأن الجزء الذى لا يَتَجَزَّأ لا يصحُّ قيامُ اللون به إذا كان منفرداً ، ولا تصح رؤيته إذا لم يكن فيه لون .

وهذا يوجب عليه أن الله تعالى لو خلق جزءاً منفرداً لم يكن رائيا له .

والحمد لله الذى أنقذ أهل السنة من البدع التى حكيناها فى هذا الباب عن أبى الهذيل .

* * *

٩٣ ـ ذكر النَّظَّامية منهم[1] :

هؤلاء أتباع أبى إسحاق ابن سَيَّار المعروف بالنَّظَّام[2]. والمعتزلة يُمَوِّهُون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاما للكلام المنثور والشعر الموزون ، وإنما كان ينظم الخرز فى سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له « النظام » وكان فى زمان شبابه قد عاشر قوما من الثَّنَوِية ، وقوما من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة ، وخالط بعد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة ، ثم خالط هشام بن الحكم الرافضى ، فأخذ عن هشام وعن ملحدة الفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذى لا يتجزأ ، ثم بنى عليه قوله بالطَّفرة التى لم يَسْبِق إليها وَهْمُ أحد قبله ، وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب ، وأخذ عن هشام بن الحكم أيضا قوله بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات أجسام ، وبنى على هذه البدعة قولَه بتداخل الأجسام فى حيز واحد ، ودَوَّنَ مذاهب الثنوية وبِدَعَ الفلاسفة وشُبَهَ الملحدة فى دين الإسلام ، وأعجب بقول البَرَاهِمة بإبطال النبوات ، ولم يجسر على إظهار هذا القول خوفا من السيف ،

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٣ ــ والملل والنحل : ١ / ٥٣ ــ ثم انظر مقالات الإسلاميين : ١ / ٢٢٧ .

(٢) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار ، المعروف بالنظام ، وهو ابن أخت أبى الهذيل العلاف السابق ذكره ، ومنه أخذ الاعتزال ، وهو شيخ أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهو معدود من أذكياء المعتزلة وذوى النباهة فيهم ، يذكرون أنه ظهر فى سنة ٢٢٠ من الهجرة ، وقرر مذهب الفلاسفة فى القدر ، فتبعه خلق ، وكان من صغره يتوقد ذكاء ويتدفق فصاحة ، وقد أداه ذكاؤه المتوقد ، وبيانه المتدفق ، واطلاعه على الكثير من كتب الفلاسفة الطبيعيين والإلاهيين إلى أن ذهب المذهب الذى أنكره عليه عامة المسلمين ، وسبحان الذى يهدى من يشاء ويضل من يشاء ، وتوفى ما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ (انظر النجوم الزاهرة : ٢ / ٢٣٤ ــ والتنبيه ص ٤٣ و ٤٤ ــ واعتقادات فرق المسلمين ص ٤١ ــ ودائرة معارف البستانى : ١ / ٢٦٨ ــ وطبقات المعتزلة ص ٤٩ ــ ٥٢ ــ والعبر : ١ / ٣١٥ و ٤٥٦) .

فأنكر إعجاز القرآن فى نَظْمه ، وأنكر ما روى من معجزات نبينا صلى الله عليه وسلم : من انشقاق القمر ، وتسبيح الحصا فى يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، ليتوصل بإنكار معجزات نبينا عليه السلام إلى إنكار نبوته . ثم إنه استثقل أحكام شريعة الإسلام فى فروعها ، ولم يجسر على إظهار[1] دفعها ، فأبطل الطرق الدالة عليها ، فأنكر لأجل ذلك حجة الإجماع وحجة القياس فى الفروع الشرعية ، وأنكر الحجة من الأخبار التى لا توجب العلم الضرورى ، ثم إنه علم إجماع الصحابة على الاجتهاد فى الفروع الشرعية فذكرهم بما يقرؤه غدا فى صحيفة مخازيه ، وطعن فى فتاوى أعلام الصحابة رضى الله عنهم ، وجميعُ فرق الأمة من فريقى الرأى والحديث ـ مع الخوارج ، والشيعة ، والنجارية، وأكثر المعتزلة ـ متفقون على تكفير النظام ، وإنما تبعه فى ضلالته شرذمة من القدرية كالأسوارى ، وابن خابط ، وفضل الحدثى ، والجاحظ ، مع مخالفة كل واحد منهم له فى بعض ضلالاته وزيادة بعضهم عليه فيها ، وإعجابُ هؤلاء النفر اليسير به كإعجاب الُجعَل بدُحْرُوجته .

وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة ، منهم أبو الهذيل فإنه قال بتكفيره فى كتابه المعروف بالرد على النظام ، وفى كتابه عليه فى الأعراض ، والإنسان ، والجزء الذى لا يتجزأ .

ومنهم الجبائى كَفَّر النظام فى قوله: إن المتولدات من أفعال الله بإيجاب الخلقة، والجبائى فى هذا الباب هو الكافر دون غيره ، غير أنا أرَدْنَا أن نذكر تكفير شيوخ المعتزلة بعضها بعضا . وكفّره الجبائى فى إحالته قدرةَ الله تعالى على الظلم ، وكفره فى قوله بالطبائع ، وله فى ذلك كتاب عليه وعلى معمر فى الطبائع .

ومنهم الإسكافى له كتاب على النظام كفّره فيه فى أكثر مذاهبه .

---

(١) فى المطبوعتين « إظهار رفعها » وأكبر الظن أنه تصحيف صوابه ماأثبتناه .

ومنهم جعفر بن حرب[1] صنف كتاباً فى تكفير النظام بإبطاله الجزء الذى لايتجزأ .

وأما كتب أهل السنة والجماعة فى تكفيره فالله يحصيها . ولشيخنا أبى الحسن الأشعرى رحمه الله فى تكفير النَّظَّام ثلاثة كتب . وللقلانسى عليه كتب ورسائل .

وللقاضى أبى بكر محمد بن الطيب الأشعرى[2] رحمه الله كتاب كبير فى نقض أصول النظام ، وقد أشار إلى ضلالاته فى كتاب « إكفار المتأولين » ونحن نذكر فى هذا الكتاب ماهو المشهور من فضائح النظام :

فأولها : قوله بأن الله عز وجل لايقدر أن يفعل بعباده خلاف مافيه صلاحهم ولا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرةً لأن نعيمهم صلاح لهم ، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عنده ، ولا يقدر أن يزيد فى عذاب أهل النار ذرة ، ولا على أن ينقص من عذابهم شيئا . وزعم أيضا أن الله تعالى لايقدر على أن يخرج أحداً من أهل الجنة عنها ، ولا يقدر على أن يلقى فى النار من ليس من أهل النار .

وقال : لو وقف طفل على شفير جهنم لم يكن الله قادرا على إلقائه فيها ،

---

(١) جعفر بن حرب : هو أبو الفضل جعفر بن حرب ، زعم المعتزلة أنه كان واحد دهره فى العلم والصدق والورع والزهد والعبادة ، وله كتب كثيرة فى الجلى والدقيق من علم الكلام ، واعتزل الناس فى آخر عمره ، وترك الكلام فى الدقيق ، وأقبل على التصنيف فى الجلى الواضح (طبقات المعتزلة ص ٧٣ - ٧٦) .

(٢) هو القاضى أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، الباقلانى ، البصرى ، المتكلم على مذهب أبى الحسن الأشعرى ، الذى أيد اعتقاده ، ونصر طريقه . صنف كثيرا من التصانيف ، وانتهت إليه الرياسة فى مذهبه ، وكان موصوفا بجودة الاستنباط ، وقوة الحجة ، وسرعة الجواب ، توفى فى آخر يوم السبت لسبع بقين من ذى القعدة سنة ٤٠٣ ، ودفن فى داره ثم نقل إلى مقبرة باب حرب (ابن خلكان الترجمة رقم ٥٨٠ بتحقيقنا - وتاريخ بغداد : ٥ / ٣٧٩ - وشذرات الذهب : ٣ / ١٦٨ - والعبر : ٣ / ٨٦) وكان فى المطبوعتين « محمد بن أبى الطيب » مخالفة لكل هذه المراجع ، بإقحام كلمة « أبى » .

وقَدَرَ الطفلُ على إلقاء نفسه فيها ، وقَدَرَت الزَّبانية أيضا على إلقائه فيها .

ثم زاد على هذا بأن قال : إن الله تعالى لا يقدر على أن يُعْمِيَ بصيراً ، أو يُزْمِنَ صحيحاً ، أو يفقر غنياً ، إذا علم أن البصر والصحة والغنى أصْلَحُ لهم . وكذلك لا يقدر على أن يغنى فقيراً أو يُصِحّ زَمِنا إذا علم أن المرض والزَّمانة والفقر أصلح لهم .

ثم زاد على هذا أن قال : إنه لا يقدر على أن يخلق حَيَّةً أو عقربا أو جسما علم أن خلق غيره أصلح من خلقه .

وقد أكفرته البصرية من المعتزلة فى هذا القول ، وقالوا : إن القادر على العَدْل يجب أن يكون قادراً على الظلم ، والقادر على الصدق يجب أن يكون قادراً على الكذب ، وإن لم يفعل الظلم والكذب لقُبْحِهما ، ولغناه عنهما ، ولعلمه بغناه عنهما ، لأن القدرة على الشيء يجب أن تكون قدرة على ضده فإذا قال النظام إن الله تعالى لا يقدر على الظلم والكذب لزمه أن لا يكون قادراً على الصدق والعدل ، والقولُ بأنه لا يقدر على العدل كفر ، فما يؤدى إليه مثله .

وقالوا أيضاً : لافرق بين قول النظام إنه يكون من الله تعالى مالا يقدر على ضده ولا على تركه ، وبين قول مَنْ زعم أنه مطبوع على فعل لا يصح منه خلافه ، وهذا كفر ، فما يؤدى إليه مثله

ومن عجائب النظام فى هذه المسألة أنه صنف كتابا على الثَّنَوية ، وتعجَّبَ فيه من قول المانَويَّةِ بأن النور يمدح فى أشكاله المختلفة بفعل الخير ، وهى لا تقدر على الشر ، ولا يصح منها فعل الشرور ، وتعجَّبَ من ذم الثنوية الظلمة على فعل الشر مع قولها بأن الظلمة لا تستطيع فعل الخير ولا تقدر إلا على الشر ، فيقال له : إذا كان الله عندك مشكوراً على فعل العدل والصدق وهو غير قادر على فعل الظلم والكذب ، فما وجه إنكارك على الثنوية فى ذم الظلمة على الشر ، وهى عندهم لا تقدر على خلاف ذلك ؟

الفضيحة الثانية من فضائحه : قوله إن الإنسان هو الروح ، وهو جسم لطيف متداخل لهذا الجسم الكثيف ، مع قوله بأن الروح هى الحياة المشابكة لهذا الجسد ، وقد زعم أنه فى الجسد على سبيل المداخلة، وأنه جوهر واحد غير مختلف ولا متضاد، وفى قوله هذا فضائح له :

منها : أن الإنسان على هذا القول لا يُرَى على الحقيقة ، و إنما يرى الجسد الذى فيه الإنسان.

ومنها : أنه يوجب أن الصحابة ما رَأَوْا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و إنما رأوا قالبًا فيه الرسول .

ومنها : أنه يوجب أن لا يكون أحد قد رأى أباه وأمه ، و إنما رأى قالبيهما.

ومنها : أنه إذا قال فى الإنسان إنه ليس هو الجسد الظاهر ، وإنما هو روح مداخل للجسد ، لزمه أن يقول فى الجماد أيضا : إنه ليس هو جسده ، وإنما هو روح فى جسده ، وهو الحياة المشابكة للجسد ، وكذلك القول فى الفرس وسائر البهائم وجميع الطيور والحشرات وأصناف الحيوانات ، وكذلك القول فى الملائكة والجن والإنس والشياطين . وهذا يوجب أن أحداً ما رأى حماراً ولا فرساً ولا طيراً ولا نوعا من الحيوان ، ويوجب أيضاً أن لا يكون النبى رأى مَلَكا ، ويوجب أن الملائكة لا يرى بعضهم بعضا ، وإنما رأى الراؤون قوالب هذه الأشياء التى ذكرناها .

ومنها : أنه إذا قال إن الروح التى فى الجسد هى الإنسان وهى الفاعلة دون الجسد الذى هو قالبه ، لزمه أن يقول : إن الروح هى الزانية والسارقة والقاتلة ، فإذا جُلد الجسد وقطعت يده صار المقطوع غير السارق ، والمجلود غير الزانى ، وفى هذا غنى ، ويقول الله عز وجل : ﴿ الزانية والزانى فاجْلِدُوا كلَّ واحدٍ

منهما مائة جلدة ﴾(١) » وقوله : ﴿ والسّارِقُ والسارقة فاقْطَعوا أيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبا نكَالاً مِنَ اللهِ ، وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيم ﴾(٢) وكفاهُ بعناد القرآن خِزْياً .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الروح ـ التى هى الإنسان بزعمه ـ مستطيعٌ بنفسه ، حَىٌّ بنفسه ، وإنما يعجز لآفة تدخل عليه ، والعجز عنده جسم ، ولا يخلو من أن يقول فى العاجز والميت : إنهما نفس الإنسان الذى يكون حياً قادراً ، أو يقول : إن الميت العاجز جسده ، فإن قال « إن الإنسان هو الذى يعجز ويموت » أبطل قوله بأن الإنسان حى بنفسه ، ومستطيع بنفسه ؛ لوجود نفسه فى حال موته وعجزه ميتةً أو عاجزة ، وإن زعم أن الروح هى قوى بنفسه وأن الجسد هو الذى يموت ويعجز غير الذى كان حياً قادراً ، ويجب على هذا القول أن لا يكون الله تعالى قادراً على إحياء ميت ، ولا على إماتة حى ، ولا على إقدار عاجز ، ولا على تعجيز قادر ؛ لأن الحى عنده لا يموت ، والقوىّ لا يعجز ، وقد وصف الله تعالى نفسه بأنه يحيى الموتى . وإن زعم أن الروح حى قوىّ بنفسه ، وإنما تموت وتعجز لآفة تدخل عليه ، لم ينفصل ممن يزعم أنها ميتة عاجزة بنفسها وإنما تحيا وتقْوَى بحياة وقدرة تدخلان عليها .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله إن الروح جنس واحد ، وأفعاله لجنس واحد ، وإن الأجسام ضربان : حى ، وميت ، وإن الحى منها يستحيل أن يصير ميتاً ، وإن الميت يستحيل أن يصير حياً ، وإنما أخذ هذا القول من الثنوية البَرْهَمِيَّة الذين زعموا أن النور حىٌّ خفيف من شأنه الصعود أبداً ، وأن الظلام مَوَاتٌ ثقيل من شأنه التسفُّلُ أبداً ، وأن الثقيل الميتَ محالٌ أن يصير خفيفا ، وأن الخفيف الحى محال أن يصير ثقيلا ميتا .

---

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة المائدة .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : دعواه أن الحيوان كله جنس واحد لاتفاق جميعه فى التحرك بالإرادة ، وزعم أن العمل إذا اتّفَقَ دلّ اتفاقُه على اتفاق ماولّده ، وزعم أيضا أن الجنس الواحد لا يكون منه عملان مختلفان ، كما لا يكون من النار تسخينٌ وتبريد ، ولا من الثلج تسخين وتبريد . وهذا تحقيق قول الثنوية : إن النور يفعل الخير ولا يكون منه الشر ، والظلام يفعل الشر ولا يكون منه الخير ، لأن الفاعل الواحد لا يفعل فعلين مختلفين كما لا يقع من النار تسخين وتبريد ولا من الثلج تسخين وتبريد .

ومن العجب أنه صنف كتابا على الثنوية أَلْزَمَهُمْ فيه استحالَةَ مزاج النور والظلمة إذ كانا مختلفين فى الجنس والعمل ، وكانت جهات تحركهما مختلفة ، ثم زعم مع ذلك أن الخفيف والثقيل من الأجسام — مع اختلافهما فى جنسيهما واختلاف جهتَىْ حركتهما — يتداخلان ، والمداخلة فى حيز واحد أعظم من المزاج الذى أنكره على الثنوية .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بأن النار من شأنها أن تعلُوَ بطباعها على كل شىء ، وأنها إذا سلمت من الشَّوَائب الحابسة لها فى هذا العالم ارتفعت حتى تجاوز السماوات والعرش ، إلا أن يكون من جنسها ما تَتَّصِلُ به فلا تفارقه .

وقال فى الروح أيضاً : إنه إذا فارق الجسد ارتفع[1] ، ويستحيل منها غير ذلك ، وهذا بعينه قول الثنوية ، إذ الذى شاب من أجزاء النور بأجزاء الظلمة إذا انفصل منها ارتفع إلى عالم النور ، فإن كان يُثْبت فوق السماء نوراً تتصل به الأرواح فهو ثنوِىّ ، وإن كان يُثْبت فوق الهواء ناراً يخلص إليها النيران المرتفعة فى الهواء فهو من جملة الطبيعيين الذين زعموا أن مسافة الهواء فى الارتفاع عن الأرض ستة عشر ميلا ، وفوقها نار متصلة بفَلَكِ القمر يلحق بها ما يرتفع من لهب النار ، فهو إما ثنوى ، وإما طبيعى يُدَلِّس نفسَه فى غمار المسلمين .

---

(١) فى المطبوعتين « إذا كان فارق الجسد » وظاهر أن كلمة « كان » مقحمة

الفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بأن أفعال الحيوان كلها من جنس واحد وهى كلها حركة وسكون ، والسكون عنده حركة اعتماد ، والعلوم والإرادات عنده من جملة الحركات ، وهى الأعراض ، والأعراض كلها عنده جنس واحد ، وهى كلها حركات ، فأما الألوان والطعوم والأصوات والخواطر فهن عنده أجسام مختلفة ومتداخلة ، ونتيجة قوله بأن أفعال الحيوان جنس واحد توجب عليه أن يكون الإيمان مثل الكفر ، والعلم مثل الجهل ، والحب مثل البغض ، وأن يكون فعل النبى عليه السلام بالمؤمنين مثل فعل إبليس بالكافرين ، وأن تكون دعوة النبى عليه السلام إلى دين الله تعالى مثلَ دعوة إبليس إلى الضلالة ، وقد قال فى بعض كتبه : إن هذه الأفعال كلها جنس واحد ، وإنما اختلفت أسماؤها لاختلاف أحكامها ، وهى فى الجنس واحد ؛ لأنها كلها أفعال الحيوانات ، ولا يفعل الحيوان عنده فعلين مختلفين كما لا يكون من النار تبريد وتسخين .

و يلزمه على هذا الأصل أن لا يغضب على مَنْ شتَمه ولعنه ، لأن قول القائل « لعن الله النظام » عند النظام مثلُ قوله « رحمه الله » وقوله إنه ولد زنى كقوله إنه ولد حَلاَل ، فإن رضى لنفسه بمثل هذا المذهب فهو أهل له ولما يلزمه عليه .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله بأن الألوان والطعوم والروائح والأصوات والخواطر أجسام ، وإجازته تداخل الأجسام فى حيز واحد ، وقد أنكر على هشام بن الحكم قوله بأن العلوم والإرادات والحركات أجسام ، وقال : لو كانت هذه الثلاثة أجساماً لم تجتمع فى شىء واحد ولا فى حَيِّز واحد ، وهو يقول : إنه اللون والطعم والصوت أجسام متداخلة فى حيز واحد ، وينقض بمذهبه اعتلاله على خصمه ، ومَنْ أجاز مداخلة الأجسام فى حيز واحد لزمه إجازة دخول الجمل فى سَمّ الخياط .

الفضيحة التاسعة من فضائحه : قوله فى الأصوات ، وذلك أنه زعم أنه ليس

فى الأرض اثنان سمعا صوتاً واحداً إلا على معنى أنهما سمعا جنساً واحداً من الصوت كما يأكلان جنساً واحداً من الطعام وإن كان مأكول أحدهما غير مأكول الآخر ، وإنما ألجأه إلى هذا القول دعواه أن الصوت لا يسمع إلا بهجومه على الروح من جهة السمع ، ولا يجوز أن يهجم من قطعة واحدة على سمعين متباينين . وشبّه ذلك بالماء المصبوب على قوم يصيب كلّ واحد منهم غيرُ ما يصيب الآخر .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يكون أحدٌ سمع كلمة واحدة من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ لأن مسموع كل واحد من السامعين جنسٌ من صوت المتكلم بالكلمة الواحدة ، والكلمة الواحدة ربما كانت من حرفين ، وبعضُ الحرفين لا يكون كلمة عنده ، وإن زعم أن الصوت لا يكون كلاماً ولا مسموعاً إلا إذا كان من حروف لزمه أن لا يسمع الجماعة حرفاً واحداً ، لأن الحرف الواحد لا ينقسم حروفاً كثيرة على عدد السامعين .

الفضيحة العاشرة من فضائحه : قوله بانقسام كل جزء لا إلى نهاية ، وفى ضمن هذا القول إحالة كون الله تعالى محيطا بآخر العالم عالما بها ، وذلك قول الله تعالى : ﴿ وأحاط بما لديهم ، وأحْصَى كلّ شيء عَدَداً[1] ﴾ .

ومن عجائبه أنه أنكر على المانوية قولهم بأن الهامَة التى هى روح الظلمة عندهم قطعت بِلاَدَهَا ، ووافت الصفحة العليا من العُلَى حتى شاهدت النور ، وقال لهم : إن كانت بلادها لا تتناهى من جهة السفل فكيف قطعتها الهامة ، لأن قطع مالا نهاية له محال . ثم زعم مع ذلك أن الروح إذا فارق البدنَ قطع العالم إلى فوق ، مع قوله بأن المقطوع من العالم غير متناهية الأجزاء ، بل كل قطعة منها غير متناهية الأجزاء ، فكيف قطعها الروح فى وقت متناه ؟ ولأجل

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

هذا الإلزام قال بالطَّفْرة التى لم يَسْبِقْ إليها من أهل الأهواء غيره .

وأعجب من هذا أنه ألزم الثنوية بتناهى النور والظلمة من كل جهة من الجهات الست ، من أجل قولهم بتناهى كل واحد منهما من جهة مُلاَقاته للآخر ، فهل استدل بتناهى كل جسم من جميع جهات أطرافه على تناهى أجزائه فى الوسط ؟ وإذا كان تناهى الجسم من جهاته الست لا يدل عنده على تناهيه فى الوسط لم ينفصل من الثنوية ، إذا قالوا : إن تناهى كل واحد من النور والظلمة من جهة المُلاَقاة لا يدل على تناهيهما من سائر الجهات .

الفضيحة الحادِيَةَ عشرَةَ من فضائحه : قوله بالطَّفْرة ، وهى دعواه أن الجسم قد يكون فى مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه من غير مرور بالأمكنة المتوسِّطَة بينه وبين العاشر ؛ ومن غير أن يصير معدوما فى الأول ومُعاداً فى العاشر .

ونحن نتحاكم إليه فى بطلان هذا القول إن أنْصَفَ من نفسه ، وإن كان التحكيم بعد أبى موسى الأشعرى وعمرو بن العاص تضييعا للحزم .

الفضيحة الثانيَةَ عشرة من فضائحه : وهى التى تكاد السموات يتفطَّرْنَ منه ، وهى دَعْوَاه أنه لا يُعْلَم ـ بإخبار الله عز وجل ولا بإخبار رسوله عليه السلام ، ولا بإخبار أهل دينه ـ شىء على الحقيقة ، ودعواه أن الأجسام والألوان لا يعلمان بالأخبار .

والذى ألجأه إلى هذا القول الشنيع قوله بأن المعلومات ضربان : محسوس ، وغير محسوس ، والمحسوس منها أجسام ، ولا يصح العلم بها إلا من جهة الحس ، والحس عنده لا يقع إلا على جسم ، واللون والطعم والرائحة والصوت عنده أجسام . قال : ولهذا أدركت بالحواس ، وأما غير المحسوس فضربان : قديم ،

وعَرَض . وليس طريقُ العلمِ بهما الخبر ، وإنما يُعْلَمان بالقياس والنظر ، دون الحس والخبر .

فقيل له على هذا الأصل : كيف عرفت أن محمداً صلى الله عليه وسلم كان في الدنيا ، وكذلك سائر الأنبياء والملوك ، إن كانت الأخبار عندك لا يعلم بها شيء ؟

فقال : إن الذين شاهَدُوا النبي صلى الله عليه وسلم اقتطعوا منه حين رأوه قطعة توزَّعُوها بينهم ووصَلُوها بأرواحهم ، فلما أخبروا التابعين عن وجوده خرج منهم بعض تلك القطعة فاتصل بأرواح التابعين ، ففرقه التابعون لاتصال أرواحهم ببعضه ، وهكذا قَصَّةُ الناقلون عن التابعين ومن نقلوا عنهم إلى أن وصل إلينا .

فقيل : قد علِمت اليهودُ والنصارى والمجوس والزنادقة أن نبينا عليه السلام كان في الدنيا ، أفتزعم أن قطعة منه اتصلت بأرواح الكفرة ؟ فالتزم ذلك ، فألزم أن يكون أهلُ الجنة إذا اطَّلَعُوا على أهل النار ورآهم أهلُ النار أو خاطَبَ كلٌّ واحد من الفريقين الفريق الآخر أن تنفصل قطعة من أرواح كل واحد منهم فتتصل بأرواح الفريق الآخر ، فيدخل الجنةَ قطعٌ كثيرة من أبدان أهل النار وأرواحهم ، ويدخل النارَ قطعٌ كثيرة من أبدان أهل الجنة وأرواحهم ، وكفاه بالتزام هذه البدعة خزياً .

الفضيحة الثالثة عشرة من فضائحه : ما حكاه الجاحظ عنه من قوله بتجدد الجواهر والأجسام حالا بعد حال ، وإن الله تعالى يخلق الدنيا وما فيها في كل حال من غير أن يفنيها ويعيدها .

وذكر أبو الحسين الخياط في كتابه على ابن الراوندي أن الجاحظ غلط في حكاية هذا القول على النظام .

فيقال له : إن صَدَقَ الجاحظ عليه فى هذه الحكاية فاحكم بِخَبَل النظام وحُمْقه وإلحاده فيه ، وإن كذب عليه فاحكم بمجون الجاحظ وسَفَهه ، وهو شيخ المعتزلة وفيلسوفها ، ونحن لا ننكر كذب المعتزلة على أسلافها إذ كانوا كاذبين على ربهم ونبيهم .

الفضيحة الرابعة عشرة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى خلق الناس والبهائم وسائر الحيوان وأصناف النبات والجواهر المعدنية كلها فى وقت واحد ، وإنَّ خَلْقَ آدم عليه السلام لم يتقدم على خلق أولاده ، ولا تقدَّم خَلْقُ الأمهات على خلق الأولاد ، وزعم أن الله تعالى خلق ذلك أجمع فى وقت واحد ، غير أن أكثر الأشياء بعضها فى بعض ، فالتقدم والتأخر إنما يقع فى ظهورها من أماكنها .

وفى هذا تكذيب منه لما اجتمع عليه سلف الأمة مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى والسامرة من أن الله تعالى خلق اللوح والقلم قبل خلق السموات والأرض ، وإنما اختلفت المسلمون فى السماء والأرض أيتهما خلقت أولا ؛ نخالف النظام المسلمين وأهلَ الكتاب فى ذلك ، وخالف فيه أكثر المعتزلة ؛ لأن المعتزلة البصرية زعمت أن الله تعالى خلق إرادته قبل مُراداته ، وأقر سائرُهُمْ بخلق بعض أجسام العالم قبل بعض ، وزعم أبو الهُذَيْل أنه خلق قوله للشىء « كن » لا فى محل قبل أن خلق الأجسام والأعراض .

وقولُ النظام بالظهور والكُمُون فى الأجسام وتَدَاخُلِها شر من قول الدهرية الذين زعموا أن الأعراض كلها كامنة فى الأجسام ، وإنما يتعين الوصف على الأجسام بظهور بعض الأعراض وكمون بعضها ، وفى كل واحد من المذهبين تطريق الدهرية إلى إنكار حدوث الأجسام والأعراض بدَعْوَاهم وجود جميعها فى كل حال على شرط كمون بعضها وظهور بعضها من غير حدوث شىء منها فى حال الظهور ، وهذا إلحاد وكفر ، وما يؤدى إلى الضلالة فهو مثلها .

الفضيحة الخامسة عشرة من فضائحه : قوله إن نظم القرآن وحُسْنَ تأليف كلماته ليس بمعجزة النبي عليه الصلاة والسلام ولا دلالة على صدقه فى دعواه النبوةَ ، وإنما وَجْهُ الدلالة منه على صدقه ما فيه من الأخبار عن الغيوب ، فأما نظم القرآن وحسن تأليف آياته فإن العباد قادرون على مثله وعلى ما هو أحسن منه فى النظم والتأليف .

وفى هذا عِنَاد منه لقول الله تعالى : ﴿ قُل لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنْسُ والجنُّ على أن يأتُوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ، ولو كان بَعْضُهم لبعض ظَهيرا [(1)] ﴾ ، ولم يكن غرض منكرِ إعجاز القرآن إلا إنكار نبوة من تحدَّى العرب بأن يعارضوه بمثله .

الفضيحة السادسة عشر من فضائحه : قوله بأن الخبر المتواتر — مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر ، ومع اختلاف هِمَم الناقلين واختلاف دواعيها — يجوز أن يقع كذبا ، هذا مع قوله بأن من أخبار الآحاد ما يوجبُ العلم الضروريّ .

وقد كفره أصحابنا مع موافقيه فى الاعتزال فى هذا المذهب الذى صار إليه .

الفضيحة السابعة عشرة من فضائحه : تجويزه إجماع الأمة فى كل عصر وفى جميع الأعصار على الخطأ من جهة الرأى والاستدلال .

ويلزمه على هذا الأصل أن لا يثق بشىء مما اجتمعت الأمة عليه ؛ لجواز خطئهم فيه عنده ، وإذا كانت أحكام الشريعة منها ما أخذه المسلمون عن خبر متواتر ، ومنها ما أخذوه عن أخبار الآحاد ، ومنها ما أجمعوا عليه وأخذوه عن اجتهاد وقياس ، وكان النظام دافعا لحجة التواتر ، ولحجة الإجماع ، وقد أبطل

---

(١) الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

القياس وخبر الواحد إذا لم يوجد العلم الضرورى ، فكأنه أراد إبطال أحكام فروع الشريعة لإبطاله طُرُقَهَا .

والفضيحة الثامنة عشرة : دَعْوَاه فى باب الوعيد أن من غصب أو سرق مائةً وتسعةً وتسعين درهما لم يفسق بذلك حتى يكون ما سرقه أو غَصَبه وخان فيه مائتى درهم فصاعداً .

فإن كان قد بنى هذا القول على ما تُقطع فيه اليد فى السرقة فما جعل أحدٌ نِصَابَ القطع فى السرقات مائتى درهم ، بل قال قوم فى نصاب القطع : إنه ربع دينار أو قيمته ، وبه قال الشافعى وأصحابه ، وقال مالك ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، وقال أبو حنيفة بوجوب القَطْع فى عشرة دراهم فصاعداً ، واعتبره قومٌ بأربعين درهما أو قيمتها ، وأوجبت الإباضية القَطْعَ فى قليل السرقة وكثيرها ، وما اعتبر أحد نصاب القطع بمائتى درهم ، ولو كان التفسيق معتبراً بنصاب القطع لما فُسِّقَ الغاصبُ لألوف دنانير ، لأنه لا قَطْع على الغاصب المجاهِر ، ولوجب أن لا يُفَسَّق مَنْ سَرَق الألوف من غير حِرْز أو من الابن لأنه لا قَطْع فى هذين الوجهين .

وإن كان إنما بنى تحديد المائتين فى الفسق على أن المائتين نصابٌ للزكاة لزمه تفسيق من سرق أربعين شاة لوجوب الزكاة فيها ، وإن كانت قيمتها دون مائتى درهم ، وإذا لم يكن للقياس فى تحديده مَجَال ولم يدلّ عليه نص من القرآن والسنة الصحيحة لم يكن مأخوذاً إلا من وَسْوَسَة شيطانه الذى دعاه إلى ضلالته .

الفضيحة التاسعة عشرة من فضائحه : قوله فى الإيمان إنه اجتناب الكبيرة فحسب .

ونتيجة هذا القول : أن الأقوال والأفعال ليس شىء منها إيمانا ، والصلاة عنده وأفعالها ليست بإيمان ولا من الإيمان ، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها .

وكان يقول مع هذا : إن الفعل والترك كلاهما طاعة ، والناسُ قبله فريقان : فريق قالوا : إن الصلاة كلها من الإيمان ، وفريق قالوا : ليس شيء من الصلاة إيمانا ، وقد فارق هو الفريقين ؛ فزعم أن الصلاة ليست من الإيمان ، وترك الكبائر فيها من الإيمان .

الفضيحة العشرون من فضائحه : قوله فى باب المعاد بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجُعْلاَن والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحْشَر إلى الجنة ، وزعم أن كل من تفضَّل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة فى التفضيل ، وزعم أنه ليس لإبراهيم ابنِ رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين ، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس ؛ لأنه لا عمل لهم كما لا عمل لها ، فحجَرَ على رب العالمين أن يتفضل على أولاد الأنبياء بزيادة نعمة لا يتفضل بمثلها على الحشرات ، ثم لم يَرْضَ بهذا الحجر حتى زعم أنه لا يقدر على ذلك ، وزعم أيضاً أنه لا يتفضل على الأنبياء عليهم السلام إلا بمثل ما يتفضل به على البهائم ، لأن بابَ الفضل عنده لا يختلف فيه العالمون وغيرهم ، وإنما يختلفون فى الثواب والجزاء لاختلاف مراتبهم فى الأعمال .

و ينبغى للنظام على قول[1] هذا الأصل أن لا يغضب على من قال له : حشرك الله مع الكلاب والخنازير والحيات والعقارب إلى مأواها ، ونحن ندعو له بهذا الدعاء [الذى] رضى به لنفسه .

الفضيحة الحادية والعشرون من فضائحه : أنه لما أبتدع ضلالاته فى العلوم العقلية أدخل فى أبواب الفقه أيضا ضلالات له لم يسبق إليها .

منها : قوله إن الطلاق لا يقع بشىء من الكنايات كقول الرجل لامرأته أنت خَلية ، أو بَرِيَّة ، أو حَبْلُك على غاربك ، أو الْحَقِى بأهلك ، أو اعتدِّى ،

(١) هكذا ، ولعل الصواب حذف كلة « قول » .

أو نحوها من كنايات الطلاق عند الفقهاء ، سواء نوى بها الطلاق أو لم ينوه .

وقد أجمع فقهاء الأمة على وقوع الطلاق بها إذا قارنتها نية الطلاق . وقد قال فقهاء العراق : إن كنايات الطلاق فى حال الغضب كصريح الطلاق فى وقوع الطلاق بها من غير نية .

ومنها : قوله فى الظِّهار إن مَن ظاهر من امرأته بذكر البَطْن أو الفرج لم يكن مظاهراً .

وهذا فيه خلاف قول الأمة بأسرها .

والشأن فى أنه كان يقول بتفسيق أبى موسى الأشعرى فى حُكْمه، ثم اختار قولَه فى أن النوم لا ينقض الطهارة إذا لم يكن معه حدث ، على قول الجمهور الأعظم بأن النوم مضطجعاً ينقض الوضوء . وإنما اختلفوا فى النوم قاعداً ، وراكعا ، وساجداً وسامح فيه أبوحنيفة ، وأوجبه أكثر أصحاب الشافعى من طريق القياس .

ومنها : أنه زعم أن مَنْ ترك صلاةً مفروضةً عَمْداً لم يصح قضاؤه لها ، ولم يجب عليه قضاؤها .

وهذا عند سائر الأمة كفرٌ ككفر مَنْ زعَم أن الصلوات الخمس غير مفروضة، وفى فقهاء الأمة من قال فيمن فاتته صلاة مفروضة : إنه يلزمه قضاء صلوات يوم وليلة ، وقال سعيد بن المسيب : مَنْ ترك صلاة مفروضة حتى فات وقتها قضى ألف صلاة ، وقد بلغ من تعظيم شأن الصلاة أن بعض الفقهاء أفتى بكفر من يتركها عامداً وإن لم يستحلّ تركها كما ذهب إليه أحمد بن حنبل ، وقال الشافعى : بوجوب قَتْل تاركها عمداً ، وإن لم يحكم بكفره إذا تركها كسلا لا استحلالا ، وقال أبو حنيفة بحبس تارك الصلاة وتعذيبه إلى أن يصلى .

وخلافُ النظام للأمة فى وجوب قضاء المتروكة من فرائض الصلاة بمنزلة خلاف الزنادقة فى وجوب الصلاة ، ولا اعتبار بالخلافين .

ثم إن النظام ــ مع ضلالاته التى حكيناها عنه ــ طعن فى أخيار الصحابة والتابعين من أجل فتاويهم بالاجتهاد ، فذكر الجاحظ عنه فى كتاب «المعارف» وفى كتابه المعروف بـ « الفتيا » أنه عابَ أصحابَ الحديث ورواياتهم أحاديث أبى هريرة ، وزعم أن أبا هريرة كان أكْذَبَ الناس ، وطعن فى الفاروق عمر رضى الله عنه ، وزعم أنه شكّ يوم الحُدَيْبية فى دينه[1] ، وشك يوم وفاة النبى صلى الله عليه وسلم[2] ، وأنه كان فيمن نفر بالنبى عليه الصلاة والسلام ليلة العقبة ، وأنه

---

(١) كذب عدو الله النظام ، لم يشك عمر الفاروق رضى الله عنه فى دينه ولا فى نبوة رسول الله منذ أسلم إلى أن اختاره الله إلى جواره ، وكيف وهو أحد اثنين كانا وزيرى الرسول وأمينى سره ومؤيدى دعوته بالقول والفعل ، وكانا يفديانه بالروح ، ولكن الذى كان منه أنه خفيت عليه حكمة قبول الرسول ــ وهو المؤيد بنصر الله ــ أن ينزل على رغبة كفار مكة فيعود من الحديبية قبل أن يدخل البيت أو يناجز أعداءه القتال ، وظن أن القبول رضا بالدنية ، قال ابن إسحاق: « فلما التأم الأمر ولم يبق إلا الكتاب وثب عمر بن الخطاب فأتى أبا بكر فقال : ياأبا بكر أليس برسول الله ؟ قال: بلى ، قال : أو لسنا بالمسلمين ؟ قال : بلى ، قال: أو ليسوا بالمشركين ؟ قال: بلى ، قال: فعلام نعطى الدنية فى ديننا ؟ فقال أبو بكر : ياعمر ، الزم غرزه ، فإنى أشهد أنه رسول الله ، قال عمر : وأنا أشهد أنه رسول الله ، ثم أتى عمر رسول الله ، فقال : يارسول الله ألست برسول الله ؟ قال بلى ، قال : أو لسنا بالمسلمين ؟ قال : بلى ، قال : أو ليسوا بالمشركين ؟ قال : بلى ، قال : فعلام نعطى الدنية فى ديننا ؟ قال : أنا عبد الله ورسوله ، لن أخالف أمره ولن يضيعنى ، قال عمر : مازلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ ، مخافة كلامى الذى تكلمت به حين رجوت أن يكون خيرا (سيرة ابن هشام : ٣ / ٣٦٥ بتحقيقنا) .

(٢) لما اختار الله تعالى رسوله إلى الرفيق الأعلى وسمع المسلمون ذلك اشتد الحزن بهم وعلا ضجيجهم ، ومن شأن الحزن إذا اشتد أن يغطى على العقول ، وكان من الذين غلبهم الحزن عمر بن الخطاب ، فشهر سيفه وقال : من قال إن رسول الله قد مات ضربته بسيفى هذا ، فجاء أبو بكر فقال كلمته المشهورة ، وتلا عليهم قوله تعالى (إنك ميت وإنهم =

ضرب فاطمة ، ومنع ميراث العترة[1] ، وأنكر عليه تغريبَ نَصْر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح ، ونهى عن مُتْعَة الحج ، وحَرَّم نكاح الموالى للعربيات .

وعاب عثمان بإيوائه الحكَمَ بن العاص إلى المدينة واستعماله الوليدَ بن عُقْبة على الكوفة حتى صَلَّى بالناس وهو سكران . وعابه بأن أعان سعيدَ بن العاص بأربعين ألف درهم على نكاح عقده ، وزعم أنه استأثر بالحِمَى .

ثم ذكر علياً رضى الله عنه وزعم أنه سُئِل عن بقرة قتلت حماراً ، فقال : أقول فيها برأيى ، ثم قال بجهله : مَنْ هو حتى يقضى برأيه ؟ .

وعاب ابنَ مسعود فى قوله فى حديث تزويج بروع بنت واشق : أقول فيها برأيى، فإن كان صوابا فمن الله عز وجل ، وإن كان خطأ فمنى ، وكذَّبه فى روايته عن النبى عليه السلام أنه قال : « السعيدُ مَنْ سَعِد فى بطن أمه ، والشَّقِيُّ من شقى فى بطن أمه » ، وكذبه أيضاً فى روايته انشقاقَ القمر ، وفى رُؤْية الجنّ ليلة الجن .

فهذا قولُه فى أخيار الصحابة وفى أهل بَيْعَة الرضوان الذين أنزل الله تعالى فيهم : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ المؤمنين إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِم، فأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عليهم، وأثابَهُمْ فَتْحًا قَرِيباً[2] ﴾ . ومَنْ غَضِب على من رضى الله عنه فهو المغضوبُ عليه دونه .

ثم إنه قال فى كتابه : إن الذين حكموا بالرأى من الصحابة إما أن يكونوا قد ظنوا أن ذلك جائز لهم وجهلوا تحريم الحكم بالرأى فى الفتيا عليهم ، وإما أنهم

= ميتون) فسكن عمر وثاب المسلمون إلى الصواب ، وكان عمر يقول: والله لقد أنسيت هذه الآية ، ولكأنى لم أسمعها حتى سمعتها من أبى بكر

(١) فى الأولى « الفترة » وفى الثانية « الضرة » وكلتاهما خطأ

(٢) الآية ١٨ من سورة الفتح .

أرادوا أن يُذْكَرُوا بالخلاف وأن يكونوا رؤساء فى المذاهب ، فاختاروا لذلك القولَ بالرأى ، فنسبهم إلى إيثار الهوى على الدين . وما للصحابة رضى الله عنهم عند هذا الملحد الفَرِىّ[1] ذنبٌ غير أنهم كانوا موحِّدِينَ لا يقولون بكفر القدرية الذين ادَّعَوْا مع الله تعالى خالقين كثيرين .

وإنما أنكر على ابن مسعود روايته « أن السعيد من سعد فى بطن أمه ، والشقى من شقى فى بطن أمه » لأن هذا خلافُ قول القدرية فى دعواها فى السعادة والشقاوة ليستأمن قضاء الله عز وجل وقدره .

وأما إنكاره انشقاق القمر فإنما كره منه ثبوتَ معجزة لنبينا عليه السلام كما أنكر معجزتَه فى نظم القرآن ، فإن كان أحال انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك فى القرآن مع قوله من طريق العقل فقد زَعَم أن جامع أجزاء القمر لا يقدر على تفريقها ، وإن أجاز انشقاق القمر فى القُدْرة والإمكان فما الذى أوجب كذب ابن مسعود فى روايته انشقاق القمر مع ذكر الله عز وجل ذلك فى القرآن فى قوله : ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ، وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌ[2] ﴾ ، فقول النظام بأن انشقاق القمر لم يكن أصلا شر من قول المشركين الذين قالوا لما رأوا انشقاقه وزعموا أن ذلك واقع بسِحْرٍ ، ومنكِرُ وجودِ المعجزة شر ممن تأوَّلها على غير وجهها .

وأما إنكاره رؤيةَ الجن أصلا فيلزمه أن لا يرى بعضُ الجن بعضا ، وإن أجاز رؤيتهم فما الذى أوجب تكذيب ابن مسعود فى دعواه رؤيتهم ؟ .

ثم إن النظام — مع ما حكيناه من ضلالاته — كان أفسقَ خلق الله عز وجل ، وأجرأهم على الذنوب العظام ، وعلى إدمانِ شرب المسكر ، وقد ذكر عبدُ الله

---

(١) تقول « هذا رجل فرى » بوزن غنى — تريد أنه يفترى الكذب ويختلقه .

(٢) الآيتان ١ و ٢ من سورة القمر .

ابن مُسْلم بن قتيبة[1] رحمه الله فى كتاب « مختلف الحديث » أن النظام كان يغدو على مسكر ، ويروح على مسكر ، وأنشد قوله فى الخمر :

مازِلْتُ آخُذُ رُوحَ الزِّقِّ فى لطف ... وأسْتَبِيحُ دَماً مِنْ غَيْرِ مَذْبُوحِ
حَتَّى انْتَشَيْتُ وَلِى رُوحَان فِى بَدَنٍ ... وَالزق مُطَّرَحٌ جِسْمٌ بِلاَ رُوحِ

ومثله فى طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته فى أقواله وضلالته فى أفعاله كما قيل فى الأمثال السائرة : إن مَنْ كان فى دينه ذَميا ، وفى أصله لئيما ، لم يترك لنفسه عاراً يتهم به إلا نَحَلَه كريما ، واستباح به حريما ، وهل يَضُرُّ السحابَ نُبَاحُ الكلاب ؟ وكما لا يضر السحاب نباحُ الكلاب كذلك لا يضر الأبرار ذم الأشرار ، ومامثله فى طعنه على أخيار الصحابة مع بدعته وضلالته إلا كما قال حسان بن ثابت :

مَا أُبَالِى أنَبَّ بِالْحَزْنِ تَيْسٌ ... أمْ لَحَانِى بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

وقال غيرهُ :[2]

مَا ضرَّ تَغْلِبَ وَائلٍ أهَجَوْتَهَا ... أمْ بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ

---

(١) هو أبو محمد : عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، الدينورى ـ ويقال : المروزى ـ النحوى ، اللغوى ، صاحب التصانيف الحسان فى فنون العلم ، ولد أبوه بمرو فلذلك يقال له المروزى ، وتولى قضاء الدينور ردحا من الزمان فلذلك يقال الدينورى ، ويقال له أيضاً : القتيبى ، أو القتبى ، نسبة إلى جده قتيبة ، ولد فى مستهل رجب من سنة ٢١٣ وسكن بغداد مدة وحدث بها عن إسحاق بن راهويه . وله تصانيف كلها ممتع مفيد . وقد توفى ـ على الراجح ـ فى منتصف رجب من سنة ٢٧٦ (العبر : ٢/٥٦ ـ مطلع كتابة أدب الكاتب بتحقيقنا ـ فهرست ابن النديم ص ١٢١ ط مصر) .

(٢) البيت الآتى للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها بنى تغلب ويهجو جريرا (ديوانه : ٢/٣٤٤ ط بيروت سنة ١٩٦٠) ، وقد روى البيت الذى أنشده المؤلف : الجاحظ فى البيان : ٣ / ١٤٦ ، وفى الحيوان : ١ / ١٣ ورواه مع بيت آخر فى الحيوان : ١ / ٣١٨ ومما يشبهه فى المعنى قول الآخر ، وأنشده الجاحظ فى البيان ٣ / ١٤٦ وفى الحيوان : ١ / ١٣ :

هل يضر البحر أمسى زاخرا ... أن رمى فيه غلام بحجر

٩٤ ـ ذكر الأسوارية منهم (١) :

وهم أتباع على الأسوارى (٢) ، وكان من أتباع أبى الهُذَيل ، ثم إنتقل إلى مذهب النظام ، وزاد عليه فى الضلالة بأن قال : إن ما علم الله أن لا يكون لم يكن مقدوراً لله تعالى ، وهذا القولُ منه يوجب أن تـكون قدرةُ الله متناهية ، ومن كان قدرته متناهية كان ذاته متناهية ، والقول به كفر من قائله .

٩٥ ـ ذكر المعمرية (٣) منهم :

وهم أتباع معْمر بن عَبّاد (٤) السُّلَمى ، وكان رأساً للملحدة ، وذَنَباً للقدرية . وفضائحه على الأعداد كثيرة الأمداد .

منها : أنه كان يقول : إن الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض : من لون أو طعم أو رائحة أو حياة أو موت أو سمع أو بصر ، وإنه لم يخلق شيئا من صفات الأجسام ، وهذا خلاف قوله تعالى : (قل الله خالق كل شىء ، وهو الواحد القهار) (٥) وخلاف قوله تعالى فى صفة نفسه : (لَهُ مُلْكُ السَّمٰوَاتِ وَالأرْضِ

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٤ .

(٢) على الأسوارى : كان من أصحاب أبى الهذيل وأعلمهم ، ثم انتقل إلى النظام ، وروى أنه صعد بغداد لفاقة لحقته ، فلقى النظام ، فسأله : ما جاء بك؟ فقال : الحاجة ، فأعطاه ألف دينار وقال له : ارجع من ساعتك ، فيقال : إن النظام خاف أن يراه الناس فيفضلوه عليه (طبقات المعتزلة ص ٧٢) .

(٣) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٥ ـ والملل والنحل : ١ /٦٥ .

(٤) هو أبو عمرو : معمر بن عباد ، السلمى ، قال ابن المرتضى : كان عالما عدلا ، وتفرد بمذاهب ، وكان بشر بن المعتمر وهشام بن عمرو وأبو الحسن المدائنى من تلامذته ، ثم حكى أن الرشيد وجه به إلى ملك السند ليناظره ، وأن ملك السند دس له من سمه فى الطريق فمات (طبقات المعتزلة ص ٥٤ ـ ٥٦) .

(٥) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[١] وكان يزعم أن الله إنما خلق الأجسام ، ثم إن الأجسام أحدثت الأعراض باعتبار أن كل ما سَبَقَ من حياةٍ وموتٍ وسمع وبصر ولون وطعم ورائحة ماهو] إلا عَرَضٌ فى الجسم من فعل الجسم بطَبْعِه ، والأصواتُ عنده فعلُ الأجسامِ المُصَوِّتة بطباعها ، وفناء الجسم عنده فعلُ الجسم بطبعِهِ ، وصلاحُ الزروع وفسادها من فعل الزروع عنده . وزعم أيضا أن فناء كل فَانٍ فعلٌ له بطبعه . وزعم أنه ليس لله تعالى فى الأعراض صنع ولا تقدير .

وفى قوله إن الله تعالى لم يخلق حياةً ولا موتا تكذيبٌ منه لوصف الله سبحانه نفسَه بأنه يحيى ويميت ، وكيف يحيى ويميت مَنْ لا يخلق حياة ولا موتا؟

الفضيحة الثانية من فضائحه : أنه لما زعَم أن الله تعالى لم يخلق شيئا من الأعراض، وأنكر معذلك صفات الله تعالى الأزليةَ كما أنكرها سائرُ المعتزلة، لزمه على هذه البدعة أن لايكون لله تعالى كلام ؛ إذ لم يمكنه أن يقول : « إن كلامه صفة له أزلية » كما قال أهل السنة والجماعة ، لأنه لايثبت لله تعالى صفة أزلية ، ولم يمكنه أن يقول « إن كلامه فعله » كما قاله سائرُ المعتزلة لأن الله سبحانه عنده لم يفعل شيئا من الأعراض ، والقرآنُ عنده فعلُ الجسمِ الذى حلَّ الكلامُ فيه ، وليس هو فعلا لله تعالى ، ولا صفة له ، فليس يصح على أصله أن يكون له كلام على معنى الصفة ولا على معنى الفعل ، وإذا لم يكن له كلامٌ لم يكن له أمر ونهى وتكليف ، وهذا يؤدِّى إلى رفع التكليف ، وإلى رفع أحكام الشريعة ،وما أراد غيرَهُ ؛ لأنه قال بما يؤدِّى إليه .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : دعواه أن كل نوع من الأعراض الموجودة فى

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحديد .

الأجسام لا نهاية لعدده ، وذلك أنه قال: إذا كان المتحركُ متحركا بحركة قامَتْ به فتلك الحركة اختصت بمحله لمعنى سواها ، وذلك المعنى أيضا يختصُّ بمحله لمعنًى سواه ، وكذلك القول فى اختصاص كل معنى بمحله لمعنى سواهُ لا إلى نهاية، وكذلك اللون والطعم والرائحة وكل عرض يختص بمحله لمعنى سواه ، وذلك المعنى أيضا يختص بمحله لمعنى سواه لا إلى نهاية .

وحكى الكعبى عنه فى مقالاته أن الحركة عنده إنما خالفت السكون لمعنى سواها ، وكذلك السكون خالف الحركة لمعنى سواه ، وأن هذين المعنيين مختلفان لمعنيين غيرهما ، ثم هذا القياس معتبر عنده لا إلى نهاية .

وفى هذا القول إلحاد من وجهين :

أحدها : قوله بحوادث لانهاية لها ، وهذا يوجب وجود حوادث لا يُحْصيها الله تعالى، وذلك عناد لقول الله تعالى (وأحصى كل شيء عدداً)[1] .

والثانى : أن قوله بحدوث أعراض لا نهاية لها يؤدِّيه إلى القول بأن الجسم أَقْدَرُ من الله ، لأن الله عنده أنه ما خَلَقَ غير الأجسام ، وهى محصورة عندنا وعنده ، والجسم إذا فعل عرضاً فقد فعل معه مالا نهاية له من الأعراض ، ومَنْ خلق مالا نهاية له ينبغى أن يكون أَقْدَرَ مما لا يخلق إلا متناهيا فى العدد .

وقد أُعتذر الكعبى عنه فى مقالاته بأن قال : إن معمراً كان يقول : إن الإنسان لا فِعْلَ له غير الإرادة ، وسائر الأعراض أفعال الأجسام بالطباع .

فإن صحت هذه الرواية عنه لزمه أن يكون الطبعُ الذى نسَبَ إليه فعلَ الأعراض أقوى من الله عز وجل ، لأن أفعال الله أجسام محصورة ، وأفعال الطباع أصناف من الأعراض كل صنف منها غير محصور العدد ، وعلى أن قول

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

معمر بأعراض لا نهاية لها تطريق لأصحاب الظهور والـكمون على المسلمين فى حدوث الأعراض ، وذلك أن المسلمين استدلوا على حدوث الأعراض فى الأجسام بتعاقب المتضادات منها على الأجسام ، وأنـكر أصحاب الـكمون والظهور حدوثَ الأعراض ، وزعموا أنها كلها موجودة فى الأجسام ، فإذا ظهر فى الجسم بعض الأعراض كَمَنَ فيه ضدُّه ، وإذا كمن فيه العرض ظهر ضده ، فقال لهم الموحدون : لو كَمَنَ العرض تارةً وظهر تارة لـكان ظهوره بعد الـكمون وكمونه بعد الظهور لمعنى سواه ، وإلاّ افتقر ذلك المعنى فى ظهوره وكمونه إلى معنى سواه لا إلى نهاية ، وإذا بطل اجتماع مالا نهاية له من الأعراض فى الجسم الواحد صحَّ تعاقبُهَا على الجسم من جهة حدوثها فيه لا من جهة الـكمون والظهور ، وإذا قال معمر بجواز اجتماع مالا نهاية له من الأعراض فى الجسم لم يصح له دفع أصحاب الـكمون والظهور فى محل واحد ، وسَوْقُ هذا الأصل يؤدى إلى القول بقدم الأعراض ، وذلك كفر ، فما يؤدى إليه مثله

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله فى الإنسان إنه شىء غير هذا الجسد المحسوس ، وهو حى عالم قادر مختار ، وليس هو متحركا ولا ساكنا ولا متلونا ولا يُرَى ولا يُلْمس ، ولا يحل موضعا دون موضع ، ولا يحويه مكان دون مكان

فإذا قيل له : أتقول إن الإنسان فى هذا الجسد ، أم فى السماء ، أم فى الأرض ، أم فى الجنة ، أم فى النار ؟ .

قال : لا أطلق شيئا من ذلك ، ولـكنى أقول : إنه فى الجسد مدبر ، وفى الجنة منعم ، أو فى النار معذب ، وليس هو فى شىء من هذه الأشياء حالا ولا متمكنا ، لأنه ليس بطويل ولا عريض ولا عَمِيق ولا ذى وَزْن ، فوصف الإنسان بما يوصف به الإلٰهُ سبحانه ؛ لأنه وصفه بأنه حى عالم قادر حكيم ، وهذه الأوصاف واجبة لله تعالى ، ثم نَزَّه الإنسانَ عن أن يكون متحركا أو ساكنا

أو حاراً أو بارداً أو رَطْباً أو يابساً أو ذا لون أو وَزْنٍ أو طَعْمٍ أو رائحة ، والله سبحانه منزه عن هذه الأوصاف ، وكما زعم أن الإنسان فى الجسد مُدَبِّرٌ له لا على معنى الحلول والتمكن فيه ، كذلك الإلهُ عنده فى كل مكان ، على معنى أنه مدبر له عالم بما يجرى فيه ، لا على معنى الحلول والتمكن فيه ، فكأنه أراد أن يُعْبَدَ الإنسانُ ؛ لوصفه إياه بما يوصف الإلهُ به ، فلم يَجْسُرْ[١] على إظهار القول بذلك فقال بما يؤدى إليه . ثم إن هذا القول يوجب عليه أن لا يَرَى إنسانٌ إنسانا ، ويوجبُ أن لا يكون الصحابة رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكفاه بذلك خِزْياً

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الله لا يجوز أن يقال فيه « إنه قديم » مع وصفه إياه بأنه موجود أَزَلِىٌّ .

الفضيحة السادسة من فضائحه : امتناعُه عن القول بأن الله تعالى يعلم نفسه ؛ لأن من شرط المعلوم عنده أن يكون غير العالم به ، وهذا يبطل عليه بذكر الذاكر نفسه ، لأنه إذا جاز أن يذكر الذاكر نفسَه جاز أن يعلم العالم نفسَه .

وقد افتخر الكعبى فى مقالاته بأن معمراً من شيوخه فى الاعتزال ، ومن افتخر بمثله وهبناه منه ، وتمثلنا بقول الشاعر :

هل مشترٍ والسعيــدُ بائعه هل بائع والسعيد من وَهَبا

* * *

---

(١) فى المطبوعتين « فلم يحسن على إظهــار — إلخ » وترجح عندنا أنه تصحيف ما أثبتناه ، وهذه العبارة تكررت فى هذا الباب .

٩٦ - ذكر البشرية منهم[1] :

هؤلاء أتباع بشر بن المعتمر[2] وقال إخوانه من القدرية بتكفيره فى أمور هو فيها مصيب عند غير القدرية .

فما كَفَّرته القدرية فيه قولُه بأن الله تعالى قادرٌ على لطفٍ لو فعله بالكافر لآمَنَ طوعاً .

وكفروه أيضاً فى قوله بأن الله تعالى لو خلق العُقَلَاء ابتداء فى الجنة وتفضَّلَ عليهم بذلك لكان ذلك أصْلَحَ لهم .

وكفروه أيضاً بقوله : إن الله لو علم من عبده أنه لو أبقاه لآمَنَ كان إبقاؤه إياه أصلح له من أن يُميتَه كافراً .

وكفروه أيضاً بقوله : إن الله تعالى لم يزل مريداً .

وفى قوله : إن الله تعالى إذا علم حدوثَ شىء من أفعال العباد ولم يمنع منه فقد أراد حُدوثه .

والحقُّ فى هذه المسائل الخمس التى كَفَّرَتِ المعتزلةُ البصريةُ فيها بشراً مع بشر ، والمكفرون له فيها هم الكفرة ، ونحن نكفر بشراً فى أمور سواها كل واحد منها بدعة شنعاء .

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٥ - والملل والنحل : ١ / ٦٤ .

(٢) هو أبو سهل : بشر بن المعتمر ، الهلالى ، من أهل بغداد ، ويقال : بل من أهل الكوفة ، قال ابن المرتضى : ولعله كان كوفيا ثم انتقل إلى بغداد ، وهو رئيس معتزلة بغداد ، وله قصيدة أربعون ألف بيت رد فيها على جميع المخالفين ، وقيل للرشيد : إنه رافضى ، فحبسه ، فقال فى السجن شعراً منه قوله :

لسنا من الرافضة الغلاة ولا من المرجئة الجفاة

لامفرطين ، بل نرى الصديقا مقدما ، والمرتضى الفاروقا

فلما بلغت الرشيد أفرج عنه . ومن تلامذة بشر ثمامة (طبقات المعتزلة ص ٥٢-٥٤)

أولها : قول بشر بأن الله تعالى ما والى مؤمناً فى حال إيمانه ، ولا عادى كافراً فى حال كفره .

ويجب تكفيره فى هذا على قول جميع الأمة ، أما على قول أصحابنا فلأنا نقول : إن الله تعالى لم يزل مُوَالياً لمن علم أنه يكون ولياً له إذا وجد ، ومعادياً لمن علم أنه إذا وجد كفر ومات على كفره ، يكون معادياً له قبل كفره وفى حال كفره وبعد موته ، وأما على أصول المعتزلة غير بشر فلأنهم قالوا : إن الله لم يكن موالياً لأحد قبل وجود الطاعة منه ، فكان فى حال وجود طاعته موالياً له ، وكان معادياً للكافر فى حال وجود الكفر منه ، فإن ارتدَّ المؤمنُ صار الله تعالى معادياً له بعد أن كان موالياً له عندهم .

وزعم بشر أن الله تعالى لا يكون موالياً للمطيع فى حال وجود طاعته ، ولا مُعَادياً للكافر فى حال وجود كفره ، وإنما يوالى المطيعَ فى الحالة الثانية من وجود طاعته ، ويعادى الكافر فى الحالة الثانية من وجود كفره . واستدلَّ على ذلك بأن قال : لو جاز أن يوالىَ المطيعَ فى حال طاعته وجاز أن يعادىَ الكافرَ فى حال وجود كفره لجاز أن يُثيب المطيعَ فى حال طاعته ، ويعاقب الكافر فى حال كفره . فقال أصحابنا : لو فعل ذلك لجاز . فقال : لو جاز ذلك لجاز أن يَمْسَخَ الكافر فى حال كفره ، فقلنا له : لو فعل ذلك لجاز .

الفضيحة الثانية من فضائح بشر : إفراطه بالقول فى التولُّد ، حتى زَعَمَ أنه يصح من الإنسان أن يفعل الألوان والطعوم والروائح والرؤية والسمع وسائر الإدراكات على سبيل التولد إذا فعل أسبابها ، وكذلك قوله فى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة .

وقد كفَّره أصحابنا وسائر المعتزلة فى دعواه أن الإنسان قد يخترع الألوان والطعوم والروائح والإدراكات .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى قد يغفر للإنسان ذنوبه

ثم يعود فيما غفر له فيعذبه عليه إذا عاد إلى معصيته ، فسئل على هذا عن كافر تاب عن كفره ثم شرب الخمر بعد توبته عن كفره من غير استحلال منه للخمر وفاجأه الموت قبل توبته عن شرب الخمر ، هل يعذبه الله يوم القيامة على الكفر الذى قد تاب منه ؟ فقال : نعم ، فقيل له : يجب على هذا أن يكون عذابُ من هو على ملة الإسلام مثلَ عذاب الكافر ، فالتزم ذلك .

الفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله بأن الله تعالى يقدر على أن يعذب الطفل ظالما له فى تعذيبه إياه ، فإنه لو فعل ذلك لكان الطفل بالغاً عاقلا مستحقاً للعذاب.

وهذا فى التقدير كأنه يقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ، ولو ظلم لكان بذلك الظلم عادلا ، وأول هذا الكلام ينقض آخره .

وأصحابنا يقولون : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان عَدْلاً منه ، فلا يتناقض قولهم فى هذا الباب ، وقول بشر فيه متناقض .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : قوله بأن الحركة تحصل وليس الجسم فى المكان الأول ولا فى المكان الثانى ، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثانى .

وهذا قول غير معقول فى نفسه ، واختلف المتكلمون قبله فى الحركة : هل هو معنى أم لا ؟ فنفاها نُفَاة الأعراض ، واختلف الذين أثبتوا الأعراض فى وقت وجود الحركة ، فمنهم من زعم أنها توجد فى الجسم وهو فى المكان الأول فينتقل بها عن الأول إلى الثانى ، وبه قال النظام وأبو شمر المرجىء ، ومنهم من قال : إن الحركة تحصل فى الجسم وهو فى المكان الثانى ، لأنها أول كون فى المكان الثانى ، وهذا قول أبى الهُذَيل والجبائى وابنه أبى هاشم ، وبه قال شيخنا أبو الحسن الأشعرى رحمه الله ، ومنهم من قال : إن الحركة كوْنان فى مكانين ، أحدهما يوجد فى المتحرك وهو فى المكان الأول ، والثانى يوجد فيه وهو فى المكان الثانى ، وهذا قول الراوندى ، وبه قال شيخنا أبو العباس القَلاَنسى ، وقد خرج

قولُ بشر بن المعتمر عن هذه الأقوال بدعواه أن الحركة تحصل وليس الجسم فى المكان الأول ولا فى المكان الثانى ، مع علمنا بأنه لا واسطة بين حالَىْ كَونه فى المكان الأول وكونه فى المكان الثانى ، وقوله هذا غير معقول له ، فكيف يكون معقولا لغيره ؟

٩٧ ـ ذكر الهشامية[1] منهم :

هؤلاء أتباع هشام بن عمرو الفُوَطِىّ[2] وفضائحه بعد ضلالته بالقدر تترى .

منها : أنه حرم على الناس أن يقولوا « حسبنا الله ونعم الوكيل » من جهة تسميته بالوكيل ، وقد نطق القرآن بهذا الأسم لله تعالى ، وذكر ذلك فى السنة الواردة فى تسعة وتسعين اسماً من أسماء الله تعالى ، فإذا لم يجز إطلاق هذا الأسم على الله تعالى مع نزول القرآن به ومع ورود السنة الصحيحة به فأىُّ اسم بعده يطلق عليه ؟

وقد كان أصحابنا يتعجبون من المعتزلة البصرية فى إطلاقها على الله عزوجل من الأسماء مالم يذكر فى القرآن والسنة إذا دل عليه القياس ، وزاد هذا التعجُّبُ بمنع الفُوَطى عن الإطلاق على الله تعالى بما قد نطق به القرآن والسنة .

واعتذر الخياطُ عن الفُوَطى بأن قال: إن هشاماً كان يقول : « حسبنا الله ونعم المتوكَّلُ عليه » بدلا من الوكيل ، وزعم أن وكيلا يقتضى مُوَكِّلا فوقه، وهذا من

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٦ ـ والملل والنحل : ١ / ٧٢ ومقالات الإسلاميين فى مواضع متعددة منها : ١ / ٢١٨ و٢١٩ .

(٢) هو هشام بن عمرو ، الشيبانى ، ذكره ابن المرتضى آخر من ذكر من أهل الطبقة السادسة ، وحكى عن يحيى بن أكثم أن المأمون العباسى كان إذا دخل عليه هشام هذا يتحرك له حتى إنه ليكاد يقوم (طبقات المعتزلة ص ٦١) وقد اختلفوا فى ضبط « الفوطى » فيضبطه قوم بضم الفاء وسكون الواو ، ويضبطه آخرون بضم الفاء ، وفتح الواو ، والأول على أنه نسبة إلى الفوطة مفردا ، والثانى على أنه نسبة إلى الفوط جمعاً .

علامات جهل هشام والمعتذِر عنه بمعانى الأسماء فى اللغة . وذلك : أن الوكيل فى اللغة بمعنى الكافى ؛ لأنه يَكْفِى موكِّلَه أمر ما وكَّلَه فيه . وهذا معنى قولهم : حسبنا الله ونعم الوكيل . ومعنى حَسْبنا كافينا ، وواجبٌ أن يكون ما بعد نِعْمَ موافقا لما قبله ، كقول القائل : الله رازقُنا ونعم الرازقُ ، ولا يقال : الله رازقنا ونعم الغافر ، ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ فَهُوَ حَسْبُهُ[1] ﴾ أى كافيه . وقد يكون الوكيل أيضاً بمعنى الحفيظ ، ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ[2]﴾ : أى حفيظ ، ويقال فى نقيض الحفيظ : رَجُل وَكِلٌ وَوَكَلٌ : أى بليد ، والوَكَالُ البلادة . وإذا كان الوكيل بمعنى الحفيظ ، وكان الله عز وجل كافيا وحفيظا ، لم يكن للمنع من إطلاق الوكيل فى أسمائه معنًى .

والعَجَبُ من هشام فى أنه أجاز أن يُكْتَبَ لله عز وجل هذا الاسم ، وأن يُقْرأ به القرآن ، ولم يجز أن يُدْعَى به فى غير قراءة القرآن .

الفضيحة الثانية من فضائح الفوطى : امتناعُه من إطلاق كثير مما نطق به القرآن ، فمنع الناس من أن يقولوا : إن الله تعالى عز وجل ألَّفَ بين قلوب المؤمنين وأضَلَّ الفاسقين ، وهذا عِنَادٌ منه لقول الله عز وجل : ﴿ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، وَلَكِنَّ اللهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ، إنه عَزِيز حكيم[3]﴾ ولقوله تعالى: ﴿ وَيُضِلُّ اللهُ الظالمين وَيَفْعَلُ اللهُ مايشاء[4]﴾ وقوله : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ[5]﴾ ومنع أن يقول فى غير القرآن إنه عمى على الكافرين .

---

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق .
(٢) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام .
(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأنفال .
(٤) من الآية ٢٧ من سورة إبراهيم .
(٥) من الآية ٢٦ من سورة البقرة .

ووافقه صاحبه عَبَّاد بن سليمان الضَّمْرِى[١] فى هذه الضلالة فمنع الناس أن يقولوا : إن الله تعالى خالق الكافر ؛ لأن الكافر اسم لشيئين : إنسان ، وكفره ، وهو غير خالق لكفره عنده ، ويلزمه على هذا القياس أن لا يقول : إن الله تعالى خالق المؤمن ، لأن المؤمن اسم لشيئين : إنسان ، وإيمان ، والله عنده غيرُ خالق لإيمانه ، ويلزمه على قياس هذا الأصل أن لا يقول إن أحداً قَتَلَ كافراً أو ضَرَبه ، لأن الكافر اسم للانسان وكفره ، والكفر لا يكون مقتولا ولا مضروباً .

ومنع عَبَّاد من أن يقال : إن الله تعالى ثالثُ كلٍّ اثنين ، ورابعُ كلِّ ثلاثةٍ . وهذا عِنادٌ منه لقول الله عز وجل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلاَثَةٍ إلا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلاَ خَمْسَةٍ إلاَّ هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلاَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْثَرَ إلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ، ثُمَّ ينبئهم بما عملوا يوم القيامة ، إن الله بكل شىء عليم ﴾[٢] .

وكان يمنع أن يقال : إن الله عز وجل أَمْلَى للكافرين . وفى هذا عِناد منه لقوله عز وجل : ﴿ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْماً ، وَلَهُمْ عَذَابٌ مهين ﴾[٣] فإن كان عباد قد أخذ هذه الضلالة عن أستاذه هشام فالعَصا من العُصَيَّة ،

---

(١) عباد بن سليمان الضمرى : أحد رجال الطبقة السابعة من المعتزلة ، ذكره ابن المرتضى فى « طبقات المعتزلة » (ص ٧٧) وقال عنه : « وله كتب معروفة ، وبلغ مبلغا عظيما ، وكان من أصحاب هشام الفوطى ، وله كتاب يسمى الأبواب نقضه أبو هاشم » اهـ . وقال عنه أبو الحسين الملطى « ملأ الأرض كتبا وخلافا ، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة » وذكر الأشعرى بعض مقالاته فى كتابه مقالات الإسلاميين ، فانظره : ١/٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ .

(٢) من الآية ٧ من سورة المجادلة .

(٣) من الآية ١٧٨ من سورة آل عمران .

ولَنْ تلد الحية إلا الحية . وإن انفرد بها دونه فقد قاسَ التلميذ ما منع من إطلاقه على ما منَع أستاذُه من إطلاق اسم الوكيل والكفيل على الله تعالى .

الفضيحة الثالثة من فضائح الفُوَطِيِّ : قوله بأن الأعراض لا يدلُّ شيء منها على الله تعالى ، وكذلك قال صاحبه عباد ، وزعما أن فَلْقَ البحر ، وقَلْبَ العصا حية ، وانشقاقَ القمر ، ومَحْق السِّحْرِ[1] ، والمَشْيَ على الماء ، لا يدلُّ شيء من ذلك على صدق الرسول فى دعواه الرسالة .

وزعم الفوطى أن الدليل على الله تعالى يجب أن يكون محسوساً ، والأجسام محسوسة ، فهى الأدلة على الله تعالى ، والأعراض معلومة بدلائل نَظَرية ، فلو دلَّتْ على الله تعالى لاحتاج كل دليل منها إلى دليل سواه لا إلى نهاية .

فقيل له : يلزمك على هذا الاستدلال أن تقول : إن الأعراض لا تدلّ على شيء من الأشياء ، ولا على حكم من الأحكام ؛ لأنها لو دلت على شيء أو على حكم لاحتاجت فى دلالتها على مدلولها إلى دلالة على صحة دلالتها عليه ، واحتاج كلُّ دليلٍ إلى دليل لا إلى نهاية .

فإن صار إلى أن الأعراض لا تدلُّ على شيء ولا على حكم صار إلى إبطال دلالة كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على الحلال والحرام والوعد والوعيد .

على أن من الأعراض ما يُعْلم وجوده بالضرورة كالألوان ، والطعوم ، والروائح ، والحركة ، والسكون ، فيلزمه أن تكون هذه الأعراض المعلومة بالضرورة دلالة على الله سبحانه لأنها محسوسة كما دَلَّت الأجسام عليه لأنها

(١) وقع فى الطبعة الأولى « ونجى السحر » ولما لم يظهر معناه وضعوا فى الثانية مكانه « وفلق البحر » فجاء مكررا ، واخترنا ما أثبتناه ، إذ كانت الكلمة تدل على مراد المؤلف ، وهو أن إلقاء موسى عصاه قد أفسد سحر السحرة الذين حشرهم فرعون .

محسوسة . فإن قال : إن الأعراض غير محسوسة لأن نُفَاة الأعراض قد أنكروا وجودها ، قيل : فالنجارية والضرارية قد أنكروا وجود جسم لا يكون عرضاً لدعواهم أن الأجسام أعراض مجتمعة ، فيجب على قياس قولك أن لا تكون الأجسام معلومة بالضرورة ، وأن لا تدل عليه سبحانه .

الفضيحة الرابعة من فضائح الفوطى : قوله بالمقطوع والموصول، وذلك قوله : لو أن رجلا أسْبَغَ الوضوء وافتتح الصلاة ،متقرباً بها إلى الله سبحانه ، عازماً على إتمامها ، ثم قرأ فركَعَ فسجَدَ مخلصاً لله تعالى فى ذلك كله ، غير أنه قطعها فى آخرها : إن أول صلاته وآخرها معصية قد نهاه الله تعالى عنها وحَرَّمها عليه ، وليس له سبيل قبل دخوله فيها إلى العلم بأنها معصية فيتجنبها .

واجتمعت الأمة قبله على أن ما مَضَى منها كانت طاعةً لله تعالى وإن لم تكن صلاة كاملة .

الفضيحة الخامسة من فضائحه : إنكارُهُ حصارَ عثمان وقتله بالغلبة والقهر . وزعم أن شِرْذِمة قليلة قتلوه غِرَّةً من غير حصار مشهور .

ومُنْكِرُ حصار عثمان مع تَوَاتُرِ الأخبار به كمنكر وقعتى بَدْر وأُحُدٍ مع تواتر الأخبار بهما ، وكمنكر المعجزات التى تواترت الأخبار بها .

الفضيحة السادسة من فضائحه : قوله فى باب الإمامة[1] : إن الأمة إذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يَسُوسُها ، وإذا عصت وفجرت وقتلت إمامها لم تعقد الإمامة لأحد فى تلك الحال .

وإنما أراد الطعن فى إمامة علىٍّ ؛ لأنها عُقِدَتْ له فى حال الفتنة وبعد قتل إمامٍ قبله .

---

(١) وقع فى المطبوعتين السابقتين « فى باب الأمة » وهو تحريف لم يلق تبصرا

وهذا قريب من قول الأصم منهم : إن الإمامة لاتنعقد إلا بإجماع عليه . وإنما قصد بهذا الطعن فى إمامة على رضى الله عنه ، لأن الأمة لم تجتمع عليه لثبوت أهل الشام على خلافه إلى أن مات ، فأنكر إمامة على مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل على رضى الله عنه .

وقرّت عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال بطعن شيوخ المعتزلة فى إمامة على وبعد شك زعيمهم واصل فى شهادة على وأصحابه

الفضيحة السابعة من فضائح الفوطى : قوله بتكفير مَنْ قال إن الجنة والنار مخلوقتان . وأخلافُه من المعتزلة شكوا فى وجودهما اليوم ، ولم يقولوا بتكفير من قال إنهما مخلوقتان .

والمثبتون خلْقِهما يكفرون من أنكرهما ، ويقسمون بالله تعالى أن مَنْ أنكرهما لايدخل الجنة ولا ينجو من النار .

الفضيحة الثامنة من فضائحه : إنكاره افتضاض الأبكار فى الجنة ، ومَنْ أنكر ذلك يُحْرَمُ ذلك، بل يحرم عليه دخول الجنة فَضْلاً عن افتضاض الأبكار فيها

وكان الفوطى — مع ضلالاته التى حكيناها عنه — يرى قَتْلَ مخالفيه فى السرغِيلة ، وإن كانوا من أهل ملة الإسلام .

فماذا على أهل السنة إذا قالوا فى هذا الفوطى وأتباعه : إن دماءهم وأموالهم حَلاَلٌ للمسلمين وفيه الخمس ، وليس على قاتل الواحد منهم قَوَدٌ ، ولا دِيَةٌ ، ولا كفَّارة ، بل لقاتله عند الله تعالى القربى والزلفى ، والحمد لله على ذلك .

٩٨ ـ ذكر المردارية منهم[١] :

هؤلاء أتباع عيسى بن صبيح : المعروفِ بأبى موسى المردار[٢] وكان يقال

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٧ ـ والملل والنحل : ١/٦٨ ثم انظر المقالات : ١ / ٢٥٢ .

(٢) هو أبو موسى : عيسى بن صبيح ، ولقبه المردار ، وفى طبقات المعتزلة =

لله راهب المعتزلة ، وهذا اللقب لائقٌ به إن كان المراد به مأخوذاً من رَهْبَانية النصارى ، ولقبه بالمردار لائق به أيضا ، وهو فى الجملة كما قيل :

وَقَلَّمَا أبْصَرَتْ عيناكَ من رَجُلٍ ... إلا ومَعْناه إن فكَّرْتَ فِي لَقَبِه

وكان هذا المردار يزعم أن الناس قادرون على أن يأتوا بمثل هذا القرآن وبما هو أفصح منه كما قاله النظام .

وفى هذا عِناد منهما لقول الله عز وجل : ﴿ قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أن يأتوا بمثل هٰذَا القُرْآنِ لا يأتُونَ بِمِثْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾(١) .

وكان المردار — مع ضلالته — يقول بتكفير مَنْ لابَسَ السلطان ، ويزعم أنه لايرث ولا يورث .

وكان أسلافه من المعتزلة يقولون فيمن لا بَسَ السلطان من موافقيهم فى القَدَر والاعتزال : إنه فاسق ، لا مؤمن ولا كافر ، وأفتى المردار بأنه كافر .

والعجب من سلطان زمانِهِ كيف ترك قتله مع تكفيره إياه وتكفير من خالطه ؟ .

= «ابن المردار» قال ابن الإخشيد: هو من علماء المعتزلة ومن المقدمين فيهم ، وكان ممن أجاب بشر بن المعتمر ، ومن جهة أبى موسى انتشر الاعتزال فى بغداد ، ويقال: إنه كان من أحسن عباد الله قصصا ، وأفصحهم منطقا ، وأثبتهم كلاما (طبقات المعتزلة ٧٠ — ٧١) وقال الشهرستانى : عيسى بن صبيح الملقب بالمردار ، وقد تلمذ لبشر ابن المعتمر ، وأخذ العلم عنه ، وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة ، ثم ذكر ما انفرد به عنهم (الملل : ١ / ٦٨ — ٦٩) .

(١) الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وكان يزعم أيضا أن الله قادر على أن يظلم ويكذب ، ولو فعل مقدوره من الظلم والكذب لكان إلهاً ظالما كاذبا .

وحكى أبو زفر عن المردار أنه أجاز وقوع فعل واحدٍ من فاعلين مخلوقين على سبيل التولُّد ، مع إنكاره على أهل السنة ما أجازوه من وقوع فعل من فاعلين أحدهما خالق ، والآخر مكتسب .

وزعم المردار أيضا أن مَنْ أجاز رؤية الله تعالى بالأبصار بلا كيفٍ فهو كافر ، والشاك فى كفره كافر ، وكذلك الشاك فى الشاك لا إلى نهاية . والباقون من المعتزلة إنما قالوا بتكفير مَنْ أجاز الرؤية على جهة المقابلة أو على اتصال شُعاع بصر الرائى بالمرئىّ .

والذين أثبتوا الرؤية مجمعون على تكفير المردار وتكفير الشاك فى كفره .

وقد حكت المعتزلة عن المردار أنه لما حضرته الوفاة أوصى أن يتصدق بماله ، ولا يدفع شيء منه إلى ورثته .

وقد اعتذر أبو الحسين الخياط عن ذلك بأن قال : كان فى ماله شُبَه ، وكان للمساكين فيه حق ، وقد وصفه فى هذا الاعتذار بأنه كان غاصبا وخائنا للمساكين . والغاصب عند المعتزلة فاسق مخلّد فى النار ، وقد أكفره سائر المعتزلة فى قوله بتولُّدِ فعلٍ واحد من فاعلين .

وقد أكفر هو أبا الهذيل فى قوله بفناء مقدورات الله عز وجل ، وصنف فيه كتاباً ، وأكفر أستاذه بشر بن المعتمر فى قوله بتوليد الألوان والطعوم والروائح والإدراكات . وأكفر النظام فى قوله بأن المتولدات من فعل الله . وقال : يلزمه أن يكون قول النصارى : « المسيح ابنُ الله » من فعل الله .

فهذا راهب المعتزلة قد قال بتكفير شيوخه ، وقال شيوخه بتكفيره . وكلا الفريقين مُحِقٌّ بتكفير صاحبه .

٩٩ ـ ذكر الجعفرية منهم[1] :

هؤلاء أتباع جعفرين ، أحدهما : جَعْفَر بن حَرْب[2] ، والآخر جَعْفَر بن مُبَشِّر[3] ، وكلاهما للضلالة رأس ، وللجهالة أساس .

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٧ ــ وحكاها الشهرستانى مع مع المردارية فى ١ / ٦٨ .

(٢) هو أبو الفضل: جعفر بن حرب ، ذكره ابن المرتضى فى رجال الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة ، وذكر أن له كتبا كثيرة فى الجلى من علم الكلام والدقيق ، ومن أخباره التى حكاها ابن المرتضى أنه حضر مجلس الواثق العباسى للمناظرة ، فحضر وقت الصلاة فقاموا لها وتقدم الواثق يصلى بهم ، فتنحى جعفر بن حرب فنزع خفيه وصلى وحده ، وكان أقربهم إليه يحيى بن كامل ، فجعلت الدموع تسيل من عينى يحيى خوفا على جعفر من القتل ، قال : ثم لبس جعفر خفيه وعاد إلى المجلس وأطرق ، ثم أخذوا فى المناظرة ، فلما خرجوا قال له القاضى أحمد بن أبى دواد : إن هذا (يريد الواثق) لا يحتملك على هذا الفعل ، فإن عزمت عليه فلا تحضر مجلسه ، فقال جعفر : ما أريد الحضور لولا أنك تحملنى عليه ، فلما كان المجلس الثانى نظر الواثق ثم قال : أين الشيخ الصالح ؟ فاعتذر عنه ابن أبى دواد ، ولم يحضر جعفر مجلسه بعد ذلك (طبقات المعتزلة ص ٧٣ ــ ٧٦ ــ ميزان الاعتدال رقم ١٤٩٧) .

(٣) هو أبو محمد : جعفر بن مبشر الثقفى ، ذكره ابن المرتضى فى رجال الطبقة السابعة مع جعفر بن حرب ، وقال : بلغ فى العلم والعمل هو وجعفر بن حرب حتى كان يضرب بهما المثل فيقال : علم الجعفرين وزهدهما ، وذكر أن الواثق قال يوما لابن أبى دواد : لم لا تولى أصحابى (يريد المعتزلة) القضاء كما تولى غيرهما ؟ فقال : يا أمير المؤمنين إن أصحابك يمتنعون من ذلك ، وهذا جعفر بن مبشر وجهت إليه بعشرة آلاف درهم فأبى أن يقبلها ، فذهبت إليه بنفسى واستأذنت ، فأبى أن يأذن لى ، فدخلت إليه بغير إذن فسل سيفه فى وجهى وقال : الآن حل لى قتلك ، فانصرفت عنه ، فكيف أولى مثله القضاء ؟ (طبقات المعتزلة : ص ٧٦ ، ٧٧ ــ ميزان الاعتدال رقم ١٥١٧) .

أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن فى فُسّاق هذه الأمة من هو شر من اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والزنادقة . هذا معقوله بأن الفاسق مُوَحِّد وليس بمؤمن ولا كافر ، فجعل الموحد الذى ليس بكافر شراً من الثنوى الكافر .

وأقَلُّ ما نقابل به على هذا القول أن نقول له : إنك عندنا شر من كل كافر على بسيط الأرض .

وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضَرْب شارب الخمر الحدَّ وقع خطأ ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأيهم ، فشارك ببدعته هذه نَجَدَات الخوارج فى إنكارها حد الخمر .

وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير مَنْ أنكر حَدَّ الخمر ، وإنما اختلفوا فى حد شارب النبيذ إذا لم يسكر منه ، فأما إذا سكر منه فعليه الحد عند فريق الرأى والحديث على رغم من أنكر ذلك .

وزعم ابن مبشر أيضاً أن مَنْ سَرَق حبة أو ما دونها فهو فاسق مخلد فى النار ، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا بغُفْرَان الصغائر عند اجتناب الكبائر .

وزعم أيضاً أن تأبيد المذنبين فى النار من مُوجِبات العقول ، وخالف بذلك أسلافه الذين قالوا : إن ذلك معلوم بالشرع دون العقل .

وزعم أيضاً أن رجلا لو بَعَثَ إلى امرأة يخطبها ليتزوجها ، وجاءته المرأة فوثَبَ عليها فوطئها من غير عقد أنه لا حَدَّ عليها ، لأنها جاءته على سبيل النكاح ، وأوجب الحدَّ على الرجل ، لأنه قصد الزنى ، ولم يعلم هذا الجاهلُ أن المطاوعة للزانى زانية إذا لم تكن مكرهة ، وإنما اختلف الفقهاء فيمن أَكْرَهَ امرأةً على الزنى ، فمنهم من أوجب للمرأة مهراً وأوجب على الرجل حداً ، وبه قال الشافعى وفقهاء الحجاز ، ومنهم من أسقط الحد عن الرجل لأجل وجوب

المهر عليه ، ولم يقل أحد من سلف الأمة بسقوط الحد عن المطاوعة للزانى كما قال ابن مبشر . وكفاه بخلاف الإجماع خِزْيا .

وأما جعفر بن حَرْب فإنه جَرَى على ضلالات أستاذه المردار ، وزاد عليه قوله بأن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها ، إذا كان كل بعضٍ منها غيرها .

وكان يزعم أن الممنوع من الفعل قادر على الفعل ، وليس يقدر على شىء ، هكذا حكى عنه الكعبىُّ فى مقالاته ، و يلزمه على هذا الأصل أن يجيز كون العالم بشىء ليس غير عالم به .

قال عبد القاهر : لابن حرب كتابٌ فى بيان ضلالاته ، وقد نقضناهُ عليه وسمينا نقضنا عليه بكتاب « الحرْب على ابن حَرْب » وفيه نقض أصوله وفصوله بحمد الله ومَنِّه .

١٠٠ ـ ذكر الإسكافية منهم[1] :

هؤلاء أتباع محمد بن عبد الله الإسكافى[2] وكان قد أخذ ضلالته فى القَدَر عن جعفر بن حرب ، ثم خالفه فى بعض فروعه ، وزعم أن الله تعالى يوصف بالقدرة على ظلم الأطفال والمجانين ، ولا يوصف بالقدرة على ظلم العقلاء ؛ فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب ، وخرج عن قول من قال

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٨ .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن عبد الله ، الإسكافى ، ذكره ابن المرتضى فى رجال الطبقة السابعة، وقال عنه : كان الإسكافى خياطا ، وكان عمه وأمه يمنعانه من الاختلاف فى طلب العلم ويأمرانه بلزوم الكسب ، فضمه جعفر بن حرب إلى نفسه ، وكان يبعث إلى أمه كل شهر عشرين درهما حتى بلغ ما بلغ ، وروى عن أبى الحسين الخياط أن الإسكافى مات فى سنة ٢٤٠ (انظر طبقات المعتزلة ص ٧٨) .

من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ، ولكنه لا يفعلهما لعلمه بقبحهما وغناه عنهما ، وجعل بين القولين منزلةً ؛ فزعم أنه إنما يقدر على ظلم مَنْ لا عَقْل له ، ولا يقدر على ظلم العقلاء . وأكفره أسلافُه فى ذلك ، وأكفرهم هو فى خلافه .

ومن تدقيقه فى ضلالته قوله بأنه يجوز أن يقال : إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز أن يقال : إنه يتكلم ، وسماه مكلما ، ولم يسمه متكلما ، وزعم أن متكلما يوهم أن الكلام قام به ، ومكلم لا يوهم ذلك ، كما أن متحركا يقتضى قيام الحركة به ، ومتكلما يقتضى قيام الكلام به ، فصحيح عندنا أن كلام الله تعالى عندنا قائم به وأما أسلافه القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلالك هذا يوجب عندك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانَهُ فحسب ، لأن الكلام عندك يحل فيه ، بل يوجب عليك إحالة إجراء اسم المتكلم على شىء ، لأن الكلام عندك وعند سائر المعتزلة له حروف ، ولا يصح أن يكون حرف واحدٌ كلاما ، ومحل كل حرف من حروف الكلام غير محل الحرف الآخَرِ ، فيعنى على اعتلالك أن لا يكون الإنسان متكلما ولا جزءاً منه على قواعد اعتلالك أن الله تعالى لم يكن متكلما لأن الكلام لا يقوم به عندك .

وقد نخم بعض المعتزلة من الإسكافى بأنْ زعم أن محمد بن الحسن[1] رآه ماشيا فنزل عن فرسه ، وهذا كذب من قائله ، لأن الإسكافى لم يكن فى زمان محمد بن الحسن ، ومات محمد بن الحسن بالرى فى خلافة هارون الرشيد ، ولم يدرك

---

(١) هو فقيه عصره قاضى القضاة أبو عبد الله : محمد بن الحسن الشيبانى ، ولد بواسط ونشأ بالكوفة ، وسمع أبا حنيفة ومالك بن مغول وطائفة ، وكان من أذكياء العالم ، قال أبو عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن ، وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعى : لو أشاء أن أقول تنزل القرآن بلغة محمد بن الحسن لقلت ، لفصاحته ، وقد حملت عنه وقر بختى ؛ توفى وهو فى صحبة هارون الرشيد بالرى فى سنة ١٨٩ عن سبع وخمسين سنة (العبر : ١ / ٣٠٢ وما بعدها ــ الفهرست ٣٠١)

الإسكافىُّ زمانَ الرشيد ، ولو أدرك زمان محمد لم يكن محمد ينزل لمثله عن فرسه مع تكفيره إياه . وقد روى هشام بن عبيد الله الرازى[1] عن محمد بن الحسن أن من صلى خلف المعتزليّ يُعيدُ صلاته ، وروى هشام أيضاً عن يحيى بن أكثم[2] عن أبى يوسف[3] أنه سُئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة ، وقد أشار الشافعى فى كتاب القياس إلى رُجُوعِه عن قبول شهادة المعتزلة وأهل الأهواء ، وبه قال مالك وفقهاء المدينة ، فكيف يصح من أئمة الإسلام إكرام القدرية بالنزول لهم مع قولهم بتكفيرهم ؟

---

(١) هكذا ذكره الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب (٤٧/١١) باسم « هشام ابن عبيد الله الرازى السبتى » وذكره الذهبى فى العبر (١ / ٣٨٣) باسم « همام ابن عبد الله الرازى الحنفى » وذكر عنه أنه كان كثير العلم واسع الرواية ، وفيه ضعف ، وقد جاء عنه أنه قال : أنفقت فى طلب العلم سبعمائة ألف درهم ، وذكر مثل ذلك الحافظ فى التهذيب ، واتفق مع الذهبى فيمن ذكرهم من شيوخه ، وقال الذهبى : إنه توفى فى سنة ٢٢١ .

(٢) هو أبو محمد : يحيى بن أكثم ، المروزى ، ثم البغدادى ، القاضى ، أحد الأعلام ، القائم بكل معضلة ، غلب على الأمين العباسى حتى أخذ بمجامع قلبه وقلده القضاء وتدبير مملكته ، فكانت الوزراء لاتصنع شيئاً إلا بعد مطالعته ، توفى بالربذة عائداً من الحج فى آخر سنة ٢٤١ وله سبعون سنة (العبر : ١ / ٤٣٩) .

(٣) هو أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم ، الكوفى ، قاضى القضاة ، وهو أول من قيل له قاضى القضاة ، تفقه على الإمام أبى حنيفة ، وروى عن عطاء بن السائب وطبقته ، وكان يحب أهل الحديث ويميل إليهم ، وقال محمد بن سماعة : كان أبو يوسف يصلى بعد ما ولى القضاء فى كل يوم مائتى ركعة ، وقال يحيى بن يحيى النيسابورى : سمعت أبا يوسف يقول عند وفاته : كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة ، توفى فى شهر ربيع الآخر من سنة ١٨٢ (العبر : ٢٨٤/١ وما بعدها ـ الفهرست ٣٠٠ ـ تذكرة الحفاظ رقم ٢٧٣) .

١٠١ – ذكر الثُّمامية منهم [٤] :

هؤلاء أتباع ثُمامة بن أشرس النميرى [٥] من مواليهم ، وكان زعيم القدرية فى زمان المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، وقيل : إنه هو الذى أغْوَى المأمون بأن دَعاه إلى الاعتزال .

وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلُّها فيهما .

إحداهما : أنه – لما شارَكه أصحابُ المعارف فى دعواهم أن المعارف ضرورية – زعم أن مَنْ لم يضطره الله إلى معرفته لم يكن مأموراً بالمعرفة ولامنهيا عن الكفر ، وكان مخلوقا للسخرة والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التى ليست بمكلفة.

وزعم لأجل ذلك أن عَوَامَّ الدهرية والنصارى والزنادقة يصيرون فى الآخرة ترابا .

وزعم أن الآخرة إنما هى دار ثوابٍ أو عقابٍ ، وليس فيها لمن مات طفلا ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثواباً ، ولا معصية يستحقون عليها عقاباً؛ فيصيرون حينئذ ترابا ؛ إذ لم يكن لهم حظ فى ثواب ولا عقاب

---

(٤) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٨ – والملل والنحل : ١ / ٧٠ .

(٥) هو أبو معن – ويقال : أبو بشر – ثمامة بن الأشرس ، النميرى ، وذكره ابن المرتضى فى أوائل من ذكر من رجال الطبقة السابعة ، وذكر له أخباراً كثيرة مع المأمون العباسى ، كما ذكر أن أول اتصاله بالخلفاء كان بهرون الرشيد ، وأنه قد تمكن منه تمكناً عظيما حتى عادله فى السفر إلى مكة ، وأنه كان يملأ أذن الرشيد علماً وأدبا ، وأنه كان يدبر فى نفسه الوقيعة بمحمد بن سليمان عند الرشيد ، لأنه كان قد قطع يدى عيسى الطبرى ، وأن ثمامة أخذ على نفسه أن يقتل محمد بن سليمان نفسه بسبب ذلك، وأنه ما زال بالرشيد حتى كان منه ما كان (طبقات المعتزلة ص ٦٢ – ٦٧) ومحمد بن سليمان بن على : ابن عم المنصور أمير البصرة وفارس ، وذكر الذهبى أنه مات فى سنة ١٧٣ ، ولم يذكر أنه قتل (العبر : ١ / ٢٦٣ ميزان الاعتدال رقم ١٣٩٤)

والبدعة الثانية من بدع ثُمَامة : قوله بأن الأفعال المتولِّدة أفعال لا فاعل لها .

وهذه الضلالة تجرُّ إلى إنكار صانع العالم ، لأنّه لوصح وجودُ فعل بلا فاعل لصح وجود كل فعل بلا فاعل ، ولم يكن حينئذ فى الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان فى حدوث العالم دلالة على صانعه ، كما لو أجاز إنسان وجود كتابة لامن كاتب ، ووجود مبنى أو منسوخ لامن بانٍ أو ناسخ .

ويقال له : إذا كان كلامُ الإنسان عندك متولداً ولا فاعل له عندك فلِمَ تَلُومُ الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر ؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ولا لكلمة الكفر ؟ .

ومن فضائح ثمامة أيضا أنه كان يقول فى دار الإسلام : إنها دار شرك ، وكان يحرم السَّبْىَ ، لأن المسبِيَّ عنده ماعصى ربه إذا لم يعرفه ، وإنما العاصى عنده من عرف ربه بالضرورة ثم جَحَده أو عصاه .

وفى هذا إقرار منه على نفسه بأنه ولد زنى ، لأنه كان من الموالى ، وكانت أمه مسبيَّة ، ووطْء من لايجوز سبيها على حكم السبى الحرام زنى ، والمولود منه ولد زنى ؛ فبدعة ثمامة على هذا التقدير لائق بنسبه

وقد حكى أصحاب التواريخ عن سخافة ثمامة ومجونه أموراً عجيبة :

منها : ماذكره عبد الله بن مسلم بن قتيبة فى كتاب « مختلف الحديث » ذكر فيه أن ثمامة بن أشرس رأى الناسَ يوم جمعة يتعادَوْنَ إلى المسجد الجامع لخوفهم فَوْتَ الصلاة ، فقال لرفيق له : انظر إلى هؤلاء الحمير والبقر . ثم قال : ماذا صنع ذاك العربىُّ بالناس ؟ . يعنى رسولَ الله صلى الله عليه وسلم .

وحكى الجاحظ فى كتاب المضاحك أن المأمون ركب يوما فرأى ثمامة سكران قد وقع فى الطين ، فقال له : ثمامة ؟ ! قال : أى والله ، قال: ألا تستحى؟ قال : لا والله ، قال : عليك لعنة الله ، قال : تَتْرَى ؛ ثم تَتْرَى .

وذكر الجاحظ أيضا أن غلام ثُمَامة قال يوما لثمامة : قم صَلِّ ، فتغافَلَ ، فقال له : قد ضاق الوقت فقم وصل واسترح ، فقال : أنا مستريح إن تركتنى .

وذكر صاحب تاريخ المَرَاوزة أن ثمامة بن أشرس سعى إلى الواثق بأحمد ابن نصر المروزى[١] وذكر له أنه يكفر مَنْ يُنْكِر رؤية الله تعالى ، ومن يقول بخلق القرآن ، فاعتصم المعتصم ببدعة القدرية فقتله ، ثم ندم على قتله ، وعاتب ثمامة ، وابن أبى دُوَاد[٢] ، وابن الزيات[٣] فى ذلك ، وكانوا أشاروا عليه بقتله ، فقال له ابن الزيات : وإن لم يكن قتله صوابا فقتلنى الله تعالى بين الماء والنار ، وقال ابن أبى دُوَاد : حَبَسَنى الله فى جلدى إن لم يكن قَتْلُه صوابا . وقال ثمامة : سَلَّطَ الله تعالى علىَّ السيوف إن لم تكن أنت مصيبا فى قتله . فاستجاب الله تعالى دعاء كل واحد منهم فى نفسه : أما ابن الزيات فإنه دخل فى الحمام وسقط

---

(١) هو أحمد بن نصر ، الخزاعى ، الشهيد ، كان من أولاد أمراء الدولة ، فنشأ فى علم وصلاح ، وكتب عن مالك وجماعة ، وحمل عن هشيم مصنفاته ، وما كان يحدث ، وكان يزرى على نفسه ، وكان رأسا فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وقام معه فى ذلك خلق من المطوعة ، واستفحل أمرهم ، قتله الواثق بيده لامتناعه من القول بخلق القرآن ولكونه أغلظ للواثق فى الخطاب ، وذلك فى سنة ٢٣١ (العبر : ١ / ٤٠٨) .

(٢) هو أبو عبد الله : أحمد بن أبى دواد ، الإيادى ، قاضى القضاة ، كان فصيحا مفوها شاعراً جوادا ، وكان ــ مع ذلك ــ رأسا من رؤوس الجهمية والمعتزلة ، وهو الذى شغب على إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وأفتى بقتله ، وقد غضب عليه وعلى آله المتوكل العباسى فى سنة ٢٣٧ فصادرهم وأخذ منهم ستة عشر ألف ألف درهم ، وحبسه ، وقد مرض بالفالج ومات فى سنة ٢٤٠ (العبر : ١/٤٣١ ــ ميزان الاعتدال رقم ٣٧٤) .

(٣) هو أبو جعفر : محمد بن عبد الملك الزيات ، وزير المعتصم والواثق والمتوكل ، كان أديباً شاعراً محسناً كامل الأدوات ، وكان ــ مع ذلك ــ جهميا ، قبض عليه المتوكل وعذبه وسجنه حتى هلك فى سنة ٢٣٣ (العبر : ١ / ٤١٤) .

فى أتونه فمات بين الماء والنار ، وأما ابن أبى دُوَاد فإن المتوكل رحمه الله حبسه فأصابه فى حبسه الفالج ، فبقى فى جلده محبوساً بالفالج إلى أن مات ، وأما ثمامة فإنه خرج إلى مكة فرآه الخزاعيون بين الصفا والمروة ، فنادى رجل منهم فقال: يا آل خُزَاعة ، هذا الذى سَعَى بصاحبكم أحمد بن نصر ، وسعى فى دمه ، فاجتمع عليه بنو خُزَاعة بسيوفهم حتى قتلوه ثم أخرجوا جيفته من الحرم فأكلته السباع خارجا من الحرم ، فكان كما قال الله تعالى : (فَذَاقَتْ وَبَالَ أمرها ، وكَانَ عَاقِبَةُ أمْرِهَا خُسْراً)[1] .

١٠٢ ـ ذكر الجاحظية منهم[2] :

هؤلاء أتباع عمرو بن بَحْر الجاحظ[3] وهم الذين اغتروا بحسن بيان الجاحظ فى كتبه التى لها ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول ، ولو عرفوا جهالاته فى ضلالاته لاستغفروا الله تعالى من تسميتهم إياهُ إنسانا ، فضلا عن أن ينسبوا إليه إحسانا .

فمن ضلالاته المنسوبة إليه ماحكاه الكعبى[4] عنه فى مقالاته ـ مع افتخاره به ـ قوله : إن المعارف كلها طِبَاعٌ ، وهى مع ذلك فعل للعباد ، وليست باختيار لهم .

قالوا : ووافق ثمامة فى أنْ لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعا ، وأنها وجبت بإرادتهم .

قال : وزعم أيضا أنه لايجوز أن يبلغ أحد فلا يعرف الله تعالى ، والكفار

(١) من الآية ٩ من سورة الطلاق .
(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٤٩ ـ والملل والنحل : ١ / ٧٥ .
(٣) تقدمت ترجمة أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ص ٦٦) .
(٤) تقدمت ترجمة الكعبى أبى القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود البلخى (ص١٢) وانظر زيادة على ما ذكرناه فى الموضع السابق طبقات المعتزلة ص ٨٨ .

عنده ما بين معاند وعارف قد استغرقه حبه لمذهبه ؛ فهو لا يشكر بما عنده من المعرفة بخالقه وتصديق رسله .

فإن صَدَقَ الـكعبي على الجاحظ فى أنْ لا فِعْلَ للانسان إلا الإرادة لزمه أن لا يكون الإنسان مصليا ، ولا صائما ، ولا حاجا ، ولا زانيا ، ولا سارقا ، ولا قاذفا ، ولا قاتلا ؛ لأنه لم يفعل عنده صلاة ، ولا صوما ، ولا حجا ، ولا زِنًى ، ولا سرقة ، ولا قَتْلاً ، ولا قَذْفا ؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة .

وإذا كانت هذه الأفعال التى ذكرناها عنده طباعا لا كَسْباً لزمه أن لا يكون للانسان عليها ثواب ولا عقاب ؛ لأن الإنسان لا يُثَاب ولا يُعَاقب على ما لا يكون كسبا له ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لَوْنِه وتركيب بَدَنِه إذْ لم يكن ذلك من كَسْبه .

ومن فضائح الجاحظ أيضاً : قوله باستحالة عَدَم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله سبحانه وتعالى يقدر على خَلْق شىء ولا يقدر على إفنائه ، وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان منفرداً قبل أن خلق الخلق .

ونحن وإن قلنا إن الله لا يفنى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ، ولسنا نجعل ذلك بأن الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر .

ومن فضائح الجاحظ أيضا : قوله بأن الله لا يُدْخل النار أحداً ، وإنما النار تَجْذِبُ أهلها إلى نفسها بطبعها ، ثم تمسكهم فى نفسها على الخلود .

ويلزمه على هذا القول أن يقول فى الجنة : إنها تجذبُ أهلَها إلى نفسها بطبعها ، وإن الله لا يدخل أحداً الجنة . فإن قال بذلك قَطَعَ الرغبة إلى الله فى الثواب ، وأبطل فائدة الدعاء . وإن قال « إن الله تعالى هو يدخل أهل الجنة الجنة » لزمه القولُ بأن [الله] يدخل النار أهلها .

وقد افتخر الكعبيُّ بالجاحظ ، وزعم أنه من شيوخ المعتزلة ، وافتخر بتصانيفه الكثيرة ، وزعم أنه كنانى من بنى كنانة بن خزَيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مضر .

فيقال له : إن كنت كنانيًّا كما زعَمْتَ فلمَ صنفت كتابَ « مفاخر القحطانية على الكنانية وسائر العدنانية » ، وإن كنت عربيا فلمَ صنفت كتاب « فَضْل الموالى على العرب » . وقد ذكر فى كتابه المسمى : « مفاخر قحطان على عدنان » أشعاراً كثيرة من هجاء القحطانية للعدنانية ، ومَنْ رَضى بهَجْو آبائه كمن هجا أباه . وقد أحسن جَحْظَة فى هجاء ابن بَسّام[1] الذى هجا أباه ، فقال: مَنْ كان يَهْجُو أباه ، فهَجْوُه قد كفاه لو أنه من أبيه ، ما كان يهجو أباه .

وأما كتبه المزخرفة فأصناف : منها كتاب فى « حيل اللصوص » وقد عَلَّم بها الفَسَقَة وُجُوه السرقة ، ومنها كتابه فى « غش الصناعات » وقد أفسد به على التجار سِلَعهم ، ومنها كتابه فى « النواميس » وهو ذَرِيعة للمحتالين يجتلبون بها ودائع الناس وأموالهم ، ومنها كتابه فى « الفُتْيَا » وهو مشحون بطعن أستاذه النظام على أعلام الصحابة ، ومنها كتبه فى « القحاب ، والكلاب ، واللاطة » وفى « حيل المكدين » ومعانى هذه الكتب لائقة به وبصفته وأسرته ، ومنها كتاب « طبائع الحيوان » وقد سلَخ فيه معانى كتاب « الحيوان » لأرسطاطاليس ، وضمَّ إليه ما ذكره المدائنى من حكم العرب وأشعارها فى منافع الحيوان ، ثم إنه شحن الكتاب بمُنَاظرة بين الكلب والديك ، والاشتغالُ بمثل هذه المناظرة يضيع الوقت بالغَثِّ ، ومن افتخر بالجاحظ سلمناه إليه[2] .

وقولُ أهل السنة فى الجاحظ كقول الشاعر فيه :

---

(١) هو : على بن محمد بن ناصر بن منصور بن بسام الكاتب ، توفى سنة ٣٠٢

(٢) ربما كان الأصل « وكلناه إليه » .

لو يُمْسَخُ الخنزيرُ مَسْخاً ثانياً ما كَانَ إلاَّ دُونَ قُبْحِ الْجَاحِظِ
رَجُل ينوب عن الْجَحِيم بنَفْسِهِ وَهُوَ الْقَذَى فِي كُلِّ طَرْفٍ لاَحِظِ[1]

١٠٣ ـ ذكر الشحّامية منهم[2] .

هؤلاء أتباع أبى يعقوب الشَّحَّام[3] وكان أستاذ الجبائى ، وضلالاته كضلالات الجبائى ، غير أنه أجاز كونَ مقدورٍ واحدٍ لقادرين ، وامتنع الجبائى وابنه من ذلك ، وقد ظن بعض الأغبياء أن قول الشَّحَّام كقول الصفاتية فى مقدور لقادرين ، و بين القولين فرق واضح ، وذلك أن الشحام أجاز كونَ مقدور واحد لقادرين يصح أن يحدثه كل واحد منهما على البدل ، و كذلك حكاه الكعبى فى كتاب عيون المسائل على أبى الهذيل . والصفاتيةُ لا يثبتون خالقين ، وإنما يجيزون كون مقدور واحدٍ لقادرين : أحدهما خالقه ، والآخر مكتسِبٌ له . وليس الخالق مكتسبا ، ولا المكتسب خالقا . وفى هذا بيان الفرق بين الفريقين على اختلاف الطريقين .

---

(١) روى هذا البيت :
رجل يدل على الجحيم بوجهه وهو القذى فى عين كل ملاحظ
(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ .
(٣) هو أبو يعقوب : يوسف بن عبد الله بن إسحاق « الشحام » ، من أصحاب أبى الهذيل ، وإليه انتهت رياسة المعتزلة فى البصرة فى وقته ، ويروى أن الواثق العباسى أمر أن يجعل مع أصحاب الدواوين رجال من المعتزلة لينصفوا المتظلمين من أهل الخراج ، فاختار ابن أبى دواد أبا يعقوب الشحام ، فجعله ناظراً على الفضل بن مروان فقمعه وقبض يده عن الانبساط فى الظلم (طبقات المعتزلة ٧٢) .

١٠٤ – ذكر الخياطية منهم[1] :

هؤلاء أتباع أبى الحسين الخياط[2] الذى كان أستاذ الكعبى فى ضلالته ، وشارك الخياطُ سائرَ القدرية فى أكثر ضلالاتها ، وانفرد عنهم بقول لم يسبق إليه فى المعدوم ، وذلك أن المعتزلة اختلفوا فى تسمية المعدوم شيئاً ، منهم من قال : لا يصح أن يكون المعدوم معلوما ومذكوراً ، ولا يصح كونه شيئا ولا ذاتاً ، ولا جوهراً ، ولا عرضا ، وهذا اختيار الصالحى منهم ، وهو موافق لأهل السنة فى المنع من تسمية المعدوم شيئا ، وزعم آخرون من المعتزلة أن المعدوم شىء ومعلوم ومذكور ، وليس بجوهر ولا عرض ، وهذا اختيار الكعبى منهم ، وزعم الجبائى وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له فى حال عدمه ، وزعم أن الجوهر كان فى حال عدمه جوهرا ، وكان العرض فى حال عدمه عرضا ، وكان السواد سوادا والبياض بياضا ، فى حال عدمهما . وامتنع هؤلاء كلهم عن تسمية المعدوم جسما ، من قِبَلِ أن الجسم عندهم مركب وفيه تأليف وطول وعرض وعُمْق ، ولا يجوز وصف معدوم بما يوجب قيام معنى به .

وفارق الخياط فى هذا الباب جميعَ المعتزلة وسائر فرق الأمة ، فزعم أن الجسم فى حال عدمه يكون جسما ؛ لأنه يجوز أن يكون فى حال حدوثه جسما ، ولم يجز أن

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ ، والملل والنحل : ١/٧٦ .

(٢) هو أبو الحسين : عبد الرحيم بن محمد بن عثمان ، الخياط ، ذكره ابن المرتضى فى رجال الطبقة الثامنة ، وقال عنه : أستاذ أبى القاسم البلخى عبد الله بن أحمد ، وكان أبو على يفضل البلخى على أستاذه ، وله كتب كثيرة فى النقض على ابن الراوندى ، وكان أبو الحسين فقيها صاحب حديث واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين (طبقات المعتزلة ص ٨٥) وقد تحدثنا عن كتابه الانتصار الذى رد به على ابن الراوندى (ص ٦٦ السابقة) فى ترجمتنا لابن الراوندى .

يكون المعدوم متحركا ؛ لأن الجسم فى حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركا عنده ، فقال : كل وصف يجوز ثبوته فى حال الحدوث فهو ثابت له فى حال عدمه .

ويلزمه على هذا الاعتلال أن يكون الإنسان قبل حدوثه إنسانا ، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان بكمالها من غير نَقْلٍ له فى الأصلاب والأرحام ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك .

وكان هؤلاء الخياطية يقال لهم « المعدومية » لإفراطهم بوصفهم المعدومَ بأكثر أوصاف الموجودات ، وهذا اللقب لائق بهم .

وقد نقض الجبائىُّ على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه فى كتاب مفرد ، وذكر أن قوله بذلك يؤديه إلى القول بقدم الأجسام .

وهذا الإلزام متوجِّه على الخياط ، ويتوجَّهُ مثله على الجبائى وابنه فى قولهما بأن الجواهر والأعراض كانت فى حال العدم أعراضاً وجواهر ، فإذا قالوا « لم تزل أعيانا وجواهر وأعراضا ، ولم يكن حدوثها لمعنى سوى أعيانها » فقد لزمهم القولُ بوجودها فى الأزل ، وصاروا فى التحقيق إلى معنى قول الذين قالوا بقدم الجواهر والأعراض .

وكان الخياط — مع ضلالته فى القدر ، وفى المعدومات — منكر الحجة فى أخبار الآحاد ، وما أراد بإنكاره إلا إنكار أكثر أحكام الشريعة ، فإن أكثر فروض الفقه مبنية على أخبار من أخبار الآحاد .

وللكعبى عليه كتاب فى حجة أخبار الآحاد ، وقد ضلل فيه من أنكر الحجة فيها ، وقلنا للكعبى : يكفيك من الخزى والعار انتسابُكَ إلى أستاذٍ تُقِرُّ بضلالته .

* * *

١٠٥ ـ ذكر الكعبيّة[1] منهم :

هؤلاء أتباع أبى القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخى ، المعروف بالكعبى[2] ، وكان حاطبَ ليلٍ يدعى فى أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ولم يَحْظَ فى شىء منها بأسراره ، ولم يُحِطْ بظاهره فضلا عن باطنه ، وخالف البصريِّينَ من المعتزلة فى أحوال كثيرة .

منها : أن البصريين منهم أقرُّوا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان ، وأنكروا أن يرى نفسه كما أنكروا أن يراه غيرُه .وزعم الكعبى أن الله تعالى لايرى نفسه ولا غيره إلا على معنى علمه بنفسه وبغيره ، وتبع النظّامَ فى قوله : إن الله تعالى لا يرى شيئا فى الحقيقة .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجلّ سامعٌ للكلام والأصوات على الحقيقة ، لا على معنى أنه عالم بهما . وزعم الكعبى والبغداديون من المعتزلة : أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى بالسمع، وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التى يسمعها غيرُه والمرئيات التى يراها غيره .

ومنها : أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجل مريدٌ على الحقيقة، غير أن أصحابنا قالوا : إنه لم يزل مريداً بإرادة أزَليّةٍ،وزعم البصريونَ من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لا فى محل . وخرَجَ الكعبى والنظام وأتباعهما عن هذين

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥١ ـ وقد ذكرها الشهرستانى مع الخياطية السابقة فى ترجمة واحدة (٧٦/١) لكون الخياط أستاذ الكعبى ، ولكنه ذكر مقالات الخياط فى مسألة المعدوم .

(٢) تقدمت ترجمة الكعبى فى أوائل الكتاب (ص ١٢) وقد أشرنا إلى ذلك قريبا فى (ص١٧٥) وانظر زيادة على ما ذكرناه فى الموضع الأول من المراجع طبقات المعتزلة لابن المرتضى ص ٨٨ .

القولين ، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة ، وزعموا أنه إذا قيل « إن الله عز وجل أراد شيئا من فعله » فمعناه أنه فَعَله ، وإذا قيل « إنه أراد من عنده فعلا » أنه أمر به، وقالوا : إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعا مجاز ، كما أن وصف الجدار بالإرادة في قول الله تعالى : (جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقَامَهُ قال : لو شِئْتَ لاَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أجراً)(١) مجاز ، وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا في نفيهم إرادة الله عز وجل .

ومنها : أن الكعبي زعم أن المقتول ليس بميت ، وعاندَ قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ، وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فمن زُحْزِحَ عن النار وَأُدْخِلَ الجنة فقد فاز ، وما الحياة الدنيا إلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾(٢) وسائر الأمة مجمعون على أن كل مقتول ميتٌ ، وأنّى يصح مقتول غير ميت ؟ .

ومنها : أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف .

ومنها : أن البصريين مع أصحابنا في أن الاستطاعة معنًى غير صحة البدن والسلامة من الآفات ، وزعم الكعبي أنها ليست غير الصحة والسلامة .

والبصريون من المعتزلة يكفرون البغداديين منهم ، والبغداديون يكفرون البصريين ، وكلا الفريقين صادق في تكفير الفريق الآخر كما بيناه في كتابه « فضائح القدرية » .

* * *

(١) من الآية ٧٧ من سورة الكهف .
(٢) من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .

١٠٦ ـ ذكر الجُبَّائية منهم[1] :

هؤلاء أتباع أبى على الجُبَّائى[2] الذى أضَلَّ أهل خوزستان ، وكانت المعتزلة البصرية فى زمانه على مذهبه ، ثم انتقلوا بعده إلى مذهب ابنه أبى هاشم

فمن ضلالات الجُبَّائى أنه سَمَّى الله عز وجل مُطِيعاً لعبده إذا فعل مُرَاد العبد وكان سبب ذلك أنه قال يوما لشيخنا أبى الحسن الأشعرى رحمه الله : مامعنى الطاعة عندك ؟ فقال : مُوَافقة الأمر ، وسأله عن قوله فيها ، فقال الجبائى: حقيقة الطاعة عندى موافقة الإرادة ، وكلُّ مَنْ فعل مُرَاد غيره فقد أطاعه، فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يلزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مُطيعا لعبده إذا فعل مراده ، فالتزم ذلك ، فقال له شيخنا رحمه الله : خالفْتَ إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين ، ولوجاز أن يكون الله تعالى مُطِيعا لعبده لجاز أن يكون خاضعا له ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ثم إن الجبائى زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس ، وأجاز اشتقاق اسمٍ له من كل فعلٍ فعله ، وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه مُحْبِل

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥٢ ـ والملل والنحل : ١/٧٨ .

(٢) هو أبو على : محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان ، الجبائى ـ نسبة إلى جى بضم الجيم وتشديد الباء ، وهى بلد من أعمال خوزستان فى طرف من البصرة والأهواز ـ البصرى ، شيخ المعتزلة وأبو شيخها عبد السلام أبو هاشم الآتى بعد ـ وهو عندهم الذى سهل علم الكلام ويسره وذلله ، وكان ـ مع ذلك ـ فقيها ورعا زاهدا ، لم يتفق لأحد من إذعان سائر طبقات المعتزلة له والإقرار له بالتقدم والرياسة بعد أبى الهذيل العلاف مثل ما اتفق له ، تلقى الاعتزال على أبى يعقوب الشحام ولق غيره من متكلمى زمانه، وكان ـ من حداثة سنه ـ معروفا بقوة الجدل ، توفى فى سنة ٣٠٣ (العبر : ٢/١٢٥ ـ طبقات المعتزلة ص ٨٠ ـ ٨٥ ، وابن خلكان الترجمة رقم ٥٧٩ ـ وشذرات الذهب : ٢/٢٤١) .

النساء؛ لأنه خالق الحبل فيهن ، فالتزم ذلك ، فقال له : بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى فى تسمية الله أباً لعيسى مع امتناعهم من القول بأنه مُحْبِل مريم .

ومن ضلالات الجبائى أيضا: أنه أجاز وجود عرض واحد فى أمكنة كثيرة وفى أكثر من ألف ألف مكان ، وذلك أنه أجاز وُجُودَ كلامٍ واحد فى ألف ألف محل ، وزعم أن الكلام المكتوبَ فى محل إذا كُتب فى غيره كان موجوداً فى المحلين ، من غير انتقال منه عن المكان الأول إلى الثانى ، ومن غير حدوث فى الثاني ، وكذلك إن كتب فى ألف مكان أو ألف ألف محل .

وزعم هو وابنه أبو هاشم أن الله تعالى إذا أراد أن يُفْنِيَ العالم خلق عرضاً لا فى محل أفنى به جميع الأجسام والجواهر ، ولا يصح فى قدرة الله تعالى أن يفنى بعضَ الجواهر مع بقاء بعضها ، وقد خَلَقَها تفاريقَ ، ولا يقدر على إفنائها تفاريق.

وقد حكى أن شيخنا أبا الحسن رحمه الله قال للجبائى : إذا زعمت أن الله تعالى قد شاء كلَّ ما أمر به ، فما تقول فى رجل له على غيره حَقٌّ يُماطله فيه ؟ فقال له : والله لأعطينَّك حقك غداً إن شاء الله ، ثم لم يُعْطِه حقه فى غده، فقال: يحنث فى يمينه ، لأن الله تعالى قد شاء أن يعطيه حقه فيه ، فقال له : خالفت إجماع المسلمين قبلك ؛ لأنهم اتفقوا قبلك على أن مَنْ قَرَنَ يمينَه بمشيئة الله عز وجل لم يحنث [كما يحنث] إذا لم يقرن به .

١٠٧ ـ ذكر البهشمية[١] :

هؤلاء أتباع أبى هاشم[٢] بن الجُبَّائى ، وأكثر معتزلة عصرنا على مذهبه ،

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٥٣ ـ وقد أدمجها الشهرستانى فى الملل والنحل : ١/٧٨ مع الجبائية السابقة لكون أبى هاشم صاحب هذه الفرقة ابن أبى على صاحب الفرقة السابقة .

(٢) هو أبو هاشم : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى السابق ذكره ، =

الدعوة ابن عَبّاد[١] وزير آل بُوَيْه إليه ، ويقال لهم : الذّمّية ؛ لقولهم باستحقاق الذّمّ لا على فعل ، وقد شاركوا المعتزلة فى أكثر ضلالاتها ، وانفردوا عنهم بفضائح لم يسبقوا إليها .

= قدم ابن المرتضى ذكره على جميع رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة مع تأخره عنهم فى السن لتقدمه -زعم- فى العلم ، وحكى عنه أنه لم يبلغ غيره مبلغه فى علم الكلام ، وكان من شدة حرصه يسأل أباه أبا على حتى يتأذى به ، وكان يسأله طول نهاره ما قدر ، فإذا كان فى الليل سبق إلى موضع مبيت أبيه لئلا يغلق دونه الباب ، فإذا استلقى أبو على على سريره وقف أبو هاشم بين يديه يسأله حتى يضجره ، فيحول وجهه عنه فيتحول إلى جهة وجهه ، فلا يزال كذلك حتى ينام ، وربما سبق أبو على فأغلق على نفسه الباب دونه . وقد خالف أبو هاشم أباه فى جملة من المسائل ، كما خالف أبوه أستاذه أبا الهذيل فى مسائل ، ومات أبو هاشم بن الجبائى ببغداد فى شهر شعبان من سنة ٣٢١ (العبر : ٢/١٨٧ - وطبقات المعتزلة ص ٩٤ - ٩٦) .

(١) هو أبو القاسم : إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد بن أحمد بن إدريس ، الطالقانى ، الملقب بالصاحب ، وقال عنه ابن خلكان : نادرة الدهر ، وأعجوبة العصر ، فى فضائله ومكارمه وكرمه ، أخذ الأدب عن أبى الحسين أحمد بن فارس اللغوى صاحب كتاب المجمل فى اللغة ، وأخذ من أبى الفضل بن العميد وغيرهما ، وقال عنه أبو بكر الخوارزمى : الصاحب نشأ من الوزارة فى حجرها ، ودب ودرج من وكرها ، ورضع أفاويق درها ، وهو أول من لقب بالصاحب من الوزراء ؛ لأنه كان يصحب ابن العميد ، وقال الصابى فى كتاب التيجان : إنه قيل له الصاحب لأنه صحب مؤيد الدولة بن بويه منذ الصبا وسماه الصاحب فاستمر عليه هذا اللقب ، واشتهر به ، ثم سمى به كل من ولى الوزارة بعده . واجتمع عنده من الشعراء مالم يجتمع عند غيره ، ومدحوه بغرر المدائح . وكان مولده لأربع عشرة ليلة بقيت من ذى القعدة سنة ٣٢٦ فى إصطخر ، ويقال : فى الطالقان ، وتوفى فى ليلة الجمعة الرابع والعشرين من صفر سنة ٣٨٥ بالرى ، ثم نقل إلى أصبهان ، ودفن فى قبة بمحلة تعرف بباب دزبة (ابن خلكان الترجمة رقم ٩٣ - ويتيمة الدهر للثعالبى : ٣/١٩٢ - ٢٩٠ بتحقيقنا - ومعاهد التنصيص ٥٥٠ بولاق) .

منها : قولهم باستحقاق الذم والعقاب لاعلى فعل ، وذلك أنهم زعموا أن القادر يجوز أن يخلو من الفعل والتَّرْك مع ارتفاع الموانع من الفعل ، والذى ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتكم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة فى تقدمها عليه ، فكانوا يختلفون فى الجواب عن هذا الإلزام؛ فمنهم من كان يوجب وقوعَ الفعل أوضده بالاستطاعة فى الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع ، ويزعم مع ذلك أن القدرة لاتكون قدرته عليه فى حال حدوثه . ومنهم من أجاز حدوثَ الفعل مع عدم القدرة ومع حدوث العجز الذى هو ضد القدرة التى قد عدمت بعد وجودها ، ورأى أبوهاشم ابن الجبائى توجُّهَ إلزام أصحابنا عليهم فى التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة فى جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليه ، ولم يجد المعتزلة عنه انفصالا صحيحا ، فالتزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أبداً مع بقاء قدرته وتوفر الآلة وارتفاع الموانع عنه خاليا من الفعل والترك . فقيل له ، على هذا الأصل : أرأيت لو كان هذا القادر مكلفاً ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعةً له ماذا يكون حاله ؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم ، لاعلى فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه ، وتوفُّر الآلة فيه ، وارتفاع الموانع منه ، فقيل له : كيف استحقَّ العقابَ بأن لم يفعل ما أمر به وإنْ لم يفعل ما نهى عنه دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به ؟ .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصى على اكتساب معصية لم يخترعها العاصى . وقالوا الآن : إن تكفيرَ أبى هاشم فى قوله بعقاب مَنْ ليس فيه معصية لامن فعله ولا من فعل غيره أوْلى .

والثانى : أنه سمى مَنْ لم يفعل ما أُمِرَ به عاصيا ، وإن لم يفعل معصية ، ولم

يوقع اسم المطيع إلا على مَنْ فعل طاعة ، ولو صح عاصٍ بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، ولصح كافر بلا كفر .

ثم إنه — مع هذه البدع الشنعاء — زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيراً قبيحا يستحق بذلك قسطين من العذاب ، أحدهما : للقبيح الذى فعله ، والثانى : لأنه لم يفعل الحسن الذى أمر به ، ولو تغير تغيراً حسنا وفعل مثل أفعال الأنبياء وكان الله تعالى قد أمره بشىء فلم يفعل ولا فعل ضدَّه لصار مخلداً .

وسائر المعتزلة يكفرونه فى هذه المواضع الثلاثة :

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل .

والثانى : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيراً قبيحا

والثالث : فى قوله : إنه لو تغير تغيراً حسنا وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ولم يفعل شيئا واحداً مما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود فى النار

وألزمه أصحابنا فى الحدود مثل قوله فى القسطين حتى يكون عليه حَدَّان : حد الزنى الذى قد فعله ، والثانى لأنه لم يفعل ماوجب عليه من ترك الزنى ، وكذلك القول فى حدود القذف ، والقصاص ، وشرب الخمر ، وألزموه إيجاب كفارتين على المُفْطِرِ فى شهر رمضان ، إحداهما : لفطره الموجب للكفارة ، والثانية بأن لم يفعل ماوجب عليه من الصوم والكف عن الفطر .

فلما رأى ابنُ الجبائى توجُّهَ هذا الإلزام عليه فى بدعته هذه ارتكب ماهو أشنع منها فراراً من إيجاب حدين وكفارتين فى فعل واحد ، فقال : إنما نهى عن الزنى ، والشرب ، والقذف ، فأما ترك هذه الأفعال فغير واجب عليه .

وألزموه أيضا القولَ بثلاثة أقساط وأكثر لا إلى نهاية ، لأنه أثبت قسطين فيما هو متولِّد عنده : قسطا لأنه لم يفعله ، وقسطا لأنه لم يفعل سببه ، وقد وجدنا

من المسبَّبات مايتولَّدعنده من أسباب كثيرة تتقدمه كإصابة الهَدَف بالسَّهم فإنهاتتولد عنده من حركات كثيرة يفعلها الرامى فى السهم، وكل حركة منها سبب لما يليها إلى الإصابة . ولو كانت مائة حركة فالمائة منها سبب الإصابة ، فيبقى على أصله إذا أمره الله تعالى بالإصابة فلم يفعلها أن يستحق مائة قسط وقسطاً آخر ، الواحد منها أن لم يفعل الإصابة ، والمائة لأنه لم يفعل تلك الحركات .

ومن أصله أيضا أنه إذا كان مأموراً بالكلام فلم يفعله استحق عليه قسطين : قسطا لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطا لأنه لم يفعل سببه ، ولو أنه فعل ضد سبب الكلام لاستحق قسطين ، وقام هذا عنده مقام السبب الذى لم يفعله، فقلنا له : هلاَّ استحق ثلاثة أقساط : قسطا لأنه لم يفعل الكلام ، وقسطا لأنه لم يفعل سببه ، وقسطا لأنه [فعل] ضدّ سبب الكلام ؟ .

وقد حكى بعضُ أصحابنا عنه أنه لم يكن يثبت القسطين إلا فى ترك سبب الكلام وحده . وقد نص فى كتاب « استحقاق الذم » على خلافه ، وقال فيه كلُّ ماله ترك مخصوص فحكمه حكم سبب الكلام ، وما ليس له ترك مخصوص فحكمه حكم ترك العطية الواجبة كالزكاة ، والكفارة ، وقضاء الدين ، ورد المظالم ، وأراد بهذا أنَّ الزكاة ، والكفارة ، وما أشبههما لا تقع بجارحة مخصوصة ولا له تَرْك واحد مخصوص ، بل لو صلى ، أو حَجَّ ، أو فعل غير ذلك كان جميعُه تركا للزكاة . والكلام سببُ تركهِ مخصوصٌ ، فكان تركه قبيحا ، فإذا ترك سبب الكلام استحق لأجله قسطا ، وليس للعطية ترك قبيح فلم يستحق عليه قسطا آخر أكثر من أن يستحق الذم لأنه لم يؤدِّ .

فيقال له : إن لم يكن ترك الصلاة والزكاة قبيحاً وجب أن يكون حسنا ، وهذا خروج عن الدين ، فما يؤدى إليه مثله .

ومن مناقضاته فى هذا الباب أنه سمى من لم يفعل ما وجب عليه ظالما ،

وإن لم يوجد منه ظلم . وكذلك سماه كافراً ، وفاسقا ، وتوقَّفَ فى تسميته إياه عاصيا ؛ فأجاز أن يخلِّد الله فى النار عبداً لم يستحق اسمَ عاصٍ، وتسميته إياه فاسقاً وكافراً يوجب عليه تسميته بالعاصى ، وامتناعُه من هذه التسمية يمنعه من تسميته فاسقاً وكافراً .

ومن مناقضاته فيه أيضا ما خالف فيه الإجماع بفَرْقِه بين الجزاء والثواب ، حتى إنه قال : يجوز أن يكون فى الجنة ثواب كثير لا يكون جزاء ، ويكون فى النار عقاب كثير لا يكون جزاء ، وإنما امتنع من تسميته جزاء لأن الجزاء لا يكون إلا على فعل ، وعنده أنه قد يكون عقاب لا على فعل ، وقيل له : إذا لم يكن جزاء إلا على فعل فما تنكر أنه لا ثواب ولا عقاب إلا على فعل ؟

والفضيحة الثانية من فضائح أبى هاشم : قولُه باستحقاق الذم والشكر على فعل الغير ، فزعم أن زيداً لو أمر عمراً بأن يعطىَ غيرَه فأعطاه استحق الشكر على فعل الغير من قابض العطية على العطية التى هى فعل غيره، وكذلك لو أمره بمعصية ففعلها لا يستحق الذم على نفس المعصية التى هى فعل غيره . وليس قوله فى هذه كقول سائر فرق الأمة أنه يستحق الشكر أو الذم على أمْرِه إياه به،لا على الفعل المأمور به الذى هو فعل غيره،وهذا المبتدع يوجب له شكرين أو ذمين ،أحدهما : على الأمر الذى هو فعله ، والآخر : على المأمور به الذى هو فعل غيره . وكيف يصح هذا القول على مذهبه مع إنكاره على أصحاب الكَسْب قولَهم بأن الله يخلق أكْسَابَ عباده ثم يثيبهم أو يعاقبهم عليها ؟ ويقال له: ما أنكرت على هذا الأصل الذى هو فعل غيره انفردت به من قول الأزارقة : إن الله تعالى يعذب طفل المشرك على فعل أبيه ، وقيل : إذا أجَزْتَ ذلك فأجِزْ أن يستحقَّ العبدُ الشكر والثواب على فعلٍ فَعَلَه الله تعالى عند فعل العبد ، مثل : أن يسقى أو يطعم

مَنْ قد أشْرَفَ على الهلاك فيعيش ويحيى فيستحق الشكر والثواب على نفس الحياة والشبع والرى الذى هو من فعل الله تعالى .

الفضيحة الثالثة من فضائحه : قولُه فى التوبة : إنها لا تصح من ذنب مع الإصرار على قبيح آخر يعلمه قبيحا أو يعتقده قبيحاً وإن كان حسنا . وزعم أيضا أن التوبة من الفضائح لا تصح مع الإصرار على منع حَبَّةٍ تجب عليه ، وعَوَّلَ فيه على دَعْوَاه فى الشاهد أن مَنْ قتل ابناً لغيره وزنى بحرمته لا يحسن منه قبوله توبة من أحد الذنبين مع إصراره على الآخر ، وهذه دعوى غير مسلمة له فى الشاهد ، بل يحسن فى الشاهد قبوله التوبة من ذنب مع العقاب على الآخر كالإمام يَعُقه ابنُه ، ويسرق أموالَ الناس، ويزنى بجواريه ، ثم يعتذر إلى أبيه فى العقوق فيقبل توبته فى العقوق من عقوقه وفيما خانه فيه من ماله ، ويقطع يده فى مال غيره ويجلده فى الزنى .

ومما عَوَّل عليه فى هذا الباب قوله : إنما وجب عليه تركُ القبيح لقبحه ، فإذا أَصَرَّ على قبح آخر لم يكن تاركا للقبيح المتروك من أجل قبحه .

وقلنا له : ما تنكر أن يكون وجوبُ ترك القبيح لإزالة عقابه عن نفسه ؟ فيصح خلاصه من عقاب ما تاب عنه وإن عوقب على مالم يتب عنه ؟

وقلنا له : أ كثر ما فى هذا الباب أن يكون التائب عن بعض ذنوبه قد ناقَضَ وتاب عن ذنبه لقبحه وأَصَرَّ على قبيح آخر ، فلم تصح توبته من الذى تاب منه ، كما أن الخارجيَّ وغيره ممن يعتقد اعتقاداتٍ فاسدةً وعنده أنها حسنة يصح عندك منه التوبة عن قبائح يعلم قبحها مع إصراره على قبائح قد اعتقد حسنها ، ويلزمك على أصلك هذا — إذا قلت إنه مأمور باجتناب كل ما اعتقده قبيحا — أن تقول فى الواحد منا إذا اعتقد قبح مذاهب أبى هاشم ، وزنى ، وسرق : أن لا تصح توبته إلا بترك جميع ما اعتقده قبيحا ، فيكون مأموراً باجتناب الزنى

وللسرقة وباجتناب مذاهب أبى هاشم كلها لاعتقاده قبحها .

وقد سأله أصحابنا عن يهودى أسْلَم وتاب عن جميع القبائح ،غير أنه أصَرَّعلى منع حبة فضة من مستحقها عليه من غير استحلالها ولا جحود لها ، هل صحت توبته من الكفر ؟ فإن قال « نعم » نقض اعتلاله ، وإن قال « لا » عاند إجماع الأمة

ومن قوله أنه لم يصح إسلامه ، وأنه كافر على يهوديته التى كانت قبل توبته، ثم إنه لم يُجْرِ عليه أحكام اليهود . فزعم أنه غير تائب من اليهودية بل هو مصر عليها ، وهو مع ذلك ليس يهوديا .

وهذه مناقضة بينة . وقيل له : إن كان مُصِراً على يهوديته فأبِحْ ذبيحته ، وخُذِ الجزية منه ، وذلك خلاف قول الأمة .

والفضيحة الرابعة من فضائحه : قوله فى التوبة أيضاً إنها لاتصحُّ عن الذنب بعد العجز عن مثله ، فلايصح عنده توبة من خرس لسانه عن الكذب . ولا توبة من جُبَّ ذكره عن الزنى .

وهذا خلاف قول جميع الأمة قبله ، وقيل له : أرأيت لو اعتقد أنه لو كان له لسان وذكر لكذب وزنى كان ذلك من معصيته ؟ فإذا قال « نعم » قيل : فكذلك إذا اعتقد أنه لو كان له آلة الكذب والزنى لم يعص الله تعالى بهما وجب أن يكون ذلك من طاعة وتوبة .

وكان أبو هاشم ــ مع إفراطه فى الوعيد ــ أفْسَقَ أهل زمانه ، وكان مصراً على شرب الخمر ، وقيل : إنه مات فى سكره ، حتى قال فيه بعض المُرْجِئة :

يَعِيبُ القولَ بالإرْجاء حتى يَرَى بعضَ الرَّجاء مِن الجَرائر
وأعظم من ذَوِى الإرجاء جُرْمًا وعِيدِىّ أصَرَّ على الكبائر

والفصيحة الخامسة من فضائحه : قوله فى الإرادة المشروطة ، وأصلها عنده قوله بأنه لا يجوز أن يكون شىء واحد مُرَاداً من وجه مكروهاً من وجه آخر ، والذى ألجأه إلى ذلك أنه تكلم على من قال بالجهات فى الكسب والخلق ، فقال : لا تخلو الوجهة التى هى الكسب من أن تكون موجودة أو معدومة ، فإن كان ذلك الوجه معدوما كان فيه إثبات شىء واحد موجوداً أو معدوماً ، وإن كان موجوداً لم يَخْلُ من أن يكون مخلوقاً أم لا ، فإن كان مخلوقا ثبت أنه مخلوق من كل وجه ، وإن لم يكن مخلوقا صار الفعل قديما من وجه مخلوقا من وجه آخر ، وهذا محال ، فألزم على هذا كون الشىء مراداً من وجه مكروهاً من وجه آخر .

وقيل له : إن الإرادة عندك لا تتعلق بالشىء إلا على جهة الحدوث ، وكذلك الكراهة ؛ فإذا كان مُرَاداً من جهة مكروهاً من جهة أخرى وجب أن يكون المريدُ قد أراد ما أراد ، وكره ما أراد ، وهذا متناقض . فقال : لا يكون المريد للشىء مريداً له إلا من جميع وجوهه ، حتى لا يجوز أن يكرهه من وجه ، فألزم عليه المعلوم والمجهول ؛ إذ لا ينكر كون شىء واحد معلوماً من وجه مجهولا من وجه آخر .

ولما ارتكب قوله بأن الشىء الواحد لا يكون مراداً من جهة مكروها من جهة أخرى حَلَّتْ على نفسه مسائل فيها هَدْم أصول المعتزلة ، وقد ارتكب أكثرها .

منها : أنه يلزمه أن يكون من القبائح العظام ما لم يكرهه الله تعالى ، أو من الحسن الجميل ما لم يُرِدْه ، وذلك أنه إذا كان السجود لله تعالى يكون عبادة له والسجود للصنم يكون عبادة للصنم ، مع أن السجود للصنم قبيح عظيم ، والسجود لله حسن جميل ، وكذلك إذا أراد أن يكون القولُ بأن محمداً رسول الله إخباراً

عن محمد بن عبد الله وجب أن لا يكرهه أن يكون إخباراً عن محمد آخر مع كون ذلك كفراً . ولزمه إذا كره الله تعالى أن يكون السجود عبادةً للصنم أن لا يريد كونَه عبادة لله تعالى مع كونه عبادة لله طاعة حسنة ، وركب هذا كله، وذكر في « جامعه الكبير » أن السجود للصنم لم يكرهه الله تعالى ، وأبى أن يكون الشيء الواحد مراداً مكروها من وجهين مختلفين ، وقال فيه : أما أبو علي – يعني أباه – فإنه يجيز ذلك ، وهو عندي غير مستمر على الأصول ، لأن الإرادة لا تتناول الشيء إلا على طريق الحدوث عندنا وعنده ، فلو أراد حدوثه وكرهه لوجب أن يكون قد كره ما أراد ، اللهم إلا أن يكون له حدوثان .

وهذا الذي عَوّل عليه على أصلنا باطل ، لأن الإرادة عندنا قد تتعلق بالمراد على وجه الحدوث وعلى غير وجه الحدوث ، وليس يلزم أباه ما ألزمه ، وله عن إلزامه جواب وقَلْب .

أما الجواب : فإن أباه لم يرد بقوله إن الإرادة تتعلق بالشيء على وجه الحدوث ما ذهب إليه أبو هاشم ، وإنما أراد بذلك أنها تتعلَّق به في حال حدوثه بحدوثه أو بصفةٍ يكون عليها في حال الحدوث ، مثل أن يريد حدوثه ويريد كونَه طاعة لله تعالى وهي صفة عليها يكون في حال الحدوث ، وهذا كقولهم: إن الأمر والخبر لا يكونان أمراً وخبراً إلا بالإرادة ، إما إرادة المأمور به على أصل أبي هاشم وغيره أو إرادة كونه أمراً وخبراً كما قال ابن الإخشيد[1] منهم ، لأن

---

(١) ابن الإخشيد : هو أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد – ذكره ابن المرتضى في رجال الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة ، ونقل عن المرزباني أنه قال : أبو بكر وأبو الحسن بن المنجم كان هذان الشيخان آخر من شاهدنا من رؤساء من بقي من المتكلمين ، وعليهما وفي مجالسهما كان اعتماد المتكلمين ببغداد ، وانتفع بهما خلق =

الله تعالى قد قال : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ[١] ﴾ وقد أراد حدوث كلامه ، وأراد الإيمان منهم ، وليس قوله (فليؤمن) مع ذلك أمراً ، بل هو تهديد ، لأنه لم يرد كون هذا القول أمراً ، وكذلك الخبر لا يكون خبراً عندهم حتى يريد كونه خبراً عن زيد دون عمرو ، مع أن هذا ليس بإرادة لحدوثه الشيء ، وبَانَ بهذا أن كراهة الله تعالى أن يكون السجود عبادة للصنم غير إرادته لحدوثه ، فلم يلزم ما ذكره أبو هاشم من كونه مُرَاداً من الوجه الذى كرهه .

ووجه القلب عليه أن يقال : إن الله تعالى قد نهى عن السجود للصنم ، وقد نص عليه ، وقد ثبت من أصل المعتزلة أن الله تعالى لا يأمر إلا بحدوث الشيء ولا ينهى إلا عن حدوثه ، وقد ثبت أنه أمر بالسجود عبادة له ، فيلزمه أن يكون نهى عنه من الوجه الذى أمر به ، لأنه لا ينهى إلا عن إحداث الشيء ، وليس للسجود إلا حدوث واحد ، ولو كان له حدوثان لزمه أن يكون محدَثاً من وجه غير محدث من وجه آخر ، فلزمه فى الأمر والنهى ما ألزم أباه والنجار فى الإرادة والكراهة .

= كثير ، إلا أن أبا بكر زاد على غيره بما صنفه من الكتب وأودعه إياها ، ولم يطل عمره ، ولو طال أظهر علوما كثيرة ، لكنه توفى سنة عشرين وثلاثمائة ، وكان عمره حينئذ ستا وخمسين سنة ، وله تعصب على أبى هاشم وأصحابه ، حتى إنه حضر مجلس أبى الحسن الكرخى : ينفر أصحابه الذين يعمرون مجلسه ، ويوهم أنه خالف أبا على وسائر الشيوخ فى مسائل عظم خلافه فيها » اهـ . وذكره ابن النديم فى الفهرست ، وأثنى عليه ثم قال : وتوفى أبو بكر يوم الأحد لثمان بقين من شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة ، وذكر له عدة كتب منها كتاب اختصار كتاب أبى على فى النفى والإثبات ، وكتاب اختصار تفسير الطبرى (طبقات المعتزلة ص ١٠٠ ــ وفهرست ابن النديم ص ٢٥٩)

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

والفضيحة السادسة من فضائحه : قوله بالأحوال التى كَفَّره فيها مشاركوه فى الاعتزال ، فضلا عن سائر الفرق ، والذى ألجأه إليها سؤالُ أصحابنا قُدَمَاءَ المعتزلة عن العالِم منا : هل فارق الجاهل بما علمه لنفسه ، أو لعلة ؟ وأبطلوا مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، و بطل أن تـكون مفارقته إياه لنفسه مع كونهما من جنس واحد ، و بطل أن تـكون مفارقته إياه لا لنفسه ولا لعلة ، لأنه لا يكون حينئذٍ بمفارقته له أولى من آخر سواه ، فثبت أنه إنما فارقه فى كونه عالمًا لمعنًى ما، ووجب أيضا أن يكون لله تعالى فى مفارقة الجاهل معنى أو صفة بها فارقه ، فزعم أنه إنما فارقه لحالٍ كان عليها ، فأثبت الحال فى ثلاثة مواضع ، أحدها : الموصوف الذى يكون موصوفا لنفسه فاستحق ذلك الوصف لحالٍ كان عليها ، والثانى : الموصوف بالشىء لمعنًى صار مختصا بذلك المعنى لحال ، والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى فيختص بذلك الوصف دون غيره عنده لحالٍ ، وأحْوَجَه إلى هذا سؤالُ معمر فى المعانى لما قال : إن علم زيد اختص به دون عمرو لنفسه ، أو لمعنى ، أو لا لنفسـه ولا لمعنى ؟ فإن كان لنفسه وجب أن يكون لجميع العلوم به اختصاص لـكونها علوما ، و إن كان لمعنى صح قول معمر فى تعلُّق كل معنى بمعنى لا إلى نهاية ، و إن كان لا لنفسه ولا لمعنى لم يكن اختصاصه به أولى من اختصاصه بغيره ، وقال أبو هاشم : إنما اختص به لحالٍ .

وقال أصحابنا : إن علم زيد اختص به لعينه لا لـكونه علما ولا لـكون زيد ، كما تقول : إن السواد سواد لعينه لا لأن له نفسا وعينا .

ثم قالوا لأبى هاشم : هل تعلم الأحوال ، أو لا تعلمها ؟ . فقال : لا ، من قِبَلِ أنه لو قال إنها معلومة لزمه إثباتها أشياء ، إذ لا يُعْلَم عنده إلا ما يكون شيئا، ثم إن لم يقل بأنها أحوال متغايرة لأن التغاير إنما يقع بين الأشياء والذوات

ثم إنه لا يقول فى الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ، ولا مُحْدَثة ، ولا معلومة ، ولا مجهولة ، ولا يقول إنها مذكورة مع ذكره لها بقوله : إنها غير مذكورة ، وهذا متناقض .

وزعم أيضا : أن العالم له فى كل معلوم حال لا يقال فيها إنها حاله مع المعلوم الآخر ، ولأجل هذا زعم أن أحوال البارى عز وجل فى معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله فى مقدوراته لا نهاية لها ، كما أن مقدوراته لا نهاية لها .

وقال له أصحابنا : لماذا أنكرت أن يكون لمعلوم واحد أحوال بلا نهاية لصحة تعلق المعلوم بكل عالم يوجد لا إلى نهاية ؟ وقالوا له : هل أحوال البارى من عمل غيره أم هى هو ؟ فأجاب : بأنها لا هى هو ولا غيره ، فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قولهم فى صفات الله عز وجل فى الأزل : إنها لا هى ولا غيره . ؟ !

والفضيحة السابعة من فضائحه : قوله بنفى جملة من الأعراض التى أثبتها أكثر مثبتى الأعراض كالبقاء، والإدراك، والكدرة، والألم، والشك. وقد زعم أنه الألم الذى يلحق الإنسان عند المصيبة ، والألم الذى يجده عند شرب الدواء الكريه ، ليس بمعنى أكثر من إدراك ماينفر عنه الطبع ، والإدراك ليس بمعنى عنده ، ومثله إدراك جواهر أهل النار فى النار ، وكذلك اللذات عنده ليست بمعنى ولا هى أكثر من إدراك المشتهى ، والإدراك ليس بمعنى . وقال فى الألم الذى يحدث عند الوباء : إنه معنى كالألم عند الضرب ، واستدل على ذلك بأنه واقع تحت الحس ، وهذا من عجائبه ؛ لأن ألم الضرب بالخشب والألم بسعوط الخردل والتلذع بالنار وشرب الصبر سواء فى الحس . و يلزمه إذا نفى كون اللذة معنى ألا تزيد لذَّاتُ أهل الثواب فى الجنة على لذات الأطفال التى نالوها بالفضل لاستحالة أن يكون لا شىء أكثر من لا شىء ، وقد قال : إن اللذة فى نفسها

نفع وحسن ، فأثبت نفعا وحسنا ليس بشيء ، وقال : كل ألم ضرر ، وجاء من هذا أن الضرر ما ليس بشيء عنده .

والفضيحة الثامنة من فضائحه : قوله فى باب الفناء إن الله تعالى لا يقدر على أن يفنى من العالم ذرة مع بقاء السموات والأرض ، وبناه على أصله فى دعواه بأن الأجسام لا تفنى إلا بفناء يخلقه الله تعالى لا فى محل ، يكون ضداً لجميع الأجسام ، لأنه لا يختص ببعض الجواهر دون بعض ، إذ ليس هو قائما بشيء منها ؛ فإذا كان ضداً لها نفاها كلها ، وحسْبُه من الفضيحة فى هذا قوله بأن الله يقدر على إفناء جملة لا يقدر على إفناء بعضها .

والفضيحة التاسعة : قولُه بأن الطهارة غير واجبة . والذى ألجأه إلى ذلك أنه سأل نفسه عن الطهارة بماء مغصوب على قوله وقول أبيه بأن الصلاة فى الأرض المغصوبة فاسدة ، وأجاب بأن الطهارة بالماء المغصوب صحيحة ، وفرق بينها و بين الصلاة فى الدار المغصوبة بأن قال : إن الطهارة غيرُ واجبة ، وإنما أَمَرَ الله تعالى العبدَ بأن يصلى إذا كان متطهرا ، ثم استدل على أن الطهارة غير واجبة بأن غيرهُ لو طَهّره مع كونه صحيحا أجزأه ، ثم إنه طرد هذا الاعتلال فى الحج فزعم أن الوقوف والطواف والسعى غير واجب فى الحج لأن ذلك كله يُجْزئه إذا أتى به راكباً . ولزمه على هذ الأصل ألا تكون الزكاة واجبة ، ولا الكفارة ، والنذور ، وقضاء الديون ، لأن وكيله ينوب عنه فيها ، وفى هذا رفع أحكام الشريعة .

و بَانَ بما ذكرناه فى هذا الفصل تكفير زعماء المعتزلة بعضها لبعض ، وأكثرهم يكفرون أتباعهم المقلدين لهم ، ومَثَلُهم فى ذلك كما قاله الله تعالى ﴿ فَأَغْرَيْنَا بينهمُ العَدَاوَةَ وَالْبَغْضاء إلى يَوْم القِيامَة ، وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ الله بما كانوا

يصنعون)[١] . وأما مَثَلُ أتباعهم منهم فقول الله تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ ، وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ * وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا ﴾[٢] .

ومن مُكابرات زعمائهم مكابرة النظام فى الطَّفْرة ، وقوله بأن الجسم يصير من المكان الأول إلى الثالث أو العاشر من غير ضرورة إلى الوسط . ومكابرة أصحاب التولد منهم فى دعواهم أن الموتى يقتلون الأحياء على الحقيقة . ومكابرة جمهورهم فى دعواهم أن الذى يقدر على أن يرتفع من الأرض شبرا قادر على أن يرتفع فوق السموات السبع ، وأن المقيد المغلول يداه قادر على صعوده إلى السماء ، وأن البقة الصغيرة تقدر على شرب القران بملئه وبما هو أضخم منه .

وزعم المعروف منهم بقاسم الدمشقى أن حروف الصدق هى حروف الكذب ، وأن الحروف التى فى قول القائل « لا إلٰهَ إلا الله » هى التى فى قول من يقول : « المسيح إلٰه » ، وأن الحروف التى فى القرآن هى التى فى كتاب زرادشت المجوسى بأعيانها ، لا على معنى أنها مثلها ، ومن لم يَعُدَّ هذه الوجوه مكابراتٍ للعقول لم يكن له أن يعدّ إنكار السوفسطائية للمحسوسات مكابرة .

وقد حكى أصحاب المقالات أن سبعة من زعماء القدرية اجتمعوا فى مجلس وتكلموا فى قدرة الله تعالى على الظلم ، والكذب ، وافترقوا عن تكفير كل واحدٍ منهم لسائرهم .

وذلك أن قائلا منهم قال للنظام فى ذلك المجلس : هل يقدر الله تعالى على

---

(١) من الآية ١٤ من سورة المائدة .

(٢) الآيتان ١٦٦ و ١٦٧ من سورة البقرة .

حالو وقع منه لكان جَوْرًا وكذباً منه ؟ . فقال : لو قدر عليه لم ندر لعله قدجار أو كذب فيما مضى ، أو يجور ويكذب فى المستقبل ، أو جار فى بعض أطراف الأرض . ولم يكن لنا من جوره وكذبه أمان إلا من جهة حسن الظن به . قال : أما دليلٌ يؤمننا من وقوع ذلك منه فلا سبيل إليه ! . فقال له على الأسوارى : يلزمك على هذا الاعتلال أن لا يكون قادراً على ماعلم أنه لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله ؛ لأنه لو قدر على ذلك لم نأمن وقوعه منه فيما مضى أو فى المستقبل . فقال النظام : هذا الإلزامُ فما قولك فيه ؟ فقال : أناأسوى بينهما وأقول: إنه لا يقدر على ماعلم أن لا يفعله أو أخبر بأنه لا يفعله كما أقول أناوأنت : إنه لا يقدر على الظلم والكذب ، فقال النظام للاسوارى : قولك إلحاد وكفر . وقال أبو الهذيل للاسوارى : ما تقول فى فرعون ومَنْ علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون : هل كانوا قادرين على الإيمان أم لا ؟ فإن زعمت أنهم لم يقدروا عليه فقد كلّفهم الله تعالى ما لم يطيقوه وهذا عندك كفر ، وإن قلت: إنهم كانوا قادرين عليه ، فما يؤمنك من أن يكون قد وقع من بعضهم ما علم الله تعالى أنه لا يقع ؟ أو أخبر بأنه لا يقع منه على قول اعتلالك واعتلال النظام إنكار كما أنكر قدرة الله تعالى على الظلم والكذب ، فقال لأبى الهذيل : هذا الإلزام لنا فما جوابك عنه ؟ . فقال أنا أقول : إن الله تعالى قادر على أن يظلم ويكذب، وعلى أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ، فقالا له : أرأيت لو فعل الظلم والكذب كيف يكون مكنون حال الدلائل التى دلّتْ على أن الله تعالى لا يظلم ولا يكذب؟ فقال : هذا محال ، فقالا له : كيف يكون المحال مقدوراً لله تعالى ؟ ولم أحَلْتَ وقوع ذلك منه مع كونه مقدوراً له ؟ فقال : لأنه لا يقع إلا عن آفة تدخل عليه ، ومحال دخول الآفات على الله تعالى ، فقالا له : ومحال أيضا أن يكون قادراً على ما لا يقع منه إلا عن آفة تدخل عليه ، فبهت الثلاثة . فقال لهم بشر :

كل ما أنتم فيه تخليط ، فقال له أبو الهذيل : فما تقول أنت ؟ تزعم أن الله تعالى يقدر أن يعذب الطفل أم تقول بقول هـذا ؟ يعنى النظام . فقال : أقول بأنه قادر على ذلك ، فقال : أرأيت لو فعل ما قَدَرَ عليه من تعذيب الطفل ظالما له فى تعذيبه لـكان الطفل بالغا عاقلا عاصيا مستحقا للعقاب الذى أوقعه الله تعالى به وكانت الدلائل بحالها فى دلالتها على عدله ؟ فقال له أبو الهذيل : سخنت عينك ، كيف تـكون عبادة من لا يفعل مايقدر عليه من الظلم؟فقال له المردار : إنك قد أنـكرت على أستاذى فـكراً وقد غلط الأستاذ . فقال له بشر:فـكيف تقول ؟ . قال : أقول إن الله تعالى قادر على الظلم والـكذب ، ولو فعل ذلك لـكان إلهـًا ظالما كاذبا ، فقال له بشر : فهل كان مستحقا للعبادة أم لا ؟ فإن استحقها فالعبادة شكر للمعبود ، وإذا ظلم استحق الذم ، لاالشكر ، وإن لم يستحق العبادة فـكيف يـكون ربا لا يستحق العبـادة ؟ فقال لهم الأشَجُّ : أ ا أقول إنه قادر على أن يظلم و يـكذب ، ولو ظلم وكذب لـكان عادلا ، كما أنه قادر على أن يفعل ما علم أنه لا يفعله ولو فعله كان عالماً بأنه يفعله ، فقال له الإسكافى : كيف ينقلب الجور عدلا ؟ فقال : كيف تقول أنت ؟ فقال : أقول لو فعل الجور والـكذب ما كان الفعل موجوداً وكان ذلك واقعاً لمجنون أو منقوص ، فقال له جعفر بن حرب كأنك تقول : إن الله تعالى إنما يقدر على ظلم المجانين ولا يقدر على ظلم العقلاء ، فافترق القوم يومئذ عن انقطاع كل واحد منهم . ولما انتهت نوبة الاعتزال إلى الجبائى و إبنه أمسكا عن الجواب فى هذه المسألة بنصح .

وقد ذكر بعضُ أصحاب أبى هاشم فى كتابه هذه المسألة ، فقال من قال لنا : أيصح وقوع مايقدر الله تعالى [عليه] من الظلم والـكذب ؟ قلنا له : يصح ذلك ، لأنه لو لم يصح وقوعه منه ما كان قادراً عليه ، لأن القدرة على المحـال محال ، فإن قال : أفيجوز وقوعه منه ؟ قلنا : لا يجوز وقوعه منه لقبحه وغناه عنه وعلمه

بفناه عنه ، فإن قال : أخبرونا لو وقع مقدوره من الظلم والكذب كيف كان يكون حاله فى نفسه ؟ هل كان يدل وقوع الظلم منه على جهله أو حاجته ؟ قلنا : محال ذلك ، لأنا قد علمناه عالماً غنياً ، فإن قال : فلو وقع منه الظلم والكذب هل كان يجوز أن يقال إن ذلك لا يدل على جهله وحاجته ؟ . قلنا : لا يوصف بذلك ، لأنا قد عرفنا دلالة الظلم على جهل فاعله أو حاجته، فإن قال : فكأنكم لا تجيبون عن سؤال من سألكم عن دلالة وقوع الظلم والكذب منه على جهل وحاجة بإثبات ولا نفى ، قلنا : كذلك نقول .

فهؤلاء زعماء قدرية عصرنا قد أقروا بعجزهم وعجز أسلافهم عن الجواب فى هذه المسألة ، ولو وفقوا للصواب فيها لرجعوا إلى قول أصحابنا بأن الله قادر على كل مقدور ، وأن كل مقدور له لو وقع منه لم يكن ظلماً منه ، ولو أحالوا الكذب عليه كما أحاله أصحابنا لتخلَّصوا عن الإلزام الذى توجَّه عليهم فى هذه المسألة .

وكان الجبائى يعتذر فى امتناعه عن الجواب فى هذه المسالة بنعم أو لا ، بأن يقول مثال هذا : إن قائلا لو قال أخبرونى عن النبى لو فعل الكذب لكان يدلّ على أنه ليس بنبى أولا يدل على ذلك ؟ وزعم أن الجواب فى ذلك مستحيل وهذا ظن منه على أصله ؛ فأما على أصل أهل السنة فإن النبى كان معصوما عن الكذب ، والظلم ، ولم يكن قادراً عليهما . والمعتزلة ــ غير النظام والأسوارى ــ قد وصفوا الله تعالى بالقدرة على الظلم والكذب ، فلزمهم الجواب عن سؤال مَنْ سألهم عن وقوع مقدوره منهما ، هل يدل على الجهل والحاجة أم لا يدل على ذلك ؟ بنعم أو لا . وأيهما أجابوا به نقضوا به أصولهم

والحمد لله الذى أنقذنا من ضلالتهم المؤدية إلى مناقضاتهم

❊ ❊ ❊

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

فى بيان الفرق المرجئة ، وتفصيل مذاهبهم (١)

والمرجئة ثلاثة أصناف : صنف منهم قالوا بالإرجاء فى الإيمان وبالقَدَر على مذاهب القدرية المعتزلة ، كغَيْلاَن ، وأبى شمر ، ومحمد بن شبيب البصرى ، وهؤلاء داخلون فى مضمون الخبر الوارد فى لعن القدرية ، والمرجئة يستحقون اللعنة من وجهين ، وصنف منهم قالوا بالإرجاء بالإيمان ، وبالجبر فى الأعمال ،على مذهب جهْم بن صَفوان، فهم إذاً من جملة الجهمية، والصنف الثالث منهم خارجون عن الجبرية والقدرية ، وهم فيما بينهم خمس فرق: اليونسية ، والغَسّانية ،والثوبانية، والتومنية ، والمريسية ، وإنما سموا مرجئة لأنهم أخَّرُوا العمل عن الإيمان،والإرجاء بمعنى التأخير ، يقال: أرْجَيْتُه ، وأرْجَأْته ، إذا أخرته . وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعنت المرجئة على لسان سَبْعِينَ نبيا » قيل : من المرجئة يارسول الله ؟ قال : « الذين يقولون الإيمان كلام » يعنى الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار وَحْدَه دون غيره . والفرق الخمس التى ذكرناها من المرجئة تضلل كلُّ فرقة منها أخْتَهَا و يضللها سائر الفرق ، وسنذكرها على التفصيل إن شاء الله عز وجل

١٠٨ ـ ذكر اليونسية منهم (٢) :

هؤلاء أتباع يُونس بن عَوْن الذى زعم أن الإيمان فى القلب واللسان ،

---

(١) انظر عن هذا الفريق من أصحاب المقالات : التبصير ص ٥٩ ـ والملل والنحل : ١ / ١٣٩ ـ ومقالات الإسلاميين : ١ / ١٩٧ بتحقيقنا ، وقد كتبنا فى تعليقنا عليه بحثا وافيا فى الإرجاء .

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٠ ـ والملل : ١ / ١٤٠ ـ والمقالات : ١ / ١٩٨ .

وأنه هو المعرفة بالله تعالى ، والمحبةُ والخضوعُ له بالقلب ، والإقرار باللسان أنه واحد ليس كمثله شيء ، ما لم تقم حجة الرسل عليهم السلام ، فإن قامت عليهم حجتهم [لزمهم](١) التصديق لهم ، ومعرفه ماجاء من عندهم في الجملة من الإيمان ، وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيمانا ولا من جملته . وزعم هؤلاء أن كل خَصْلَة من خصال الإيمان ليست بإيمانٍ ولا بعض إيمان ، ومجموعها إيمان .

١٠٩ ـ ذكر الغَسَّانيَّة منهم(٢) :

هؤلاء أتباع غَسَّان المُرْجِيء الذى زَعَم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتعظيمه وترك الاستكبار عليه ، وقال : إنه يزيد ولا ينقص ، وفارق اليونسية بأن سَمّى كلَّ خصلة من الإيمان بعضَ الإيمان ، وزعم غسان هذا فى كتابه أن قوله فى هذا الكتاب كقول أبى حنيفة فيه ، وهذا غلط منه عليه ، لأن أبا حنيفة قال : إن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى وبرسُله وبما جاء من الله تعالى ورسله فى الجملة دون التفصيل ، وإنه لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناسُ فيه ، وغسان قد قال بأنه يزيد ولا ينقص .

١١٠ ـ ذكر التُّومَنِيَّة منهم(٣) .

هؤلاء أتباع أبى مُعَاذ التُّومَنِي الذى زَعَم أن الإيمان ماعَصَمَ من الكفر وهو اسم لخصالٍ مَنْ تركها أو ترك خصلةً منها كفَر ، ومجموع تلك الخصال إيمان ، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض إيمان .

---

(١) هذه الكلمة ليست فى المطبوعتين ، والكلام محتاج إليها ليرتبط الشرط بجوابه

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٠ ـ والملل : ١ / ١٤١ .

(٣) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦١ ـ والملل : ١ / ١٤٤ ـ ومقالات الإسلاميين : ١ / ٢٠٤ و ٣٢٦ ـ والتومنى : بضم التاء وفتح الميم (انظر معجم البلدان : ٢ / ٤٣٢ مصر) .

وقال : كل مالم تجتمع الأمة على كفره بتركه من الفرائض فهو من شرع الإيمان وليس بإيمان .

وزعم أن تارك الفريضة التي ليست بإيمان يقال له : فسق ، ولا يقال له فاسق على الإطلاق إذا لم يتركها جاحداً .

وزعم أيضا أن مَنْ لَطَم نبيا أو قتله كفر ، لا من أجل لَطْمه وقَتْله ، لكن من أجل عداوته وبغضه له واستخفافه بحقه .

١١١ ـ ذكر الثوبانية منهم[(١)] :

هؤلاء أتباع أبى ثَوْبان الْمُرجِىء الذى زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله وبرسله وبكل ما يجب فى العقل فعلُه ، وما جاز فى العقل أن لا يفعل فليست المعرفة به من الإيمان .

وفارقوا اليونسية ، والغسانية بإيجابهم فى العقل شيئا قبل ورود الشرع بوجوبه .

١١٢ ـ ذكر المَرِيسِيَّة منهم[(٢)] :

هؤلاء مُرْجِئة بَغْداد من أتباع بِشرٍ المَرِيسِىّ[(٣)] . وكان فى الفقه على رأى

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ١٩٩ ـ والملل : ١ / ١٤٢ ـ والتبصير ص ٦١ .

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦١ ـ والمقالات : ١ / ٢٠٥ .

(٣) هو بشر بن غياث المريسى ، مبتدع ضال ، تفقه أول أمره على قاضى القضاة أبى يوسف صاحب أبى حنيفة ، وأتقن علم الكلام ، ثم جرد القول بخلق القرآن ، وناظر عليه ، ولم يدرك الجهم بن صفوان ولكنه أخذ مقالته ، واحتج لها ، ودعا إليها ، وأخذ فى أيام دولة الرشيد ، وأوذى لأجل مقالته ، وحدث البويطى قال : سمعت الشافعى يقول : ناظرت المريسى فى القرعة ، فذكرت له فيها حديث =

أبي يوسف القاضي ، غير أنه لما أظهر قوله بخلق القرآن هجره أبو يوسف وضللته الصفاتية في ذلك . ولما وافق الصفاتية ـ في القول بأن الله تعالى خالقُ أكساب العباد ، وفي أن الأستطاعة مع الفعل ـ أكفرته المعتزلة في ذلك ، فصار مهجور الصفاتية والمعتزلة معاً .

وكان يقول في الإيمان : إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعا ، كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحد والإنكار ، وزعما أن السجود للصنم ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر .

فهؤلاء الفرق الخمس هم المرجئة الخارجة عن الجبر والقَدَر ، وأما المرجئة القَدَرية كأبي شمر [١] ، وابن شبيب [٢] ، وغَيْلان [٣] ، وصالح قُبّة [٤] : فقد اختلفوا في الإيمان .

= عمران بن حصين ، فقال : هذا قمار، فأتيت أبا البختري القاضي فحكيت له ذلك ، فقال : يا أبا عبد الله ، شاهد آخر وأصلبه ، ومات بشر في سنة ٢١٨ وهو من أبناء السبعين (ميزان الاعتدال للذهبي رقم ١٢١٤ ـ ابن خلكان الترجمة رقم ١١٢ ـ تاريخ بغداد : ٧ / ٥٦) .

(١) انظر في آراء أبي شمر مقالات الإسلاميين في عدة مواضع منها : ١ / ٢٠٠ و ٢٠٦ و ٢١٣ و ٢٩٤ والملل : ١ / ١٤٥ .

(٢) انظر في آراء ابن شبيب مقالات الأشعري في مواضع منها : ١ / ٢٠١ و ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢٥٣ والملل : ١ / ١٤٥ .

(٣) انظر في آراء غيلان المرجيء مقالات الإسلاميين : ١ / ٢٠٠ والملل : ١/ ١٤٥ .

(٤) صالح قبة : ذكره ابن المرتضى في الطبقة السابعة من طبقات المعتزلة (ص ٧٣) وقال : « وله كتب كثيرة ، وخالف الجمهور في أمور، منها كون المتولدات فعل الله ابتداء وكون الإدراك معنى » اهـ .

فقال أبو شمر[1] : الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، و بما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأمة ، كالصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وتحريم الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، ووَطْء المحارم ونحو ذلك ، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتوحيده ونفى التشبيه عنه ، وأراد بالعقل قوله بالقدر ، وأراد بالتوحيد نَفْيَه عن الله صفاته الأزلية .

قال : كل ذلك إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاك فى الشاك أيضا كافر ، ثم كذلك أبداً . وزعم أن هذه المعرفة لاتكون إيمانا إلا مع الإقرار .

وكان أبو شمر ـ مع بدعته هذه ـ لايقول لمن فسق من موافقيه فى القدر إنه فاسق مطلقا ، لكنه كان يقول : إنه فاسق فى كذا .

وهذه الفرقة عند أهل السنة والجماعة أكْفَرُ أصناف المرجئة ، لأنها جمعت بين ضلالتى القَدَر والإرجاء ، والعدلُ الذى أشار إليه أبو شمر شرك على الحقيقة لأنه أراد به إثبات خالقين كبيرين غير الله تعالى ، وتوحيده الذى أشار إليه تعطيل ، لأنه أراد به نفى علم الله تعالى ، وقدرته ، ورؤيته، وسائر صفاته الأزلية وقوله فى مخالفيه إنهم كَفَرة ، وإن الشاك فى كفرهم كافر مقابَلٌ بقول أهل السنة فيه : إنه كافر ، وإن الشاك فى كفره كافر .

وكان غَيْلاَن القَدَرى يجمع بين القَدَر والإرجاء ، ويزعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة ، والخضوع ، والإقرار بما جاء به الرسولُ صلى الله عليه وسلم ، و بما جاء من الله تعالى .

وزعم أن المعرفة الأولى اضطرار ، وليس بإيمان .

وحكى زُرْقَانُ فى مقالاته عن غيْلاَن أن الإيمان هو الإقرار باللسان ، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورية فعل الله تعالى وليست من الإيمان .

---

(١) فى المطبوعتين « فقال ابن مبشر » وهو خطأ يدل عليه التصريح بأبى شمر فيما يلى ، وبأن أبا شمر هو أحد الخمسة الذين عدهم مرجئة القدرية قبل هذا التفصيل .

وزعم غيلان أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، ولا يتفاضل الناسُ فيه .

وزعم محمد بن شبيب أن الإيمان هو الإقرار بالله ، والمعرفةُ برسله وبجميع ماجاء من عند الله تعالى ممانص عليه المسلمون : من الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وكل مالم يختلفوا فيه .

وقال : إن الإيمان يتبعض ، ويتفاضلُ الناسُ فيه ، والخصلة الواحدة من الإيمان قد تكون بعضَ الإيمان ، وتاركُها يكفر بترك بعض الإيمان ،ولا يكون مؤمنا بإصابة كله .

وزعم الصالحى أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، والكفر هو الجهل به فقط ، وأن قول القائل « إن الله تعالى ثالث ثلاثة » ليس بكفر ، لكنه لا يَظْهر إلا من كافر ، ومن جَحَد الرسل لا يكون مؤمنا ، لامن أجل أن ذلك محال ، لكن الرسول قال : « من لايؤمن بى فليس مؤمناً بالله تعالى » .

وزعم أن الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، طاعاتٌ وليست بعبادة لله تعالى ، وأن لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ، والإيمان عنده خصلة واحدة لا تزيد ولا تنقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة .

فهذه أقوال المُرْجئة فى الإيمان الذى لأجل تأخيرهم الأعمال عن الإيمان سُمُّوا مرجئة .

الفصل الخامس

فى ذكر مقالات الفرق النجارية[1]

هؤلاء أتباع الحسين بن محمد النجار[2] وقد وافقوا أصحابنا فى أصولٍ ،

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١/٣١٥ – والملل والنحل : ١/٨٨ – والتبصير ٦١ .

(٢) هو أبو عبد الله : الحسين بن محمدبن عبد الله ، النجار ، كان حائكا =

ووافقوا القدرية فى أصولٍ، وانفردوا بأصول لهم.

فالذى وافقوا فيه أصحابنا قولُهم معنا بأن الله تعالى خالق أكساب العباد، وأن الاستطاعة مع الفعل، وأنه لايحدث فى العالم إلا مايريده الله تعالى.

ووافقونا أيضا فى أبواب الوعيد، وجواز المغفرة لأهل الذنوب، وفى أكثر أبواب التعديل والتجوير

وأما الذى وافقوا فيه القَدَرية فنَفْيُ علم الله تعالى، وقدرته، وحياته، وسائر صفاته الأزلية وإحالة رؤيته بالأبصار، والقولُ بحدوث كلام الله تعالى.

وأكفرتهم القدرية فيما وافقوا فيه أصحابنا، وأكفرهم أصحابنا فيما وافقوا فيه القدرية.

والذى يجمع النجارية فى الإيمان قولهم بأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى، وبرسله، وفرائضه التى أجمع عليها المسلمون، والخضوع له، والإقرار باللسان؛ فمن جهل شيئا من ذلك بعد قيام الحجة به عليه أو عَرَفَه ولم يُقِرَّ به فقد كفر.

وقالوا: كل خصلة من خصال الإيمان طاعة، وليست بإيمان، ومجموعها إيمان، وليست خصلة منها عند الانفراد إيمانا ولا طاعة.

وقالوا: إن الإيمان يزيد ولا ينقص.

وزعم النجار أن الجسم أعراضٌ مجتمعة، وهى الأعراض التى لا ينفك الجسم عنها، كاللون، والطعم، والرائحة، وسائر مالا يخلو الجسم منه ومن ضده،

= فى طراز العباس بن محمد الهاشمي، وهو من متكلمى المجبرة، وقيل: إنه كان يعمل الموازين، وكان إذا تكلم سمع له صوت كصوت الخفاش، وله مع النظام مجالس ومناظرات، وسبب موته أنه تناظر يوماً مع النظام فأفحمه النظام، فقام محموماً ومات عقب ذلك، وقد ذكر ابن النديم هذه المناظرة وذكر له عدة كتب (الفهرست ص ٢٦٨ مصر).

فأما الذى يَخْلُو الجسم منه ومن ضده كالعلم والجهل ونحوهما فليس شىء منها بعضاً للجسم .

وزعم أيضاً أن كلام الله تعالى عَرَضٌ إذا قُرِىء ، وجسم إذا كُتب ، وأنه لو كتب بالدم صار ذلك الدم المقطع تقطيع حروف الكلام كلاما لله تعالى بعد أن لم يكن كلاما حين كان دما مَسْفُوحًا ؛ فهذه أصول النَّجارية .

وافترقوا بعد هذا فيما بينهم فى العبارة عن خَلْق القرآن وفى حكم أقوال مخالفيهم فرقا كثيرة كلُّ فرقةٍ منها تكفر سائرها ، والمشهورون منها ثلاث فرق ، وهى : البرغوثية ، والزعفرانية ، والمستدركة من الزعفرانية .

١١٣ ـ ذكر البرغوثية[1] منهم :

هؤلاء أتباع محمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وكان على مذهب النجار فى أكثر مذاهبه ، وخالفه فى تسمية المكتسب فاعلا ، فامتنع منه ، وأطلقه النجار وخالفه أيضاً فى المتولِّدَاتِ فزعم أنها فعل لله تعالى بإيجاب الطَّبْع ، على معنى أن الله تعالى طَبع الحجر طبعاً يذهب إذا وقع ، وطَبَع الحيوان طبعا يألم إذا ضرب وقال النجار فى المتولدات بمثل قول أصحابنا فيها : إنها من فعل الله تعالى باختيار لا طَبْع من طبع الجسم الذى سموهُ مولِّداً .

١١٤ ـ ذكر الزعفرانية منهم[2] :

هؤلاء أتباع الزعفرانى الذى كان بالرَّىِّ ، وكان يناقض بآخر كلامه أوله ، فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق ، ثم يقول مع ذلك : الكلب خير ممن يقول كلام الله مخلوق .

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ وأدمجهم الشهرستانى مع النجارية : ١/٨٨ ـ وشرح عقيدة السفارينى : ١ / ٩٠

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص٦٢ والملل : ١/٨٩ والسفارينى : ١/٩٠ .

وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هـذا الزعفرانى أراد أن يشهر نفسه فى الآفاق ، فاكترى رجلا على أن يخرج إلى مكة يَسُبُّه ويلعنه فى مواسم مكة ؛ ليشتهر ذكره عند حجيج الآفاق . وقد بلغ حمق أتبـاعه بالرىّ أن قوما منهم لا يأكلون العَنْجَدَ[1] حرمة للزعفرانى ، ويزعمون أنه كان يحب ذلك . وقالوا : لا نأكل محبوبه .

١١٥ ـ ذكر المستدركة منهم[2] :

هؤلاء قوم من النَّجَّاريه يزعمون أنهم استدركوا ماخَفِىَ على أسلافهم ، لأن أسلافهم منعوا إطْلَاقَ القول بأن القرآن مخلوق ، وزعمت المستدركة أنه مخلوق ، ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين .

(١) فرقة زعمت أن النبى صلى الله عليه وسلم قد قال : إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولـكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها ، ومن لم يقل إن النبى عليه السلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن النبى عليه السلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولـكنه اعتقد ذلك ودلَّ عليه . ومَنْ زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر .

ومن هؤلاء المستدركة قوم بالرَّىِّ يزعمون أن أقوال مخالفيهم كلها كذب حتى لو قال الواحد منهم فى الشمس إنها شمس لـكان كاذباً فيه .

قال عبد القاهر : ناظرْتُ بعضَ هذه الطائفة بالرى ، فقلت له : أخبرنى عن قولى لك : أنت إنسان عاقل مولود من نكاح لا من سفاح ، هل أكون صادقا

---

(١) العنجد ، بوزن جعفر ، ويقال : بوزن برثن ـ ازبيب ، أو رديئه .
(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة: التبصير ص٦٢ والملل: ١/٨٩ـ والسفارينى : ١/٩٠

فيه ؟ فقال : أنت كاذب فى هذا القول ، فقلت له : أنت صادق فى هذا الجواب ، فسكت خجلا ، والحمد لله على ذلك .

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

فى ذكر الجهمية ، والبكرية ، والضِّرَارية ، وبيان مذاهبها

١١٦ ـ الجهمية [١] :

أتباع جَهْم بن صَفْوَان [٢] الذى قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال ، وأنكر الاستطاعات كلهاَ ، وزعم أن الجنة والنار تَبِيدَانِ وتَفْنَيَانِ . وزعم أيضا أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط ، وأن الكفر هو الجهل به فقط ، وقال : لا فِعْلَ ولا عمل لأحدٍ غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز ، كما يقال : زالت الشَّمْسُ ، ودَارَتِ الرَّحَى ، من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به . وزعم أيضا أن علم الله تعالى حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شىء أو حَىٌّ أو عالم أو مريد ، وقال : لا أصفه بوصفٍ

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ ـ والملل والنحل : ٨٦/١ .

(٢) جهم بن صفوان : هو أبو محرز جهم بن صفوان الراسبى ، قال عنه الذهبى فى تذكرة الحفاظ (رقم ١٥٨٤) : « الضال المبتدع ، رأس الجهمية ، هلك فى زمان صغار التابعين ، وما علمته روى شيئاً ، ولكنه زرع شراً عظما » وقال الطبرى عنه : إنه كان كاتباً للحارث بن سريج الذى خرج فى خراسان فى آخر دولة بنى أمية (انظر حوادث سنة ١٢٨) ، وكان جهم هذا تلميذاً للجعد بن درهم الزنديق الذى كان أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وفيه يقول الذهبى فى ميزان الاعتدال (رقم ١٤٨٢) : « الجعد بن درهم ، عداده فى التابعين ، مبتدع ضال ، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ، ولم يكلم موسى تكليماً ، فقتل على ذلك بالعراق يوم النحر » .

يجوز إطلاقهُ على غيره كشيء ، وموجود ، وحى ، وعالم ، ومريد ، ونحو ذلك . ووصفه بأنه قادر ، ومُوجِد ، وفاعل ، وخالق ، ومحيي ، ومميت ، لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده ، وقال بحدوث كلام الله تعالى كما قالته القدرية ، ولم يسمِّ الله تعالى متكلما به .

وأكفره أصحابنا فى جميع ضلالاته ، وأكفرته القدرية فى قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد ، فاتفق أصناف الأمة على تكفيره .

وكان جَهْم – مع ضلالاته التى ذكرناها – يحمل السلاح و يقاتلُ السلطان ، وخرج مع سريج بن الحارث [١] على نصر [٢] بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازنى [٣] فى آخر زمان بنى مروان ، وأتباعُه اليوم بنَهاوَنْدَ ، وخرج إليهم فى زماننا إسماعيل بن إبراهيم بن كبوس الشيرازى الديلى ، فدعاهم إلى مذهب شيخنا أبى الحسن الأشعرى ، فأجابه قوم منهم ، وصاروا مع أهل السنة يداً واحدة ، والحمد لله على ذلك .

١١٧ – وأما البكرية [٤] : فأتباع بكر بن أختِ عبد الواحد بن زيد [٥] وكان يوافق النَّظَّام فى دعواه أن الإنسان هو الروح دون الجسد الذى فيه الروح ، و يوافق أصحابنا فى إبطال القول بالتولُّد ، وفى أن الله تعالى هو مخترع الألم عند الضرب ، وأجاز وقوع الضرب من غير حدوث ألم ، وكذا القطع كما أجاز ذلك أصحابنا

---

(١) قد سمعت فى عبارة الطبرى التى سقناها قبل هذه أنه سماه الحارث بن سريج ، لا سريج بن الحارث .
(٢) تقدمت ترجمة نصر بن سيار فى ص ٣٦ .

(٣) تحدثنا عن سلم بن أحوز فى ص٣٦ أيضاً

(٤) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٤ ومقالات الأشعرى : ٣١٧/١

(٥) سماه صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلى ، وذكر عن ابن حبان أنه قال عنه « دجال يضع الحديث عن ابن المبارك » ثم ساق عنه حديثا وقال يعلق عليه : « وهذا لا يشك عوام أصحاب الحديث أنه موضوع ، فكيف البزل فى هذا الشأن » . (ميزان الاعتدال : ٣٤٥/١) .

وانفرد بضلالات أكْفَرَتْهُ الأمة فيها .

منها : قوله بأن الله تعالى يُرَى فى القيامة فى صورة يخلقها ، ويكلم عباده من تلك الصورة .

ومنها : قوله فى الكبائر الواقعة من أهل القبلة : إنها نفاق ، وإن صاحب الكبيرة منافق وعابد للشيطان وإن كان من أهل الصلاة . وزعم أيضاً أنه ـ مع كونه منافقاً ـ مكذِّبٌ لله تعالى جاحد له ، وأنه يكون فى الدَّرْكِ الأسفل من النار مخلَّداً فيها ، وأنه مع ذلك مسلم مؤمن ، ثم إنه طَرَدَ قوله فى هذه البدعة فقال فى على وطلحة والزبير : إن ذنوبهم كانت كفراً ، وشركا . غير أنهم كانوا مغفوراً لهم ؛ لما روى فى الخبر « أن الله تعالى اطَّلَعَ على أهل بَدْرٍ فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » .

ومن ضلالاته أيضاً : ماعاَندفيه العقلاء فزعم أن الأطفال فى المَهْدِ لا يألمون وإن قُطعوا أو حرقوا ، وأجاز أن يكونوا فى وقت الضرب والقطع والإحراق متلذذين مع ظهور البكاء والصياح منهم .

ومنها : أنه أبْدَعَ فى الفقه تحريم أكل الثوم والبصل ، وأوجب الوضوء من قَرْقَرَة البطن ، ولا اعتبار عند أهل السنة بخلاف أهل الأهواء فى الفقه .

١١٨ ـ وأما الضرارية[1] : فهم أتباع ضِرَار بن عمرو[2] الذى وافقَ أصحابنَا

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٢ ـ والتنبيه ص ٤٣ ـ واعتقادات فرق المسلمين ص ٦٩ ـ والملل والنحل : ١/ ٩٠ والمقالات : ١/٣١٣ .

(٢) ظهر ضرار بن عمرو فى أيام واصل بن عطاء ، وقد وضع بشر بن المعتمر كتابا فى الرد على ضرار سماه « كتاب الرد على ضرار » وذكر صاحب الانتصار نقلا عن الراوندى أن له كتابا سماه « التحريش » ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هى عليه من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا بد أنه قد اختلق فيه ووضع ، وخبّ فى الباطل ووضع (الانتصار ص ١٣٦) وانظر أيضا ميزان الاعتدال (٢/٣٢٨ الترجمة رقم ٣٩٥٣)

فى أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأكسابٌ للعباد ، وفى إبطال القول بالتولُّدِ ، ووافق المعتزلةَ فى أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله : إنها قبل الفعل ، ومع الفعل ، وبعد الفعل ، وإنها بعضُ المستطيع ، ووافق النجار فى دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون وطعم ورائحة ونحوها من الأعراض التى لا يخلو الجسم منها .

وانفرد بأشياء منكرة :

منها : قولُه بأن الله تعالى يُرَى فى القيامة بحاسة سادسة يَرَى بها المؤمنون ماهيَّةَ الإلٰه . وقال : لله تعالى ماهية لايعرفها غيره يراها المؤمنون بحاسة سادسة ، وتبعه على هذا القول حفص الفرد[١] .

وأنه أنكر حرف ابن مسعود[٢] ، وحرف أبيّ بن كعب[٣] ، وشهد بأن

---

(١) حفص الفرد : قال عنه ابن النديم « من المجبرة ، ومن أكابرهم ، نظير النجار ، ويكنى أبا عمرو ، وكان من أهل مصر ، قدم البصرة فسمع بأبى الهذيل واجتمع معه وناظره ، فقطعه أبو الهذيل ، وكان أولا معتزليا ثم قال بخلق الأفعال ، وكان يكنى أبا يحيى ، ثم ذكر له عدة كتب (الفهرست ص ٢٦٩) وقال الذهبى « حفص الفرد : مبتدع ، قال النسائى : صاحب كلام ، لكنه لا يكتب حديثه . وكفره الشافعى فى مناظرته » (ميزان الاعتدال : ١/٥٦٤ الترجمة رقم ٢١٤٣)

(٢) ابن مسعود : هو صاحب رسول الله وأحد السابقين الأولين وأحد كبار البدريين وأحد نبلاء الفقهاء والقرئين : أبو عبد الرحمن عبد الله بن أم عبد ، الهذلى ، كان يتحرى فى الأداء ، ويتشدد فى الرواية ، ويزجر تلامذته عن التهاون فى ضبط الألفاظ . وقد أسلم قبل إسلام عمر بن الخطاب ، وحفظ من رسول الله سبعين سورة ، وفى شأنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وبالجملة فقد كان من سادة الصحابة ، وأوعية العلم ، وأئمة الهدى ، وله قراءات وفتاوى ينفرد بها ، وهى مذكورة فى كتب العلم (تذكرة الحفاظ رقم ٥ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٢١) .

(٣) هو أبو المنذر : أبى بن كعب بن قيس ، الأنصارى ، الخزرجى ، النجارى ، =

الله تعالى لم ينزلها ، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة فى مصحفيهما.

ومنها : أنه شك فى جميع عامة المسلمين ، وقال : لا أدرى لعل سرائر العامة كلها شرك وكفر .

ومنها : قوله إن معنى قولنا « إن الله تعالى عالم ، حى » هو أنه ليس بجاهل ولا ميت . وكذلك قياسُه فى سائر أوصاف الله تعالى من غير إثباتِ معنًى أو فائدة سوى نفى الوصف بنقيض تلك الأوصاف عنه .

الفصل السابع من هذا الباب
فى ذكر مقالات الكَرَّامية ، و بيان أوصافها[1]

١١٩ ـ الكَرَّامية بخراسان ثلاثة أصناف : حقائقية ، وطرائقية ، وإسحاقية .

وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضُها بعضاً و إن أَكْفَرَها سائر الفرق ؛ فلهذا عددناها فرقة واحدة .

وزعيمها المعروف محمد بن كَرَّام[2] كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان

= كان أقرأ الصحابة وسيد القراء ، شهد بدرا والمشاهد كلها ، وقرأ القرآن على النبى صلى الله عليه وسلم ، وجمع بين العلم والعمل ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكرم أبيا ويهابه ويستفتيه ، ولما مات أبى قال عمر : اليوم مات سيد المسلمين ، وكانت وفاته فى سنة ١٩ ، وقيل : فى سنة ٢٢ (تذكرة الحفاظ رقم ٦ ـ ومشاهير علماء الأمصار رقم ٣١)

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٦٥ والملل والنحل : ١/١٠٨ ـ والسفارينى : ١ / ٩١

(٢) هو أبو عبد الله : محمد بن كرام السجستانى ، الزاهد ، شيخ الطائفة الكرامية ، وكان من عباد المرجئة (العبر : ١/١٠) ويختلف العلماء فى ضبط كرام ، والأكثرون على أنه بفتح الكاف وتشديد الراء (وانظر اللباب : ٣/٣٢ ـ ولسان الميزان : ٥/٣٥٣ والقاموس المحيط)

وكان أتباعه فى وقته أوغاد شورمين ، وأفشين ، وورد نيسابور فى زمان ولاية محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر ، وتَبِعَه على بدعته من أهل سواد نيسابور شِرْذِمَة من أَكَرَةِ القُرَى والدُّهْم .

وضلالات أتباعه اليوم متنوعة أنواعاً لا نعدُّها أرباعاً ولا أسباعاً ، لكنها تزيد على الآلاف آلافاً ، ونذكر منها المشهور ، الذى هو بالقبح مذكور .

فمنها : أن ابن كَرَّام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده[1] ، وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التى منها يلاقى عرشه ، وهذا شبيه بقول الثَّنَوِية : إن معبودهم الذى سموه نوراً يتناهى من الجهة التى تُلاقِى الظلام وإن لم يتناهاه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده فى بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر ، وذلك أنه قال فى خطبة كتابه المعروف بكتاب عذاب القبر : « إن الله تعالى أحَدِىُّ الذات أحَدِىُّ الجوهر » وأتباعه اليوم لا يبوحون بإطلاق لفظ الجوهر على الله تعالى عند العامة خوفاً من الشناعة عند الإشاعة ، وإطلاقهم عليه اسم الجسم أَشْنَعُ من اسم الجوهر ، وامتناعُهم من تسميته جوهراً مع قولهم بأنه جسم كامتناع شيطان الطاق من الروافض من تسميه الإله جسما مع قوله بأنه على صورة الإنسان ، وليس على الخذلان فى سوء الاختيار قياس .

وقد ذكر ابن كَرَّام فى كتابه أن الله تعالى مماسٌّ لعرشه ، وأن العرش مكان له ، وأبدل أصحابه لفظَ المماسَّة بلفظ الملاقاة منه للعرش ، وقالوا : لا يصح وجودُ جسم بينه وبين العرش إلا بأن يحيط العرش إلى أسفل ، وهذا معنى المماسة التى امتنعوا من لفظها .

واختلف أصحابه فى معنى الاستواء المذكور فى قوله : (الرَّحْمٰنُ عَلَى

---

(١) انظر مقالات الأشعرى : ٢٥٧/١ .

الْعَرْشِ اسْتَوَى[1]) .

فمنهم : من زعم أن كل العرش مكان له ، وأنه لو خلق بإزاء العرش عُرُوشاً مُوَازِيةً لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له ؛ لأنه أكبر منها كلها ، وهذا القولُ يوجب عليهم أن يكون عرشُه اليوم كبعضه فى عرضه .

ومنهم : من قال : إنه لا يزيد على عرشه فى جهة المماسَّة ، ولا يفضل منه شىء على العرش ، وهذا يقتضى أن يكون عرضه كعرض العرش .

وكان من الكَرَّامية بنيسابور رجل يعرف بإبراهيم بن مهاجر ينصر هذا القولَ ويناظر عليه .

وزعم ابن كَرَّام وأتباعه أن معبودهم محل للحوادث . وزعموا أن أقواله ، وإرادته ، وإدراكاته المرئيات ، وإدراكاته للمسموعات ، وملاقاته للصفحة العليا من العالم ، أعراضٌ حادثة فيه ، وهو محل لتلك الحوادث الحادثة فيه . وسموا قولَه للشىء : « كُنْ » خَلْقاً للمخلوق ، وإحداثاً للمُحْدَث ، وإعلاماً للذى يعدم بعد وجوده ، ومنعوا من وصف الأعراض الحادثة فيه بأنها مخلوقة أو مفعوله أو مُحْدَثة .

وزعموا أيضاً أنه لا يحدث فى العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة فى ذات معبودهم : منها إرادته لحدوث ذلك الحادث ، ومنها قوله لذلك الحادث « كن » على الوجه الذى عَلِم حدوثه عليه ، وذلك القول فى نفسه حروف كثيرة كلُّ حرفٍ منها عرضٌ حادث فيه ، ومنها رؤية تحدث فيه يرى بها ذلك الحادث ، ولو لم تحدث فيه الرؤية لم ير ذلك الحادث ، ومنها استماعه لذلك الحادث إن كان مسموعاً .

وزعموا أيضاً أنه لا يعدم من العالم شىء من الأعراض إلا بعد حدوث

---

(١) من الآية ٥ من سورة طه .

أعراض كثيرة فى معبودهم : منها إرادته لعدمه ، ومنها قوله لما يريد عدمه « كن معدوماً » أو « افْنَ » وهـذا القول فى نفسه حروف كلٌّ حرفٍ منها عرضٌ حادثٌ فيه ، فصارت الحوادث الحادثة فى ذات الإلٰهِ عندهم أضعافَ أضعاف الحوادث من أجسام العالم وأعراضها .

واختلفت الـكَرَّامية فى جواز العدم على تلك الحوادث الحادثة فى ذات الإلٰهِ بزعمهم ؛ فأجاز بعضهم عدمها ، وأحال عدمَهَا أكثرُهم . وأجمع الفريقان منهم على أن ذات الإلٰهِ لا يخلو فى المستقبل عن حلول الحوادث فيه وإن كان قد خلا منها فى الأزل . وهـذا نظير قول أصحاب الهَيُولىٰ إن الهَيُولىٰ كانت فى الأزل جوهراً خالياً من الأعراض ، ثم حـدثت الأعراض فيها ، وهى لا تخلو منها فى المستقبل .

واختلفت الـكرَّامية فى جواز العدم على أجسام العالم ، فأحال ذلك أكثرهم ، وضَاهَوْا بذلك مَنْ زعم من الدهرية والفلاسفة أن الفَلَكَ والـكواكب طبيعة خامسة لا تقبل الفساد والفناء .

وكان الناس يتعجبون من قول المعتزلة البصرية « إن الله تعالى يقدر على إفنـاء الأجسام كلها دفعة واحدة ، ولا يقدر على إفناء بعضها مع بقاء بعض منها » وزال هذا التعجُّبُ بقول من زعم من الـكرامية : إنه لا يقدر على إعدام جسم بحال .

وأعْجَبُ من هذا كله أن ابن كَرَّام وصف معبودهُ بالثقل ، وذلك أنه قال فى كتاب «عذاب القبر» فى تفسير قول الله عز وجل ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾[1] : إنها انفطرت من ثقل الرحمان عليها .

---

(١) الآية ١ من سورة الانفطار .

ثم إن ابن كَرَّام وأ كْثَرَ أتباعه زعموا أن الله تعالى لم يزل موصوفا بأسمائه المشتقَّة من أفعاله عند أهل اللغة ، مع استحالة وجود الأفعال فى الأزل ، فزعموا أنه لم يزل خالقا رازقا مُنْعِما من غير وجود خَلْق ورَزْق ونعمة منه . وزعموا أنه لم يزل خالقا بخالقية فيه ، ورازقا برازقية فيه ، وقالوا : إن خالقيته قدرته على الخَلْق ، ورازقيته قدرته على الرَّزْق ، والقدرة قديمة ، والخلق والرزق حادثان فيه بقدرته ، وقالوا : بالخَلْق يصير المخلوق من العالم مخلوقاً ، وبذلك الرَّزْق الحادث فيه يصير المرزوق مرزوقا .

وأعْجَبُ من هذا فَرْقُهم بين المتكلم والقائل ، وبين الكلام والقول . وذلك أنهم قالوا : إن الله تعالى لم يزل متكلما قائلا ، ثم فَرَقُوا بين الاسمين فى المعنى ، فقالوا : إنه لم يزل متكلما بكلام هو قدرته على القول ، ولم يزل قائلا بقائلية لا بِقَوْلٍ ، والقائلية قدرتُه على القول ، وقوله حُروفٌ حادثة فيه ، فقول الله تعالى عندهم حادث فيه ، وكلامه قديم .

قال عبد القاهر : ناظَرْتُ بعضَهم فى هذه المسألة ، فقلت له : إذا زعمتْ أن الكلام هو القدرة على القول ، والساكت عندك قادر على القول فى حال سكوته ، لزمك على هذا القول أن يكون الساكتُ متكلما ، فالتزم ذلك .

ومن تدقيق الكَرَّامية فى هذا الباب قولهم : إنا نقول : إن الله تعالى لم يزل خالقا رازقا على الإطلاق ، ولا نقول بالإضافة : إنه لم يزل خالقاً للمخلوقين ، ورازقاً للمرزوقين ، وإنما نذكر هذه الإضافة عند وجود المخلوقين والمرزوقين .

وقالوا على هذا القياس : إن الله تعالى لم يزل معبوداً ، ولم يكن فى الأزل معبود العابدين، وإنما صار معبود العابدين عند وجود العابدين ووجود عبادتهم له.

ثم إن ابن كرَّام ذكر فى كتابه المعروف بـ « عذاب القبر » بابا له ترجمة عجيبة فقال : « باب فى كيفوفية الله عز وجل » ولا يدرى العاقل مما ذا يتعجب

أمن جسارته على إطلاق لفظ الكيفية فى صفات الله تعالى أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفوفية ؟ . وله من جنس هذه العبارة أشكال .

منها : قوله فى باب الرد على أصحاب الحديث فى الإيمان : فإن قالوا بأحْمُوقيتهم الإيمان قول وعمل قيل لهم كذا .

وكذا قد عبر عن مكان معبوده فى بعض كتبه بالحيثوثية ، وهذه العبارات السخيفة لائقة بمذهبه السخيف .

ثم إنه مع أصحابه تكلموا فى مقدورات الله تعالى ، فزعموا أنه لا يقدر إلا على الحوادث التى تحدث فى ذاته من إرادته ، وأقواله ، وإدراكاته ، وملاقاته لما يلاقيه . فأما المخلوقات من أجسام العالم وأعراضها فليس شىء منها مقدوراً لله تعالى ، ولم يكن الله تعالى قادراً على شىء منها مع كونها مخلوقة ، وإنما خلق كل مخلوق من العالم بقوله : « كن » لا بقدرته .

وهذه بدعة لم يُسْبَقُوا إليها ؛ لأن الناس قبلهم ما اختلفوا فى مقدورات الله تعالى ، على مذاهب أهل السنة والجماعة كل مخلوق كان مقدوراً لله تعالى قبل حدوثه وهو محدِثُ جميع الحوادث بقدرته ، وزعم معمر أن الأجسام كلها كانت مقدورة له قبل أن خلقها، وليست الأعراض مخلوقة له ولا مقدورة له ، وقال أكثر المعتزلة : إن الأجسام والألوان والطعوم والروائح وسائر أجناس الأعراض كانت مقدورة لله تعالى ، وإنما امتنعوا من وصفه بالقدرة على مقدورات غيره ، وقالت الجَهْمِيَّة : الحوادث كلها مقدورة لله تعالى ، ولا قادر ولا فاعل غيره . وما قال أحد قبل الكرامية باختصاص قدرة الإلٰه بحوادث تحدث فى ذاته بزعمهم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً !

ثم إنهم تكلموا فى باب التعديل والتجوير بعجائب .

منها : قولهم يجب أن يكون أول شىء خلقه الله تعالى جسما حيا يصح منه

الاعتبار ، وزعموا أنه لو بدأ بخلق الجمادات لم يكن حكيما ، وزادوا فى هذه البدعة على القَدَرية فى قولها لابد من أن يكون فى الخلق من يصح منه الاعتبار وليس بواجب أن يكون أول الخلق حياً يصح منه الاعتبار .

وقد ردوا ببدعتهم هذه الأخبار الصحيحة فى أن أول شىء خلقه الله اللوح والقَلَم ، ثم أجرى القلم على اللوح بما هو كائن إلى يوم القيامة .

وقالوا : لو خلق الله تعالى الخلق وكان فى معلومه أنه لا يؤمن به أحد منهم لكان خلقه إياهم عبثاً . وإنما حَسُنَ منه خلق جميعهم لعلمه بإيمان بعضهم .

وقال أهل السنة : لو خلق الكفرة دون المؤمنين أو خلق المؤمنين دون الكفرة جاز ، ولم يقدح ذلك فى حكمته .

وزعمت الكَرَّامية أنه لا يجوز فى حكمة الله اخترام الطفل الذى يعلم أنه إن أبْقَاهُ إلى زمان بلوغه آمَنَ ، ولا اخترام الكافر الذى لو أبقاه إلى مدةٍ آمَنَ ، إلا أن يكون فى اخترامه إياه قبل وقت إيمانه صلاح لغيره .

ويلزمهم على هذا القول أن يكون الله تعالى إنما اخترم إبراهيم ابن النبى صلى الله عليه وسلم قبل بلوغه لأنه علم أنه لو أبقاه لم يؤمن ، وفى هذا قَدْح منهم فى كل مَنْ مات من ذرارى الأنبياء طفلا .

ومن جهالاتهم فى باب النبوة والرسالة قولهم بأن النبوة والرسالة صفتان حالَّتَانِ فى النبى والرسول ، سوى الوحى إليه ، وسوى معجزاته ، وسوى عصمته عن المعصية . وزعموا أن من فعل فيه تلك الصفة وجب على الله تعالى إرساله ، وفرقوا بين الرسُول والمرسَلِ بأن الرسول من قامت به تلك الصفة ، والمرسَل هو المأمور بأداء الرسالة .

ثم إنهم خاضوا فى باب عصمة الأنبياء عليهم السلام ، فقالوا : كلُّ ذنبٍ أسقط العدالة أو أوجب حداً فهم معصومون منه ، وغير معصومين بمادون ذلك ،

وقال بعضهم : لا يجوز الخطأ عليهم فى التبليغ ، وأجاز ذلك بعضهم ، وزعم أن النبى عليه السلام أخطأ فى تبليغ قوله : (وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى)[1] حتى قال بعده : « تلك الغرانيق العلى ، [وإنَّ] شفاعتها ترتجى »[2] .

وقال أهل السنة : إن تلك الكلمة كانت من تلاوة الشيطان ألقاه فى خلال تلاوة النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد قال شيخنا أبو الحسن الأشعرى فى بعض كتبه : إن الأنبياء بعد النبوة معصومون من الكبائر والصغائر .

وزعمت الكَرَّامية أيضاً أن النبى إذا ظهرت دعوته ، فمن سمعها منه أو بلغه خبره لزمه تصديقُه والإقرار به من غير توقُّف على معرفة دليله ، وقد سرقوا هذه البدعَةَ من إباضية الخوارج الذين قالوا : إن قول النبى عليه السلام « أنا نبى » فنفسه حجة لا يحتاج معها إلى برهان .

وزعمت الكَرَّامية أيضاً أن من لم تبلغه دعوة الرسل لزمه أن يعتقد موجبات العقول ، وأن يعتقد أن الله تعالى أرسل رسلا إلى خلقه .

وقد سبقهم أكثر القدرية إلى القول بوجوب اعتقاد موجبات العقول ، ولم يقل أحد قبلهم بوجوب اعتقاد وجود الرسل قبل ورود الخبر عنهم بوجودهم .

وزعمت الكَرَّامية أيضاً أن الله تعالى لو اقتصر على رسول واحد من أول

---

(١) الآية ٢٠ من سورة النجم .

(٢) ما نرى قصة الغرانيق إلا أقصوصة ابتدعها قوم من أهل الضلالة ، كالذين يضعون الأحاديث ويختلقونها ، وهم فى قرارة أنفسهم يعلمون عدم صحتها ، يريدون بذلك أن ينصروا ضلالاتهم ، ويموهوا على الأغرار الذين تخدعهم نسبة القول إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يقدرون على دفعها لأن مكنتهم عاجزة عن التمييز بين الغث والسمين ، ولا يخدعنا عن عقولنا أن قوما من المؤلفين الذين يعرف عنهم العقل والتمييز والقدرة على نخل القول وتنحية الزيف عنه قدرووا هذه الأسطورة ، فكم فى الروايات من أباطيل ، وترهات .

زمان التكليف إلى القيامة وأدام شريعة الرسول الأول لم يكن حكيما .

وقال أهل السنة : لو فعل ذلك جاز ، كما قد جاز منه إدامة شريعة خاتم النبيين إلى القيامة .

ثم إن ابن كَرَّام خاض فى باب الإمامة ، فأجاز كون إمامين فى وقت واحد ، مع وقوع الجدال وتعاطى القتال ، ومع الاختلاف فى الأحكام ، وأشار فى بعض كتبه إلى أن علياً ومعاوية كانا إمامين فى وقت واحد ، ووجب على أتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وإن كان أحدهما عادلا والآخر باغياً . وقال أتباعه : إن عليا كان إماماً على وفق السُّنَّة ، وكان معاوية إماما على خلاف السنة ، وكانت طاعة كل واحد منهما واجبة على أتباعه . فياعَجَبًا من طاعةٍ واجبةٍ [على] خلاف السنة .

ثم إن الكَرَّامية خاضوا فى باب الإيمان ،فزعموا أنه إقرار فرد على الابتداء وأن تكريره لا يكون إيمانا إلا من المرتد إذا أقر به بعد ردَّته . وزعموا أيضا أنه هو الإقرار السابق فى الذَّرِّ الأول فى طلب النبي عليه السلام وهو قولهم : بلى ، وزعموا أيضا أن ذلك القول باقٍ أبداً لا يزول إلا بالردة ، وزعموا أيضا أن المقر بالشهادتين مؤمن حقا وإن اعتقد الكفر بالرسالة ، وزعموا أيضا أن المنافقين الذين أنزل الله تعالى فى تكفيرهم آياتٍ كثيرةً كانوا مؤمنين حقاً ، وأن إيمانهم كان كإيمان الأنبياء والملائكة ، وقالوا فى أهل الأهواء من مخالفيهم ومخالفى أهل السنة : إن عذابهم فى الآخرة غير مؤبَّد ، وأهل الأهواء يرَوْنَ خلود الكَرَّامية فى النار .

ثم إن ابن كَرَّام أبدع فى الفقه حماقاتٍ لم يُسْبق إليها .

منها : قوله فى صلاة المسافر: إنه يكفيه تكبيرتان، من غير ركوع ولا سجود ولا قيام ولا قعود ولا تشهد ولا سلام .

ومنها : قوله بصحة الصلاة فى ثوب كله نجس ، وعلى أرض نجسة ، ومع نجاسة ظاهر البدن ، وإنما أوجب الطهارة عن الأحداث دون الأنجاس .

ومنها : قوله بأن غسل الميت والصلاة عليه سُنَّتَان غير مفروضتين ، وإنما الواجبُ كفنه ودفنه .

ومنها : قوله بصحة الصلاة المفروضة والصوم المفروض والحج المفروض بلا نية ، وزعم أن نية الإسلام فى الابتداء كافية عن نية كل فريضة من فرائض الإسلام .

وكان فى عصرنا شيخ للكَرَّامية يعرف بإبراهيم بن مهاجر اخترع ضلالة لم يُسْبَق إليها ، فزعم أن أسماء الله عز وجل كلها أعراض فيه ، وكذلك اسم كل مسمى عَرَضٌ فيه ، فزعم أن الله تعالى عرضٌ حالٌّ فى جسم قديم ، والرحمن عرض آخر ، والرحيم عرض ثالث ، والخالق عرض رابع ، وكذلك كل اسم لله تعالى عرض غير الآخر ، فالله تعالى عنده غير الرحمن ، والرحمن غير الرحيم ، والخالق غير الرازق . وزعم أيضاً أن الزانى عرضٌ فى الجسم الذى يضاف إليه الزنى ، والسارق عرض فى الذى تضاف إليه السرقة ، وليس الجسم زانياً ولا سارقا ، فالمجلود والمقطوع عنده غير الزانى والسارق . وزعم أيضاً أن الحركة والمتحرك عَرَضَانِ فى الجسم ، وكذلك السواد والأسود عرضان فى الجسم ، وكذلك العلم والعالم ، والقدرة والقادر ، والحى والحياة، كلٌّ ذلك أعراض غير الأجسام، فالعلم عنده لا يقوم بالعالم ، وإنما يقوم بمحل العالم ، والحركة لا تقوم بالمتحرك ، وإنما تقوم بمحل المتحرك .

قال عبد القاهر : ناظرت ابن مهاجر هذا فى مجلس ناصر الدولة أبى الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور صاحب جيش السامانية فى سنة سبعين وثلاثمائة فى هذه المسألة ، وألزمته فيها أن يكون المحدود فى الزنى غير الزانى ، والمقطوع فى السرقة

غير السارق ، فالتزم ذلك . فألزمته أن يكون معبوده عرضاً ، لأن المعبود عنده اسم ، وأسماء الله تعالى عنده أعراض حالة فى جسم قديم ، فقال : المعبود عرض فى جسم القديم ، وأنا أعبد الجسم دون العرض ، فقلت له : أنت إذن لا تعبد الله عز وجل ، لأن الله تعالى عندك عرض ، وقد زعمت أنك تعبد الجسم دون العرض .

وفضائح الـكَرَّامية على الأعداد ، كثيرة الأمداد ، وفيما ذكرنا منها فى هذا الفصل كفاية ، والله أعلم .

الفصل الثامن

فى بيان مذاهب المُشَبِّهة من أصناف شتى

اعلموا — أسعدكم الله — أن المُشَبِّهة صنفان : صنف شبهوا ذات البارى بذات غيره ، وصنف آخرون شبهوا صفاته بصفات غيره ، وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى .

١٢٠ ـ والمشبهة الذين ضلوا فى تشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة . وأوَّلُ ظهور التشبيه صادر عن أصناف من الروافض الغُلاَة .

فمنهم : السَّبَئية[١] الذين سموا عليا إلٰهاً ، وشَبَّهوه بذات الإله . ولما أحْرَقَ قوماً منهم قالوا له : الآن علمنا أنك إله ؛ لأن النار لا يعذب بها إلا الله .

---

(١) السبئية : هم أتباع عبد الله بن سبأ الضال المضل ، رأس الفتنة وموقدها ، ومؤجج نارها ، وجامع حطبها من أشتات الناس ورذالهم ، قال السيد الشريف الجرجانى (التعريفات ص ٧٩) « السبئية هم أصحاب عبد الله بن سبأ ، قال لعلى : أنت الإله حقا ، فنفاه على إلى المدائن ، وقال ابن سبأ : لم يمت على ، ولم يقتل ابن ملجم إلا شيطانا تصور فى صورة على ، وعلى فى السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه . وإنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملؤها عدلا ، وهؤلاء يقولون عند سماع =

ومنهم : البيانية : أتباع بَيَان بن سمعان[١] الذى زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان فى أعضائه ، وأنه يفنى كله إلا وجهه .

ومنهم : المُغِيرية : أتباع المغيرة بن سَعيد[٢] العِجْلى الذى زعم أن معبوده ذو أعضاء ، وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء .

ومنهم المنصورية : أتباع أبى منصور العجلى[٣] الذى شبه نفسه بربه ، وزعم أنه صعد إلى السماء ، وزعم أيضاً أن الله مسح يده على رأسه ، وقال له : يا بُنَىَّ بلغ عنى .

ومنهم : الخطابية[٤] الذين قالوا بإلٰهية الأئمة و بإلٰهية أبى الخطاب الأسدى.

ومنهم : الذين قالوا بإلٰهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر .

ومنهم : الحُلولية[٥] الذين قالوا بحلول الله فى أشخاص الأئمة وعبدوا الأئمة لأجل ذلك .

ومنهم : الحلولية الحلمانية[٦] المنسوبة إلى أبى حلمان الدمشقى الذى زعم أن الإلٰهَ يحل فى كل صورة حسنة ، وكان يسجد لكل صورة حسنة .

ومنهم : المقنعية المبيضة[٧] بما وراء نهر جَيْحُون فى دعواهم أن المُقَنَّع كان

= الرعد : وعليك السلام ياأمير المؤمنين » اهـ كلامه . ولا زلنا نرى فى وقت نزول المطر أطفال القاهرة المعزية يجرون حفاة فى مياه المطر ويصيحون بأعلى صوتهم قائلين « يا بركة على زود » ويخطر على البال أن هذا عن أثر قديم دخل عليهم من عهد الفاطميين (وانظر اعتقاد فرق المسلمين ص ٥٧ ـ والتنبيه ص ٢٥ و ١٤٨ ـ والحور العين ص ١٥٤ ـ وشرح نهج البلاغة لابن أبى الحديد : ٣٠٩/٢ ـ والسفارينى : ٨٠/١) وسيذكر المؤلف السبئية فى فصل خاص بعد هذا الكلام .

(١) سبقت ترجمة بيان بن سمعان (ص ٤٠)

(٢) سبقت هذه الفرقة ، والحديث عن المغيرة صاحبها (ص ٥٨)

(٣ـ٧) سيأتى الحديث عن هذه الفرق قريبا .

إلهاً ، وأنه مصور فى كل زمان بصورة مخصوصة .

ومنهم : العذافرة الذين قالوا بإلهيَّة ابن أبى العذافر المقتول ببغداد .

وهذه الأصناف الذين ذكرناهم فى هذا الفصل كلهم خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا فى الظاهر إليه .

وسنذكر تفصيل مقالة كل صنف منهم فى الباب الرابع من أبواب هذا الكتاب إذا انتهينا إليه إن شاء الله عز وجل .

وبعد هذا فرق من المشبهة عَدَّهم المتكلمون فى فرق الملة لإقرارهم بلزوم أحكام القرآن ، وإقرارهم بوجوب أركان شريعة الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج عليهم ، وإقرارهم بتحريم المحرمات عليهم ، وإن ضلوا وكفروا فى بعض الأصول العقلية .

ومن هذا الصنف هشامية منتسبة إلى هشام بن الحكم الرافضى[1] الذى شَبَّه معبوده بالإنسان ، وزعم لأجل ذلك أنه سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه جسم ذو حد ونهاية ، وأنه طويل ، عريض ، عميق ، وذولون ، وطعم ، ورائحة ، وقد روى عنه أن معبوده كسبيكة الفضة ، وكاللؤلؤة المستديرة ، وروى عنه أنه أشار إلى أن جبل أبى قُبَيْس أَعْظَمُ منه ، وروى عنه أنه زعم أن الشعاع من معبوده متصل بما يراه ، ومقالته فى هذا التشبيه على التفصيل الذى ذكرناه فى تفصيل أقوال الإمامية قبل هذا .

ومنهم الهشامية المنسوبة إلى هشام بن سالم الجواليقى الذى زعم أن معبوده على صورة الإنسان ، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت ، وأن له شعرة سوداء وقلبا تنبع منه الحكمة .

---

(١) قد سبق ذكر الهشامية فى عداد الإمامية (ص ٦٥) وثمة ذكر الهشاميين هذا والذى يليه .

ومنهم اليونسية المنسوبة إلى يُونس[1] بن عبد الرحمن القُمِّى الذى زعم أن الله تعالى يحمله حَمَلَةُ عرشه ، و إن كان هو أقوى منهم ، كما أن الكركى تحمله رجلاه ، وهو أقوى من رجليه

ومنهم المشبهة المنسوبة إلى داود الجواربى[2] الذى وصف معبوده بأن له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية .

ومنهم : الإبراهيمية المنسوبة إلى إبراهيم بن أبى يحيى الأسلمى وكان من جملة رواة الأخبار غير أنه ضل فى التشبيه ونسب إلى الكذب فى كثير من رواياته .

ومنهم : الخابطية من القَدَرية ، وهم منسوبون إلى أحمد بن خابط[3] وكان من المعتزلة المنتسبة إلى النَّظَّام ، ثم إنه شبه عيسى بن مريم بربه ، وزعم أنه الإله الثانى ، وأنه هو الذى يحاسب الخلق فى القيامة .

ومنهم الكرامية فى دعواها أن الله تعالى جسم له حد ونهاية وأنه محل الحوادث ، وأنه مماس لعرشه ، وقد بينا تفصيل مقالاتهم قبل هذا بما فيه كفاية فهؤلاء مشبهة لله تعالى بخلقه فى ذاته .

١٢١ ـ فأما المشبهة لصفاته بصفات المخلوقين فأصناف :

منهم : الذين شبهوا إرادة الله تعالى بإرادة خَلْقه ، وهذا قولُ المعتزلة البصرية

---

(١) قد تقدم ذكر اليونسية فى عداد الإمامية (ص ٧٠)

(٢) داود الجواربى : ذكره السمعانى فى الأنساب عند الكلام على الهشامى ، فقال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليقى ما نصه « وعنه أخذ داود الجواربى قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج واللحية » وقد ذكر الأشعرى فى مقالات الإسلاميين داود هذا فى أثناء الكلام على اختلاف الناس فى التجسيم (١ / ٢٥٨ بتحقيقنا)

(٣) ابن خابط : ذكره الحافظ ابن حجر والسفارينى بالحاء المهملة وبعد الألف همزة ، والتحقيق أنه بالخاء المعجمة وبعد الألف باء موحدة .

الذين زعموا أن الله تعالى عز وجل يريد مُرَاده بإرادة حادثة ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، ثم ناقضوا هذه الدعوى بأن قالوا : يجوز حُدوث إرادة الله عز وجل لا فى محل ، ولا يصح حدوث إرادتنا إلا فى محل ، وهذا ينقض قولهم : إن إرادته من جنس إرادتنا ؛ لأن الشيئين إذا كانا متماثلين ومن جنس واحد جاز على كل واحد منهما ما يجوز على الآخر ، واستحال من كل واحد منهما ما يستحيل على الآخر .

وزادت الكرامية على المعتزلة البصرية فى تشبيه إرادة الله تعالى بإرادات عباده ، وزعموا أن إرادته من جنس إرادتنا ، وأنها حادثة فيه كما تحدث إرادتنا فينا ، وزعموا ـ لأجل ذلك ـ أن الله تعالى محل للحوادث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

ومنهم : الذين شبهوا كلام الله عز وجل بكلام خلقه ، فزعموا أن كلام الله تعالى أصوات وحروف من جنس الأصوات والحروف المنسوبة إلى العباد ، وقالوا بحدوث كلامه ، وأحال جمهورهم ـــ سوى الجُبَّائى ـــ بقاء كلام الله تعالى ، وقال النظام منهم : ليس فى نَظْم كلام الله سبحانه إعجاز ، كما ليس فى نظم كلام العباد إعجاز ، وزعم أكثر المعتزلة أن الزنج ، والترك ، والخزر قادرون على الإتيان بمثل نَظْم القرآن وبما هو أفصح منه ، وإنما عدموا العلم بتأليف نظمه ، وذلك العلم مما يصح أن يكون مقدوراً لهم .

وشاركت الكراميةُ المعتزلةَ فى دعواها حدوث قول الله عز وجل ، مع فَرْقِهَا بين القول والكلام فى دعواها أن قول الله سبحانه من جنس أصوات العباد وحروفهم ، وأن كلامه قدرته على إحداث القول . وزادت على المعتزلة بقولها بحدوث قول الله عز وجل فى ذاته ، بناء على أصلهم فى جواز كون الإله محلا للحوادث .

ومنهم : الزُّرَارية أتباع زُرَارة بن أعين[1] الرافضي في دعواها حدوث جميع صفات الله عز وجلّ ، وأنها من جنس صفاتنا ، وزعموا أن الله تعالى لم يكن في الأزل حياً ، ولا عالماً ، ولا قادراً ، ولا مريداً ، ولا سميعاً ، ولا بصيراً ، وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة ، وقدرة ، وعلما ، وإرادة ، وسمعا ، وبصرا ، كما أن الواحد منا يصير حياً ، قادراً ، سميعاً ، بصيراً ، مريداً عند حدوث الحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والعلم ، والسمع ، والبصر فيه .

ومنهم : الذين قالوا من الروافض بأن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون ، فأوجبوا حدوث علمه كما يجب حدوث علم العالم منا .

وهذا باب إن أطلناه طال ، ونشر الأذيال ، وقد بينا تفصيل أقوال المعتزلة ، والمشبهة ، وأقوال سائر أصحاب الأهواء في كتابنا المعروف بكتاب « الملل والنحل » وفيما ذكرنا منها في هذا الباب كفاية ، والله أعلم .

الباب الرابع

من أبواب هذا الكتاب

في بيان الفِرَقِ التي انتسبت إلى الإسلام وليست منها

الكلام في هذا الباب يدور على اختلاف المتكلمين فيمن يعدُّ من أمة الإسلام وملته ، وقد ذكرنا[2] قبل هذا أن بعض الناس زعم أن اسم ملة الإسلام واقع على كل مُقِر بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وأن كل ما جاء به حق كائنا قوله بعد ذلك ما كان ، وهذا اختيار الكعبي في مقالاته . وزعمت الكرامية أن

(١) تقدم ذكر الزرارية وترجمة زعيمها زرارة بن أعين (ص ٧٠)

(٢) انظر ص ١٢ أول الكتاب :

اسم أمة الإسلام واقع على كل من قال لا إلٰهَ إلا الله محمد رسول الله ، سواء أخلص فى ذلك أو اعتقد خلافه ، وهذان الفريقان يلزمهما إدخال العيسوية من اليهودية ، والموشكانية[٣] منهم فى ملة الإسلام ، لأنهم يقولون لا إلٰهَ إلا الله محمد رسول الله ، ويزعمون أن محمداً كان مبعوثاً إلى العرب ، وقد أَقَرُّوا بأن ما جاء به حق .

وقال بعض الفقهاء أهل الحديث : اسم أمة الإسلام واقع على كل من اعتقد وجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة .

وهذا غيرُ صحيح ، لأن أكثر المرتدِّينَ الذين ارتدوا بإسقاط الزكاة فى عهد الصحابة كانوا يَرَوْنَ وجوب الصلاة إلى الكعبة ، وإنما ارتدوا بإسقاط وجوب الزكاة ، وهم المرتدون من بنى كندة وتميم .

فأما المرتدون من بنى حنيفة وبنى أسد فإنهم كفروا من وجهين ، أحدهما : إسقاط وجوب الزكاة ، والثانى : دعواهم نبوة مُسَيْلِمة[١] ، وطُلَيْحة[٢] . وأسقط بنو حنيفة وجوب صلاة الصبح ، وصلاة المغرب ، فازدادوا كفراً على كفر .

والصحيح عندنا أن اسم ملة الإسلام واقع على كل من أقر بحدوث العالم ، وتوحيد صانعه ، وقِدَمِه ، وأنه عادل حكيم ، مع نفى التشبيه والتعطيل عنه ، وأقر — مع ذلك — بنبوة جميع أنبيائه ، وبصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ورسالته

---

(١) وقع هنا فى المطبوعتين « والشاذكانية » تحريف ما أثبتناه ، وقد ذكر على الصواب فى ص ١٣ من أول هذا الكتاب ، وذكر عنهم المؤلف نفس الكلام الذى ذكره هنا .

(٢) تقدمت ترجمة مسيلمة كذاب اليمامة (ص ١٢) وانظر زيادة على ماذكرناه هناك المعارف لابن قتيبة ص ٤٠٥

(٣) تقدمت ترجمة طليحة الأسدى (ص ١٢)

إلى الكافة ، و بتأبيد شريعته ، وبأن كل ما جاء به حق ، وبأن القرآن مَنْبَع أحكام شريعته ، و بوجوب الصلوات الخمس إلى الكعبة ، و بوجوب الزكاة ، وصَوْم رمضان ، وحَجّ البيت على الجملة ؛ فكل من أقر بذلك فهو داخل فى أهل ملة الإسلام ، وينظر فيه بعد ذلك : فإن لم يخلط إيمانه ببدعة شنعاء تؤدِّى إلى الكفر فهو الموحِّدُ السنى ، وإن ضم إلى ذلك بدعة شنعاء نُظر :

فإن كان على بدعة الباطنية ، أو البيانية ، أو المغيرية ، أو المنصورية ، أو الجناحية ، أو السَّبَئِيَّة ، أو الخَطّابية من الرافضة ، أو كان على دين الحلولية ، أو على دين أصحاب التناسخ ، أو على دين الميمونية أو اليزيدية من الخوارج ، أو على دين الخابطية أو الحمارية من القدرية ، أو كان ممن يحرم شيئا ممن نص القرآن على إباحته باسمه ، أو أباح ما حَرَّم القرآن باسمه ، فليس هو من جملة أمة الإسلام .

وإن كانت بدعته من جنس بدع الرافضة الزَّيْدية ، أو الرافضة الإمامية ، أو من جنس بدع أكثر الخوارج ، أو من جنس بدع المعتزلة ، أو من جنس بدع النَّجَّارية ، أو الجَهْمية ، أو الضِّرارية ، أو المجسِّمة من الأمة كان من جملة أمة الإسلام فى بعض الأحكام ، وهو أن يدفن فى مقابر المسلمين ، ويُدْفَع إليه سَهْمُه من الغنيمة إن غزَا مع المسلمين ، ولا يمنع من دخول مساجد المسلمين ومن الصلاة فيها . ويخرج فى بعض الأحكام عن حكم أمة الإسلام ، وذلك أنه لا تجوز الصلاة عليه ، ولا الصلاة خَلْفه ، ولا تحلُّ ذبيحته ، ولا تحل المرأة منهم للسنى ، ولا يصح نكاح السنية من أحد منهم .

والفرق المنتسبة إلى الإسلام فى الظاهر مع خروجها عن جملة الأمة عشرون فرقة هذه ترجمتها :

سَبَئِيّه ، و بيانية ، وحربية ، ومغيرية ، ومنصورية ، وجناحية ، وخَطَّابية ، وغُرَابية ، ومفوضية ،وحلولية ، وأصحاب التناسخ ، وخابطية ، وحمارية ،ومُقَنَّعية ، ورزَامية ، ويزيدية ، وميمونية ، وباطنية ، وحَلاَّجية ، وعذافرية ، وأصحاب إباحة ، وربما انشعبت الفرقة الواحدة من هذه الفرق أصنافا كثيرة نذكرها على التفصيل فى فصول مرتبة إن شاء الله عز وجل .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

فى ذكر قول السَّبئيَّة ، و بيان خروجها عن ملة الإسلام[1]

١٢٢ ـ السبئيَّة : أتباع عبدالله بن سَبَأ الذى غَلاَ فى على رضى الله عنه[2] وزعم أنه كان نبياً ، ثم غلا فيه حتى زعم أنه إله ، ودعا إلى ذلك قوماً من غُوَاة الكوفة ، ورُفِع خبرهم إلى على رضى الله عنه فأمر بإحراق قوم منهم فى حفرتين ، حتى قال بعض الشعراء فى ذلك :

لِتَرْمِ بِىَ الحوادثُ حيث شَاءَتْ ... إذَا لَمْ تَرْمِ بِى فِى الحُفْرَتَيْنِ

ثم إن عليا رضى الله عنه خاف من إحراق الباقين منهم شماتَةَ أهل الشام ، وخاف اختلاف أصحابه عليه ، فنفى ابن سبأ إلى ساباط المدائن ، فلما قُتل على رضى الله عنه زعم ابنُ سَبَأ أن المقتول لم يكن عليا ، وإنما كان شيطانا تصوَّر للناس فى صورة على ، وأن عليا صعد إلى السماء كما صَعد إليها عيسى بنُ مريم

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ٧١ ـ والملل والنحل : ١ / ١٧٤ ـ ومقالات الإسلاميين : ١/٨٥ ـ وشرح عقيدة السفارينى : ١/٨٠ .

(٢) تقدمت ترجمة موجزة لعبد الله سبأ اليهودى قريبا (ص٢٢٥) وانظر ص ٢١ أيضا ، ونرى لك أن تقرأ ما كتبنا فى شرحنا على مقالات الإسلاميين : ١/٥٠، ٥٨.

عليه السلام ، وقال : كما كذبت اليهودُ والنصارى فى دعواها قتل عيسى كذلك كذبت النواصبُ والخوارجُ فى دعواها قتل على ، وإنما رأت اليهود والنصارى شخصا مَصْلوبا شبهوه بعيسى ، كذلك القائلون بقتل على رأوا قتيلا يشبه عليا فظنوا أنه على ، وعلىٌّ قد صعد إلى السماء ، وأنه سينزل إلى الدنيا وينتقم من أعدائه .

وزعم بعض السبئيّة أن علياً في السحاب وأن الرعد صَوْته ، والبرق سوطه ، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : عليك السلام يا أمير المؤمنين .

وقد روى عن عامر بن شراحيل[1] الشعبي أن ابن سبأ قيل له : إن علياً قد قتل ، فقال : إن جئتمونا بدماغه فى صرة لم نصدق بموته ، لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض بحذافيرها .

وهذه الطائفة تزعم أن المهدىَّ المنتظَر إنما هو علىٌّ دون غيره ، وفى هذه الطائفة قال إسحاقُ بن سُوَيْد العَدَوِىُّ قصيدةً برئ فيها من الخوارج ، والروافض ، والقَدَرية منها ، هذه الأبيات[2] :

برئْتُ من الخوارج ، لَسْتُ منهم ... من الغَزَّال منهم وابن بَـاب
ومن قوم إذا ذكَرُوا عَلِيّا ... يَرُدُّونَ السَّـلاَمَ عَلَى السَّحَابِ

---

(١) هو أبو عمرو : عامر بن شراحيل ،الهمدانى ، الكوفى ، مولده ــ فيما قيل ــ أثناء خلافة عمر ، وقد كان علامة التابعين ،وهو أكبر شيوخ أبي حنيفة ، قال الواقدى : الشعبي من حمير ، وعدده فى همدان ، فمن كان منهم بالكوفة قيل له : شعبى ، ومن كان منهم بالشام قيل له : شعبانى ، ومن كان منهم باليمن قيل له : ذو شعبين ، ومن كان منهم بالمغرب قيل له : الأشعوبى ، وكلهم من بنى حسان بن عمرو ذى شعبين ، وقد توفى أبو عمرو فى سنة ١٠٤ ــ وقيل : فى سنة ١٠٣ ــ عن بضع وثمانين سنة (العبر : ١ / ١٢٧ ــ وتذكرة الحفاظ رقم ٧٦ ــ وتهذيب التهذيب : ٥ / ٦٥) .

(٢) سبق ذكر البيتين الأول والثانى من هذه الأبيات (فى ص ١١٩)

وَلٰكِنِّى أُحِبُّ بِكُلِّ قَلْبِى ... وَأَعْلَمُ أَنَّ ذَاكَ مِنَ الصَّوَابِ
رَسُولَ اللهِ وَالصِّدِّيقَ حُبًّا ... بِهِ أَرْجُو غَدًا حُسْنَ الثَّوَابِ

وقد ذكر الشعبيُّ أن عبد الله بن السَّوْدَاء [(١)] وكان يعين السبئيّة على قولها وكان ابن السوداء فى الأصل يهودياً من أهل الحِيرَة فأظهر الإسلام ، وأراد أن يكون له عند أهل الكوفة سُوقٌ ورياسة ، فذكر لهم أنه وَجَدَ فى التوراة أن لكل نبي وصياً ، وأن علياً رضى الله عنه وصىُّ محمدٍ صلى الله عليه وسلم ، وأنه خَيْرُ الأوصياء كما أن محمداً خير الأنبياء ، فلما سمع ذلك منه شيعة على قالوا لعلى : إنه من مُحِبِّيك ، فرفع علىٌّ قدره ، وأجلسه تحت درجة منبره . ثم بلغه غُلُوُّه فيه فهمَّ بقتله ، فنهاه ابنُ عباس عن ذلك وقال له : إن قتلته اختلف عليك أصحابكَ ، وأنت عازم على العَوْد إلى قتال أهل الشام ، وتحتاج إلى مُدَاراة أصحابك ، فلما خشى من قتله ومن قتل ابن سبأ الفتْنَةَ التى خافها ابنُ عباس نفاهما إلى المدائن فافْتَتَنَ بهما الرعاع بعد قتل على رضى الله عنه ، وقال لهم ابن السوداء : والله لينبعن لعلى فى مسجد الكوفة عَيْنَان تفيض إحداهما عَسَلاً والأخرى سَمْنا ، و يغترف منهما شيعته .

وقال المحققون من أهل السنة : إن ابن السوداء كان على هَوَى دين اليهود ، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم بتأويلاته فى على وأولاده لكى يعتقدوا فيه ما اعتقدت النصارى فى عيسى عليه السلام ، فانتسب إلى الرافضة السَّبَئيَّة حين وَجَدَهم أعْرَقَ أهل الأهواء فى الكفر ، ودَلَّسَ ضلالَتَهُ فى تأويلاته .

---

(١) الذى يؤخذ من كلام المؤلف فى هذا الفصل أن ابن السوداء غير عبد الله ابن سبأ ، ولكن الذى ذكره جماعة من المؤرخين ـ منهم المقريزى فى الخطط ـ أن ابن السوداء ، وابن سبأ شخص واحد ، والأوصاف التى ينعت بها كل علم من هذين هى الأوصاف التى ينعت بها الآخر .

قال عبد القاهر : كيف يكون من فِرَقِ الإسلام قومٌ يزعمون أن عليا كان إلهًا أو نبيا ؟ ولئن جاز إدخالُ هؤلاء فى جمله فِرَق الإسلام جاز إدخال الذين ادعوا نبوة مُسَيلمة الكذاب فى فرق الإسلام ، قلنا للسَّبَئِيَّة : إن كان مقتول عبدِ الرحمن بن مُلْجَم شيطانا تصوَّر للناس فى صورة على فلم لعنتم ابن مُلْجَم ؟ وهلا مَدَحْتُموه ؛ فإنَّ قاتل الشيطانِ محمود على فعله غير مذموم به . وقلنا لهم : كيف تصحُّ دعواكم أن الرعد صوتُ على والبرق سوطه وقد كان صوتُ الرعد مسموعا ، والبرق محسوسا فى زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام ؟ ولهذا ذكروا الرعد والبرق فى كتبهم ، واختلفوا فى علتهما . ويقال لابن السوداء : ليس عَلِيٌّ عندك وعند الذين تميل إليهم من اليهود أعظم رتبة من موسى ، وهارون ، ويوشع بن نون ، وقد صحَّ موتُ هؤلاء الثلاثة ، ولم ينبع لهم فى الأرض عسل ولاسمن سوى نبوع الماء العذب من الحجَرِ الصَّلْد لموسى وقومه فى التِّيهِ ، فما الذى عَصَم علياً من الموت ؟ وقد مات ابنه الحسين وأصحابه بكر بلاء عطشا ولم ينبع لهم ماء فضلا عن عسل وسمن ؟

الفصل الثانى

من فصول هذا الباب

فى ذكر البَيَانية من الغُلاَة ، و بيان خروجها عن فرق الإسلام(١)

١٢٣ ـ هؤلاء أتباع بيَان بن سمعان التميمى(٢) وهم الذين زعموا أن الإمامة

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : (التبصير ص ٧٢ ـ والملل والنحل : ١/١٥٢ ـ ومقالات الإسلاميين : ١ / ٦٦ ـ والحور العين ١٦١ ، ٢٦٠ ـ وشرح المواقف : ٨ / ٣٥٨ ـ واعتقادات فرق المسلمين ص ٥٧ ـ ثم انظر التاريخ الكامل لابن الأثير : ٥ / ٨٢ ـ والسفارينى : ١ / ٨١)

(٢) تقدمت لنا ترجمة بيان بن سمعان التميمى (ص ٤٠)

صارت من محمد بن الحنفية إلى ابنه أبى هاشم [١] عبد الله بن محمد ، ثم صارت من أبى هاشم إلى بيَان بن سمعان بوصيته إليه .

واختلف هؤلاء فى بيَانٍ زعيمهم .

فمنهم : من زعم أنه كان نبيا ، وأنه نسخ بعض شريعة محمد صلى الله عليه وسلم .

ومنهم : من زعم أنه كان إلٰها ، وذكر هؤلاء أن بيانا قال لهم : إن رُوحَ الإلٰهِ تناسخت فى الأنبياء والأئمة حتى صارت إلى أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ثم انتقلت إليه منه ـ يعنى نفسه ـ فادعى لنفسه الربوبية على مذاهب الحلولية ، وزعم أيضاً أنه هو المذكور فى القرآن فى قوله : ﴿ هٰذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ [٢] ﴾ وقال : أنا البيان ، وأنا الهدى والموعظة

وكان يزعم أنه يعرف الاسم الأعظم ، وأنه يهزم به العساكر ، وأنه يدعو به الزهرة فتجيبه .

ثم إنه زعم أن الإلٰهَ الأزلى رجل من نور ، وأنه يَفنَى كلُّه غير وجهه . وتأول على زعمه قوله : ﴿ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ، لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ [٣] ﴾ وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ [٤] ﴾

ورُفع خبرُ بيانٍ هذا إلى خالد بن عبد الله القَسْرِىِّ فى زمان ولايته فى العراق فاحتال على بيان حتى ظفر به وصلبه ، وقال له : إن كنتَ تهزم الجيوش بالاسم الذى تعرفه فاهزم به أعوانى عنك .

---

(١) تقدمت ترجمة أبى هاشم عبد الله بن محمد بن على بن أبى طالب (ص ٤٠) .

(٢) من الآية ١٣٨ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٨٨ من سورة القصص .

(٤) الآيتان ٢٦ ، ٢٧ من سورة يس .

وهذه الفرقة خارجة عن جميع فِرَقِ الإسلام ، لدعواها إلٰهية زعيمها بيان ، كما خرج عابدو الأصنام عن فِرَقِ الاسلام . ومَنْ زعم منهم أن بياناً كان نبياً فهو كمن زعم أن مسيلمة كان نبياً . وكلا الفريقين خارجان عن فرق الإسلام . ويقال للبيانية : إذا جاز فنَاء بعض الإله فما المانع من فناء وجهه ؟فأما قوله : ﴿ كلُّ شيء هالِكٌ إلاَّ وَجْهه ﴾ فمعناه راجع إلى بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله عز وجل ، وقوله ﴿ و يبقى ﴾ معناه : و يبقى ربك ؛ لأنه قال بعده ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾ بالرفع على البدل من الوجه . ولو كان الوجه مضافا إلى الرب لقال ذى الجلال ، بخفض ذى ، لأن نعت المخفوض يكون مخفوضاً ، وهذا واضح فى نفسه والحمد لله .

الفصل الثالث

فى ذكر المغيرية من الغُلاَة ، و بيان خروجها عن جملة فِرَقِ الإسلام[١]

١٢٤ ــ هؤلاء أتباع المغيرة بن سعيد[٢] العجلى، وكان يُظْهر فى بَدْء أمره موالاة الإمامية، و يزعم أن الإمامة بعد على والحسن والحسين إلى سِبْطِهِ محمد[٣]

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ ــ والملل والنحل : ١/١٧٦ ــ ومقالات الإسلاميين : ١ / ٦٨ ــ والبدء والتاريخ : ٥ / ١٣٠ ثم انظر تاريخ ابن الأثير : ٥ / ٨٢ ــ والنجوم الزاهرة : ١ / ٢٨٣ ، والسفارينى : ١/٨١

(٢) كان المغيرة بن سعيد ساحراً ، وحكى عنه الأعمش أنه كان يقول : لو أردت أن أفنى عاداً وثموداً وقروناً بين ذلك كثيراً لفعلت ، وبلغ أمره خالد بن عبد الله القسرى ، فأخذه ، وأمر بالقصب والنفط فأحضر . ثم أجج النار وأحرقه ومن معه ، وذلك فى سنة ١١٩ .

(٣) محمد هذا هو المعروف بالنفس الزكية ،وقد كانت وفاته فى سنة ١٤٥ ،ولهذا تقرر أنه لا يتم ادعاء أن المغيرة بن سعيد العجلى الذى قدمنا أنه مات محروقا على يد =

ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على ، وزعم أنه هو المهدىُّ المنتظر ، واستدل على ذلك بالخبر الذى ذكر أن اسم المهدىّ يوافق اسمَ النبى صلى الله عليه وسلم ، واسمُ أبيه يوافق اسمَ أبى النبى عليه السلام ، وتبعته الرافضة على دعوته إياهم إلى انتظار محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على .

ثم إنه أظهر لهم — بعد رياسته عليهم — نوعا من الكفر الصريح .

منها : دعواه النبوة ، ودعواه علمه بالاسم الأعظم ، وزعم أنه يُحْيِى به الموتى ، ويهزم به الجيوش .

ومنها : إفراطه فى التشبيه ، وذلك أنه زعم أن معبوده رجلٌ من نور ، وله أعضاء وقلب ينبع منه الحكمة .

وزعم أيضا : أن أعضاءه على صُوَر حروف الهجاء ، وأن الألف منها مثال قدميه ، والعين على صورة عينه ، وشبه الهاء بالفرج .

ومنها : أنه تكلم فى بَدْء الخلق ، فزعم أن الله تعالى لما أراد أن يخلق العالم تكلم باسمه الأعظم ، فطار ذلك الاسم ، ووقعَ تاجا على رأسه ، وتأول على ذلك قوله : ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى[1] ﴾ وزعم أن الاسم الأعلى إنما هو ذلك التاج ، ثم إنه بعد وُقوع التاج على رأسه كتبَ بأصبعه على كفه أعمالَ

= خالد بن عبد الله القسرى فى سنة ١١٩ كان يدعو لمحمد بن عبد الله بن الحسن المعروف بالنفس الزكية ، ونرجح أن الضال المغيرة بن سعيد ما كان يدعو ولا ينتسب لأحد بعينه من العلويين ، وإنما كان يدعو إلى المهدى المنتظر من غير أن يتعرض لذكره باسم معين ، ولم تكن دعوته هذه صادرة عن نية وعزيمة صادقتين ، وإنما كان يتخذها ستارا للمخرقة والتضليل ، وهو فى نفسه يضمر الكفر أو يسعى لنقض عرى الدولة والرجوع إلى الجاهلية الجهلاء ، وكذلك خيم هؤلاء الضالين المفسدين .

(١) الآية ١ من سورة الأعلى

عباده ، ثم نظر فيها فغضب من معاصيهم ، فَمَرِقَ ، فاجتمع من عَرَقِه بَحْرَان ، أحدهما : مظلم مالح ، والآخر : عَذْب نَيِّر ، ثم اطَّلع فى البحر فأبصر ظله ، فذهب ليأخذه فطار ، فانتزع عَيْنَىْ ظله ، فخلق منهما الشمس والقمر ، وأفنى باقِى ظله ، وقال : لا ينبغى أن يكون معى إلٰه غيرى ، ثم خلق الخلق من البحرين ، فخلق الشيعة من البحر العذب النير فهم المؤمنون ، وخلق الكفرة — وهم أعداء الشيعة — من البحر المظلم المالح .

وزعم أيضا أن الله تعالى خَلَق الناس قبل أجسادهم ، فكان أول ما خلق فيها ظلّ محمد ، قال : فذلك قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَد فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ [1] ﴾ قال : ثم أرسل ظل محمد إلى أظلال الناس ، ثم عرض على السموات والجبال أن يَمْنَعْنَ عليَّ بن أبى طالب من ظالميه ، فأَبَيْنَ ذلك ، فعرض ذلك على الناس ، فأمر عمرُ أبا بكر أن يتحمل نصرة على ومَنْعه من أعدائه ، وأن يَغْدِرَ به فى الدنيا ، وضمن له أن يُعِينه على الغدر به على شرط أن يجعل له الخلافة بعده ، ففعل أبو بكر ذلك ، قال : فذلك تأويل قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً [2] ﴾ فزعم أن الظلوم والجهول أبو بكر ، وتأوَّل فى عمر قول الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اُكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىءٌ مِنْكَ [3] ﴾ والشيطان عنده عمر .

وكان المغيرة — مع ضلالاته التى حكيناها عنه — يأمر أصحابه بانتظار محمد ابن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على ، وسَمِعَ خالدُ بن عبد الله القَسْرِى بخبره وضلالاته ، فطلبه .

---

(١) الآية ٨١ من سورة الزخرف

(٢) الآية ٨٢ من سورة الأحزاب

(٣) الآية ١٦ من سورة الحشر

فلما قَتل المغيرة بقى أتباعه على انتظار محمد بن عبد الله[1] بن الحسن بن الحسن ، فلما أظهر محمدٌ هذا دعوتَه بالمدينة بعث إليه أبوجعفر المنصور بصاحب جيشه عِيسَى ابن موسى مع جيش كثيف فقتلوا محمداً بعد غَلَبته على مكة والمدينة ، وكان أخوه إدريسُ بن عبد الله قد غَلَبَ على أرض المغرب .

فأما محمد بن عبد الله بن الحسن فقُتِل بالمدينة فى الحرب .

وأما إبراهيمُ بن عبد الله بن الحسن فإنه غرَّهُ يسيرٌ من الرجال وأتباعه من المعتزلة وضمنوا له النُّصْرة على جند المنصور، فلما ٱلْتَقى الجمعان بباخَمْرَى ـ وهى على ستَّةَ عَشَرَ فرسخا من الكوفة ـ قتل إبراهيم، وانهزمت المعتزلة عنه، ولحقه شؤمُهم، وتولى قتالَهم من أصحاب المنصور عيسى بن موسى ومسلم بن قتيبة .

وأما أخوه إدريس فإنه مات بأرض المغرب، وقيل : إنه سُمَّ ، وذكر بعض أصحاب التواريخ أن سليمان بن جرير الزيدى سَمَّه ثم هرب إلى العراق .

فلما قُتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن اختلفت المغيرية فى المغيرة ، فَبَرِئَتْ منه فرقة منهم ولعنوه ؛ وقالوا : إنه كذب فى دَعْوَاه أن محمد بن عبد الله ابن الحسن هو المهدىُّ الذى يملك الأرض؛ لأنه قتل ولم يملك الأرض ولا عُشْرَها . وفرقة ثبتت على مُوَالاة المغيرة ، وقالت : إنه صدق فى أن محمد بن عبد الله بن الحسن هو المهدىُّ المنتظر ، وإنه لم يُقْتل ، بل هو فى جبل من جبال حاجر مقيم إلى أن يؤمر بالخروج ، فإذا خرج عقدت له البيعة بمكة بين الركن والمقام ، ويحيى له سبعة عشر رجلا يعطى كلَّ رجل منهم حرفا واحداً من حروف الاسم الأعظم فيهزمون الجيوش ويملكون الأرض ، وزعم هؤلاء أن الذى قتله جندُ

---

(١) تقدمت ترجمة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، المعروف بالنفس الزكية (ص ٣١) وتقدمت ترجمة عيسى بن موسى (ص ٥٧)

المنصور بالمدينة إنما كان شيطانا تمثلَ للناس بصورة محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن ، وهؤلاء يقال لهم « المحمدية » من الرافضة ؛ لانتظارهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن .

وكان جابرٌ الجُعْفِى[1] على هذا المذهب ، وادعى وَصِيَّة المغيرة بن سعيد إليه بذلك ، فلما مات جابر ادعى بكر الأعور الهَجَرى القَتَّات وصيَّةَ جابر إليه ، وزعم أنه لا يموت ، وأ كَلَ بذلك أموال المغيرية على وجه السخرية منهم ، فلما مات بكر علموا أنه كان كاذباً فى دعواه فلعنوه .

قال عبد القاهر : كيف يُعَدُّ فى فِرَقِ الإسلام قومٌ شبَّهوا معبودهم بحروف الهجاء ، وادعوا نبوة زعيمهم ؟ لو كان هؤلاء من الأمة لصحَّ قول من يزعم أن القائلين بنبوة مسيلمة[2] وطُلَيْحة كانوا من الأمة .

ويقال للمغيرية : أنكرتم قتل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على ، وزعمتم أن المقتول كان شيطانا تصوَّر فى صورته ، فبم تنفصلون عمن يزعم أن الحسين[3] بن على وأصحابه لم يقتلوا بكَرْ بَلاَء ، بل غابوا ، وقتل شياطين تَصَوَّرُوا بصورتهم ، فانتظِرُوا حُسَينا فإنه أعلى رتبة من ابن أخيه محمد بن عبد الله ابن الحسن بن الحسن ، وانتظروا علياً ، ولا تصدِّقوا بقتله كما انظرته السبئيَّة ؛ فإن علياً أجلُّ من بنيه ، وهذا مالا انفصال لهم عنه .

---

(١) تقدمت ترجمة جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث ، الجعفى (ص٥٩)

(٢) تقدمت ترجمة مسيلمة كذاب اليمامة ، وترجمة طليحة بن خويلد الأسدى (ص ١٥)

(٣) تقدمت كلمة موجزة عن السبطين الكريمين أبى محمد الحسن وأبى عبد الله الحسين ابنى أمير المؤمنين على بن أبى طالب (ص ٣٠)

الفصل الرابع

من هذا الباب

فى ذكر الحربية ، و بيان خروجهم عن فرق الأمة[١] .

١٢٥ — هؤلاء أتباع عبد الله بن عَمْرو بن حَرْب الـكِنْدِى ،[٢] وكان على دين البيَانية فى دعواها أن روح الإلٰهِ تناسخت فى الأنبياء والأئمة ، إلى أن انتهت إلى أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية[٣] . ثم زعمت الحربية أن تلك الروحَ انتقلت من عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن عمرو بن حرب ، وادَّعَت الحربية فى زعيمها عبد الله بن عمرو بن حرب مثلَ دعوى البيانية فى بيَان بن سمعان ، وكلتا الفرقتين كافرة بربها ، وليست من فرق الإسلام ، كما أن سائر الحلولية خارجة عن فرق الإسلام .

الفصل الخامس

من هذا الباب

فى ذكرِ المنصورية ، و بيان خروجها عن جملة فِرَقِ الإسلام[٤]

١٢٦ — هؤلاء أتباع أبى منصور العِجْلِىّ[٥] الذى زعَم أن الإمامة دارَتْ

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١/٦٨ و٩٤ بتحقيقنا — والتبصير ص ٧٣ — والحور العين ص ١٦٠ .

(٢) عبد الله بن عمرو بن حرب ، الـكندى ، كان أول أمره على دين البيانية أتباع بيان بن سمعان النهدى فى الحلول ، ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبى هاشم ابن محمد بن الحنفية إلى عبد الله بن حرب هذا ، لعنه الله ، وانظر ص ٤١ السابقة .

(٣) تقدمت ترجمة أبى هاشم عبد الله بن محمد بن على بن أبى طالب (ص ٤٠)

(٤) انظر فى شأن هذه الفرقة : الملل والنحل : ١ / ١٧٨ — وفرق الشيعة ص ٣٤ — ومقالات الإسلاميين : ١ / ٧٤ — والتبصير ص ٧٣ .

(٥) أبو منصور العجلى :رجل من عبد القيس ، كان يسكن الـكوفة وله فيها =

فى أولاد على، حتى انتهت إلى أبى جعفر محمد بن على بن الحسين بن على المعروف[١] بالباقر ، وادَّعى هذا العجلىّ أنه خليفة الباقر ، ثم ألْحَدَ فى دَعْواه فزعم أنه عُرِجَ به إلى السماء ، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه ، وقال له : يا بُنَىَّ بَلِّغْ عنى . ثم أنزَله إلى الأرض ، وزعم أنه الكِسْفُ الساقط من السماء[٢] المذكور فى قوله ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطاً يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ[٣] ﴾ .

= دار ، وكان أميا لا يقرأ ، ونشأ بالبادية ، فلما مات أبو جعفر محمد بن على بن الحسين ادعى أبو منصور هذا أن أبا جعفر فوض إليه أمره ، وجعله وصيه من بعده ، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبى ورسول ، وأن جبريل يأتيه بالوحى من عند الله ، وزعم أن الله تعالى أرسل محمدا صلى الله عليه وسلم بالتنزيل ، وأرسله هو بالتأويل ، واستمرت فتنة هذا الضال المخرق حتى وقف على عوراته يوسف بن عمر الثقفى التى تأتى ترجمته بعد (ص ٢٤٥) فلما وقف على ذلك أخذه وصلبه ، ثم قام من بعده ابنه الحسين بن أبى منصور فتنبأ وادعى مرتبة أبيه ، فأخذ وأتى به إلى المهدى العباسى فأقر أمامه بما نسب إليه فقتله وصلبه وأخذ منه مالا عظيما ، وطلب أصحابه فقتل منهم جماعة وصلبهم .

(١) هو أبو جعفر : محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، الملقب بالباقر ، روى عن أبيه وعن جابر بن عبد الله وأبى سعيد وابن عمر وعبد الله بن جعفر ، وولد فى سنة ٥٦ ، وكان فى عصره سيد بنى هاشم ، وإنما لقبوه بالباقر من قولهم « بقر العلم » إذا علم أصله وخفيه ، وقد عده النسائى وغيره فى فقهاء التابعين بالمدينة ، ومات فى سنة ١١٤ ، ويقال : فى سنة ١١٧ (تذكرة الحفاظ ص ١٢٤ — المعارف ص ٢١٥ — ومشاهير علماء الأمصار رقم ٤٢٠) .

(٢) الذى ذكره الشهرستانى فى الملل والنحل أن العجلى كان يقول : إن الكسف هو على بن أبى طالب أو هو الله ، قال « زعم العجلى أن عليا هو الكسف الساقط من السماء ، وربما قال : الكسف الساقط من السماء هو الله عز وجل » ولكن الأشعرى ذكر مثل ما ذكره المؤلف هنا ، قال « وأن أبا منصور قال : آل محمد هم السماء ، والشيعة هم الأرض ، وأنه هو الكسف الساقط من بنى هاشم » اهـ

(٣) من الآية ٤٤ من سورة الطور .

وكفرت هذه الطائفة بالقيامة والجنة والنار ، وتأوّلوا الجنة على نعيم الدنيا، والنار على مِحَنِ الناس فى الدنيا ، واستحلُّوا – مع هذه الضلالة – خَنْقَ مخالفيهم واستمرَّتْ فتنتهم على عادتهم إلى أن وقف يُوسُف[1] بن عمر الثقفى وَالِي العراق فى زمانه على عَوْرَات المنصورية ، فأخذ أبا منصور العجلى وصَلَبه .

وهذه الفرقة أيضا غيرُ معدودة فى فِرَقِ الإسلام ؛ لكفرها بالقيامة والجنة والنار .

الفصل السادس

من هذا الباب

فى ذكر الجناحِيَّةِ من الغُلَاة ، وبيان خروجها عن فِرَقِ الإسلام[2]

١٢٧ — هؤلاء أتباع عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب[3] .

---

(١) هو أبو يعقوب : يوسف بن عمر بن محمد بن أبى عقيل بن مسعود ، الثقفى ابن عم الحجاج بن يوسف الطاغية ، وكان يوسف هذا رجلا فصيحا جوادا ، وكان – مع ذلك – أحمق ، سيىء السيرة والخلق ، تياها ، معجبا بنفسه ، ولاه هشام بن عبد الملك بن مروان اليمن فى سنة ١٠٦ ثم ولاه العراق فى سنة ١٢٠ ولما ولى الخلافة يزيد بن الوليد حبس يوسف ، وبقى فى الحبس إلى أن قتل فى سنة ١٢٧ (وفيات الأعيان لابن خلكان : الترجمة رقم ٨١٤ بتحقيقنا) وقد ورد ذكره فى ص ٢٤٤ السابقة .

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ – ومقالات الإسلاميين : ٦٧/١ بتحقيقنا – والمواقف ٣٨٦/٨ – واعتقادات فرق المسلمين للرازى ص ٥٩ – ثم انظر الفخرى ص ١٦٢) وتسمية هذه الفرقة بالجناحية – بفتح الجيم والنون – نسبة إلى الجناح الذى يطير به الطائر ، وذلك لأن جعفر بن أبى طالب جد عبد الله بن معاوية الذى ينسبون أنفسهم إليه كان يلقب « ذا الجناحين » وكان يقال له « جعفر الطيار » .

(٣) هو عبد الله بن معاوية بن جعفر الطيار بن أبى طالب بن عبد المطلب بن =

وكان سبب اتِّبَاعهم له أن المغيرية الذين تبرّؤوا من المغيرة بن سعيد — بعد قَتْل محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على — خرجوا من الكوفة إلى المدينة يطلبون إماما ، فلقيهم عبدُ الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فدَعاهم إلى نفسه ، وزعم أنه هو الإمام بعد على وأولادِه من صُلْبه ، فبايعوه على إمامته ، ورجعوا إلى الكوفة ، وحَكَوا لأتباعهم أن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر زعم أنه رَبٌّ ، وأن روح الإلٰهِ كانت فى آدم ، ثم فى شيث ، ثم دارت [فى الأنبياء والأئمة إلى أن انتهت إلى على ، ثم دارت فى أولاده الثلاثة ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية ، وزعموا أنه قال لهم : إن العلم يَنْبُتُ فى قلبه كما تَنْبُتُ الكَمْأة والعشب .

وكفرت هذه الطائفة بالجنة والنار ، واستحلُّوا الخمر والميتة والزِّنَى واللواط وسائر المحرمات ، وأسقطوا وجوب العبادات ، وتأولوا العبادات على أنها كنايات عمن تجبُ موالاتهم من أهل بيت علىّ ، وقالوا فى المحرمات المذكورة فى القرآن إنها كنايات عن قوم يجب بُغْضُهم كأبى بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة .

وقد ذكر ابن قتيبة فى كتاب « المعارف » أن عبد الله بن معاوية هذا ظَهَر بناحيتى فارس وأصفهان فى جنده ، فبعث أبو مُسْلم الخراسانى إليه جيشا كثيفاً فقَتَلوه ، وأنكر أتباعهُ قتله ، وزعموا أنه حى .

= هاشم ، كان قد خرج على الأمويين بالكوفة فى عهد مروان بن محمد آخر خلفاء بنى أمية ، واجتمع حوله خلائق ، فبرز إليهم يومئذ أمير الكوفة ، فقاتلهم ، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبد الله ، فأعطاهموه ، فتوجه عبد الله إلى المدائن ، وعبر دجلة ، وغلب على حلوان وما يقاربها ، ثم توجه إلى بلاد العجم فغلب على همذان والرى وأصبهان ، وبقى على ذلك مدة ، وكان أبو مسلم الخراسانى داعية العباسيين قد قويت شوكته وظهر أمره ، فسار إلى عبد الله بن معاوية وشيعته ، فقتله ، ثم أظهر الدعوة العباسية (الفخرى ١٦٢ — وانظر المعارف ٤١٨) .

ويقال لهذه الطائفة : إن لم يكن لنا جنةولا نار ولا ثواب ولا عقاب فليس على مخالفيكم خوف من قتلكم وسبى نسائكم] .

الفصل السابع

من هذا الباب

[فى ذكر الخطابية : أتباع أبى الخطاب الأسدى (١)]

١٢٨ — وهم يقولون : إن الإمامة كانت فى أولاد على ، إلى أن انتهت إلى جعفر الصادق ، ويزعمون أن الأئمة كانوا آلهةً ، وكان أبو الخطاب يزعم أولا أن الأئمة أنبياء ، ثم زعم أنهم آلهة ، وأن أولاد الحسن والحسين كانوا أبناء الله وأحِبَّاءه . وكان يقول : إن جعفراً إله ، فلما بلغ ذلك جعفراً لعنه وطرده .

وكان أبو الخطاب يدعى بعد ذلك الإلهيَّة لنفسه ، وزعم أتباعه أن جعفراً إلهٌ ؛ غير أن أبا الخطاب أفضل منه وأفضل من على .

والخطَّابية يَرَوْنَ شهادةَ الزور لموافقيهم على مخالفيهم ، ثم إن أبا الخطاب نصب خَيْمَة فى كُناسة الكوفة ودعا فيها أتباعه إلى عبادة جعفر ، ثم خرج أبو الخطاب على والى الكوفة فى أيام المنصور ، فبعث إليه المنصور بعيسى بن موسى فى جيش كثيف ، فأسَرُوه فصُلب فى كناسة الكوفة .

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٣ — ومقالات الإسلاميين : ١/٧٥ والملل والنحل : ١ / ١٧٩ والحور العين ص ١٦٩ — ودائرة المعارف للبستانى : ١/٤٨٣ — وخطط المقريزى : ١ / ٣٥٢ — وأبو الخطاب الأسدى الذى تنسب إليه هذه الفرقة هو محمد بن أبى زينب ، ويكنى أيضا أبا إسماعيل ، وأبا الظبيان ، وكان مولى لبنى أسد ، وقد كان يقول : إن لكل شيء من العبادات باطنا ، وقد ظل على ضلاله ومخرقته حتى قتله عيسى بن موسى والى الكوفة من قبل العباسيين ، وكان ذلك فى سنة ١٤٣ .

وأتباعُه كانوا يقولون : ينبغى أن يكون فى كل وقتٍ إمامٌ ناطق ، وآخر ساكت ، والأئمة يكونون آلهة ، و يعرفون الغيب ، ويقولون : إن عليا كان فى وقت النبى صامتا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم ناطقا ، ثم صار علىٌّ بعده ناطقا . وهكذا يقولون فى الأئمة ، إلى أن انتهى الأمرُ إلى جعفر ، وكان أبو الخطاب فى وقته إماما صامتا ، وصار بعده ناطقا .

وأتباع أبى الخطاب افترقوا بعد صَلْبه خمسَ فرَقٍ كُلُّهم يزعمون أن الأئمة آلهة ، وأنهم يعلمون الغيب وما هو كائن قبل أن يكون . وكلهم كفار مارقون من دين الإسلام .

(١) فالفرقة الأولى منهم المعمرية[1] ، وهم يقولون : إن الإمام بعد أبى الخطاب رجل اسمه معمر ، وكانوا يعبدونه كما يعبدون أبا الخطاب ، وكانوا يزعمون أن الدنيا لا تفْنَى ، وأن الجنة هى التى تصيب الناس من خير ونعمه وعافية ، وأن النار هى التى تصيب الناس من شر ومشقة وبلية ، واستحلوا المحرَّمات ، ودَانُوا بترك الفرائض ، وكانوا ينكرون القيامة ، و يقولون بتناسخ الأرواح .

(٢) الفرقة الثانية البزيغية: وهم أتباع بزيغ[2] ، وكان يزعم أن جعفراً كان

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١/٧٧ ـ والملل والنحل ١ / ١٨٠ ـ والتبصير ص ٧٤ ، وقال الأشعرى « ويقال : إنهم يسمون اليعمرية »

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين ١ / ٧٧ ـ والملل والنحل ١ / ١٨٠ ـ والتبصير ص ٧٤ ـ وخطط المقريزى : ٢ / ٣٥٢ بولاق ، وقد وقع فى هذه المراجع كلها إلا التبصير « بزيغ » بباء موحدة ثم زاى وآخره غين معجمة ، ووقع فى التبصير وحده « أتباع أبى ربيع » بزيادة لفظ « أبى » ثم الكلمة بعده براء مهملة ثم باء مكسورة وآخره عين مهملة . وأغلب الظن أنه سهو أو تحريف من النساخ .

إلها ، ولم يكن جعفر ذلك الذى يراه الناس ، بلى كان يظهر] للناس بتلك الصورة.

وزعموا أيضا أن كل مؤمن يُوحَى إليه ، وتأوَّلوا على ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إلا بِإِذْنِ اللهِ[1] ﴾ أى بوَحْيٍ منه إليه ، واستدلُّوا أيضاً بقوله: ﴿ وإِذْ أَوْحَيْتُ إلى الحَوَارِيِّينَ[2] ﴾ وادعوا فى أنفسهم أنهم هم الحواريون ، وذكروا قول الله تعالى : ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ[3] ﴾ وقالوا: إذا جاز الوَحْيُ إلى النحل فالوَحْيُ الينا أَوْلَىٰ بالجواز .

وزعموا أيضا أنَّ فيهم مَنْ هو أفضل من جبريل ، وميكائيل ، ومحمد .

وزعموا أيضاً أنهم لا يموتون ، وأن الواحد منهم إذا بلغ النهاية فى دينه رُفِعَ إلى الملكوت .

وزعموا أنهم يَرَوْنَ المرفوعين منهم غدوة وعشية .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : العميرية أتباع عمير بن بيان العجلى[4] قالوا بتكذيب الذين قالوا منهم إنهم لايموتون ، وقالوا : إنا نموت ، ولكن لا يزال خَلَفٌ منا فى الأرض أئمة أنبياء ، وعَبَدُوا جعفراً ، وسموه رباً .

(٤) والفرقة الرابعة منهم : المفضلية لانتسابهم إلى رجل كان يقال له مفضل

---

(١) من الآية ١٤٥ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١١١ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة النحل .

(٤) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ ، وقد سماها العمروية ، وأنها تنسب إلى عمرو بن بيان العجلى — ومقالات الإسلاميين : ١ / ٧٨ — والملل والنحل ١٠ / ١٨١ .

الصيرفى[1] قالوا بإلٰهيَّة جعفر دون نبوته ، وتبرؤا من أبى الخطَّاب لبَرَاءة جعفر منه .

(٥) والفرقة الخامسة منهم : الخطَّابيـة المطلقة[2] ، ثبتت على موالاة أبى الخطاب فى دعاويه كلها ، وأنكرت إمامة مَنْ بعده .

قال عبد القاهر : إن الباطنية والمنصورية والجناحية والخطَّابية قد أكفروا أبا بكر وعمر وعثمان وأكثَرَ الصحابة بإخراجهم عليا من الإمامه فى عصرهم ، وهم قد أخرجوا الإمامة عن أولاد على فى أعصار زعمائهم ، فيقال لهم : إذا كان علىٌّ فى وقته أوْلىٰ بالإمامة من سائر الصحابة ، فهلا كان أولاده أولى بها من زعمائهم فى أعصارهم ، وليس العجب من هؤلاء الضالين ، وإنما العجب من من عَلَوِيَّة قَبلوا هؤلاء مع استبدادهم دونهم بالإمامة .

الفصل الثامن

من هذا الباب

فى ذكر الغُرَابية ، والمُفَوضة ، والذمِّية ، وبيان خروجهم عن فِرَقِ الأمة

١٢٩ — الغُرَابية[3] : قوم زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريلَ عليه السلام إلى على ، فغَلِطَ فى طريقه فذهب إلى محمد ، لأنه كان يشبهه ، وقالوا : كان أشْبَهَ به من الغُرَاب بالغُرَاب ، والذُّبَاب بالذُّبَاب ، وزعموا أنَّ علياً كان الرسولَ وأولاده بعده هم الرسل . وهذه الفرقة تقول لأتباعها العَنُوا صاحب الريش ، يعنون جبريل عليه السلام .

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ ـ والمقالات : ١/٧٨ ـ والملل والنحل : ١ / ١٨١ .

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ .

(٣) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٤ .

وكُفرُ هذه الفرقة أكْثرُ من كفر اليهود الذين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ يأتيك بالوحْيِ من الله تعالى؟ فقال: جبريل ، فقالوا : إنا لانحب جبريل ، لأنه ينزل بالعذاب ، وقالوا : لو أتاك بالوحى ميكائيلُ الذى لا ينزل إلا بالرحمة لآمنَّا بك ، فاليهودُ ــ مع كفرهم بالنبى صلى الله عليه وسلم ، ومع عَدَاوتهم لجبريل عليه السلام ــ لا يلعنون جبريل ، و إنما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة ، والغُرَابية من الرافضة يلعنون جبريل ومحمداً عليهما السلام ، وقد قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ[1] ﴾ وفى هذا تحقيق اسم الكافر لمبغض بعض الملائكة ، ولايجوز إدخالُ من سَمَّاهُمُ الله كافرين فى جملة فِرَقِ المسلمين .

وأما المفوضة من الرافضة [2] : فقومٌ زعموا أن الله تعالى خلق محمداً ، ثم فوَّضَ إليه خلق العالم وتدبيره ، فهو الذى خَلَقَ العالم دون الله تعالى ، ثم فوَّض محمدٌ تدبير العالم إلى على بن أبى طالب ، فهو المدبر الثانى .

وهذه الفرقة شَرٌّ من المجوس الذين زعَمُوا أن الإلٰهَ خلق الشيطان ، ثم إن الشيطان خلق الشرور ، وشر من النصارى الذين سَمَّوْا عيسى عليه السلام مدبراً ثانيا ؛ فمن عَدَّ مفوضَةَ الرافضة من فِرَقِ الإسلام فهو بمنزلة من عَدَّ المجوس والنصارى من فرق الإسلام :

وأما الذَّمِّيَّة منهم [3] : فقوم زعَمُوا أن عليا هو الله ، وشتموا محمداً ، وزعموا أن عليا بعثه لينبىء عنه فادَّعَى الأمر لنفسه

وهذه خارجة عن فرق الإسلام لكفرها بنبوة محمد من الله تعالى .

---

(١) الآية ٩٨ من سورة البقرة .

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ .

(٣) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ .

الفصل التاسع
من هذا الباب
فى ذكر الشريعة والنميرية من الرافضة

١٣٠ — الشريعيَّة أتباعُ رجلٍ كان يعرف بالشريعى[١] ، وهو زَعَمَ أن الله تعالى حلَّ فى خمسة أشخاص — وهم: النبى، وعلى، وفاطمة، والحسن، والحسين — وزعموا أن هؤلاء الخمسة آلهة ، ولها أضداد خمسة ، واختلفوا فى أضدادها ؛ فمنهم من زعم أنها محمودة لأنه لايُعْرَفُ فَضْلُ الأشخاص التى فيها الإلَهَ إلا بأضدادها، ومنهم من زعَمَ أن الأضداد مذمومة ، وحكى عن الشريعى أنه أدعى يوماً أن الإلَهَ حلَّ فيه .

وكان بعده من أتباعه رجلٌ يعرف[٢] بالنميرى ، حكى عنه أنه ادعى فى نفسه أن الله تعالى حَلّ فيه .

* * *

فهذه ثمانُ فِرَقٍ من الروافض الغُلاَة خارجة عن جميع فرق الإسلام لإثباتهم إلٰها غير الله .

ومن أعجب الأشياء أن الخَطَّابية زعمت أن جعفراً الصادق قد أَوْدَعَهُمْ جِلْداً فيه علم كل مايحتاجون إليه من الغيب ، وسَمَّوْا ذلك الجلد : «جَفْراً» وزعموا أنه لا يقرأ ما فيه إلا مَنْ كان منهم ، وقد ذكر ذلك هارون بن سَعْد العجلى[٣] فى شعرِهِ ، فقال :

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين : ١ / ٨٢ — والتبصير ص ٧٥ — وانظر ص ٢٥٥ الآتية .

(٢) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٥ — ومقالات الإسلاميين : ١ / ٨٤ .

(٣) وقع فى أصول هذا الكتاب « هارون بن سعيد العجلى » وهو خطأ صوابه « هارون بن سعد العجلى » كما أثبتناه موافقا لما فى التبصير ٧٥ وتهذيب =

أَلَمْ تَرَ أَنَّ الرَّافِضِينَ تفرَّقُوا ... وكُلُّهُمُ فِي جَعْفر قال مُنْكَرا

فطائفةٌ قَالُوا : إلهٌ ، ومِنْهُمُ ... طَوائفُ سَمَّته النبيَّ المُطَهَّرا

وَمِنْ عَجَبٍ لم أقضه جلد جعفر ... بَرِئْتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مِمَّنْ تَجَعْفَرَا

[فإن كَانَ يَرْضَى مَا يَقُولُونَ جَعْفَرٌ ... فإنِّي إِلَى رَبِّي أُفَارِقُ جَعْفَرَا]

بَرِئْتُ إِلَى الرَّحْمَانِ مِنْ كُلِّ رَافِضٍ ... بَصِيرٍ ببَابِ الكُفْرِ فِي الدِّينِ أعْوَرَا

إذا كَفَّ أَهْلُ الحَقِّ عَنْ بِدْعَةٍ مَضَى ... عَلَيْهَا، وَإِنْ يَمْضُوا إلى الحَقِّ قَصَّرَا

وَلَوْ قِيلَ إِنَّ الْفِيلَ ضَبٌّ لَصَدَّقُوا ... ولو قِيلَ زَنْجِيٌّ تَحَوَّلَ أَحْمَرَا

وأَخْلَف من بَوْلِ البَعِيرِ فإنه ... إذَا هُوَ للاقبَالِ وُجِّهَ أَدْبَرَا

فيا قُبْحَ أَقوامٍ رَمَوْهُ بِفِرْيَةٍ ... كَمَا قَالَ فِي عِيسَى الفِرَى مَنْ تَنَصَّرَا

* * *

= التهذيب ١١/ ٦ - قال الحافظ «هارون بن سعد العجلى ، ويقال: الجعفى الكوفى الأعور . روى عن أبي حازم الأشجعى وأبي إسحاق السبيعى وأبي الضحى والأعمش وغيرهم ، وعنه شعبة والثورى وشريك وقيس بن الربيع والحسن بن حسين وعبد الرحيم بن هارون الغسانى وآخرون . قال أحمد : روى عنه الناس وهو صالح . وقال عثمان الدارمى عن ابن معين : ليس به بأس ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : لا بأس به ، وقال : كان خرج مع إبراهيم بن عبدالله بن حسن فلما هرب إبراهيم هرب إلى واسط فكتب عنه بها ، وذكره ابن حيان فى الثقات ، قلت : وذكره أيضا فى الضعفاء ، فقال : كان غاليا فى الرفض ، لا تحل الرواية عنه بحال ، وقال الدورى عن ابن معين : كان من غلاة الشيعة ، وقال الساجى : كان يغلو فى الرفض ، وحكى أبو العرب الصقلى عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعرا يدل على نزوعه عن الرفض » اهـ كلام الحافظ ، ولعل الشعر الذى ذكر أن ابن قتيبة أنشده هو الشعر الذى رواه المؤلف هنا .

الفصل العاشر

من هذا الباب

فى ذكر أصناف الحُلولية ، و بيان خروجها عن فِرَقِ الإسلام

١٣١ — الحلولية فى الجملة عَشْرُ فرقٍ كلُّها كانت فى دولة الإسلام ، وغرضُ جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع. وتفصيلُ فرقها فى الأكثر يرجع إلى غُلاَة الروافض . وذلك أن السَّبئيَّة والبيانية والجناحية والخطابية والنميرية [١] منهم بأجمعها حُلُولية ، وظهر بعدهم المُقَنَّعية بما وراء نهر جَيْحون ، وظهر قوم بِمَرْوَ يقال لهم رزامية ، وقوم يقال لهم بركوكية ، وظهر بعدهم قوم من الحلولية يقال لهم حلمانية ، وقوم يقال لهم حَلاَّجية ينسبون إلى الحُسَيْن بن مَنْصُور المعروف [٢] بالحلاَّج ، وقوم يقال لهم العذافرة ينسبون إلى ابن أبى العذافر، وتبع هؤلاء الحلوليةَ قومٌ من الخرمية شاركوهم فى استباحة المحرمات وإسقاط

---

(١) سبق قريبا ذكر هذه الفرق ، ودللناك على مراجعها ، وسيذكر المؤلف بعد هذا الإجمال وجه عدها فى فرق الحلولية ، بعد أن قدم وجه اعتبارها من غلاة الشيعة ،

(٢) هو أبو المغيث ، الحسين بن منصور ، الحلاج ، الزاهد المشهور ، أصله من البيضاء إحدى بلاد فارس ، ونشأ بواسط والعراق ، وصحب أبا القاسم الجنيد ، والناس فى أمره مختلفون ، فمنهم من يبالغ فى تعظيمه ، ومنهم من يكفره ، وقد كتب عنه أبو حامد الغزالى فى مشكاة الأنوار فصلا طويلا اعتذر فيه عن الألفاظ التى ينبو عنها السمع وكانت تصدر عنه ، وأولها ، وحملها على محامل حسنة ، وفى سنة ٣٠٩ أمر المقتدر العباسى بضربه ألف سوط ، فإن مات منها وإلا ضربت عنقه ، فأخرجوه عند باب الطاق ، واجتمع خلق كثير من العامة ، وضربه الجلاد ألف سوط ، ثم قطع أطرافه الأربعة ، ثم جز رأسه ، وأحرق جثته فلما صارت رمادا ألقاه فى دجلة =

المفروضات ، ونحن نذكر نِحْلَتَهم على الاختصار .

أما السبئيَّة [1] فإنما دخلت فى جملة الحلولية لقولها بأن عليًّا صار إلهًا بحلول روح الإله فيه .

وكذلك البيانية زَعَمَتْ أن روح الإله دارت فى الأنبياء والأئمة حتى انتهت إلى على ، ثم دارت إلى محمد بن الحنفية ، ثم صارت إلى ابنه أبى هاشم ، ثم حلَّت بعده فى بَيَان بن سمعان ، وادعوا بذلك إلهية بيان بن سمعان .

وكذلك الجناحية منهم حُلُولية لدعواها أن روح الإله دارت فى على وأولاده ، ثم صارت إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ، فكفرت بدعواها حلولَ روح الإله فى زعيمها ، وكفرت مع ذلك بالقيامة والجنة والنار .

والخطابية كلها حلولية ، لدعواها حلول روح الإله فى جعفر الصادق ، و بعده فى أبى الخطاب الأسدى ، فهذه الطائفة كافرة من هذه الجهة ، ومن جهة دعواها أن الحسن والحسين وأولادهما أبناء الله وأحِبَّاؤه ، ومن ادعى منهم فى نفسه أنه من أبناء الله فهو أكْفَرُ من سائر الخطابية .

والشريعيَّة والنميريَّة [2] منهم حُلُولية ، لدعواها أن روح الإله حلَّتْ فى خمسة

= ونصب الرأس ببغداد على الجسر ، وقد ذكره أبو المعالى عبد الملك بن محمد الجوينى المعروف بإمام الحرمين فى كتابه « الشامل » وذكر أنه كان يعمل على قلب الدولة وإفساد المملكة (وفيات الأعيان : الترجمة رقم ١٨١ بتحقيقنا) ثم انظر (العبر : ٢ / ١٣٨ – ١٤٤ والطبقات الكبرى للشيخ الشعرانى : ١ / ١٢٦) وانظر ص ٢٦٠ الآتية .

(١) تقدم ذكر هذه الفرقة وبيان مقالتها وذلك فى فرق الغلاة من الشيعة وفى فرق المشبهة من أصناف شتى (ص ٢٢٥) ثم فى فصل خاص من فصول الباب الرابع ليبين خروجها عن ملة الإسلام (ص ٢٣٣) .

(٢) تقدم ذكر هاتين الفرقتين قريبا (ص ٢٥٢ ومابعدها) .

أشخاص : النبى ، وعلى ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ؛ ولدعواها أن هؤلاء الأشخاص الخمسة آلهة .

وأما الرِّزَامِيّة[1] : فقوم بمَرْوَ أفرطوا[2] فى مُوَالاة أبى مُسْلم صاحب دولة بنى[3] العباس ، وساقوا الإمامةَ من أبى هاشم[4] إليه ، ثم ساقوها من محمد بن على إلى أخيه عبد الله بن على السفاح ، ثم زعَمُوا أن الإمامة بعد السفاح صارت

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة (الرزامية) : مقالات الإسلاميين : ١ / ٩٤ ـ والملل والنحل : ١ / ١٥٣ ـ والتبصير ص ٧٦ .

(٢) لم يزد الأشعرى فى تسمية صاحب هذه الفرقة عن قوله « أصحاب رجل يقال له رزام » وقال الشهرستانى « أتباع رزام بن رزم » وسكت الإسفرائينى عن تسميته بتة كما سكت المؤلف .

(٣) أبو مسلم : هو عبد الرحمن بن مسلم ، وقيل : عثمان ، الخراسانى ، القائم بالدعوة إلى العباسيين ، ويقال : هو إبراهيم بن يسار بن سدوس ، من ولد بزرجمر ابن البختكان ، الفارسى ، يقال : إن إبراهيم الإمام قال له : غير اسمك فما يتم لنا هذا الأمر حتى تغير اسمك ، فسمى نفسه عبد الرحمن ، وقد بذل الجهد فى إقامة دولة بنى العباس ، فلما توطدت أركانها وأقيمت دعائمها قتله أبو جعفر المنصور فى شعبان من سنة ١٣٧ ، ويقال : سنة ١٣٦ ، ويقال : من سنة ١٤٠ (الترجمة رقم ٣٤٥ من وفيات الأعيان لابن خلكان) .

(٤) فى هذه العبارة نقص أحدث فيها اضطرابا ، وقد وقعت على وجه الصواب فى التبصير وفى الملل والنحل ، وهى هكذا « وقالوا : إن الإمامة انتقلت من أبى هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية إلى محمد بن عبد الله بن العباس بوصية من أبى هاشم ، ثم انتقلت من محمد إلى ابنه إبراهيم ثم من إبراهيم إلى عبد الله الذى كان يدعى أبا العباس السفاح ، ومنه إلى أبى مسلم » ه من التبصير ، وقال الشهرستانى فزاد فى الانتقال خطوة « ساقوا الإمامة من على إلى ابنه محمد ثم إلى ابنه أبى هاشم ، ثم منه إلى على بن عبد الله بن العباس بالوصية ، ثم إلى محمد بن على ، وأوصى محمد إلى ابنه إبراهيم الإمام ، وهو صاحب أبى مسلم الذى دعا إليه وقال بإمامته » اه .

إلى أبي مسلم ، وأقَرُّوا — مع ذلك — بقتل أبي مسلم وموته ، إلا فرقة منهم يقال لهم « أبو مسلمية[١] » أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط ، وزعموا أنه صار إلهاً بحلول روح الإله فيه ، وزعموا أن أبا مسلم خيرٌ من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة . وزعموا أيضاً أن أبا مسلم حيٌّ لم يمت ، وهم على انتظاره ، وهؤلاء بمَرْوَ وهَرَاة يعرفون بالبركوكية ، فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصورُ قالوا: كان شيطانا تصوَّر للناس في صورة أبي مسلم .

وأما المُقَنَّعية : فهم المُبَيِّضَة[٢] بما وراء نهر جَيْحُون ، وكان زعيمهم المعروف بالمُقَنَّع رجلا أعْوَرَ قصَّاراً بمَرْو ، من أهل قرية يقال لها « كازه كيمن دات » وكان قد عَرَف شيئاً من الهندسة والحِيَل والنيرنجات ، وكان على دين الرِّزَامية بمَرْوَ ، ثم ادعى لنفسه الإلهيَّة ، واحتجب عن الناس ببرقع من حَرير[٣] ،

---

(١) انظر في شأن هذه الفرقة مقالات الإسلاميين : ١ / ٩٤ وقد جعل هاتين الفرقتين الرزامية والأبو مسلمية فرعين لفرقة سماها الراوندية ، وقد سمى الرازي متبوع هذه الفرقة أبا هريرة الراوندي (انظر اعتقادات فرق المسلمين ص ٦٣) .

(٢) انظر في شأن هذه الفرقة : الملل والنحل : ١ / ١٥٤ — والتبصير ص ٧٦ — ويقول الذهبي في حوادث سنة ١٦١ (العبر : ١ / ٢٣٥) « فيها كان ظهور عطاء المقنع الساحر الملعون الذي ادعى الربوبية بناحية مرو ، واستغوى خلائق لا يحصون ، وأرى الناس قمرا ثانيا في السماء ، كان يرى إلى مسيرة شهرين » اهـ . ويقول في حوادث سنة ١٦٣ (العبر : ١ / ٢٤٠) « فيها قتل المهدي جماعة من الزنادقة ، وصرف همته إلى تتبعهم ، وأتى يكتب من كتبهم فقطعت بحضرته بحلب . وفيها بالغ سعيد الجرشي في حصار عطاء المقنع ، فلما أحس الملعون بالغلبة استعمل سما ، وسقى نساءه فأهلكهم الله ، ودخل المسلمون الحصن فقطعوا رأسه ووجهوا به إلى المهدي ، فوافاه بحلب ، وكان قد اتخذ وجها من ذهب ، واستغوى الناس بالسحر ، وأطلع لهم قمرا يرى من مسيرة شهرين » وانظر مع ذلك الترجمة رقم ٣٩٣ من وفيات الأعيان لابن خلكان .

(٣) قد سمعت في عبارة الذهبي أنه كان قد اتخذ وجها من ذهب

واغترَّ به أهلُ جبل ابلاق وقوم من الصغد ، ودامت فِتَنُه على المسلمين مقـدار أربع عشرة سنة ، وعاوَنه كفرة الأتراك الخلجية على المسلمين للغارة عليهم ، وهزموا عساكر كثيرة من عساكر المسلمين فى أيام المهدىِّ بن المنصور ، وكان المقنَّع قد أباح لأتباعه المحرَّمات وحرَّم عليهم القول بالتحريم ، وأسـقط عنهم الصلاة والصيام وسائر العبادات ، وزعم لأتباعه أنه هو الإله، وأنه كان قد تصوَّر مرة فى صورة آدم ، ثم تصور فى وقتٍ آخر بصورة نوح ،وفى وقت آخر بصورة إبراهيم ، ثم تردَّد فى صور الأنبياء إلى محمد ، ثم تصور بعـده فى صورة على ، وانتقل بعد ذلك فى صُوَر أولاده ، ثم تصوَّر بعد ذلك فى صورة أبى مسلم ، ثم إنه زَعَمَ أنه فى زمانه الذى كان قد تصور بصورة هشام بن حكيم[1] وكان اسمه هشام بن حكيم[1] ، وقال : إنى إنما أتنقلُ فى الصور لأن عبادى لايطيقون رؤيتى فى صورتى التى أنا عليها ، ومَنْ رآنى احترق بنورى ، وكان له حصن عظيم وثيق بناحية كش ونخشب يقال له سـيام ، وكان عرض جدار سورها أكثر من مائة آجُرَّة ، ودونها خندق كبير ، وكان معه أهل الصـغد والأتراك الخلجية ، وجَهَّز المهدىُّ إليهم صاحب جيشه مُعاذ بن مسلم فى سبعين ألفاً من المقاتلة ، وأتبعهم بسعيد بن عمرو الجرشى . ثم أفرد سـعيداً بالقتال و بتدبير الحرب ، فقاتله سنين ، واتخذ سعيد من الحديد والخشب مائتى سُلّم ليضعها على عرض خندق المقنع ليعْبُرَ عليها رجاله ، واستدعى من مولتان الهند عشرة آلاف جلد جاموس وحَشاها رَمْلاً وكبس بها خندق المقنع ، وقاتل جند المقنع من وراء خندقِه، فاستأمن منهم إليه ثلاثون ألفاً ، وقتل الباقون منهم ، وأحرق المقنع نفسه

---

(١) هكذا وقع هذا الاسم هنا ، ووقع فى التبصير «هشام بن الحـكم » وكلاهما يقول : إنه يعنى نفسه ، وقد علمت أن اسمه عطاء . وقد سماه ابن خلـكان « عطاء ابن حكيم » وعلى هذا يكون صواب الاسم هنا « عطاء بن حكيم » .

فى تنور فى حصنه قد أذابَ فيه النحاس مع القَطِرَان حتى ذاب فيه ، وافْتَتَنَ به أصحابه بعد ذلك لما لم يجدوا له جثة ولا رماداً . وزعموا أنه صَـعَد إلى السماء ، وأتباعه اليوم فى جبال ابلاق أكره أهلها ، ولهم فى كل قرية من قُرَاهم مسجد لا يُصَلُّون فيه ، ولـكن يـكترون مؤذنا يؤذن فيه . وهم يستحلون الميتـة والخنزير ، وكل واحد منهم يستمتع بامرأة غيره ، وإن ظفروا بمسلم لم يَرَه المؤذن الذى فى مسجدهم قتلوه وأَخْفَوْه ، غير أنهم مقهورون بعامة المسلمين فى ناحيتهم ، والحمد لله على ذلك

وأما الحلمانية من الحلولية[٢] : فهم المنسوبون إلى أبى حلمان الدمشقى ، وكان أصله من فارس ، ومنشؤه حلب ، وأظهر بدعته بدمشق ، فنسب لذلك إليها ، وكان كفره من وجهين :

أحدهما : أنه كان يقول بحلول الإله فى الأشخاص الحسنة ، وكان مع أصحابه إذا رأوا صورة حسنة سجدوا لها يوهمون أن الإلهَ قد حلَّ فيها .

والوجه الثانى من كفره : قوله بالإباحة ، ودعواه أن مَنْ عرف الالهَ على الوصف الذى يعتقدْه هو زال عنه الحظر والتحريم ، واستباح كل ما يَسْتَلِذُّه ويشتهيه .

قال عبد القاهر : رأيت بعضَ هؤلاء الحلمانية يستدلّ على جواز حلول الإله فى الأجساد بقول الله تعالى للملائـكة فى آدم : ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِى فَقَعُوا لَهُ ساجدين ﴾ [٢] ، وكان يزعم أن الإله إنما أمر الملائـكة بالسجود لآدم لأنه كان قد حلَّ فى آدم ، وإنما حلَّه لأنه خلقه فى أحسن تقويم ، ولهذا قال : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيم ﴾[٣] فقلت له : أخبرنى عن

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٧ .
(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحجر .
(٣) الآية ٤ من سورة التين .

الآية التى استدللت بها فى أمر الله الملائــكةَ بالسجود لآدم عليه السلام ، والآية الناطقة بأن الإنسان مخلوق فى أحسن تقويم : هل أريد بهما جميعُ الناسِ على العموم أم أريد بهما إنسان بعينه ؟ فقال : ما الذى يلزمنى على كل واحد من القولين إن قلت به ؟ فقلت : إن قلت إن المراد بهما كلُّ الناس على العموم لزمك أن تسجد لـكل إنسانٍ وإن كان قبيحَ الصورة لدعواك أن الإله حلَّ فى جميع الناس . وإن قلت إن المراد به إنسان بعينه وهو آدم عليه السلام دون غيره فلم تسجد لغيره من أصحاب الصور الحسنة ، ولم تسجد للفرس الرائع ، والشجرة المثمرة ، وذوات الصور الحسنة من الطيور والبهائم ؟ وربما كان لَهَبُ النار فى صورة رائعة ، فإن استجزت السجود له فقد جمعت بين ضلالة الحلولية وضلالة عابدى النار ، وإذا لم تسجد للنار ولا للماء ولا للهواء ولا للسماء مع حسن صُوَرِ هذه الأشياء فى بعض الأحوال فلا تسجد للأشخاص الحسنة الصور .

وقلت له أيضا : إن الصور الحسنة فى العالم كثيرة ، وليس بعضُها بحلول الإله فيه أولى من بعض ، وإن زعمتَ أن الإله حالٌّ فى جميع الصور الحسنة فهل ذلك الحلول على طريق قيام العَرَض بالجسم ، أو على طريق كون الجسم فى مكانه ؟ ويستحيل حلول عرض واحد فى محال كثيرة ، ويستحيل كونُ شىء واحد فى أمكنة كثيرة ، وإذا استحال هذا استحال ما يؤدِّى إليه .

وأما الحلاَّجية . فمنسوبون إلى أبى المُغيث الحسين بن منصور [1] المعروف بالحلاَّج . وكان من أرض فارس من مدينة يقال لها البَيْضَاء ، وكان فى بَدْءِ أمره مشغولا بكلام الصوفية ، وكانت عباراتُه حينئذٍ من الجنس الذى تسميه الصوفية الشَّطْح ، وهو الذى يحتمل معنيين أحدهما حسن محمود ، والآخر قبيح مذموم ،

---

(١) قد تقدمت قريبا ترجمة أبى المغيث الحسين بن منصور الحلاج (ص ٢٥٤)

وكان يَدّعِي أنواع العلوم ، على الخصوص والعموم ، وافتتن به قومٌ من أهل بغداد وقوم من أهل طَالَقَان خرَاسان .

وقد اختلف فيه المتكلمون والفقهاء والصوفية ، فأما المتكلمون فأكثرهم على تكفيره ، وعلى أنه كان على مذهب الحُلُولية ، وقَبِلَه قوم من متكلمى السالمية بالبصرة ، ونَسَبُوه إلى حقائق معانى الصوفية . وكان القاضى أبو بكر محمد بن الطيب الأشْعَرِى[1] رحمه الله نَسَبه إلى مُعَاطاة الحيل والمخاريق ، وذكر فى كتابه الذى أبان فيه عجز المعتزلة عن تصحيح دلائل النبوة على أصولهم مخاريق الحلاج ووجوه حيله .

واختلف الفقهاء أيضا فى شأن الحلاج ، فتوقَّفَ فيه أبو العباس بن سُرَيْج[2] لما استفتى فى دمه ، وأفتى أبو بكر محمد بن داود بجواز قتله[3] .

---

(١) تقدمت ترجمة الإمام أبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى (ص ١٣٣)

(٢) هو القاضى أبو العباس أحمد بن سريج البغدادى ، شيخ الشافعية فى وقته ، وصاحب التصانيف ، وكان يلقب « الباز الأشهب » ولى قضاء شيراز ، وتوفى فى جمادى الأولى من سنة ٣٠٦ وإذا تذكرت أن مقتل الحلاج كان فى سنة ٣٠٩ علمت أن ذكر ابن سريج فى الذين أفتوا فى شأنه لا يستقيم ، والصواب أن الذين كانت لهم ضلع فى قتل الحلاج : شيخ الصوفية أبو بكر الشبلى المتوفى فى سنة ٣٣٤ ، والوزير على ابن عيسى الذى كان فى وزارته كابن هبيرة علما ودينا وعدلا ، ويقال : كان فى الوزارة كعمر بن عبد العزيز فى الخلفاء ، وتوفى سنة ٣٣٤ ، وربما كان كلام ابن سريج عن الحلاج حين قبض عليه أول مرة فى سنة ٣٠١ ولم يتصل بحادث قتله .

(٣) من العجب أن المؤلف هنا والإسفرائينى فى التبصير والذهبى فى العبر (١/١٣٩) يذكرون أن أبا بكر محمد بن داود الفقيه الظاهرى قد أفتى بقتل الحلاج مع أن وفاة أبى بكر بن داود فى سنة ٢٩٧ أى قبل مقتل الحلاج باثنى عشر عاما ، وأبو بكر هو محمد بن داود بن على ، الفقيه الظاهرى ، أحد أذكياء زمانه وصاحب كتاب الزهرة ، تصدر للاشتغال والفتوى ببغداد بعد أبيه ، وكان يناظر أبا العباس بن سريج ، وله شعر رائق ، مات فى سنة ٢٩٧ عن نيف وأربعين سنة .

واختلف فيه مشايخ الصوفية فبرىء منه عمرو بن عثمان المكى[١] وأبو يَعْقُوبَ الأقْطَع[٢] وجماعة منهم . وقال عمرو بن عثمان : كنت أماشيه يوماً فقرأت شيئاً من القرآن ، فقال : يمكننى أن أقول مثل هذا . وروى أن الحلاج مر يوماً على الجنيد ، فقال له : أنا الحقُّ ، فقال الجنيد : أنت بالحق أية خشبة تفسد . فتحقق فيه ما قال الجنيد لأنه صلب بعد ذلك . وقبله جماعة من الصوفية منهم : أبو العباس بن عَطَاء ببغداد[٣] ، وأبو عبد الله بن خفيف[٤] بفارس ، وأبوالقاسم النَصْر آبادى[٥] بنيسابور ، وفارس الدينورى[٦] بناحيته .

---

(١) هو أبو عبد الله عمرو بن عثمان، المكى ، شيخ الصوفية ، وصاحب التصانيف فى الطريق ، صحب الخراز والجنيد ، وروى عن يونس بن عبد الأعلى وجماعة ، وتوفى فى سنة ٢٩٧ (العبر : ١ / ١٠٧) ومنه يتبين أن كراهيته وتبرؤه من الحلاج لم يكن له صلة بمقتله ، بل كان ذلك قديما قبل أن يؤخذ بفتيا العلماء المتصلة بمقتله .

(٢) هو أبو يعقوب : إسحاق بن محمد ، شيخ الصوفية ، صحب الجنيد وغيره وجاور مدة ، وكان من كبار العارفين ، توفى فى سنة ٣٣٠ (العبر : ٢٢١/١) .

(٣) هو أبو العباس : أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء ، الأزدى ، الزاهد ، أحد مشايخ الصوفية القانتين ، الموصوفين بالاجتهاد فى العبادة ، قيل : كان ينام فى اليوم والليلة ساعتين ، ويختم القرآن كل يوم ، وقد توفى فى ذى القعدة من سنة ٣٠٩ بالعراق (العبر : ١٤٤/١) .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن خفيف ، الشيرازى ، الزاهد ، شيخ إقليم فارس ، وصاحب الأحوال والمقامات ، مع التمسك بالكتاب والسنة ، توفى فى ثالث رمضان سنة ٣٧١ عن خمس وتسعين سنة .

(٥) هو أبو القاسم : إبراهيم بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمويه ، النيسابورى ، النصراباذى ، الزاهد ، الواعظ ، شيخ الصوفية وشيخ المحدثين أيضا ، مات فى مكة فى شهر ذى الحجة من سنة ٣٦٧ .

(٦) هو فارس بن عيسى ، الصوفى ، من أصحاب الجنيد ، توفى فى حدود سنة ٣٤٠

والذين نسبوه إلى الكفر وإلى دين الحلولية حكَوْا عليه أنه قال : من هذَّب نفسه فى الطاعة ، وصَبَر على اللذات والشهوات ارْتَقَى إلى مقام المقربين ، ثم لا يزال يصفو ويرتقى فى درجات المصافاة حتى يصفو عن البشرية ، فإذا لم يَبْقَ فيه من البشرية حَظّ حلّ فيه روحُ الإلٰهِ الذى حلَّ فى عيسى بن مريم ، ولم يُرِدْ حينئذ شيئاً إلا كان كما أراد ، وكان جميعُ فعله فعل الله تعالى .

وزعموا أن الحلاج ادّعَى لنفسه هذه الرتبة .

وذكر أنهم ظفروا بكتب له إلى أتباعه عُنْوانها : « من الْهُو [الذى] هو رب الأرباب المتصور فى كل صورة ، إلى عبده فلان » . فظفروا بكتب أتباعه إليه وفيها : « يا ذاتَ الذاتِ ، ومنتهى غاية الشهوات ، نشهد أنك المتصورُ فى كل زمان بصورة ، وفى زماننا هذا بصورة الحسين بن منصور ، ونحن نستجيرك ونرجو رحمتك يا عَلاَّم الغيوب » .

وذكروا أنه استمال ببغداد جماعةً من حاشية الخليفة ومن حرمه حتى خاف الخليفة — وهو جعفر المقتدر بالله — مَعَرَّةَ فتنته ، فحبسه ، واستفتى الفقهاء فى دمه ، واستروح إلى فتوى أبى بكر بن داود بإباحة دمه ، فقدم إلى حامد بن العباس بضَرْبه ألفَ سوطٍ ، وبقطع يديه ورجليه وصَلْبه بعد ذلك عند جسر بغداد ، ففعل به ذلك يوم الثلاثاء لست بقين من ذى القعدة سنة تسع وثلاثمائة ثم أنزل من جِذْعِهِ الذى صُلب عليه بعد ثلاث وأحرق وطرح رماده فى الدجلة

وزعم بعض المنسوبين إليه أنه حَىٌّ لم يقتل ، وإنما قُتل من أُلقى عليه شبهه

والذين تولَّوْهُ من الصوفية زعموا أنه كُشِفَ له أحوال من الكرامة فأظهرها للناس ، فعوقب بتسليط منكرى الكرامات عليه ، لتبقى حاله على التلبيس .

وزعم هؤلاء أن حقيقة التصوف حال ظاهِرُها تلبيس ، وباطنها تقديس ،

واستدلّوا على تقديس باطن الحلاج بما روى أنه قال عند قطع يديه ورجليه : حَسْبُ الواحد إفراد الواحد ، و بأنه سئل يوماً عن ذنبه فأنشأ يقول :

ثلاثة أحْرُفٍ لا عجم فيها ومعجومان ، وانقطع الكلام

وأشار بذلك إلى التوحيد .

أما العذافرة[1] : فقومٌ ببغداد أتباع رجل ظهر ببغداد فى أيام الراضى ابن المقتدر[2] فى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة ، وكان معروفا بابن أبى العذافر[3] . واسمه محمد بن على الشَّلْمَغَانى ، وادَّعَى حلولَ روح الإله فيه ، وسمى نفسه روح القدس ، ووضع لأتباعه كتابا سماه « بالحاسة السادسة » وصَرَّح فيه برفع الشريعة ، وأباح اللواط ، وزعم أنه إيلاج الفاضل نوره فى المفضول ، وأباح أتْبَاعه له حرمهم طمعاً فى إيلاجه نوره فيهن ، وظفر الراضى بالله به وبجماعة من أتْبَاعه منهم الحسينُ بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وَهْب[4] وأبو عمران

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٧٩ .

(٢) هو أبو إسحاق : أحمد ــ ويقال محمد ــ بن المقتدر بالله جعفر ، ولد فى سنة ٢٩٧ ، وأمه جارية رومية اسمها ظلوم ، وكان سمحا كريما محبا للعلماء والأدباء ، إلا أنه كان مقهورا مع أمرائه ، ومات فى شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٩ وله إحدى وثلاثون سنة ونصف سنة .

(٣) فى التبصير « وهو أبو العذاقر » .

(٤) قال الحافظ الذهبي (العبر : ٢/١٩٠) « وفى سنة ٣٢٢ اشتهر محمد بن على الشلمغانى ببغداد ، وشاع أنه يدعى الإلاهية ، وأنه يحيي الموتى ، وكثر أتباعه ، فأحضره الوزير ابن مقلة عند الراضى بالله ، فسمع كلامه ، وقال : إن لم تنزل العقوبة بعد ثلاثة أيام ــ وأكثره تسعة أيام ــ وإلا فدمى حلال . وكان هذا الشقى قد أظهر الرفض ، ثم قال بالتناسخ والحلول ، ومخرق على الجهال ، وأظهر شأنه الحسين بن روح زعيم الرافضة ، فلما طلب هرب إلى الموصل . وغاب سنين ثم عاد ودعا إلى إلاهيته ، وتبعه ــ فيما قيل ــ الحسين وزير المقتدر بن الوزير القاسم بن الوزير عبيد الله =

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن المُنَجِّم[١] ووجد كتبهما إليه يخاطبانه فيهما بالرب والمولى ، ويَصفانه بالقدرة على ما يشاء ، وأقروا بذلك بحضرة الفقهاء ، ومنهم أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيج ، وأبو الفَرَج المالكى ، وجماعة من الأئمة ، فاعترفوا بذلك ، وأمر المعروف منهم بالحسين بن القاسم بن عبيد الله بالْبَرَاءة من ابن أبى العذافر بأن يَصْفَعَه ، ففعل ذلك ، وأظهر التوبة ، وأفتى ابنُ سُرَيج[٢] بجواز قَبُول توبته على مذهب الشافعى رحمه الله . وأفتى المالكيون بردِّ توبة الزنديق بعد العثور عليه ، فأمر الراضى بحبسه إلى أن ينظر فى أمره ،

= بن وهب ، وابنا بسطام ، وإبراهيم بن أبىعون ، فلما قبض عليه ابن مقلة كبس بيته فوجد فيه رقاعا وكتبا مما قيل عنه ، ويخاطبونه فى هذه الرقاع بمالا يخاطب به البشر ،فأحضر وأصر على الإنكار ، فصفعه ابن عبدوس . وأما ابن أبى عون فقال: إلهى وسيدى ورازقى ، فقال الراضى لابن الشلمغانى : أنت زعمت أنك لا تدعى الربوبية فما هذا ؟ فقال : وما على من قول ابن أبى عون ؟ ثم أحضروا غير مرة وجرت لهم فصول ، وأحضرت الفقهاء والقضاة ، ثم أفتى الأئمة بإباحة دمه . فأحرق فى ذى القعدة . وضربت رقبة ابن أبى عون . ثم أحرق . وهو فاضل مشهور صاحب تصانيف أدبية . وكان من رؤساء الكتاب ــ أعنى ابن أبى عون ــ وشلمغان : من أعمال واسط ــ وقتل الحسين بن القاسم الوزير ، وكان فى نفس الراضى منه » اهـ . وشلمغان : بفتح الشين وسكون اللام وفتح الميم والغين المعجمة ، وبعد الألف نون . والشلمغانى هذا هو المعروف بابن أبى العذافر كما قال المؤلف . وكما قال ابن الأثير فى الكامل ٢٤١/٦ وبسط القول فيه .

(١) إبراهيم هذا هو ابن أبى عون الذى تحدث عنه الذهبى فى العبارة السابقة . وانتهت حياته بالقتل والإحراق مع الشلمغانى .

(٢) قدقدمنا ترجمة القاضى أبىالعباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادى (ص ٢٦١) وذكرنا أنه توفى فى سنة ٣٠٦ واستظهرنا أنه لم يكن فيمن أفتوا فى شأن الحلاج الذى كانت واقعة قتله فى سنة ٣٠٩ بعد وفاة ابن سريج . وبالأولى لا يكون ممن صدرت عنه الفتوى فى شأن الشلمغانى الذى قبض عليه بعد وفاة ابن سريج بستة عشر عاما . إلا أن يكون قد بلغه حاله فى حياته فقال رأيه فيه ، فأما عند القبض عليه فلا

وأمر بقتل ابن أبي العذافر وصاحبه ابن أبي عَوْن ، فقال له ابن أبي العذافر : أَمْهِلْنِى ثلاثة أيام لتنزل فيها بَرَاءتى من السماء ونقمة على أعدائى ، وأشار الفقهاء على الراضى بتعجيل قَتْلهما ، فصلَبهما ثم أحرقهما بعد ذلك ، وطرح رمادهما فى الدِّجْلة .

الفصل الحادى عشر

من فصول هـــذا الباب

١٣٢ ــ فى ذكر أصحاب الإباحة من الخُرَّمِيَّة[1] ، و بيان خروجهم عن جملة فِرَقِ الإسلام .

فهؤلاء صنفان : [1] صنف منهم كانوا قبل دولة الإسلام كالمَزْدَكية الذين استباحوا المحرمات وزعموا أن الناس شُرَكَاء فى الأموال والنساء ، ودامت فتنة هؤلاء إلى أن قتلهم أنو شروان فى زمانه .

[2] والصنف الثانى : الخرمدينية ، ظهروا فى دولة الإسلام ، وهم فريقان بَابَكِيَّة ، وما زِيَأْرِيّة ، وكلتاهما معروفة بالمُحَمِّرة .

فالبابكية منهم : أتباع بَابَك الخُرَّمِي[2] الذى ظهر فى جبل البدين بناحية

---

(١) تحدث المسعودى فى مروج الذهب (٣/٣٠٥) عن الخرمية وفروعها ، وانظر ــ مع ذلك ــ التبصير ص٧٩ ــ وانظر عن المزدكية : التبصير ٧٩ والملل والنحل: ١/٢٤٩ ــ والفصل لابن حزم : ١/٣٤ ، ٣٧ .

(٢) بابك : رجل فارسى مجوسى الأصل ، دخل فى الإسلام ، وتسمى الحسن ــ ويقع فى بعض الأصول الحسين ــ وكان قوى النفس ، شديد البطش ، صعب المراس ، وحدثته نفسه الخبيثة بأن يسترجع ملك فارس ودينها ، فاستعصم بالجبل المعروف بالبدين من أصل الران ، وفى سنة ٢٠١ فى عهد المأمون العباسى أظهر أمره ، وأعلن العصيان ، وفى سنة ٢١٢ جهز له المأمون جيشا بقيادة محمد بن حميد الطوسى ، والتقى =

أذربيجان ، وكثر بها أتباعُه ، واستباحوا المحرَّمات ، وقتلوا الكثير من المسلمين ، وجَهَّز إليه خُلَفاء بنى العباس جيوشاً كثيرة مع أفشين الحاجب[1] ، ومحمد

= الجيشان فى سنة ٢١٤ فهزم بابك جيش الخليفة ، وقتل محمد بن حميد الطوسى ، وفى سنة ٢٢٠ جهز المعتصم جيشا بقيادة الأفشين ، فالتقى الجيشان فهزم الأفشين جيش بابك ، وقتل من الخرمية أتباع بابك نحو الألف ، ثم هرب بابك إلى موقان ، ثم التقيا مرة أخرى فى سنة ٢٢٢ فهزمهم الأفشين هزيمة منكرة ، ونجا بابك ، فلم يزل الأفشين يتحيل له حتى أسره فى جبال أرمينية ، ثم أخذه إلى المعتصم ، وفى سنة ٢٢٣ أمر المعتصم بقطع أطرافه وصلبه (العبر : ١ / فى مواضع شتى انظرها فى الفهرس ـ ومروج الذهب : ٤/٥٥ بتحقيقنا) .

(١) الأفشين : أصله فارسى من أبناء الأمراء ، وكان اسمه خيذر بن كاوس ، فنعشه المعتصم واصطفاه لحسن خدمته وطاعته حتى صار بحيث وكل إليه مقاتلة بابك ، فكان منه ما ذكرنا فى الحديث عن بابك ، والمؤرخون يختلفون فى أمره ، فيذكر بعضهم أنه كان قد انقلب على المعتصم وعلى دولة الإسلام فأخذ يدبر المؤامرات ويدعو سرا للانتقاض على الخلافة ، ويذكرون أن المازيار الذى يأتى ذكره (ص ٢٦٩) أقر عليه أنه هو الذى بعثه على الخروج والعصيان ، ومنهم من يذكر أن القاضى أحمد ابن أبى دواد هو الذى كاد له عند المعتصم وما زال به حتى أخذه وصلبه وأحرقه ، ويقول التبريزى فى شرح ديوان أبى تمام « لم يكن الأفشين كافرا ولا منافقا ، وإنما كان رجلا من الفرس فنعشه المعتصم ، وقد مدحه أبو تمام بقصائد ، غير أن الحساد أفسدوا ما كان بينهما ، فذكروا للمعتصم أنه منطو على خلافك ، وصوروه عنده بصورة المعادى له ، وقالوا للأفشين : إن أمير المؤمنين قد عزم على القبض عليك ، فقبضوه بذلك حتى انقبض هو وتشمر حذرا من قبضه عليه ، فتحقق المعتصم بانقباضه ما كان أخبر به عنه ، فأخذه وصلبه وأحرقه » اهـ . والعجيب أن أبا تمام الذى مدحه بقصائد عدة ، وكان يحطب فى حبله ، يعود فينتقض عليه ويقول فى قصيدة :

ما كان ـ لولا قبح غدرة خيذر ـ ليكون فى الإسلام عام فجار
ما زال سر الكفر بين ضلوعه حتى اصطلى سر الزناد الوارى

ثم يقول بعد أبيات يحرض المعتصم على استئصال آل الأفشين . =

ابن يوسف الثَّغْري[1] ، وأبى دُلَفَ العِجْلِى[2] ، وأقرانهم ، و بقيت العساكر فى وجهه مقدار عشرين سنة ، إلى أن أخذ بابك وأخوه إسحاق بن إبراهيم وصُلبا بسُرَّ مَنْ رأى فى أيام المعتصم ، واتُّهِمَ أفْشِين الحاجب بِمُمَالأة بابك فى حربه ، وقتل لأجل ذلك .

وأما المـَازِيَّارية منهم فهم أتْبَاعُ مَازِيَّار[3] الذى أظْهَرَ دينَ المحمرة بجرجان .

= يا قابضا يد آل كاوس عادلا   أتبـع يمينا منهم بيسار
ألحـق جبينا داميا رملته   بقفا ، وصـدرا خائنا بصدار

(وانظر العبر : ١ / فى المواضع التى تشير إليها الفهرس ـ ومروج الذهب : ٤ / ٦١ ـ وشرح ديوان أبى تمام : ٢ / ١٩٨ ط دار المعارف) .

(١) محمد بن يوسف : من أمراء الدولة وقوادها فى عهد المعتصم ، ولأبى تمام فيه مدائح كثيرة ، وقد ذكر الذهبى فى العبر (٢ / ٣٧٨) أن المعتصم إنما بعث محمد ابن يوسف ليبنى الحصون التى خربها بابك ، ولـكن فى شعر أبى تمام ما يدل على أن محمد بن يوسف قد حارب ، من ذلك قوله من قصيدة يمدح فيها محمد بن يوسف :

لقد كف سيف الصامتى محمد   تباريح ثأر الصامتى محمـد
رمى الله منه بابكا وولاته   بقاصمة الأصلاب فى كل مشهد

محمد الأول فى البيت الأول هو محمد بن يوسف ، ومحمد الثانى هو محمد بن حميد الذى قتله بابك على ما قدمنا فى الحديث عن بابك (٢٦٧) وهما جميعا من بنى الصامت .

(٢) أبو دلف : هو القاسم بن عيسى العجلى ، كان سيد أهله ، ورئيس عشيرته من عجل وغيرها من بنى ربيعة ، وكان شجاعا بطلا ، وكان ـ مع ذلك ـ شاعرا مجيدا ، مدحه كثير من الشعراء ، ومات فى سنة ٢٢٦ فى أيام المعتصم ، وكان قد ولى له إمرة دمشق (مروج الذهب ٤ / ٦٢ ـ والعبر : ٢ / ٣٩٤)

(٣) مازيار : أصله فارسى ، واسمه الأصلى مازيار بن قارن بن بندار ، ودخل فى الإسلام وتسمى محمدا ، وكان صاحب جبال طبرستان ، واصطنعه المأمون ، وفى سنة ٢٢٤ فى عهد المعتصم أعلن العصيان بطبرستان وخلع المعتصم ، فكتب المعتصم =

وللبابكية فى جبلهم ليلةَ عيدٍ لهم يجتمعون فيها على الخمر والزَّمْر وتختلط فيها رجالهم ونساؤهم ، فإذا أُطْفِئَتْ سُرُجُهم ونِيرَانهم افتض فيها الرجال والنساء على تقدير من عَزَّ بَزَّ .

والبابكية ينسبون أصْلَ دينهم إلى أميرٍ كان لهم فى الجاهلية اسمه شروين ، ويزعمون أن أباه كان من الزنج ، وأمه بعض بنات ملوك الفرس ، ويزعمون أن شروين كان أفْضَلَ من محمد ومن سائر الأنبياء ، وقد بَنَوْا فى جبلهم مساجد للمسلمين يؤذِّنُ فيها المسلمون ، وهم يعلِّمون أولادهم القرآن ، لكنهم لا يصلون فى السر ، ولا يصومون فى شهر رمضان ، ولا يَرَوْنَ جهاد الكفرة .

وكانت فتنة مَازِيَّار قد عَظُمَت فى ناحيته ، إلى أن أخذ فى أيام المعتصم أيضا ، وصُلب بسر من رأى بحذاء بَابَك الخُرَّمى .

وأتباع مازِيَّار اليوم فى جبلهم أكْرَة من يليهم من سواد جرجان ، يظهرون الإسلام ويضمرون خلافه ، والله المستعان على أهل الزيغ والطغيان .

* * *

= إلى عبدالله بن طاهر بن الحسين يأمره بحربه ، فسير إليه عمه الحسن بن الحسين . فكانت له معه حروب كثيرة ، وما زال حتى أسره وحمله إلى سامرا ، فأقر على الأفشين أنه حرضه على الخروج والعصيان (انظر ص ٢٦٧) وزعم أنهما هو والأفشين كانا اجتمعا على مذهب من مذاهب الثنوية والمجوس ، فضرب المازيار بالسوط حتى مات بعد أن شهر وصلب إلى جانب بابك ، وفيه يقول أبو تمام :

ولقد شفى الأحشاء من برحائها ۞ أن صار بابك جار مازيار

ثانيه فى كبد السماء ، ولم يكن ۞ لاثنين ثان إذ هما فى الغار

(العبر : ١ / ٣٨٩ – ومروج الذهب : ٤/٩١ – وشرح ديوان أبى تمام : ٢ / ٢٠٧) .

الفصل الثانى عشر

من فصول هذا الباب

١٣٣ – فى ذكر أصحاب التناسخ من أهل الأهواء ، وبيان خروجهم عن فرق الإسلام .

القائلون بالتناسخ أصناف :

صنف من الفلاسفة ، وصنف من السمنية ، وهذان الصنفان كانا قبل دولة الإسلام .

وصنفان آخران ظَهَرَا فى دولة الإسلام ، أحدهما : من جملة القَدَرية ، والآخر : من جملة الرافضة الغالية .

فأصحاب التناسخ من السمنية قالوا بقدم العالم ، وقالوا – أيضا – بإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لامعلوم إلا من جهة الحواس الخمس ، وأنكر أكثرهم المَعَاد والبَعْثَ بعد الموت ، وقال فريق منهم بتناسخ الأرواح فى الصُّوَر المختلفة ، وأجازوا أن ينقل روح الإنسان إلى كَلْبٍ ، وروح الكلب إلى إنسان ، وقد حكى فلوطرخس[1] مثل هذا القول عن بعض الفلاسفة . وزعموا أن مَنْ أذْنَبَ

(١) ذكر القفطى فى أخبار الحكماء (مختصر الزوزنى ص ٢٥٧ ط ليبزج سنة ١٩٠٣) اثنين من الحكماء باسم فلوطرخس ، أحدهما قال عنه « كان فيلسوفا مذكورا فى عصره ، يعلم جزءا متوفرا من هذا الشأن ، وله تصانيف مذكورة بين فرق الحكماء ، منها كتاب الآراء الطبيعية يحتوى على آراء الفلاسفة فى الأمور الطبيعية خمس مقالات ، كتاب الغضب ، كتاب فيما دل عليه مداراة العدو والانتفاع به ، كتاب الرياضة نقله قسطا ، كتاب فى النفس مقالة » وقال عن الثانى « فلوطرخس : آخر غير الأول ، كان فيلسوفا فى وقته ، مصنفا متفننا ، صنف كتاب الأنهار وخواصها وما فيها من العجائب والجبال وغير ذلك » هـ ، والظاهر أن المراد فى كلام المؤلف هو أول هذين الفيلسوفين .

فى قَالَبٍ نَالَهُ العقاب على ذلك الذنب فى قالبٍ آخَرَ . وكذلك القول فى الثواب عندهم . ومن أعجب الأشياء دعوى السمنية فى التناسخ الذى لا يُعْلم بالحواس ، مع قولهم : إنه لا معلوم إلا من جهة الحواس .

وقد ذهبت المَانَوِيَّةُ أيضا إلى التناسخ ، وذلك أن مانى[1] قال فى بعض كتبه : إن الأرواح التى تفارق الأجسام نوعان : أرواح الصديقين ، وأرواح أهل الضلالة ، فأرواح الصدِّيقين إذا فارقت أجسادها سَرَتْ فى عمود الصبح إلى النور الذى فوق الفلك ، فبقيت فى ذلك العالم على السرور الدائم ، وأرواح أهل الضلال إذا فارقت الأجساد وأرادت اللحُوقَ بالنور الأعلى رُدَّت منعكسة إلى السفل ، فتتناسخ فى أجسام الحيوانات إلى أن تَصْفُو من شوائب الظلمة ، ثم تلتحق بالنور العالى .

وذكر أصحاب المقالات عن سقراط[2] وأفْلاَطُن[3] وأتباعهما من الفلاسفة

---

(١) مانى : هو مانى بن ماش ، ثنوى ، تنسب إليه طائفة المانوية ، كان فى الأصل مجوسيا ، فأحدث دينا ودعا إليه ، وزعم أن صانع العالم اثنان : أحدهما فاعل الخير وهو نور ، وثانيهما فاعل الشر وهو ظلمة ، وهما قديمان : لم يزالا ، ولن يزالا ، وهما مختلفان فى النفس والصورة متضادان فى الفعل والتدبير ، وقد ظهر فى أيام سابور بن أردشير ، وتبعه خلق عظيم من المجوس ، وادعوا له النبوة ، وما زال إلى أن قتل فى زمان سابور بن بهرام (سرح العيون ص ١٥٥ بولاق ــ والملل والنحل: ١ / ٢٤٤ ، وذكر أن قاتل مانى هو بهرام بن هرمز بن سابور ، وقال : مانى بن فاتك)

(٢) سقراط : الحكيم المشهور ، كان من تلاميذ فيثاغورس ، ثم اقتصر من الفلسفة على العلوم الإلهية ، وأعرض عن ملاذ الدنيا ورفضها ، ثم أعلن مخالفته اليونانيين فى عبادتهم الأصنام ، وقابل رؤساءهم بالحجج والأدلة ، فثوروا عليه العامة ، وألجأوا ملكهم إلى قتله ، فأودعه الملك الحبس تسكينا لثائرتهم ، ثم سقاه السم تفاديا من شرهم ، وله فى شأن المعاد آراء ضعيفة بعيدة عن محض الفلسفة خارجة عن المذاهب المحققة (تاريخ الحكماء ص ١٩٨)

(٣) أفلاطون: أحد أساطين الحكمة من اليونانيين ، وكان فيهم كبير القدر ، =

أنهم قالوا بتناسخ الأرواح ، على تفصيلٍ قد حكيناه عنهم فى كتاب « الملل والنحل » .

وقال بعض اليهود بالتناسخ ، وزعم أنه وَجَد فى كتاب دانيال أن الله تعالى مَسَخَ بختنصر[1] فى سبع صور من صور البهائِم والسباع، وعَذَّبه فيها كلها ثم بعثه فى آخرها موحداً .

وأما أهل التناسخ فى دولة الإسلام فإن البيانية والجناحية والخطّابية ، والراوندية من الروافض الحلولية ، كلُّها قالت بتناسخ روح الإله فى الأئمة بزعمهم.

وأول من قال بهذه الضلالة السَّبَئِيَّة من الرافضة لدعواهم أن علياً صار إلهاً حين حل روحُ الإله فيه .

وزعمت البيانية منهم أن روح الإله دارت فى الأنبياء ، ثم فى الأئمة إلى أنه صارت فى بيَان بن سمعان .

= مقبول القول ، أخذ الحكمة عن فيثاغورس ، وشارك سقراط فى الأخذ عنه . إلا أنه بقى خامل الذكر إلى أن مات سقراط ، وحينئذ نبه ذكره وذاع صيته ، وصنف كتبا كثيرة مشهورة ذهب فيها إلى الرمز والإغلاق ، وقد ظهر جماعة من تلاميذه الذين تخرجوا على يديه ، وسادوا بانتسابهم إليه ، وكان يعلم الفلسفة وهو ماش ، فسمى الناس فرقته « المشائين » وعنه أخذ أرسطو ، وخلفه بعد موته ، ويقال : إن أفلاطون توفى فى السنة التى ولد فيها الإسكندر وكان ملك مقدونية يومئذ فيلبس والد الإسكندر وعاش أفلاطون إحدى وثمانين سنة (تاريخ الحكماء ١٧) .

(١) بختنصر : رجل من العجم، كان فى خدمة لهراسب الملك ، ووجهه لهراسب إلى الشام وبيت المقدس ليجلى اليهود عنها ، فسار إليها ثم انصرف ، ثم وجهه بهمن الملك ليجلى اليهود عن بيت المقدس مرة أخرى بسبب وثوب صاحب بيت المقدس على رسول كان بهمن وجهه إليه ، وأمر بهمن بختنصر أن يقتل مقاتلتهم ويسبى ذراريهم فسار إليهم فى جموع كثيرة فسباهم وهدم البيت وانصرف إلى بابل (تاريخ الطبرى : ٢/٥٤١ ط دار المعارف) .

وادَّعَت الجناحِية منهم مثلَ ذلك فى عبد الله بن معاوية بن عبد الله ابن جعفر .

وكذلك دعوى الخطَّابية فى أبى الخطَّاب ، وكذلك دعوى قوم من الريوندية فى أبى مُسْلم صاحب دولة بنى العباس .

فهؤلاء يقولون بتناسخ روح الإلٰهِ دون أرواح الناس ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأما أهل التناسخ من القَدَرية لجماعة ، منهم : أحمد بن خابط[1] ، وكان معتزليا منتسبا إلى النَّظّام ، وكان على بِدْعَته فى الطَّفْرة ، وفى نفى الجزء الذى لا يتجزأ ، وفى نفى قدرة الله تعالى على الزيادة فى نعيم أهل الجنة أو فى عذاب أهل النار ، وزاد على النظام فى ضلالته فى التناسخ .

ومنهم : أحمد بن أيوب بن بانوش ، وكان تلميذ أحمد بن خابط فى التناسخ ، لكنهما اختلفا بعد فى كيفية التناسخ .

ومنهم : أحمد بن محمد القحطى ، وافتخر بأنه كان منهم فى التناسخ والاعتزال .

ومنهم : عبد الكريم بن أبى العوجاء[2] وكان خالَ مَعْنِ بن زائدة[3] ، وجمع بين أربعة أنواع من الضلالة ، أحدها : أنه كان يَرَى فى السرِّ دينَ

(١) انظر ص ٢٢٨ السابقة ، ثم انظر ص ٢٧٧ الآتية

(٢) قال الذهبي : عبد الكريم بن أبى العوجاء خال معن بن زائده : زنديق مفتر ، قال أبو أحمد بن عدى : لما أخذ لتضرب عنقه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل الحرام ، قتله محمد بن سليمان العباسى الأمير بالبصرة (ميزان الاعتدال رقم ١٥٦٧ فى ٢/٦٤٤) .

(٣) معن بن زائدة الشيبانى : أحد الأبطال المغاوير ، وأحد الأجواد ، كان أمير سجستان ، وحارب الريوندية ـ وهم قوم خراسانيون على رأى أبى مسلم ـ فى سنة ١٤١ فى عهد المنصور ، ووضع فيهم السيف ، وفى سنة ١٥١ فى عهد المهدى قتلته الخوارج غيلة ، وفى المعارف لابن قتيبة (ص ٤١٣) كلمات عنه .

المانَوية من الثَّنَوية ، والثانى : قوله بالتناسخ ، والثالث : مَيْلُه إلى الرافضة فى الإمامة ، والرابع : قوله بالقَدَر فى أبواب التعديل والتجوير . وكان وضَعَ أحاديث كثيرةً بأسانيدَ يغتر بها مَنْ لا معرفة له بالجرح والتعديل ، وتلك الأحاديث التى وضعها كلها ضلالات فى التشبيه والتعطيل ، وفى بعضها تغيير أحكام الشريعة ، وهو الذى أفْسَدَ على الرافضة صَوْمَ رمضان بالهلال ، ورَدَّهم عن اعتبار الأهِلَّةِ بحسابٍ وضَعه لهم ، ونسب ذلك الحساب إلى جَعْفر الصادق ، ورفع خبر هذا الضال إلى أبى جعفر محمد بن سليمان عامل المنصور على الكوفة ، فأمر بقتله ، فقال : لن يقتلونى ، لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحللت بها الحرام وحرمت بها الحلال ، وفطرت الرافضة فى يوم من أيام صومهم ، وصومتهم فى يوم من أيام فطرهم .

وتفصيل [رأى] هؤلاء فى التناسخ أن أحمد بن خابط زعم أن الله تعالى أبْدَعَ خلقة أصحابه سالمين عُقَلاءَ بالغين ، فى دارٍ سوى الدنيا التى هم فيها اليوم ، وأكْمَلَ عقولهم ، وخَلَق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه .

وزعم أن الإنسان المأمورَ المنهيَّ المنعَمَ عليه هو الروح التى فى الجسم ، وأن الأجسام قوالبُ للأرواح .

وزعم أن الروح هى الحى القادر العالم ، وأن الحيوان كله جنس واحد .

وزعم أيضاً أن جميع أنواع الحيوان محتمل للتكليف ، وكان قد توجَّه الأمر والنهيُ عليهم على اختلاف صُوَرهم ولغاتهم ، وقال : إن الله تعالى لما كلفهم فى الدار التى خلقهم فيها شكروه على ما أنعم به عليهم ، فأطاعه بعضهم فى جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم فى جميع ما أمرهم به ، فمن أطاعه فى جميع ما أمره به أقَرَّهُ فى دار النعيم التى ابتدأه فيها ، ومن عَصَاه فى جميع ما أمره به أخرجه من دار النعيم إلى دار العذاب الدائم وهى النار ، ومن أطاعه فى بعض ما أمره به

وعَصَاه فى بعض ما أمره به أخرجه إلى الدنيا ، وألبسه بعضَ هذه الأجسام التى هى القوالبُ الكثيفة ، وابتلاه بالبأساء والضرّاء ، والشدة والرخاء ، واللذات والآلام ، فى صُوَر مختلفة من صور الناس والطيور والبهائم والسباع والحشرات وغيرها ، على مقادير ذُنُوبهم ومعاصيهم فى الدار الأولى التى خلقهم فيها ، فمن كانت معاصيه فى تلك الدار أقلّ وطاعاتُه أكْثَرَ كانت صورتُه فى الدنيا أحسن ، ومن كانت طاعاتُه فى تلك الدار أقلّ ومعاصيه أكْثَرَ صار قالبه فى الدنيا أقْبَحَ .

ثم زعم أن الروح لا يزال فى هذه الدنيا يتكرر فى قَوَالِبَ وصُوَر مختلفة مادامت طاعته مَشُوبَةً بذنوبه ، وعلى قدر طاعاته وذنوبه يكون منازل قَوَالبه فى الإنسانية والبهيمية ، ثم لا يزال من الله تعالى رسولٌ إلى كل نوعٍ من الحيوان ، وتكليف للحيوان أبداً إلى أن يتمحَّضَ عمل الحيوان طاعاتٍ فيردَّ إلى دار النعيم الدائم وهى الدار التى خلق فيها ، أو يتمحض عملُه معاصىَ فينقلَ إلى النار الدائمِ عذابُهَا .

فهذا قول ابن خابط فى تناسخ الأرواح .

وقال أحمد بن أيوب بن بانوش : إن الله تعالى خلق الخلق كله دَفْعَةً واحدةً ، وحكى عنه بَعْضُ أصحابه أن الله تعالى خلق أولا الأجزاء المقدرة التى كلٌّ واحد منها جزء لا يتجزأ ، وزَعَم أن تلك الأجزاء كانت أحياء عاقلة ، وأن الله تعالى كان قد سَوَّى بينهم فى جميع أمورهم ؛ إذ لم يستحق واحدٌ منهم تفضيلا على غيره ، ولا كان من أحد منهم جناية يؤخَّرُ لأجلها عن غيره ، قال : ثم إنه خَيَّرهم بين أن يمتحنهم بعد إسباغ النعمة عليهم بالطاعات ليستحقوا بها الثواب عليها ، لأن منزلة الاستحقاق أشرفُ من منزلة التفضيل ، و بين أن يتركهم فى تلك الدار تفضلا عليهم بها ، فاختار بعضُهم المِحْنَةَ ، وأباها بعضهم ، فمن أباها تركه فى الدار الأولى على حاله فيها ، ومن اختار الأمتحانَ امتحنه فى الدنيا ، ولما

امتحن الذين اختاروا الامتحان عَصَاه بعضهم وأطاعه بعضُهم ، فمن عصاه حطَّه إلى رتبةٍ هى دون المنزلة التى خُلقوا فيها ، ومن أطاعه رَفعه إلى رتبة أعلى من المنزلة التى خُلِق عليها ، ثم كررهم فى الأشخاص والقوالب إلى أن صار قومٌ منهم أناسا ، وآخرون صاروا بهائم أو سباعا بذنوبهم ، ومن صار منهم إلى البهيمية ارتفع عنه التكليف ــ وكان يخالف ابن خابط فى تكليف البهائم ــ ثم قال فى البهائم : إنها لا تزال تتردَّدُ فى الصور القبيحة وتَلْقَى المكارهَ من الذَّبْح والتسخير إلى أن تستوفى ما تستحقُّ من العقاب بذنوبها ، ثم تعاد إلى الحالة الأولى ، ثم يخيرهم الله تعالى تخييراً ثانياً فى الامتحان ، فإن اختاروه أعاد تكليفهم على الحال التى وصفناها وإن امتنعوا منه تُرِكوا على حالهم غير مكلفين ، وزعم أن من المكلفين مَن يعمل الطاعات حتى يستحق أن يكون نبياً أو مَلَكاً فيفعل الله تعالى ذلك به .

وزعم القحطى منهم أن الله تعالى لم يَعْرِض عليهم فى أول أمرهم التَّكليفَ بل هم سألوه الرفع عن درجاتهم والتفاضُلَ بينهم ، فأخبرهم بأنهم لا يتصفون بذلك إلا بعد التكليف والامتحان ، وأنهم إن كُلِّفوا فعَصَوْا استحقوا العقاب، فأبوا الإمتحان ، قال : فذلك قوله : ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ ، فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ، وَحَمَلَهَا الإِنْسَانُ ؛ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾(١) .

وزعم أبو مُسْلم الخراسانى : أن الله تعالى خَلَقَ الأرواح وكلَّفها ، فمنها مَنْ علم أنه يُطيعه ، ومنها من علم أنه يَعْصيه ، وأن العُصَاة إنما عَصَوْه ابتداء فعوقبوا بالنسخ والمسخ فى الأجساد المختلفة على مقادير ذنوبهم .

فهــذا تفصيل قول أصحاب التناسخ ، وقد نَقَضْنا عللهم فى كتاب « الملل والنحل » بمـا فيه كفاية .

---

(١) الآية ٧٢ من سورة الأحزاب .

الفصل الثالث عشر

من فصول هذا الباب

فى بيان ضلالات الخابطية من القَدَرية ، و بيان خروجهم عن فرق الأمة .

هؤلاء أتباع أحمد بن خابط القَدَرى[١] وكان من أصحاب النَّظَّام فى الاعتزال ، وقد ذكرنا قوله فى التناسخ قبل هذا ، ونذكر فى هذا الفصل ضلالاته فى توحيد الصانع .

وذلك أن ابن خابط ، وفَضْلاً الحدثى[٢] زعما أن للخلق ربَّيْنِ وخالقين ، أحدهما قديمٌ ، وهو الله سبحانه ، والآخر مخلوق ، وهو عيسى بن مريم ، وزعَما أن المسيحَ ابنُ الله على معنًى دون الولادة ، وزعما أيضا أن المسيح هو الذى يحاسب الخلق فى الآخرة ، وهو الذى عنَاه الله بقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صفّا صفًّا[٣]﴾ وهو الذى يأتى ﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ، وَقُضِيَ الأَمْرُ ، وَإِلَى اللهِ تُرْجَعُ الأُمُورُ[٤]﴾ . وهو الذى خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويلُ ما روى أن الله تعالى خلق آدم على صورته ، وزعم أنه هو الذى عنَاه النبى صلى الله عليه وسلم بقوله : « تَرَوْنَ رَبَّكم كَمَا تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ » وهو الذى عنَاه بقوله : « إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَقْلَ فَقَالَ له : أَقْبِلْ ، فأَقْبَلَ ، وقال له : أَدْبِرْ ، فأَدْبَرَ ، فقَال : ما خَلَقْتُ خَلْقاً أَكْرَمَ مِنْكَ ، وبكَ أُعْطِي وَبِكَ آخُذُ » . وقالا : إن المسيح تَدَرَّع جسَداً ، وكان قبل التدرع عقْلا ،

قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثَّنَوِيَّةَ والمجوسَ فى دعوى

---

(١) قد تقدم الحديث عن أحمد بن خابط (فى ص٢٢٨) وأرشدنا إلى الاختلاف فى ضبط اسم أبيه ، وانظر ما سبق للمؤلف فى ص ٢٧٣ .

(٢) فضل الحدثى: منسوب إلى الحديثة ، وهى بلد على شاطئ الفرات ، وقد وقع فى شرح عقيدة السفارينى (١ / ٧٩) الحدبى بباء موحدة تحتية ، وفضل هذا ملحد زنديق كان من أصحاب النظام ثم هجره النظام وطرده .

خالقَيْن ، وقولهما شر من قولهم ؛ لأن الثنوية والمجوس أضافُوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعلَ الشرور إلى الظُّلْمة وإلى الشيطان ، وأضاف ابن خابط وفَضْلٌ الحدَثى فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم ، وأضافا إليه محاسبَةَ الخلق فى الآخرة ، والعجب فى قولهما إن عيسى خلق جَدَّه آدَمَ عليه السلام ، فيا عجبا من فَرْع يخلق أصله ، ومَنْ عدَّ هذين الضالين من فرق الإسلام كمن عدَّ النصارى من فرق الإسلام .

الفصل الرابع عشر

من فصول هذا الباب

فى ذكر الحمارية من القَدَرية ، وبيان خُرُوجهم عن فِرَقِ الأمة

هؤلاء قوم من معتزلة عَسْكر مكرم ، اخْتارُوا من بِدَعِ أصناف القَدَرية ضلالات مخصوصة .

فأخذوا من ابن خابط[١] قولَه بتناسخ الأرواح فى الأجساد والقوالب .

وأخذوا من عَبّاد بن سُلَيمان الضَّمْرِى[٢] قوله بأن الذين مَسَخَهم الله قِرَدَةً وخنازير كانوا قبل المَسْخ ناساً ، وكانوا معتقدين للكفر بعد المسخ .

وأخذوا من جَعْد بن[٣] دِرْهم الذى ضَحَّى به خالد بن عبد الله القَسْرِى[٤]

(١) تقدم حديث عن ابن خابط فى ص ٢٨٨ وانظر خطط المقريزى ٣٤٧/٢ .

(٢) تقدمت ترجمة عباد بن سليمان فى ص ١٦١ ، وذكر المؤلف ثمة مقالته وما وافق فيه هشام بن عمرو الفوطى .

(٣) تقدمت ترجمة الجعد بن درهم فى ص ١٩ .

(٤) كان خالد بن عبد الله القسرى والى العراق لهشام بن عبد الملك بن مروان فى سنة ١٠٦ ، ثم ولى هشام أبا عبد الله يوسف بن عمر الثقفى العراق ومحاسبة خالد ، وسائر عماله ، فحاسبهم وعذبهم إلى أن مات خالد تحت العذاب (المعارف لابن قتيبة فى عدة مواضع ترشد إليها الفهرس) .

قوله بأن النظر الذى يُوجِبُ المعرفة تـكون تلك المعرفة فعلا لا فاعل لها .

ثم زعموا بعد ذلك أن الخمر ليست من فعل الله تعالى ، وإنما هى من فعل الخَمَّار ، لأن الله تعالى لا يفعل ما يكون سبب المعصية .

وزعموا أن الإنسان قد يَخْلُق أنواعا من الحيوانات ، كاللحم إذا دفَنَه الإنسان أو يضعه فى الشمس فيدود ، زعموا أن تلك الدِّيدَانَ من خلق الإنسان ، وكذلك العَقَارب التى تظهر من التبن تحت الآجُرّ زعموا أنها من اختراع من جَمَع بين الآجُرِّ والتبن .

وهؤلاء شَرٌّ من المجوس الذين أضافوا اختراع الحيات والحشرات والسموم إلى الشيطان ، ومن عَدَّهم من فِرَقِ الأمة كمن عَدَّ المجوس من فرق الأمة .

الفصل الخامس عشر

من فصول هذا الباب

فى ذكر اليزيدية من الخوارج ، وبيان خروجهم عن فِرَقِ الإسلام[١]

هؤلاء أتباع يزيد بن أبى أنيسة الخارجى[٢] وكان من البَصْرَة ، ثم انتقل إلى جُورَ من أرض فارس ، وكان على رأى الإباضية من الخوارج ، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة ؛ لدعواه أن الله عز وجلّ يبعث رسولا من العَجَم ، ويُنْزِل عليه كتابا من السماء ، وينسخ بشَرْعه شريعةَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم ، وزعم أن أتباع ذلك النبي المنتظَرِ هم الصابئون المذكورون فى القرآن ، فأما المُسَمَّوْنَ

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ — والملل والنحل : ١/ ١٣٦ — ومقالات الإسلاميين : ١/ ١٧٠ — والسفارينى : ١/ ٨٠ .

(٢) ورد هذا الاسم فى الملل وفى المقالات وفى أصول الدين للمؤلف (ص ١٦٢) « يزيد بن أنيسة » وفى المحدثين من اسمه زيد بن أبى أنيسة ، وله ترجمة فى ميزان الاعتدال للذهبى برقم ٢٩٩٠ وقد يختلط بهذا على بعض الناس .

بالصابئة من أهل واسط وحَرّان فما هم الصابئون المذكورون فى القرآن .
وكان – مع هذه الضلالة – يتولّى مَنْ شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخل فى دينه ، وسَمّاهم بذلك مؤمنين ، وعلى هذا القول يجب أن يكون العيسوية والموشكانية من اليهود مؤمنين ، لأنهم أقرّوا بنبوة محمد عليه السلام ولم يدخلوا فى دينه .

وليس بجائز أن يُعَدَّ فى فِرَقِ الإسلام من يعدُّ اليهود من المسلمين ، وكيف يعد من فرق الإسلام من يقول بنسخ شريعة الإسلام ؟ !

الفصل السادس عشر

من هذا الباب

فى ذكر المَيْمُونية من الخوارج ، وبيان خروجهم عن فِرَق الإسلام[1] .

هؤلاء أتباع رجل من الخوارج العَجَاردة كان اسمه مَيْمُونا[2] وكان على مذهب العَجَاردة من الخوارج ، ثم إنه خالف العجاردة فى الإرادة والقَدَر والاستطاعة ، وقال فى هذه الأبواب الثلاثة بقول القَدَرية المعتزلة عن الحق . وزعم – مع ذلك – أن أطفال المشركين فى الجنة .

ولو بقى ميمون هذا على هذه البِدَع التى حكيناها عنه ولم يزد عليها ضلالة سواها لنسبناه إلى الخوارج؛ لقوله بتكفير على وطلحة والزبير وعائشة وعثمان، وقوله بتكفير أصحاب الذنوب ، وإلى القَدَرية لقوله فى باب الإرادة والقدر والاستطاعة بأقوال القَدَرية فيها .

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ – ومقالات الإسلاميين : ١/١٦٤ – والملل : ١/١٢٩ – والسفارينى : ١/٨٠ . – وخطط المقريزى ٢/٣٥٤

(٢) سماه فى الملل والنحل « ميمون بن خالد » وسماه السفارينى « ميمون بن عمران » وكذلك فى خطط المقريزى (٢ / ٣٥٤) وشرح المواقف .

ولكنه زاد على القَدَرية ، وعلى الخوارج، بضلالة اشتقَّها من دين المجوس ، وذلك أنه أباح نكاح بنات الأولاد من الأجداد ، وبنات أولاد الإخوة والأخوات ، وقال : إنما ذكر الله تعالى فى تحريم النساء بالنسب الأمهات ، والبنات ، والأخوات ، والعمَّات ، والخالات ، وبنات الأخ ، وبنات الأخَوات . ولم يذكر بنات البنات ، ولا بنات البنين ، ولا بنات أولاد الإخوة ، ولا بنات أولاد الأخوات . فإن طَرَدَ قياسه فى أمهات الأمهات وأمهات الآباء والأجداد انمحض فى المجوسية ، وإن لم يُجِز نكاح الجدات وقاسَ الجداتِ على الأمهات لزمه قياسُ بنات الأولاد على بنات الصلب . وإن لم يَطْرُد قياسَه فى هذا الباب نقض اعتلاله .

وحكى الكرابيسىُّ عن الميمونية من الخوارج أنهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن ، ومنكر بعض القرآن كمنكر كله .

ومن استحلَّ بعض ذوات المحارم فى حكم المجوسِ ، ولا يكون المجوسىُّ معدوداً فى فِرَقِ الإسلام .

الفصل السابع عشر

من فصول هذا الباب

فى ذكر الباطنية ، وبيان خروجهم عن جميع فِرَقِ الإسلام (١)

---

(١) انظر فى شأن هذه الفرقة : التبصير ص ٨٣ ــ والسفارينى : ١/٨٣ ــ ثم انظر وفيات الأعيان : ١/٤٠٩ بتحقيقنا عقب ترجمة أبى المغيث الحسين بن منصور الحلاج وهى الترجمة رقم ١٨١ ــ وانظر أيضا تاريخ ابن الأثير فى حوادث ٢٧٨ وسنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٩ وسنة ٣٠١ وسنه ٣١١ وسنة ٣١٧ ــ وقد حكى ابن خلكان أن القاضى أبا بكر الباقلانى ألف كتابا سماه « كشف أسرار الباطنية » ذكر فيه أحوالهم وما يذهبون إليه . ثم انظر فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازى ص ٧٦ وما بعدها ــ وخطط المقريزى ٢ / ٣٥٧ بولاق . =

اعلموا ــ أسعدكم الله ــ أن ضرر الباطنية على فِرَقِ المسلمين أعْظَمُ من ضرر اليهود والنصارى والمجوس عليهم ، بل أعظم من مَضَرَّة الدهرية وسائر أصناف الكفَرَةِ عليهم ، بل أعظم من ضرر الدجّال الذى يظهر فى آخر الزمان ؛ لأن الذين ضَلوا عن الدين بدعوة الباطنية من وقت ظهور دعوتهم إلى يومنا أكْثَرُ من الذين يضلون بالدجال فى وقت ظهوره ؛ لأن فتنة الدجال لا تزيد مدتها على أربعين يوماً ، وفضائح الباطنية أكثر من عدد الرمل والقَطْرِ .

وقد حكى أصحاب المقالات أن الذين أسَّسُوا دعوة الباطنية جماعة : منهم « ميمون بن دَيْصَان » المعروف بالقَدَّاح[1] وكان مولًى لجعفر بن محمد الصادق ، وكان من الأهواز ، ومنهم : محمد بن الحسين الملقب بدندان ، اجتمعوا كلُّهم مع مَيْمُون بن دَيْصَان فى سجن والى العراق ، فأسَّسُوا فى ذلك السجن مذاهب الباطنية ، ثم ظهرت دعوتهم بعد خَلاَصهم من السجن من جهة المعروف بدندان ، وابتدأ بالدَّعْوة فى ناحية توز ، فدخل فى دينه جماعة من أكراد الجبل مع أهل الجبل المعروف بالبدين ، ثم رَحَل ميمون بن ديصان إلى ناحية المغرب وانتسب فى تلك الناحية إلى عَقِيل بن أبى طالب ، وزعم أنه من نسله ، فلما دخل فى دعوته قوم من غُلاَة الرَّفْض والحُلُولية منهم ادعى أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، فقبل الأغبياء ذلك منه على جهلٍ منهم بأن محمد بن إسماعيل بن جعفر مات ولم يُعْقِبْ عند علماء الأنساب .

ثم ظهر فى دعوته إلى دين الباطنية رجلٌ يقال له حَمْدَان قِرْمِط ، لقب بذلك لقَرْمَطَة فى خطه أوْ فى خَطْوه ، وكان فى ابتداء أمره أكَّاراً من أكَرَة سواد الكوفة ، وإليه تنسب القَرَامطة .

= وقد كتب ابن النديم فى الفهرس (ص ٢٧٨) فصلا طويلا عن الإسماعيلية والحلاجية .

(١) عند الفخر الرازى « عبد الله بن ميمون القداح » .

ثم ظهر بعده فى الدعوة إلى البدعة أبو سعيد الجَنَّابى وكان من مستجيبة حَمْدان ، وتغلَّب على ناحية البحرين ، ودخل فى دعوته بنو سنبر[(١)] .

ثم لما تمادت الأيَّامُ بهم ظهر المعروفُ منهم بسعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن مَيْمُون بن دَيْصَان القَدَّاح ، فغير اسم نفسه ونسبه ، وقال لأتباعه : أنا عبيد الله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق ، ثم ظهرت فتنته بالمغرب وأولادُه اليوم مستولونَ على أعمال مصر .

وظهر منهم المعروف بابن زكرويه بن مهرويه الدندانى ، وكان من تلامذة حمدان قرمط ، وظهر مأمون أخو حمدان قِرْمِط بأرض فارس ، وقرامطةُ فارس يقال لهم « المأمونية » لأجل ذلك .

ودخل أرض الدَّيْلَم رجل من الباطنية يعرف بأبى حاتم ، فاستجاب له جماعة من الديلم منهم أسفار بن شرويه .

وظهر بنيسابور داعية لهم يعرف بالشعرانى ، فقتل بها فى ولاية أبى بكر ابن حجاج عليها ، وكان الشعرانى قد دَعَا الحسين بن على المروزى ، وقام بدعوته بعده محمد بن أحمد النسفى داعية أهل ماوراء النهر ، وأبو يعقوب السجزى المعروف ببندانه ، وصَنَّف النسفى لهم كتاب « المحصول » وصنف لهم أبو يعقوب كتاب « أساس الدعوة » وكتاب « تأويل الشرائع » وكتاب « كَشْف الأسرار » وقُتِل النسفى والمعروف ببندانه على ضلالتهما .

---

(١) هكذا وقع فى مطبوعتى هذا الكتاب ، ويترجح عندنا أن صوابها « ابن سنبر » فقد ورد هذا الاسم فى وفيات الأعيان فى موضوع الحجر الأسود وأخذ القرامطة له ثم ردهم إياه ، قال ابن خلكان (٤١١/١) : « ولما أرادوا رده حملوه إلى الكوفة ، وعلقوه بجامعها حتى رآه الناس ، ثم حملوه إلى مكة ، وكان مكثه عندهم اثنتين وعشرين سنة ، وقد ذكر غير شيخنا (يريد ابن الأثير) أن الذى رده هو ابن سنبر ، وكان من خواص أبى سعيد » اهـ .

وذكر أصحابُ التواريخ أن دعوة الباطنية ظهرت أولا فى زمان المأمون، وانتشرت فى زمان المعتصم، وذكروا أنه دخل فى دعوتهم الأفشينُ[١] صاحبُ جيش المعتصم، وكان مراهناً لبابك الخرّمى. وكان الخرّمى مستعصياً بناحية البدين، وكان أهل جَبَله خرمية على طريقة المزدقية، فصارت الخرمية مع الباطنية يداً واحدة، واجتمع مع بَابَك من أهل البدين وممن انضمّ إليهم من الديلم مقدار ثلاثمائة ألف رجل، وأخرج الخليفة لقتالهم الأفْشينَ فظنَّه ناصحاً للمسلمين، وكان فى سره مع بابك، وتوانى فى القتال معه، ودلَّه على عَوْرَات عساكر المسلمين، وقتل الكثير منهم، ثم لحقت الأمْدَادُ بالأفشين، ولحق به محمد بن يوسف الثَّغرى، وأبو دُلَف القاسمُ بن عيسى العِجْلى[٢]، ولحق به بعد ذلك قُوّادُ عبد الله بن طاهر، واشتدت شوكة البابكية والقرامطة على عسكر المسلمين، حتى بَنَوْا لأنفسهم البلدة المعروفة ببرزند خوفا من بلاد البابكية، ودامت الحربُ بين الفريقين سنين كثيرة، إلى أن أظفر الله المسلمين بالباكية، فأسِرَ بَابَكٌ وصُلِب[٣] بسُرَّ مَنْ رأى سنَةَ ثلاثٍ وعشرين ومائتين، ثم أُخِذَ أخوه إسحاق، وصُلِب ببغداد مع مَازِيَّار صاحب المحمرة بطبرستان وجرجان، ولما قتل بابك ظهر للخليفة غَدْر الأفشين[١] وخيانته للمسلمين فى حروبه مع بابك، فأمر بقتله وصلبه، فصلب لذلك.

وذكر أصحابُ التواريخ أن الذين وضعوا أساس دين الباطنية كانوا من أولاد المجوس، وكانوا مائلين إلى دين أسلافهم، ولم يَجْسُروا على إظهاره خوفا من سيوف المسلمين، فوضع الأغمار منهم أُسُسًا مَنْ قَبِلها منهم

---

(١) قدمنا ترجمة الأفشين، وذكرنا آراء الناس فيه، وسر مقتله (ص ٢٦٧).
(٢) تقدمت ترجمة أبى دلف القاسم بن عيسى العجلى فى (ص٢٦٨).
(٣) تحدثنا عن بابك الخرمى ومقتله فى (ص٢٦٦).

صار فى الباطن إلى تفضيل أديان المجوس ، وتأولوا آيات القرآن وسُنَن النبى عليه السلام على موافقة أسسهم . و بيان ذلك أن الثَّنَوِيَّةَ زعمت أن النور والظلمة صانعان قديمان ، والنور منهما فاعل الخيرات والمنافع ، والظلام فاعل الشرور والمَضَارِّ ، وأن الأجسام ممتزجة من النور والظلمة ، وكل واحد منهما مشتمل على أربع طبائع — وهى : الحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة — والأصلان الأولان مع الطبائع الأربع مُدَبِّراتُ هذا العالم ، وشاركهم المجوسُ فى اعتقاد صانعين ، غير أنهم زعموا أن أحد الصانعين قديم وهو الإلٰهُ الفاعل للخيرات ، والآخر شَيْطَان مُحْدَث فاعل للشرور ، وذكر زعماء الباطنية فى كتبهم أن الإلٰهَ خلَقَ النفس ؛ فالإلٰه هو الأول ، والنفس هو الثانى ، وهما مدبرا هذا العالم ، وسموهما الأول والثانى ، وربما سموهما العقل والنفس ، ثم قالوا : إنهما يُدَبِّرَانِ هذا العالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأول ، وقولهم « إن الأول والثانى يدبران العالم » هو بعينه قول المجوس بإضافة الحوادث لصانعين أحدهما قديمٌ والآخر محدَث ، إلا أن الباطنية عَبَّرَتْ عن الصانعين بالأول والثانى ، وعبر المجوس عنهما بيَزْدَان وأهْرَمَن . فهذا هو الذى يدور فى قلوب الباطنية ، ووَضَعُوا أساساً يؤدِّى إليه .

ولم يمكنهم إظهار عبادة النيران ، فاحتالوا بأن قالوا للمسلمين : ينبغى أن تجمَّرَ المساجدُ كلها ، وأن تكون فى كل مسجد مجمرة يوضع عليها النَّدُّ و العُودُ فى كل حال ، وكانت البَرَامكة قد زَيَّنُوا للرشيد أن يتخذ فى جَوْف الكعبة مجمرة يتبخَّر عليها العود أبداً ، فعلم الرشيد أنهم أرادوا من ذلك عبادة النار فى الكعبة ، وأن تصير الكعبةُ بيت نار ، فكان ذلك أحَدَ أسباب قَبْض الرشيد على البرامكة .

ثم إن الباطنية لما تأولَتْ أصولَ الدين على الشرك احتالت أيضاً لتأويل

أحكام الشريعة على وجوه تؤدّى إلى رَفْع الشريعة أو إلى مثل أحكام المجوس ، والذى يدلّ على أن هذا مرادُهم بتأويل الشريعة أنهم قد أباحُوا لأتباعهم نـكاح البنات والأخوات ، وأباحوا شرب الخمر وجميع اللذات .

ويؤكد ذلك أن الغُلاَم الذى ظهر منهم بالبحرين والأحساء بعد سليمان بن الحسن القِرْمِطِىّ سَنَّ لأتباعه اللواط ، وأوجب قَتْلَ الغلام الذى يمتنع على من يريد الفجور به ، وأمر بقَطْع يد من أطفأ ناراً بيده ، وبقطع لسان من أطفأها بنفخهِ ، وهذا الغلام هو المعروف بابن أبى زكريا الطامى ، وكان ظهورُه فى سنة تسعَ عشَرةَ وثلاثمائة ، وطالت فتنته إلى أن سَلَّط الله تعالى عليه مَنْ ذَبَحه على فراشه .

ويؤكد ما قلناه من مَيْل الباطنية إلى دين المجوس أنا لا نجد على ظهر الأرض مجوسيا إلا وهو مُوَادٌّ لهم ، منتظر لظهورهم على الديار ، يظنون أن المُلْكَ يعود إليهم بذلك . وربما استدلَّ أغمارهم على ذلك بما يرويه المجوس عن زَرَادَشْت أنه قال لـكشتاسف : إن المُلْك يزول عن الفرس إلى الروم واليونانية ، ثم يعود إلى الفرس ، ثم يزول عن الفرس إلى العَرَب ، ثم يعود إلى الفرس ، وساعَدَهُ جاماسب المنجم على ذلك ، وزعم أن المُلْكَ يعود إلى العجم لتمام ألف وخمسمائة سنة من وقت ظهور زرادشت .

وكان فى الباطنية رجل يعرف بأبى عبد الله العردى يَدَّعى علم النجوم ، ويتعصب للمجوس ، وصَنَّف كتابا وذكر فيه أن القرن الثامن عشر من مولد محمدٍ صلى الله عليه وسلم يوافق الألف العاشر ، وهو نَوْبة المشترى والقَوْس ، وقال : عند ذلك يخرج إنسان يُعيدُ الدولة المجوسية ، ويستولى على الأرض كلها ، وزعم أنه يملك مدة سَبْع قرانات ، وقالوا : قد تحقق حكم زرادشت وجاماسب فى زوال ملك العجم إلى الروم واليونانية فى أيام الإسكندر ، ثم عاد إلى العجم بعد ثلاثمائة سنة ،

ثم زال بعد ذلك ملك العجم إلى العرب ، وسيعود إلى العجم لتمام المدة التى ذكرها جاماسب،وقد وافق الوقت الذى ذكروه أيام المكتفى والمقتدر ، وأخلف موعودهم ، وما رجع المُلْكُ فيه إلى المجوس . وكان القرامطة قبل هذا الميقات يتواعَدُونَ فيما بينهم ظهور المنتظر فى القران السابع فى المثلثة النارية .

وخرج منهم سليمان بن الحسن من الأحساء على هذه الدعوى(١) ، وتعرض للحجيج ، وأسْرَفَ فى القتل منهم ، ثم دخل مكة وقتل مَنْ كان فى الطواف وأغار على أستار الكعبة ، وطَرح القتلى فى بئر زمزم ، وكسر عَسَاكر كثيرة من عساكر المسلمين ، وانهزم فى بعض حروبه إلى هجر ، فكتب للمسلمين قصيدة يقول فيها :

أغَرَّكُمُ منى رجوعى إلى هَجَرْ ... وعَمَّا قليلٍ سَوْف يأتيكُمُ الخبَرْ

إذا طَلَعَ المرِّيخُ فى أرض بابل ... وقَارَنَهُ النجمان فالحَذَرَ الحذر

ألَسْتُ أنا المذكور فى الكُتُبِ كلها ... ألَسْتُ أنا المبعوث فى سُورَةِ الزُّمَرْ

سأمْلِكُ أهْلَ الأرض شَرْقًا ومَغْربا ... إلى قَيْرَوَانِ الرُّوم وَالتُّرْك وَالخَزَرْ

وأراد بالنجمين زُحَل والمشترى ، وقد وجد هذا القران فى سنى ظهوره ، ولم يملك من الأرض شيئًا غير بلدته التى خرج منها ، وطَمِعَ فى أن يملك سبع قرانات وما ملك سبع سنين ، بل قتل بهيت ، رمته امرأة من سَطْحها بِلَبِنَة على رأسه فدمَغَته ، وقتيل النساء أخسُّ قتيل وأهْوَنُ فَقِيد .

وفى آخر سنة ألف ومائتين وأربعين للاسكندر تَمَّ من تاريخ زَرَادَشْتَ ألفٌ وخمسمائة سنة ، وما عاد فيها ملك الأرض إلى المجوس ، بل اتَّسَع بعدها نطاقُ الإسلام فى الأرض ، وفتح الله تعالى للمسلمين بعدها بلاد بلاساغون ، وأرض التبت ، وأكثر نواحى الصين ، ثم فتح لهم بعدها جميعَ أرض الهند من لمفات إلى قنوج ، وصارت أرض الهند إلى سيتر سيقا بحرها من رقعة الإسلام

(١) سنتحدث عن سليمان هذا فيما يلى ، إن شاء الله .

فى أيام يمين الدولة أمين الملة محمود بن سبكتكين[1] رحمه الله ، وفى هذا رَغمُ أنوفِ الباطنية والمجوس الجاماسبية الذين حكموا بعَوْد الملك إليهم ، فذاقوا وَبالَ أمرهم ، وكان عاقبة أمانيهم بُوراً بحمد الله ومَنِّه

ثم إن الباطنية خرج منهم عُبَيْدُ الله بن الحسين بناحية القَيْرَوان[2] وخَدَعَ قوما من كتامة وقوما من المَصَامِدة ، وشرذمة من أغتام بربر بحِيَلٍ ونيرنجات أظهرها لهم كرؤية الخيالات بالليل من خلف الرداء والإزار ، وظن الأغمار أنها معجزة له فتبعوه لأجلها على بدعته ، فاستولى بهم على بلاد المغرب ، ثم خرج المعروفُ منهم بأبى سعيد الحسن بن بَهْرام على أهل الأحساء والقطيف والبحرين فأتى بأتباعه على أعدائه ، وسبى نساءهم وذراريهم ، وأحرق المصاحف والمساجد ،

(١) هو يمين الدولة أبو القاسم محمود بن ناصر الدولة أبى منصور سبكتكين ، كان أبوه أمير الغزاة الذين يغيرون من بلاد ما وراء النهر على أطراف الهند ، فأخذ عدة قلاع ، وأما محمود فافتتح غزنة ثم بلاد ما وراء النهر ، ثم استولى على سائر خراسان وأفغانستان وتركستان وطبرستان وسجستان وكشمير وشمالى الهند ، وعظم ملكه ، ودانت له الأمم ، وفرض على نفسه غزو الهند فى كل عام ، فافتتح منه بلادا واسعة ، وكان قوى العزم صادق النية فى الجهاد وإعلاء كلمة الله ، ما خلت سنة من سنى ملكه عن غزوة أو سفرة ، وكان — مع ذلك — ذكيا ، بعيد الغور ، موفق الرأى ، مظفرا فى غزواته ، وكان مجلسه مورد العلماء ، وقد صنفت فى أيامه تواريخ ، وحفظت حركاته وأحواله ، ومنها تاريخ أبى نصر العتبى الذى سماه « اليمينى » نسبة إليه ، وقد طبع شرح له بمصر فى سنة ١٢٨٦ . وتوفى يمين الدولة فى جمادى الأولى من سنة ٤٢١ (العبر : ٣/١٤٥ مع زيادات) .

(٢) هو عبيد الله الملقب بالمهدى ، والد الخلفاء العبيديين الفاطميين ، كان قد افترى أنه من ولد جعفر الصادق ، وكان بسلمية — وهى بليدة فى ناحية البرية من أعمال حماة بينهما مسيرة يومين ، وكانت تعد من أعمال حمص — فبعث دعاته إلى اليمن والمغرب ، واستولى على بلاد المغرب ، وأنشأ فيها دولة ، وامتدت أيامه بضعا وعشرين سنة ، ثم هلك فى شهر ربيع الأول من سنة ٣٢٢ بالمهدية التى بناها ، وكان يظهر الرفض ويبطن الزندقة (العبر : ٢/١٩٣) .

ثم استولى على هَجَر، وقتل رجالها، واستعبد ذراريهم ونساءهم، ثم ظهر المعروفُ منهم بالصناديقىّ باليمن وقتل الكثير من أهلها، حتى قتل الأطفال والنساء، وانضمّ إليه المعروف منهم بابن الفضل فى أتباعه، ثم إن الله تعالى سلّط عليهما وعلى أتباعهما الأَكَلَة والطاعون فماتوا بهما.

ثم خرج بالشام حفيدٌ لميمون بن دَيْصَان يقال له أبو القاسم بن مهرويه[1]، وقال لمن تبعهما: هذا وقت مُلْكنا، وكان ذلك سنة تسع وثمانين ومائتين، فقصدهم سبك صاحب المعتضد، فقتلوا سبكا فى الحرب، ودخلوا مدينة الرصافة، وأحرقوا مسجدها الجامع، وقصدوا بعد ذلك دمشق فاستقبلهم الحمامىُّ غلامُ ابن طيلون وهزمهم إلى الرقة، فخرج إليهم محمد بن سليمان كاتب المكتفى فى جند من أجناد المكتفى فهزمهم وقتل منهم الألوف، فانهزم الحسن بن زكريا بن مهرويه إلى الرملة، فقبض عليه والى الرملة، فبعث به وبجماعة من أتباعه إلى

(١) الذى ذكره الذهبى وغيره من المؤرخين أن الخارج بالشام فى سنة ٢٨٩ هو يحيى بن زكرويه القرمطى، ويذكرون أن يحيى هذا قصد دمشق فحاربه متوليها طغج بن جف غير مرة إلى أن قتل يحيى فى سنة ٢٩٠ (العبر : ٨٢/٢) ويقول الذهبى « وفى سنة تسعين ومائتين حاصرت القرامطة دمشق فقتل طاغيتهم يحيى بن زكرويه، فخلفه أخوه الحسين صاحب الشامة، فجهز المكتفى عشرة آلاف لحربهم عليهم الأمير أبو الأغر، فلما قاربوا حلب كبستهم القرامطة ليلا ووضعوا فيهم السيوف، فهرب أبو الأغر فى ألف نفس، فدخل حلب وقتل تسعة آلاف ووصل المكتفى إلى الرقة، وجهز الجيوش إلى أبى الأغر، وجاءت من مصر العساكر الطولونية مع بدر الحمامى، فهزموا القرامطة وقتلوا منهم خلقا، وقيل: بل كانت الواقعة بين القرامطة والمصريين بأرض مصر، وأن القرمطى صاحب الشامة انهزم إلى الشام، ومر على الرحبة ينهب الأموال ويسبى الحرم، حتى دخل الأهواز، وكان زكرويه القرمطى يكذب ويزعم أنه من ولد الحسين بن على رضى الله عنهما » اهـ (العبر : ٨٤/٢ - ٨٥).

المكتفى ، فقتلهم ببغداد فى الشارع بأشد عذاب .

ثم انقطعت بقتلهم شوكة القرامطة إلى سنة عشر وثلاثمائة .

وظهر بعدها فتنة سليمان بن الحسن فى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، فإنه كبس البصرة وقتَلَ أميرها سبكا المفلحى ، ونقل أموال البصرة إلى البحرين .

وفى سنة اثنتى عشرة وثلاثمائة وقَعَ الحجيجُ فى نَهْبٍ لعشر بقين من المحرم ، وقُتل أكثر الحجيج ، وسبى الحرم والذرارى ، ثم دخل الكوفة فى سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة فقتل الناس وانتهب الأموال .

وفى سنة خمس عشرة وثلاثمائة حارب ابن أبى الساج ، وأسَره ، وهزم أصحابه[1]

وفى سنة سبع عشرة وثلاثمائة دخل مكة وقتل مَنْ وجَده فى الطواف ، وقيل: إنه قتَلَ بها ثلاثة آلاف ، وأخرج منها سبعمائة بكر ، واقتلع الحجر ، وحمله

---

(١) قال الذهبى : ونازلت القرامطة الكوفة ، فسار يوسف بن أبى الساج ، فالتقاهم ، فأسر يوسف وانهزم عسكره وقتل منهم عدة ، وسار القرمطى إلى أن نزل غرب الأنبار ، فقطع المسلمون الجسر ، فأخذ يتحيل فى العبور ، ثم عبر وأوقع بالمسلمين ، فخرج نصر الحاجب ومؤنس فعسكروا بباب الأنبار ، وخرج أبو الهيجاء ابن حمدان وإخوته ، ثم إن القرمطى قتل ابن أبى الساج وجماعة معه ، وسار إلى هيت ، فبادر العسكر وحصنوها ، فرد القرمطى إلى البرية ، فدخل الوزير ابن عيسى على المقتدر وقال : قد تمكنت هيبة هذا الكافر من القلوب (العبر : ٢/١٦٠) ثم يقول : وفى سنة ٣١٦ دخل القرمطى الرحبة (رحبة مالك بن طوق) بالسيف واستباحها ، ثم نازل الرقة وقتل جماعة بربضها ، وتحول إلى هيت ، ثم انصرف وبنى دارا وسماها دار الهجرة ، ودعا إلى المهدى ، وتسارع إليه كل مريب ، ولم يحج أحد ، ووقع بين المقتدر وبين مؤنس الخادم ، واستعفى ابن عيسى من الوزارة ، وولى بعده أبو على بن مقلة الكاتب (العبر : ٢/١٦٣) .

إلى البحرين ، ثم رُدَّ منها إلى الكوفة ، ورُدَّ بعد ذلك من الكوفة إلى مكة على يد أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى[١] النيسابوري في سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة .

وقصد سليمان بن الحسن بغداد في سنة ثماني عشرة وثلاثمائة ، فلما ورد هيت رَمَتْه امرأة من سطحها بِلَبِنة فقتلته ، وانقطعت بعد ذلك شوكة القرامطة ، وصاروا بعد قتل سليمان بن الحسن متصدِّينَ للحجيج من الكوفة والبصرة إلى مكة خُفَاة ليضمن لهم مال إلى أن غلبهم الأصفر العقيلي على بعض ديارهم .

وكانت ولاية مصر وأعمالها للإخشيدية ، وانضمَّ بعضُهم إلى ابن عُبَيْد الله الباطني الذي كان قد استولى على قيروان ، ودخلوا مصر في سنة ثلاث وستين وثلاثمائة ، وابتنوا بها مدينة سَمَّوْهَا القاهرة يسكنها أهل بدعته ، وأهل مصر ثابتون على السنة إلى يومنا ، وإن أطاعوا صاحبَ القاهرة في أداء خراجهم إليه .

وكان أبو شُجَاع فَنَّا خُسْرُو بن بُوَيْه[٢] قد تأهب لقَصْدمصر وانتزاعها من

---

(١) هو أبو إسحاق : إبراهيم بن محمد بن يحيى ، المزكي ، النيسابوري ، شيخ نيسابور في عصره ، كان من العباد المجتهدين الحجاجين المنفقين على العلماء والفقراء ، سمع ابن خزيمة وأبا العباس السراج وخلقا كثيرا ، وأملى عدة سنين ، وكان يحضر مجلسه أبو العباس الأصم فمن دونه . توفى بعد خروجه من بغداد في سنة ٣٦٢ ونقل إلى نيسابور فدفن بها (العبر : ٣٢٧/٢) .

(٢) هو أبو شجاع عضد الدولة فناخسرو بن الملك ركن الدولة الحسن بن بويه ، ولى سلطنة بلاد فارس بعد عمه عماد الدولة على ، ثم حارب ابن عمه عز الدولة ، واستولى على العراق والجزيرة ، ودانت له الأمم ، وهو أول من خوطب بشاهنشاه في الإسلام ، وكان أديبا مشاركا في فنون من العلوم ، وقد صنف له أبو على الفارسي كتاب الإيضاح وكتاب التكملة ، وقد قصدته الشعراء من البلاد منهم المتنبي وأبو الحسن السلامي ، وقد مات بعلة الصرع ببغداد في شوال من سنة ٣٧٢ وسنه ثمان وأربعون سنة ، ولما نزل به الموت كان يكرر قوله تعالى : (ما أغنى عنى ماليه ، هلك عنى سلطانيه) (العبر : ٣٦٣/٢) . وانظر الترجمة رقم ٥٠٥ في ابن خلكان بتحقيقنا

أيدى الباطنية ، وكتب على أعلامه بالسواد : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد خاتم النبيين والطائع لله أمير المؤمنين ، أدخلوا مصر إن شاء الله آمنين ، وقال قصيدة أولها :

أما ترى الأقدار لى طوائعا ... قواضيا لى بالعيان كالخبر

ويشهد الأنام لى بأننى ... ذاك الذى يرجى وذاك المنتظر

لنصرة الإسلام والداعى إلى ... خليفة الله الإمام المفتخر

فلما خرج إلى مضاربه للخروج إلى مصر غافصه وفاجأه الأجل فقضى لسبيله، فلما قضى فناخسرو نخبه طمع زعيم مصر فى ملوك نواحى الشرق ، فكاتبهم يدعوهم إلى البيعة له ، فأجاب قابوس بن[1] وشمكير عن كتابه بقوله : إنى لا أذكرك إلا على المستراح ، وأجابه ناصر الدولة أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن سيمجور[2] بأن كتب على ظهر كتابه إليه ﴿ قل يا أيها الكافرون ، لا أعبد ما تعبدون[3] ﴾ إلى آخر السورة ، وأجابه نوح بن منصور[4] والى خراسان بقتل دعاته إلى بدعته ، ودخل فى دعوته بعض ولاة الجرجانية من أرض خوارزم، فكان دخوله فى دينه شؤما عليه فى ذهاب ملكه ، وقتل أصحابه ، ثم استولى

---

(١) لشمس المعالى قابوس بن وشمكير ترجمة فى معجم الأدباء ١٦ / ٢١٩ — ويتيمة الدهر ٤ / ٥٦ بتحقيقنا — وفى وفيات الأعيان رقم ٥١٢ بتحقيقنا ، وفى العبر ٣ فى مواضع ترشد إليها الفهرس .

(٢) تجد أخباره فى شرح تاريخ العتبى (ص ١٥٢) .

(٣) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الكافرين .

(٤) هو نوح بن الملك منصور بن الملك نوح بن الملك نصر ، أبو القاسم ، السامانى ، ملك بخارى وسمرقند ، ولى الملك اثنتين وعشرين سنة ، وولى بعده ابنه المنصور ، وبعد عامين توثب عليه أخوه عبد الملك بن نوح الذى هزمه السلطان محمود ابن سبكتكين ، وبهزيمته انقرضت الدولة السامانية ، وكانت وفاة الملك نوح فى سنة ٣٨٧ (العبر ٣ / ٣٨) .

يمين الدولة وأمين الملة محمود بن سُبُكْتِكين على أرضهم، وقَتَلَ مَنْ كان بها من دعاة الباطنية ، وكان أبو على بن سيمجور[1] قد وافقهم فى السر فَذَاقَ وَبَالَ أمره فى ذلك ، وقُبِضَ عليه والى خراسان نوح بن منصور ، وبعث به إلى سبكتكين ، فقتل بناحية غَزْنَةَ .

وكان أبو القاسم الحسن بن على الملقب بدانشمند داعية أبي على بن سيمجور إلى مذهب الباطنية ، وظفر به بكتوزون[2] صاحب جيش السامانية بنيسابور فقتله ، ودفن فى مكان لا يعرف .

وكان أميرك الطوسى[3] والى ناحية التاروذية قد دخل فى دعوة الباطنية ، فأسر وحُمل إلى غَزْنَة وقتل بها فى الليلة التى قتل فيها أبو على بن سيمجور .

وكان أهل مولتان من أرض الهند داخلين فى دعوة الباطنية ، فقصدهم محمودٌ رحمه الله فى عسكره ، وقتل منهم الألوف ، وقطع أيدى ألف منهم ، وباد بذلك نُصَرَاء الباطنية من تلك الناحية ، ومن هذا بان شُؤْمُ الباطنية على منتحليها ، فليعتبر بذلك المعتبرون .

* * *

وقد اختلف المتكلمون فى بيان أغراض الباطنية فى دعوتها إلى بدعتها .

فذهب أكثرهم إلى أن غرض الباطنية الدعوة إلى دين المجوس بالتأويلات التى يتأولون عليها القرآن والسنة ، واستدلوا على ذلك بأن زعيمهم الأول مَيْمُون ابن دَيْصَان كان مجوسيًّا من سبى الأهواز ، ودعا ابنُه عبد الله بن ميمون الناسَ إلى دين أبيه ، واستدلوا أيضاً بأن داعيهم المعروف بالبزدوى قال فى كتابه المعروف بـ « المحصول » : إن المُبْدِعَ الأول أبدع النفس ، ثم إن الأول والثانى

---

(١) هو أبو على محمد بن أبى الحسن بن سيمجور ، تولى قيادة الجيوش بعد أبيه ، وتوفى فى سنة ٣٨٦ (تجد أخباره فى شرح تاريخ العتبى : ١ / ١٥٢ و ١٩٣) .

(٢) أخباره فى شرح تاريخ العتبى فانظره ابتداء من : ١ / ٣٠١ .

(٣) أخباره فى تاريخ العتبى فانظره ابتداء من ١ / ٢٠٩ .

مُدَبِّران للعالم بتدبير الكواكب السبعة والطبائع الأربع ، وهذا فى التحقيق معنى قول المجوس : إن يَزْدَان خالق أهرمن ، وإنه مع أهرمن مُدَبِّران للعالم ، غير أن يزدان فاعل الخيرات ، وأهرمن فاعل الشرور

ومنهم من نسب الباطنية إلى الصابئين الذين هم بحَرّان ، واستدل على ذلك بأن حَمْدان قِرْمِط داعية الباطنية بعد ميمون بن ديصان كان من الصابئة الحَرّانية واستدل أيضاً بأن صابئة حَرّان يكتمون أديانهم ولا يظهرونها إلا لمن كان منهم ، والباطنية أيضاً لا يُظْهِرون دينَهم إلا لمن كان منهم بعد إحْلافهم إياه على أن لا يذكر أسرارهم لغيرهم .

* * *

قال عبد القاهر : الذى يصحُّ عندى من دين الباطنية أنهم دُهْرية زَنادقة ، يقولون بقدم العالم ، وينكرون الرسل والشرائع كلها ، لميلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع .

والدليل على أنهم كما ذكرناه ماقرأته فى كتابهم المترجم : « السياسة والبلاغ الأكيد ، والناموس الأعظم » وهى رسالة عُبَيْد الله بن الحسين القَيْرَوانى[1] إلى سليمان بن الحسن بن سعيد[2] الجَنّابى ، أوْصاه فيها بأن قال له : ادْعُ الناس

---

(١) قد تحدثنا قريبا عن عبيد الله بن الحسين ، المهدى (انظر ص ٢٨٨)

(٢) ذكر الذهبى فى حوادث سنة ٣١١ أن أبا طاهر سليمان بن الحسن الجنابى دخل البصرة ليلا فى ألف وسبعمائة فارس ، نصبوا السلالم على السور ثم نزلوا فوضعوا السيف فى أهل البلد ، وأحرقوا الجامع وسبوا الحريم (العبر : ٢ / ١٤٧) ثم ذكر فى حوادث سنة ٣١٢ أن أبا طاهر هذا عارض ركب العراق ، فوضع السيف واستباح الحجيج ، وساق الجمال بالأموال والحريم (العبر : ٢ / ١٥٠) ثم ذكر أحداثه فى كل سنة ، وذكر فى حوادث سنة ٣١٦ أنه بنى دارا سماها دار الهجرة ، ودعا إلى المهدى ، وتسارع إليه كل مريب (العبر : ٢ / ١٦٣) وفى سنة ٣١٧ وافى

بأن تتقرّبَ إليهم بما يَميلون إليه ، وأوْهِمْ كل واحد منهم بأنك منهم ، فمن آنَسْتَ منه رُشْداً فاكشف له الغطاء ، وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به ، فعلى الفلاسفة مُعَوَّلنا ، وإنا وإياهم مُجْمِعُون على رد نَوَاميس الأنبياء ، وعلى القول بقِدَم العالم ، لولا ما يخالفنا فيه بعضهم من أن للعالم مُدَبِّراً لا نعرفه .

وذكر في هذا الكتاب إبطال القول بالمَعَاد والعقاب ، وذكر فيها أن الجنة نعيمُ الدنيا ، وأن العذاب إنما هو اشتغال أصحاب الشرائع بالصَّلاة والصيام والحج والجهاد .

وقال أيضاً في هذه الرسالة : إن أهل الشرائع يَعْبُدون إلهاً لا يعرفونه ولا يحصلون منه إلا على اسم بلا جسم .

وقال فيها أيضاً : أَكْرِمِ الدُّهْرِيَّةَ فإنهم منا ونحن منهم ، وفي هذا تحقيق نسبة الباطنية إلى الدهرية ، والذي يؤكد هذا أن المجوس يَدَّعُون نبوة زرادشت ونزول الوحي عليه من الله تعالى ، وأن الصابئين يَدَّعُون نبوة هرمس وواليس ، وذروثيوس وأفلاطن وجماعة من الفلاسفة ، وسائر أصحاب الشرائع كل صنف منهم مُقِرُّون بنزول الوحي من السماء على الذين أقروا بنبوتهم ، ويقولون: إن ذلك الوحي شامل للأمر والنهي والخبر عن عاقبة بعد الموت ، وعن ثواب وعقاب ، وجنة ونار ، يكون فيها الجزاء عن الأعمال السالفة ، والباطنيةُ يرفضون

= الحجاج يوم التروية بمكة فقتلهم قتلا ذريعا في المسجد الحرام وفي فجاج مكة ، وقتل أمير مكة ، وقلع باب الكعبة ، وقلع الحجر الأسود ، وأخذه إلى هجر (العبر : ٢ / ١٦٧) ثم ذكر إفساده في سنة ٣٢٣ وأخذه ركب الحجاج العراقي ، ودخوله الكوفة في سنة ٣٢٥ وضربه إتاوة على ركب الحجاج في سنة ٣٢٧ ، إلى أن ذكر وفاته في شهر رمضان من سنة ٣٣٢ بهجر من جدري نزل به فأهلكه ، وقام بأمر القرامطة بعده أبو القاسم الجنابي (العبر : ٢ / ٢٢٩)

المعجزات ، وينكرون نزول الملائكة من السماء بالوَحْيِ والأمر والنهى ، بل ينكرون أن يكون فى السماء مَلَك ، وإنما يتأولون الملائكة على دُعاتهم إلى بِدْعَتهم ، ويتأولون الشياطين على مخالفيهم ، والأبالسة على مخالفيهم .

ويزعمون أن الأنبياء قوم أحبُّوا الزعامة فساسُوا العامة بالنواميس والحيل طلباً للزعامة بدعوى النبوة والإمامة ، وكل واحد منهم صاحب دور مسبع إذا انقضى دور سبعة تبعهم فى دور آخر ، وإذا ذكروا النبيَّ والوحى قالوا : إن النبى هو الناطق ، والوحى أساسه الفاتق ، وإلى الفاتق تأويل نطق الناطق على ما تراه يميل إليه هواه ، فمن صار إلى تأويله الباطن فهو من الملائكة البَرَرَة ، ومن عمل بالظاهر فهو من الشياطين الكفرة .

ثم تأولوا لكل ركن من أركان الشريعة تأويلا يورث تضليلا ، فزعموا أن معنى الصلاة موالاة إمامهم ، والحج زيارته وإدمان خدمته ، والمراد بالصوم الإمساك عن إفشاء سر الإمام دون الإمساك عن الطعام ، والزنى عندهم إفشاء سرهم بغير عهد وميثاق .

وزعموا أن مَنْ عرف معنى العبادة سقط عنه فرضها ، وتأولوا فى ذلك قوله : ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾[1] ، وحملوا اليقين على معرفة التأويل .

وقد قال القيروانى فى رسالته إلى سليمان بن الحسن : إنى أوصيك بتشكيك الناس فى القرآن والتوراة والزبور والإنجيل ، وبدَعْوَتهم إلى إبطال الشرائع ، وإلى إبطال المعاد والنشور من القبور ، وإبطال الملائكة فى السماء ، وإبطال الجن فى الأرض ، وأوصيك بأن تدعوهم إلى القول بأنه قد كان قبل آدم بَشَر كثير ، فإن ذلك عَوْنٌ لك على القول بقدم العالم .

---

(١) من الآية ٩٩ من سورة الحجر

وفى هذا تحقيق دعوانا على الباطنية أنهم دُهْرِية يقولون بقدم العالم ، ويجحدون الصانع ، ويدل على دعوانا عليهم القولَ بإبطال الشرائع أن القيروانى قال أيضاً فى رسالته إلى سليمان بن الحسن : وينبغى أن تُحيط علماً بمخاريق الأنبياء ومناقضاتهم فى أقوالهم ، كعيسى بن مريم قال لليهود : لا أرفع شريعة موسى ، ثم رفعها بتحريم الأحد بدلا من السبت ، وأباح العمل فى السبت ، وأبدل قبلة موسى بخلاف جهتها ، ولهذا قتلته اليهود لما اختلفت كلمته .

ثم قال له : ولا تكن كصاحب الأمة المنكوسة حين سألوه عن الروح فقال : (الروح من أمر ربى[1]) لمّا لم يعلم ولم يَحْضُره جواب المسألة ، ولا تكن كموسى فى دعواه التى لم يكن له عليها برهان سوى المخرقة بحسن الحيلة والشعبذة ، ولما لم يجد المحقق فى زمانه عنده برهاناً قال : (لئن اتخذت إلهاً غيرى[2]) وقال لقومه (أنا ربكم الأعلى[3]) لأنه كان صاحب الزمان فى وقته .

ثم قال فى آخر رسالته : وما العجب من شىء كالعجب من رجل يدعى العَقْلَ ثم يكون له أختٌ أو بنتٌ حَسْناء وليست له زوجة فى حسنها فيحرِّمُها على نفسه ويُنْكِحها من أجنبى ، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته من الأجنبى ، وما وَجْهُ ذلك إلا أن صاحبهم حَرَّم عليهم الطيبات ، وخَوَّفهم بغائب لا يعقل ، وهو الإلهُ الذى يزعمونه ، وأخبرهم بكونِ ما لا يرونه أبداً من البَعْث من القبور والحساب والجنة والنار ، حتى استعبدهم بذلك عاجلا ، وجعلهم له فى حياته ولذريته بعد وفاته خَوَلاً[4] ، واستباح بذلك أموالهم بقوله :

---

(١) وردت هذه الجملة فى الآية ٨٥ من سورة الإسراء

(٢) وردت هذه الجملة على لسان فرعون فى الآية ٢٩ من سورة الشعراء

(٣) وردت هذه الجملة على لسان فرعون أيضا فى الآية ٢٤ من سورة النازعات

(٤) الخول ـ بفتح الخاء والواو جميعا ـ الخدم والأتباع

﴿لا أَسْأَلُكُمْ عليه أجْراً إلا المَوَدَّةَ فِي القُرْبى﴾[1] فكان أمره معهم نقدًا ، وأمرهم معه نَسِيئة ، وقد استعجل منهم بَذْلَ أرواحهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون ، وهل الجنة إلا هذه الدنيا ونعيمها ؟ وهل النار وعذابها إلا ما فيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب فى الصلاة والصيام والجهاد والحج ؟

ثم قال لسليمان بن الحسن فى هذه الرسالة : وأنت وإخوانُك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس ، وفى هذه الدنيا ورثتم نعيمها ولذاتها المحرمة على الجاهلين المتمسكين بشرائع أصحاب النواميس ، فهنيئاً لكم مانِلْتُم من الراحة عن أمرهم .

وفى هذا الذى ذكرناه دلالة على أن غرض الباطنية القول بمذاهب الدهرية واستباحة المحرمات وترك العبادات .

ثم إن الباطنيـة لهم فى اصطياد الأغْتَام ودعوتهم إلى بدعتهم حيلٌ على مراتب سموها : التفرس ، والتأنيس ، والتشكيك ، والتعليق ، والربط ، والتدليس ، والتأسيس ، والمواثيق بالأيمان والعهود ، وآخرها الخلع والسلخ .

فأما التفرس فإنهم قالوا : من شَرْط الداعى إلى بدعتهم أن يكون قوياً على التلبيس ، وعارفاً بوجوه تأويل الظواهر ليردها إلى الباطن ، ويكون مع ذلك مميزاً بين من يطمع فيه وفى إغوائه وبين من لا مَطْمَع فيه ، ولهذا قالوا فى وصاياهم للدعاة إلى بدعتهم : لا تتكلموا فى بيت فيه سراج ، يَعْنُونَ بالسراج مَنْ يعرف علم الكلام ووجوه النظر والمقاييس ، وقالوا أيضاً لدعاتهم : لا تطرحوا بذركم فى أرض سبخة ، وأرادوا بذلك مَنْعَ دعاتهم عن إظهار بدعتهم عند من لا تؤثر فيهم بدعتهم كما لا يؤثر البذر فى الأرض السبخة شيئاً ، وسموا قلوب أتباعهم الأغتام أرضاً زاكية لأنها تقبل بدعتهم ، وهذا المثل بالعكس أولى ، وذلك أن القلوب الزاكية هى القابلة للدين القويم ، والصراط المستقيم ، وهى

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة الشورى

التى لا تَصْدَأ بشُبَه أهل الضلال ، كالذهب الإبريز الذى لا يَصْدَأ فى الماء ، ولا يبلى فى التراب ، ولا ينقص فى النار ، والأرض السبخة كقلوب الباطنية وسائر الزنادقة الذين لا يَزْجُرُهم عقل ، ولا يَرْدَعُهم شرع ، فهم أرْجَاسٌ أنجاس أمْوَاتٌ غير أحياء ، ﴿ إنْ هُمْ إلاَّ كالأنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾[1] قد قَسَم لهم الحظّ فى الرزق مَنْ قَسم رزق الخنازير فى مراعيها ، وأباح طعمة العنب فى براريها ﴿ لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾[2] .

وقالوا أيضاً : من شرط الداعى إلى مذهبهم أن يكون عارفاً بالوجوه التى تُدْعَى بها الأصناف ، فليست دعوة الأصناف من وجه واحد . بل لكل صنف من الناس وجه يُدْعَى منه إلى مذهب الباطن .

فمن رآه الداعى مائلا إلى العبادات حمله على الزهد والعبادة ، ثم سأله عن معانى العبادات وعِلَل الفرائض ، وشككه فيها .

ومَنْ رآه ذا مجون وخَلاَعة قال له : العبادة بَلَه و حماقة ، وإنما الفطنة فى نيل اللذات ، وتمثل له بقول الشاعر :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ هَمًّا وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الجَسُورُ

ومن رآه شاكا فى دينه أو فى المَعَاد والثواب والعقاب صَرّح له بنفى ذلك وحَمَله على استباحة المحرمات ، واستروح معه إلى قول الشاعر الماجن :

أ أتْرُكُ لذة الصَّهْبَاء صِرْفا لما وَعَدُوه من لحم وخَمْرِ
حَيَاة ثمَّ مَوتٌ ثم نَشْر حَدِيثُ خُرَافَةٍ يا أمَّ عَمْرِو

ومن رآه من غُلاَة الرافضة ــ كالسَّبَئِيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ،

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة الفرقان

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الأنبياء

والخطّابية ـ لم يحتج معه إلى تأويل الآيات والأخبار ، لأنهم يتأوّلونها معهم على وَفْق ضلالتهم .

ومن رآه من الرافضة زَيْديا أو إماميا مائلا إلى الطعن فى أخيار الصحابة دخل عليه من جهة شتم الصحابة ، وزيّن له بُغْض بنى تَيْم لأن أبا بكر منهم ، وبغض بنى عَدِىّ لأن عمر بن الخطاب كان منهم ، وحثّه على بغض بنى أمية لأنه كان منهم عثمان ومعاوية ، وربما استروح الباطنى فى عصرنا هذا إلى قول إسماعيل بن عبّاد :

دخولُ النارِ فى حُبِّ الوصىِّ ... وفى تفضيل أولاد النبىِّ
أَحَبُّ إلىّ من جنّاتِ عَدْنٍ ... أُخَلَّدُها بِتَيْمٍ أو عَـدِىِّ

قال عبد القاهر : قد أجبنا هذا القائل بقولنا فيه :

[أتطْمَعُ أنْتَ فى جنات عَدْنٍ ... وأنت عَدُوُّ تَيْم أو عَدِىٍّ]
وهم تركوكَ أشقَى من ثمودٍ ... وهم تركوك أفضحَ من دَعِىٍّ
وَفِى نار الجحيم غداً ستَصْلَى ... إذا عَادَاكَ صِدِّيقُ النبىِّ

ومَنْ رآه الداعى مائلا إلى أبى بكر وعمر مَدَحَهما عنده ، وقال : لهما حَظٌّ فى تأويل الشريعة ، ولهذا استصحب النبىُّ أبا بكر إلى الغار ، ثم إلى المدينة ، وأفضَى إليه فى الغار تأويل شريعته . فإذا سأله المُوالى لأبى بكر وعمر عن التأويل المذكور لأبى بكر وعمر أخذ عليه العهود والمواثيق فى كتمان ما يظهره له ، ثم ذكر له على التدريج بعضَ التأويلات فإن قبلها منه أظهر الباقى ، وإن لم يقبل منه التأويل الأول رَبَطه فى الباقى وكتمه عنه ، وشكّ الغِرُّ من أجل ذلك فى أركان الشريعة .

والذين يَرُوجُ عليهم مذهبُ الباطنية أصناف :

أحدها : العامة الذين قَلّتْ بصائرهم بأصول العلم والنظر ، كالنبط والأكراد وأولاد المجوس .

والصنف الثانى: الشعوبية الذين يرون تفضيل العجم على العرب ، ويتمنون عَوْدَ الْمُلْك إلى العجم .

والصنف الثالث : أغتام بنى ربيعة ، من أجل غيظهم على مُضَر لخروج النبى منهم ، ولهذا قال عبد الله بن حازم السلمى فى خطبته بخراسان : إن ربيعة لم تَزَلْ غِضاباً على الله مذ بعث نبيه من مضر ، ومن أجل حَسَد ربيعة لمضر بايَعَتْ بنو حنيفة مسيلمة الكذاب طمعاً فى أن يكونَ فى بنى ربيعة نبى كما كان فى بنى مُضَرَ نبى ، فإذا استأنس الأعجمىُّ الغِرُّ أو الرَّبَعِىُّ الحاسد المبغض يقول الباطنى له : قومُك أحَقُّ بالملك من مضر ، فيسأله عن السبب فى عَوْد الملك إلى قومه ، فإذا سأله عن ذلك قال له : إن الشريعة المضرية لها نهاية ، وقد دنا انقضاؤها ، وبعد انقضائها يعود الملك إليكم ، ثم ذكر له تأويل إنكار شريعة الإسلام على التدريج ، فإذا قَبِلَ ذلك منه صار ملحداً صريحاً ، واستثقل العبادات ، واستطاب استحلال المحرمات ، فهذا بيان درجة التفرس منهم .

ودرجة التأنيس قريبة من درجة التفرس عندهم ، وهى : تزيين ما عليه الإنسان من مذهبه فى عينه ، ثم سؤاله بعد ذلك عن تأويل ما هو عليه ، وتشكيكه إياه فى أصول دينه ، فإذا سأله المدعُوُّ عن ذلك قال : عِلْمُ ذلك عند الإمام ، ووصَل بذلك منه إلى درجة التشكيك ، حتى صار المدعُوُّ إلى اعتقاد أن المراد بالظواهر والسنن غير مقتضاها فى اللغة ، وهان عليه بذلك ارتكاب المحظورات وترك العبادات .

والربط عندهم : تعليقُ نفس المدعُوِّ بطلب تأويل أركان الشريعة ، فإما أن يقبل منهم تأويلها على وجه يؤول إلى رفعها ، وإما أن يبقى على الشك والحيرة فيها .

ودرجة التدليس منهم قولهم للغِر الجاهل بأصول النظر والاستدلال : إن الظواهر عذاب ، وباطنها فيه الرحمة ، وذكروا قوله فى القرآن : ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ

بِسُورٍ لَهُ بَابٌ باطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴾[١]. فإذا سألهم الغرُّ عن تأويل باطن الباب قالوا : جرت سنة الله تعالى فى أخذ العهد والميثاق على رسله ، ولذلك قال : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ، وَأَخَذْنَا مِنهم مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾[٢] وذكروا له قوله : ﴿ وَلاَ تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾[٣]، فإذا حلف الغرُّ لهم بالأيمان المغلظة و بالطلاق والعتق وتسبيل الأموال فقدرَبطُوه بها ، وذكروا له من تأويل الظواهر مايؤدِّى إلى رفعها بزعمهم ، فإن قَبِلَ الأحمق ذلك منهم دخل فى دين الزنادقة باطنا واستتر بالإسلام ظاهراً ، وإن نَفَر الحالف عن اعتقاد تأويلات الباطنية الزنادقة كتَمها عليهم لأنه حلف لهم على كتمان ما أظهروه له من أسرارهم ، وإذا قبلها منهم فقد حلفوه وسلخوه عن دين الإسلام ، وقالوا له حينئذ : إن الظاهر كالقشر والباطن كاللُّبّ ، واللب خير من القشر .

قال عبد القاهر : حكى لى بعضُ من كان دخل فى دعوة الباطنية ثم وَفَّقه الله تعالى لرشده وهَدَاه إلى حلّ أيمانهم أنهم لما وَثِقُوا منه بأيمانه قالوا له : إن المسلمين بالأنبياء كنوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد وكل من ادعى النبوة كانوا أصحاب نواميس ومخاريق أحَبُّوا الزعامة على العامة ، فخدعوهم بنيرنجات ، واستعبدوهم بشرائعهم .

قال هذا الحاكى لى : ثم ناقض الذى كشف لى هذا السر بأن قال له : ينبغى أن تعلم أن محمد بن إسماعيل بن جعفر هو الذى نادى موسى بن عمران

---

(١) من الآية ١٣ من سورة الحديد
(٢) من الآية ٧ من سورة الأحزاب
(٣) من الآية ٩١ من سورة النحل

من الشَّجَرَة فقال له : ﴿ إِنِّى أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ ، إِنَّكَ بِالْوَادِى الْمُقَدَّسِ طُوًى[1] ﴾ قال : فقلت : سَخِنَتْ عينُكَ تدعونى إلى الكفر بالرب القديم الخالق للعالم ثم تدعونى مع ذلكَ إلى الإقرار بربوبية إنسان مخلوق ، وتزعم أنه كان قبل ولادته إلهاً مرسِلاً لموسى ؟ فإن كان موسى عندك ممخرقا فالذى زعمت أنه أرسله أكذبُ ، فقال لى : إنك لا تفلح أبداً ، وندم على إفشاء أسراره إلى ، وتُبْتُ من بدعتهم .

فهذا بيان وجه حيلهم على أتباعهم ، وأما أيمانهم فإن داعيَهُمْ يقول للحالف : جَعَلْتَ على نفسك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسله وما أخذ الله تعالى على النبيين من عهدٍ وميثاقٍ أنك تستر ماتسمعه منى ، وماتعلمه من أمرى ، ومن أمر الإمام الذى هو صاحبُ زمانك ، وأمر أشياعه وأتباعه فى هذا البلد وفى سائر البلدان ، وأمْرِ المطيعين له من الذكور والإناث ، فلا تظهر من ذلك قليلا ولا كثيراً ، ولا تظهر شيئاً يدلُّ عليه من كتابةٍ أو إشارة إلا ما أذِنَ لك فيه الامامُ صاحب الزمان ، أو أذن لك فى إظهاره المأذونُ له فى دعوته ، فتعملِ فى ذلك حينئذٍ بمقدار ما يؤذن لك فيه . وقد جعلْتَ على نفسك الوفاء بذلك ، وألزمته نفسك فى حالتى الرضا والغضب والرغبة والرهبة . قال: نعم ، فإذا قال « نعم » قال له : وجعلت على نفسك أن تمنعنى وجميعَ من أسَمِّيه لك مما تمنع منه نفسك بعهد الله وميثاقه عليك وذمته وذمة رُسُله ، وتنصحهم نصحاً ظاهراً و باطناً ، وألاَّ تَخُونَ الإمام وأولياءه وأهلَ دعوته فى أنفسهم ولا فى أموالهم ، وأنك لا تتأول فى هذه الأيمان تأويلاً ، ولا تعتقد مايحلُّها ، وأنك إن فعلْتَ شيئاً من ذلك فأنت برىء من الله ورُسُله وملائكته ومن جميع ما أنزل الله تعالى من كتبه ، وأنك إن خالفت فى شىء مما ذكرناه لك فلله عليك أن تحجَّ إلى بيته مائة حجة ماشياً

---

(١) من الآية ١٢ من سورة طه

نَذراً واجباً ، وكل ما تملكه فى الوقت الذى أنت فيه صدقة على الفقراء والمساكين ، وكل مملوك يكون فى ملكك يوم تخالف فيه أو بعده يكون حراً ، وكل امرأة لك الآن أو يومَ مخالفتك أو تتزوجها بعد ذلك تكون طالقاً منك ثلاث طلقات ، والله تعالى الشاهدُ على نيتك وعَقْد ضميرك فيما حلفت به ، فإذا قال « نعم » قال له: كفى بالله شهيداً بيننا و بينك ، فإذا حلف الغِرُّ بهذه الأيمان ظنَّ أنه لا يمكن حلها ، ولم يعلم الغِرُّ أنه ليس لأيمانهم عندهم مقدار ولا حرمة ، وأنهم لا يرون فيها ولا فى حلها إثما ولا كَفَّارة ولا عاراً ولا عقاباً فى الآخرة .. وكيف يكون لليمين بالله و بكتبه ورسله عندهم حرمة ؟ وهم لا يقرون بإلٰهٍ قديم، بل لا يقرون بحدوث العالم ، ولا يثبتون كتاباً مُنْزَلاً من السماء ، ولا رسولا ينزل عليه الوحى من السماء ، وكيف يكون لأيمان المسلمين عندهم حرمة ؟ ومن دينهم أن الله الرحمن الرحيم إنما هو زعيمُهم الذى يدعون إليه ، ومَنْ مال منهم إلى دين المجوس زعم أن لإلٰهَ نورٌ بإزائه شيطان قد غلبه ونازعه فى ملكه ، وكيف يكون لنَذْر الحج والعمرة عندهم مقدار وهم لا يرون للكعبة مقداراً ويسخرون بمن يحج ويعتمر ؟ وكيف يكون للطلاق عندهم حرمة وهم يستحلون كلَّ امرأة من غير عقد ؟ فهذا بيان حكم الأيمان عندهم

فأما حكم الأيمان عند المسلمين فإنا نقول : كلُّ يمين يحلف بها الحالفُ ابتداء بطَوْع نفسه فهو على نيته ، وكل يمين يحلف بها عند قاض أو سلطان يحلِّفه ينظر فيها : فإن كانت يمينا فى دعوى لمدع شيئا على الحالف المنكر، وكان المدعِي ظالما للمدعَى عليه فيمين الحالف على نيته ، وإن كان المدعِي محقا والمنكر ظالما للمدعى فيمين المنكر على نية القاضى أو السلطان الذى أحلفه ، ويكون الحالف حانثا فى يمينه .

وإذا صحت هذه المقدمة فالباحث عن دين الباطنية إذا قَصَد إظهار بدعتهم

للناس ، أو أراد النَّقْضَ عليهم ، فهو معذور في يمينه وتكون يمينه على نيته ، فإذا استثنى بقلبه مشيئةَ الله تعالى فيها لم تنعقد عليه أيمانه ، ولم يحنث فيها بإظهاره أسرارَ الباطنية للناس ، ولم تطلق نساؤه ، ولا تعتق مماليكه ، ولا تلزمه صدقة بذلك ، وليس زعيم الباطنية عند المسلمين إماما ، ومَنْ أظهر سِرَّه لم يظهر سر إمام ، وإنما أظهر سر كافر زنديق ، وقد جاء في الحديث المأثور : « اذْكُرُوا الفَاسِقَ بِمَا فِيهِ يحذره الناس » . فهذا بيان حيلتهم على الأغمار بالأيمان .

فأما احتيالهم على الأغمار بالتشكيك فمن جهة أنهم يسألونهم عن مسائل من أحكام الشريعة يوهمونهم فيها خلاف معانيها الظاهرة ، وربما سألوهم عن مسائل في المحسوسات يوهمون أن فيها علوما لا يُحِيطُ بها إلا زعيمُهم ، فمن مسائلهم قول الداعي منهم للغِرِّ : لم صار للانسان أذنان ولسان واحد ؟ ولم صار للرجل ذكر واحد وخصيتان ؟ ولم صارت الأعصاب متصلةً بالدماغ ، والأوردة متصلة بالكبد ، والشرايين متصلة بالقلب ؟ ولم صار الإنسان مخصوصاً بنبات الشعر على جَفْنَيْه الأعلى والأسفل ؟ وسائر الحيوان ينبت الشعر على جفنه الأعلى دون الأسفل ، ولم صار ثديُ الإنسان على صدره ، وثدى البهائم على بطونها ؟ ولماذا لم يكن للفرس غدد ، ولا كرش ، ولا كعب ؟ وما الفرق بين الحيوان الذى يبيض والذي يلد ولا يبيض ؟ وبماذا يميز بين السمكة النهرية والسمكة البحرية ؟ ونحو هذا كثير يوهمون أن العلم بذلك عند زعيمهم .

ومن مسائلهم في القرآن سؤالهم عن معاني حروف الهجاء في أوائل السور كقوله : « ألم » و « حم » و « طس » و « يس » و « طه » و « كهيعص » وربما قالوا : ما معنى كل حرف من حروف الهجاء ؟ ولم صارت حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً ؟ ولم أعجم بعضها بالنقط وخلا بعضُها من النقط ؟ ولم جاز وَصْلُ بعضها بما بعدها بحرف ؟ وربما قالوا للغِرِّ : ما معنى قوله ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ

رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾[1] ؟ ولم جعل الله تعالى أبواب الجنة ثمانية وأبواب النار سبعة ؟ وما معنى قوله : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2] وما فائدة هذا العدد ؟ وربما سألوا عن آيات أوهموا فيها التناقض ، وزعموا أنه لا يعرف تأويلها إلا زعيمهم ، كقوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا جَان ﴾[3] مع قوله فى موضع آخر : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[4] .

ومنها : مسائلهم فى أحكام الفقه ، كقولهم : لم صارت صلاة الصبح ركعتين ، والظهر أربعاً ، والمغرب ثلاثا ؟ ولم صار فى كل ركعة ركوع واحد وسجدتان ؟ ولم كان الوضوء على أربعة والتيمم على عضوين ؟ ولم وجب الغُسْل من المنى وهو عند أكثر المسلمين طاهر ، ولم يجب الغسل من البول مع نجاسته عند الجميع ؟ ولم أعادت الحائضُ ما تركت من الصيام ولم تُعِدْ ما تركت من الصلاة ؟ ولم كانت العقوبة فى السرقة بقطع اليد وفى الزنى بالجلد ؟ وهلا قُطِع الفرجُ الذى به زنى فى الزنى كما قطعت اليدُ التى بها سرق فى السرقة ؟ فإذا سمع الغِرُّ منهم هذه الأسئلة ورجع إليهم فى تأويلها قالوا له : علمُها عند إمامنا وعند المأذون له فى كشف أسرارنا ، فإذا تقرر عند الغِرّ أن إمامهم أو مادونه هو العالم بتأويله اعتقد أن المراد بظواهر القرآن والسنة غيرُ ظاهرها ، فأخرجوه بهذه الحيلة عن العمل بأحكام الشريعة ، فإذا اعتاد تركَ العبادة واستحلّ المحرمات كشفوا له القناع ، وقالوا له : لو كان لنا إلهٌ قديمٌ غنيٌّ عن كل شىء لم يكن له فائدة فى ركوع العباد وسجودهم ، ولا فى طَوَافهم حول بيت من حجر ، ولا فى

---

(١) الآية ١٧ من سورة الحاقة
(٢) الآية ٣٠ من سورة المدثر
(٣) الآية ٣٩ من سورة الرحمن
(٤) الآية ٩٢ من سورة الحجر

سَعْيٍ بين جبلين ، فإذا قبل منهم ذلك فقد انسلخ عن توحيد ربه ، وصار جاحداً له زنديقا .

قال عبد القاهر : والـكلامُ عليهم فى مسائلهم التى يسألون عنها عند قصدهم إلى تشكيك الأغمار فى أصول الدين من وجهين :

أحدها : أن يقال لهم : إنكم لا تَخْلُونَ من أحد أمرين : إما أن تُقِرُّوا بحدوث العالم وتثبتوا له صانعا قديما عالما حكيما يكون له تكليف عباده ما شاء كيف شاء ، وإما أن تنكروا ذلك وتقولوا بقدم العالم ونَفْى الصانع ، فإن اعتقدتم قدمَ العالم ونَفْىَ الصانع فلا معنى لقولكم : لم فرض الله كذا ، ولم حرم كذا ، ولم خلق كذا ، ولم جعل كذا على مقدار كذا ؟ إذا لم تقرُّوا بإلٰهٍ فَرَضَ شيئاً أو حَرَّمه أو خلَق شيئاً أو قدَّره ، ويصير الكلام بيننا وبينكم كالكلام بيننا وبين الدهرية فى حدوث العالم ، وإن أقررتم بحدوث العالم وتوحيد صانعه وأجزْتُمْ له تكليفَ عباده ما شاء من الأعمال كان جواز ذلك جوابا لكم عن قولكم : لم فرض ، ولم حرم كذا ، لإقراركم بجواز ذلك منه إن أقررتم به وبجواز تكليفه . وكذلك سؤالهم عن خاصية المحسوسات يبطل إن أقروا بصانع أحْدَثَها ، وإن أنكروا الصانع فلا معنى لقولهم : لم خلق الله ذلك ؟ مع إنكارهم أن يكون لذلك صانع قديم .

والوجه الثانى ، من الكلام عليهم فيما سألوا عنه من عجائب خَلْقِ الحيوان أن يقال لهم : كيف يكون زعماء الباطنية مخصوصين بمعرفة علل ذلك ، وقد ذكرته الأطباء والفلاسفة فى كتبهم ، وصَنَّفَ أرسطاطاليس[1] فى طبائع

---

(١) هو أرسطو بن نيقوماخس الفيثاغورى ، تتلمذ على أفلاطون ، وتصدر بعده ، وكان أفلاطون يقدمه على جميع تلاميذه ، ويؤثره بالرعاية ، وإلى أرسطو انتهت فلسفة اليونانيين ، فكان هو خاتمة حكمائهم وسيد علمائهم ، وهو الذى خلص =

الحيوان كتابا ؟ وما ذكرت الفلاسفة من هذا النوع شيئا إلا مسروقاً من حكماء العرب الذين كانوا قبل زمان الفلاسفة ، من العرب القَحْطَانية ، والجُرْهُمِيَّة ، والطَّسْمِية وسائر الأصناف الحميرية . وقد ذكر العربُ فى أشعارها وأمثالها جميعَ طبائع الحيوان ، ولم يكن فى زمانها باطنىٌّ ولا زعيم للباطنية ، وإنما أخذ أرسطاطاليس الفرق بين مايلد وما يبيض من قول العرب فى أمثالها : كل شَرْقاء ولود ، وكل صَكَّاء بَيُوض . ولهذا كان الخفاش من الطير ولوداً لا بيوضاً ، لأن لها أذنا شرقاء ، وكل ذات أذن صكاء بَيُوض كالحية والضب والطيور البائضة .

وذكر أبو عبيدة مَعْمَر بن المُثَنى[1] وعبد الملك بن قُرَيْب الأصمعى[2] أن

الأعلى دون الأسفل إلا الإنسان فإن أهدابه على الجفن الأعلى والأسفل ، وقالوا : كل حيوان ألقى فى الماء يسبح فيه إلا الإنسان ، والقرد ، والفرس الأعسر ، فإنه يغرق فيه ، إلا أن يتعلم الإنسان السباحة .

وقالوا فى الإنسان : إنه إذا قُطِع رأسه وألقى فى الماء انتصب قائما فى وسط الماء . وقالوا : كل طائر كفه فى رجليه ، وكف الإنسان والقرد فى اليد ، وكل ذى أربع ركبته فى يده ، وركبتا الإنسان فى رجليه ، وقالوا : ليس للفرس غُدَد ولا كرش ولا طحال ولا كعب ، وليس للبعير مَرَارة ، وليس للظليم مخ ، وكذلك طير الماء وحيتان البحر ليس لها ألْسُن ولا أدمغة ، وقد يكون حوتُ النهر ذا لسان ودماغ ، وقالوا : إن السموك كلها لا رئة لها كذلك ولا تتنفس ، وقالت العرب من تجاربها : إن الضأن تضع فى السنة مرة وتفرد ولا تُتْئِم ، والماعز تضع فى السنة مرتين ، وتضع الواحدة ، والاثنتين ، والثلاثة ، والعدد والنماء والبركة فى الضأن أكثر منها فى الماعز ، وقالوا أيضاً : إذا رعت الضأنُ نبتاً نبت ، ولا ينبت ما يأكله الماعز ؛ لأن الضأن تقرضه بأسنانها والماعز تقلعه من أصله ، وقالوا : إن الماعز إذا حملت أنزلت اللبن فى أول الحمل إلى الضرع ، والضأن لا تنزل اللبن إلا عند الولادة ، وقالوا : إن أصوات الذكور من كل جنس أجْهَرُ من أصوات الإناث إلا المِعْزَى فإن أصوات إناثها أجْهَرُ من أصوات ذكورها .

ومن أمثال العرب فى الحيوان قولهم : كلُّ ثَوْر أفْطَس[1] ، وكل بعير أعْلَم[2]

---

(١) الأفطس : الوصف من الفطس ـ بفتح الفاء والطاء جميعا ـ وهو انخفاض الأنف وتطامنه وانتشاره

(٢) الأعلم : الوصف من العلم ـ بفتح العين واللام جميعا ـ وهو انشقاق الشفة العليا ، فإذا انشقت الشفة السفلى فهو الفلح ، والمشقوقها أفلح ، ويسمى البعير « أعلم » لأنه مشقوق الشفة العليا

وكل ذى ناب أفرج ، وقالوا بالتجربة : إن الأسد لا يأكل شيئا حامضا ، ولا يدنو من النار ، ولا يدنو من الحامل ، وقالوا : إن حَمْلَ الكلاب ستون يوما ، فإن وضعت حملها لأقل من ذلك لم تكد أولادها تعيش ، وقالوا : إن إناث الكلاب يَحِضْنَ لسبعة أشهر ، ثم إن الكلبة تحيض فى كل سبعة أيام ، وعلامة حيضها وَرَمُ أثفارها ، وقالوا فى الكلب : إنه لا يلقى من أسنانه شيئاً إلا الثامن ، وقالوا فى الذئب : إنه يَنَامُ بإحْدَى عينيه ويحترس بالأخرى ، ولذلك قال فيه حُمَيْد بن ثور :

يَنَامُ بِإحْدَى مُقْلَتَيْهِ ، وَيَتَّقِي ... بأخْرَى الْمَنَايَا ؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ[1]

والأرنب تَنَامُ مفتوحة العينين ، قالوا : ليس فى الحيوان ما لسانُه مقلوبٌ إلا الفيل ، وليس فى ذوات الأربع ماثَدْيُه على صدره إلا الفيل ، وقالوا : إن الفيل تضع لسبع سنين ، والحمار لسنة ، والبقرة فى ذلك كالمرأة ، وقالوا فى قضيب الأرنب والثعلب : إنه عَظْم ، وقالوا : كل ذى رجلين إذا انكسرت إحداهما قام على الأخرى وعَرِجَ إلا الظليم فإنه إذا انكسرت إحدى رجليه جَثَم فى مكانه ، ولهذا قال الشاعر فى نفسه وأخيه :

فَإِنِّى وإيَّاهُ كَرِجْلَىْ نَعَامَةٍ ... عَلَى مَابِنَا مِن ذِى غِنًى أوْلَدَى فَقْرِ

يريد أنه لا غِنَى لأحدهما عن صاحبه ، وقالوا فى النعامة : إنها تبيض من ثلاثين بيضة إلى أربعين ، لكنها تخرج ثلاثين منها تحضن عليها كخيط ممدود

---

(١) هكذا روى المؤلف هذا البيت كما رواه جماعة من النحاة ، وصوابه إنشاده هكذا :

ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى ... بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان هاجع

وقبله مما يتصل بوصف الذئب قول حميد بن ثور :

إذا خاف جورا من عدو رمت به ... قصائبه والجانب المتواسع

على الاستواء ، وربما تركت بَيْضَهَا وحَضَنَتْ بيضَ غيرها ، ولهذا قال فيها ابن هَرْمَةَ :

كَتَارِكَةٍ بَيْضَهَا بِالْعَرَاءِ وَمُلْبِسَةٍ بَيْضَ أُخْرَى جَنَاحَا

وقالوا في الفرخ والفروج : إنهما يُخْلَقَان من البياض ، والصُّفرة غذاؤهما ، وقالوا في القَطَا : إنها لاتَضَعُ إلا فردا ، وفي العُقَاب : إنها تضع ثلاث بيضات فتخرج بيضتين وتطرح واحدة فيخرجها الطير المعروف بكاسى العظام ، ولهذا قيل في المثل : أَبرُّ من كَاسِي العظام ، وقالوا في الضب : إنها تضع سبعين بيضة، ولكنها تأكل ما خَرَجَ من الْحُسُولَة عن البيض إلا الحِسْل[1] الذى يَعْدُو ويهرب منها ، ولهذا قالوا في المثل : أَعَقُّ من ضَبٍّ ، والضب لا يرد الماء ، ولهذا قالوا في المثل : أَرْوَى مِنْ ضَبٍّ ، وقالوا في الضب : إنه ذو ذكرين ، وللأنثى من الضِّبَاب فرجان من قبل ، وقالوا في الحية : لها لسانان ، ولسانُها أسود على اختلاف ألوان قشرها ، والحيات كلها تكره ريح السَّذَاب والبنفسج ، وتعجب بريح التفاح ، والبطيخ ، والجزر ، والخردل ، واللبن ، والخمر ، وقالوا في الضفادع : إنها لا تصيح إلا وفي أفواهها الماء ، ولا تصيح في دِجْلَةَ بحال ، وإن صاحت في الفُرَات وسائر الأنهار ، وقال الشاعر في الضِّفْدَعِ :

يُدْخِلُ فِي الأَشْدَاقِ مَا يُنَقِّفُهُ حَتَّى يَنِقَّ والنقيقُ يُتْلِفُهُ[2]

---

(١) الحسل ـ بكسر الحاء وسكون السين المهملة ـ الصغير من ولد الضباب ، وقيل : أول مايولد ، ويكنى الضب « أبا الحسل ، وأبا الحسيل » وجمع الحسل : حسول ، وأحسال ، وحسلة ، وحسلان

(٢) إذا صح هذه الرواية فإنما أراد بما ينقفه طعامه ، وأصله من قولهم « تنقفت الحنظل » إذا كسرت قشره لاستخراج ما فيه ، وهو الهبيد ، وقالوا « نقف الظليم الحنظل ، وانتقفه » إذا كسره عن هبيده ، وقالوا أيضا « نقفت الرمانة » إذا قشرها ليستخرج حبها ، وقال امرؤ القيس :

=

يعنى أن نقيقها يدل عليها الحية فتصيدها فتأكلها[1] ، وقالوا : إن الضفادع لا عظام لها . وقالوا فى الجُعَلِ : إنه إذا دُفِنَ فى الوَرْد سكن كالميت ، فإذا أعيد إلى الرَّوْثِ تحرك[2] .

فهذا وما جَرَى مجْراه من خَوَاصِّ الحيوانات وغيرها قد عرفته العربُ فى جاهليتها بالتجارب ، من غير رجوع منها إلى زعماء الباطنية ، بل عَرَفُوها قبلَ وجودِ الباطنية فى الدنيا بأحقاب كثيرة ، وفى هذا بيانُ كذِبِ الباطنية ، فى دَعْوَاها أن زُعَمَاءها مخصوصون بمعرفة أسرار الأشياء وخواصها ، وقد بيَّنَّا خروجَهم عن جميع فِرَقِ الإسلام بما فيه كفاية ، والحمد لله على ذلك .

الباب الخامس

من أبواب هذا الكتاب

فى بيان أوصاف الفرقة الناجية ، وتحقيق النجاة لها ، و بيان محاسنها

هذا باب يشتمل على فصول هذه ترجمتها :

(١) فصل : فى بيان أصناف فرق السنة والجماعة .

= كأنى غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحى ناقف حنظل

والنقيق : صوت الضفدع ، والظليم ، والدجاجة ، والعقرب ، والفعل منه نق ، ويقال أيضا : نقنق ، وضفدع نقاق ، ونقوق ، وقالوا « أروى من النقاق » يعنون الضفدع ، لأنها فى الماء غالبا ، وقد روى هذا البيت أبو عثمان الجاحظ فى الحيوان (٣ / ٢٦٦) على وجه آخر ، ونسبه إلى الذكوانى ، وهو عنده هكذا :

يدخل فى الأشداق ماء ينصفه كيما ينق والنقيق يتلفه

(١) وقد صرح بذلك الأخطل فى قوله :

ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر

(٢) وفى ذلك يقول أبو الطيب المتنبى فى إحدى قصائده فى سيف الدولة :

إذا خلعت على عرض له حللا وجدتها منه فى أبهى من الحلل

بذى الغباوة من إنشادها ضرر كما تضر رياح الورد بالجعل

(٢) فصل : فى بيان تحقيق النَّجاة لأهل السنة والجماعة .
(٣) فصل : فى بيان الأصول التى اجتمع عليها أهلُ السنة والجماعة .
(٤) فصل : فى بيان قول أهل السنة فى السلف الصالح من الأمة .
(٥) فصل : فى بيان عِصْمَة أهلَ السنة عن تكفير بعضهم بعضا .
(٦) فصل : فى بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم ، وذكر أئمتهم .
(٧) فصل : فى بيان آثار أهل السنة فى الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيهما .
فهذه فصول هذا الباب ، وسنذكر فى كل منها مقتضاه بعَوْنِ الله وتوفيقه .

الفصل الأول

من فصول هذا الباب

فى بيان أصناف أهل السنة والجماعة

اعلموا ــ أسعدكم الله ــ أن أهل السنة والجماعة ثمانية أصناف من الناس :

(١) صِنْفٌ منهم أحاطوا علماً بأبواب التوحيد والنبوة ، وأحكام الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، وشروط الاجتهاد ، والإمامة ، والزعامة ، وسلكوا فى هذا النوع من العلم طُرُقَ الصفاتية من المتكلمين الذين تبرءوا من التشبيه والتعطيل ، ومن بدع الرافضة والخوارج والجهْمية والنَّجَّارية ، وسائر أهل الأهواء الضالة .

(٢) والصنف الثانى منهم : أئمةُ الفقه من فَرِيقَى الرأى والحديث ، من الذين اعتقدوا فى أصول الدين مذاهبَ الصفاتية فى الله وفى صفاته الأزلية ، وتبرءوا من القدَر والاعتزال ، وأثبتوا رؤية الله تعالى بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل ، وأثبتوا الحشْر من القبور ، مع إثبات السؤال فى القبر ، ومع إثبات الحوْض والصراط والشفاعة وغفران الذنوب التى دون الشرك .

وقالوا : بدَوَام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على الكفَرَة .
وقالوا : بإمامة أبى بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وأحسنوا الثناء على السلف الصالح من الأمة ، ورأوا وجوب الجمعة خلف الأئمة الذين تبرءوا من أهل الأهواء الضالة ، ورأوا وجوب استنباط أحكام الشريعة من القرآن والسنة ومن إجماع الصحابة ، ورأوا جواز المَسْح على الخفين ، ووقوع الطلاق الثلاث ، ورأوا تحريمَ المُتْعَة ، ورأوا وجوب طاعة السلطان فيما ليس بمعصية .

ويدخل فى هذه الجماعة أصحاب مالك[1] ، والشافعى[2] ، والأوزاعى[3] ، والثورى[4] ، وأبى حنيفة[5] ، وابن أبى ليلى[6] ، وأصحاب أبى ثَوْر[7] ، وأصحاب

---

(١) تقدمت لنا ترجمة موجزة لإمام دار الهجرة مالك بن أنس الأصبحى (ص ٢٦) .
(٢) تقدمت ترجمة قصيرة للامام القرشى محمد بن إدريس الشافعى (ص٢٧) .
(٣) تقدم حديث وجيز عن أبى عمرو الأوزاعى (ص ٧و٢٧) .
(٤) سبق الحديث عن أبى عبد الله سفيان بن سعيد الثورى (ص٢٧ وما يليها) .
(٥) قدمنا لك حديثا موجزا عن فقيه أهل العراق أبى حنيفة النعمان بن ثابت (ص ٢٧) .
(٦) هو قاضى الكوفة ومفتيها : أبو عبد الرحمن محمدَ بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، الأنصارى ، الفقيه ، سمع الشعبى وطبقته ، وقال أحمد بن يونس : كان أفقه أهل الدنيا ، وكان صاحب قرآن وسنة ، قرأ عليه حمزة الزيات ، وكان صدوقا جائز الحديث ، توفى فى شهر رمضان من سنة ١٤٨ (العبر : ١/٢١١ ــ وشذرات الذهب : ١/ ٢٢٤) .
(٧) هو أبو ثور : إبراهيم بن خالد ، الكلبى ، البغدادى ، الفقيه ، أحد الأعلام ، تفقه بالشافعى ، وسمع من ابن عيينة وغيره ، وبرع فى العلم ، ولم يقلد أحداً ، قال عنه أحمد بن حنبل : أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة وهو عندى فى صلاح سفيان الثورى ، توفى فى سنة ٢٤٠ ــ (العبر : ٢/فى عدة مواضع ــ وطبقات الشافعية : ١ / ٢٢٧ ــ وشذرات الذهب : ٢ / ٩٣) .

أحمد بن حنبل[١]، وأهل[٢] الظاهر ، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا فى الأبواب العقلية أصولَ الصفاتية ، ولم يخلطوا فقهه بشيء من بِدَعِ أهل الأهواء الضالة .

(٣) والصنف الثالث منهم : هم الذين أحاطُوا علماً بِطُرقِ الأخبار والسُّنَن المأثورة عن النبي عليه السلام ، وميزوا بين الصحيح والسقيم منها ، وعرفوا أسباب الجَرْحِ والتَّعْدِيل ، ولم يخلطوا علمهم بذلك بشيء من بِدَعِ أهل الأهواء الضالة .

(٤) والصنف الرابع منهم : قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف ، وجَرَوْا على سَمْت أئمة اللغة ، كالخليل[٣]، وأبى عَمْرو بن العَلاَء[٤]

---

(١) هو شيخ أهل السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، الشيبانى ، الذهلى ، المروزى ، البغدادى ؛ أحد الأعلام ببغداد ، وشيخ الإسلام والمسلمين فى عصره ، وناصر السنة ، وقامع البدعة ، كان إماما فى الحديث وفنونه ، إماما فى الفقه ودقائقه ، إماما فى الورع وغوامضه ، مات فى ثانى عشر شهر ربيع الأول من سنة ٢٤١ وقد جاوز سبعا وسبعين سنة بأيام (العبر : ١ / ٤٣٥ - المنهج الأحمد : ١ / ٥، ٥٤ - وشذرات الذهب : ٢/٩٦ - وطبقات الحفاظ ص ٤٣١) .

(٢) قد قدمنا كلمة عن أهل الظاهر ، وترجمنا لإمامهم داود بن على بن خلف الأصبهانى (ص ٢٨) .

(٣) هو إمام النحاة وشيخ إمامهم : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ، الفراهيدى ، الأزدى ، البصرى ، صاحب العربية والعروض ، روى عن أيوب السختيانى وطائفة . وكان إماما كبير القدر فى لسان العرب ، خيرا ، متواضعا ، فيه زهد وتعفف ، صنف كتاب العين فى اللغة ، وعليه تخرج سيبويه ، ومنه ثقف تعليلاته التى تعد من مفاخر النحو العربى ، توفى الخليل فى أرجح الأقوال فى سنة ١٧٥ ، ويقال قبلها ، ويقال بعدها (العبر : ١ / ٢٦٨ - طبقات الزبيدى ص ٤٣) .

(٤) هو مقرىء البصرة الإمام أبو عمرو بن العلاء ، المازنى ، أحد القراء السبعة . قال عنه أبو عبيدة : كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر وأيام العرب ، وكانت كتبه ملء بيت إلى السقف ، ثم تنسك فأحرقها ، ومات فى سنة ١٥٤ (العبر : ١ / ٢٢٣ - شذرات الذهب : ١/٢٣٧) .

وسيبَوَيْهِ [١]، والفَرّاء [٢]، والأخفش [٣]، والأصمعى [٤]، والمازنى [٥]، وأبى عُبَيد [٦]

(١) هو إمام أهل البصرة فى العربية : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الذى يلقب بسيبويه ، مصنف « الكتاب » الذى يعد مفخرة التآليف فى العربية ، ومعجزة الفكر ، والذى إذا أطلق لفظ الكتاب فى لسان أهل العربية انصرف إليه ، وكانت وفاته على الصحيح فى سنة ١٨٠ عن بضع وثلاثين سنة (العبر : ١ / ٢٧٨ — طبقات الزبيدى ص ٥٦) .

(٢) هو أبو زكرياء : يحى بن زياد بن عبد الله بن منصور ، الفراء ، الديلمى ، أبرع أهل الكوفة فى علمهم ، نزل بغداد ، وهو أجل أصحاب الكسائى ، وكان رأسا فى النحو واللغة ، مات فى سنة ٢٠٧ (العبر : ١ / ٣٥٤ — مراتب النحويين لأبى الطيب الحلبى ص ٨٦ — طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ص ١٤٣ — شذرات الذهب : ٢/١٩) .

(٣) أشهر الأخافشة أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، المجاشعى ، أخذ عن سيبويه وكان أسن منه ، وصحب الخليل قبل أن يصحب سيبويه ، وقرأ عليه الكسائى كتاب سيبويه ، وتوفى فى سنة ٢١٥ (طبقات الزبيدى ص ٧٤ — ومراتب النحويين ص ٦٨) وفى النحاة أخفش أكبر منه هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد ، وهو شيخ يونس بن حبيب الذى هو شيخ سيبويه ، ويقال له : الأخفش الأكبر ، وفى النحاة أخفش أصغر ، وهو أبو الحسن على بن سليمان البغدادى النحوى ، روى عن ثعلب والمبرد ، وتوفى فى سنة ٣١٥ .

(٤) سبقت ترجمة الأصمعى قريبا (ص ٣٠٨)

(٥) المازنى : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، المازنى ، أحد بنى مازن ابن شيبان ، ويقال : هو مولى لبنى سدوس ، غير أنه نزل فى منازل بنى مازن ابن شيبان فنسب إليهم ، وهو من تلاميذ أبى الحسن الأخفش ، وتوفى فى سنة ٢٣٦ (طبقات الزبيدى ص ٩٢ — ١٠٠)

(٦) هو أبو عبيد القاسم بن سلام ، أحد الفقهاء والمحدثين والنحويين والعلماء بالكتاب والسنة ، وكان مؤدبا لم يكتب الناس أصح من كتبه ولا أكثر فائدة ، وكان إسحاق بن راهويه يقول : يحب الله الحق ، أبو عبيد أعلم منى ومن أحمد بن حنبل ومحمد بن إدريس الشافعى ، وأبو عبيد مولى للأزد من أبناء خراسان ، وولى قضاء =

وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين ، الذين لم يخلطوا علمهم بشيء من بدع القدرية أو الرافضة أو الخوارج ، ومن مال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة ، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو .

(٥) والصنف الخامس منهم : هم الذين أحاطوا علماً بوجوه قراءات القرآن ، وبوجوه تفسير آيات القرآن ، وتأويلها على وفق مذاهب أهل السنة ، دون تأويلات أهل الأهواء الضالة .

(٦) والصنف السادس منهم : الزُّهَّاد الصوفية الذين أبصَرُوا فأقصَرُوا ، واختبروا فاعتبروا ، ورَضُوا بالمقدور ، وقنعوا بالميْسُور ، وعلموا أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك مسئول عن الخير والشر ، ومحاسَبٌ على مثاقيل الذر ، فأعدُّوا خير الإعداد ، ليوم المعاد ، وجرى كلامهم في طريق العبارة والإشارة على سَمْت أهل الحديث ، دون من يشتري لهو الحديث ، لا يعملون الخير رياء ، ولا يتركونه حياء ، دينهم الوحيد ، ونفْيُ التشبيه ، ومذهبهم التفويضُ إلى الله تعالى ، والتوكُّلُ عليه ، والتسليم لأمره ، والقناعة بما رُزقوا ، والإعراض عن الاعتراض عليه : ﴿ ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾[1] .

(٧) والصنف السابع منهم : قوم مُرَابطون في ثُغُور المسلمين في وجوه الكفرة ، يجاهدون أعداء المسلمين ، ويحْمُون حمى المسلمين ، ويذبُّونَ عن حريمهم وديارهم ، ويُظْهِرُونَ في ثُغُورهم مذاهبَ أهل السنة والجماعة ، وهم الذين

= طرسوس أيام ثابت بن نصر بن مالك ولم يزل معهم مع ولده ، وقد اختلف في وفاته فقال البخاري : مات في سنة ٢٢٤ ، وقال غيره : مات في سنة ٢٢٣ ، وقيل : في سنة ٢٢٢ (المنهج الأحمد : ١/٨٠ بتحقيقنا ـ وطبقات الزبيدي ص ٢١٧ ـ والعبر : ١/٣٩٢ ـ وطبقات الحفاظ للذهبي ص ٤١٧ ـ وشذرات الذهب : ٢/٥٤)

(١) من الآية ٢١ من سورة الحديد ، ومن الآية ٤ من سورة الجمعة .

أنزل الله تعالى فيهم قوله : ﴿ وَالذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا ، وَإِنَّ اللهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾[1] زادهم الله توفيقاً بفضله ومنه .

(٨) والصنف الثامن منهم : عامة البلدان التى غَلَبَ فيها شعار أهل السنة دون عامة البقاع التى ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة .

وإنما أردنا بهذا الصنف من العامة الذين اعتقدوا تصويب علماء السنة والجماعة فى أبواب العدل والتوحيد ، والوعد والوعيد ، ورجعوا إليهم فى مَعَالم دينهم ، وقَلَّدوهم فى فروع الحلال والحرام ، ولم يعتقدوا شيئاً من بِدَعِ أهل الأهواء الضالة ، وهؤلاء هم الذين سمتهم الصوفية « حَشْو الجنة » .

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم ، أصحاب الدين القويم ، والصراط المستقيم . ثَبَّتهم الله تعالى بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ، إنه بالإجابة جدير ، وعليها قدير .

الفصل الثانى

من فصول هذا الباب

فى بيان تحقيق النجاة لأهل السنة والجماعة

قد ذكرنا فى الباب الأول من هذا الكتاب أن النبىّ صلى الله عليه وسلم لمـا ذكر افتراقَ أمته بعده ثلاثاً وسبعين فرقة ، وأخبر أن فرقَةً واحدة منها ناجية ، سُئل عن الفرقة الناجية وعن صفتها ، فأشار إلى الذين هم على ما عليه هو وأصحابه ، ولسنا نجد اليوم من فِرَقِ الأمة مَنْ هم على موافقة الصحابة رضى الله عنهم غيرَ أهل السنة والجماعة من فقهاء الأمة ومتكلميهم الصفاتية ، دون الرّافضة ،

---

(١) من الآية ٦٩ من سورة العنكبوت .

والقَدَرية ، والخوارج ، والجَهْمية ، والنَّجَّارية ، والمُشَبِّهة ، والغُلاة ، والحُلولية .

أما القَدَرية فكيف يكونون موافقين للصحابة وقد طعن زعيمُهم النظَّامُ في أكثر الصحابة ، وأسْقَطَ عدالةَ ابن مسعود ، ونسبه إلى الضلال من أجل روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم : «إن السعيد مَنْ سَعِدَ في بطن أمه ، والشقيّ مَنْ شقي في بطن أمه » ، وروايته انشقاقَ القمر ، وماذاك منه إلا لإنكاره معجزات النبي عليه السلام ، وطَعَنَ في فتاوى عمر رضي الله عنه من أجل أنه حَدَّ في الخمر ثمانين ، ونَفَى نَصْر بن الحجاج إلى البصرة حين خاف فتنةَ نساء المدينة به ، وما هذه منه إلا لقلة غَيْرَته على الحرم ، وطَعَن في فتاوى على رضي الله عنه ، لقوله في أمهات الأولاد ، ثم قوله « رأيت أنهن يُبَعْنَ » وقال : مَنْ هو حتى يحكم برأيه ؟ وثَلَبَ عثمان رضي الله عنه لقوله في الخرقاء[1] بقَسْم المال بين الجد والأم والأخت ثلاثاً بالسوية ، ونَسَب أبا هريرة إلى الكذب من أجل أنَّ الكثيرَ من رواياته على خلاف مذاهب القَدَرية ، وطَعَنَ في فتاوى كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد ، وقال : إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين : إما لجهلهم بأن ذلك لا يحلُّ لهم ، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زُعَماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم ، فنسب أخيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق ، والجاهل بأحكام الدين عنده كافرٌ ، والمتعمد للخلاف بلا حُجَّة عنده منافق كافر ، أو فاسق فاجر ، وكلاهما من أهل النار على الخلود ؛ فأوجب بزعمه على أعلام الصحابة الخلود في النار التي هو بها أولى ، ثم إنه أبْطَلَ إجماعَ الصحابة ، ولم يرهُ حجة ، وأجاز اجتماع الأمة على الضلالة . فكيف يكون على سَمْت الصحابة مُقْتَدِياً بهم مَنْ يرى مخالَفَة جميعهم واجبا إذا كان رأيه خلاف رأيهم ؟

---

(١) إحدى المسائل الملقبات من مسائل المواريث .

وكان زعيمهم واصلُ بن عَطَاء الغزَّال يشك في عَدَالة علي وأبنيه ، وابن عباس ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وكلٍّ من شهد حربَ الجمل من الفريقين ، ولذلك قال : لو شهد عندى على وطلحة على باقةِ بَقْلٍ لم أحكم بشهادتهما ، لعلمى بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه ، فجائز على أصله أن يكون عليٌّ وأتباعه فاسقين مخلدين فى النار ، وجائز أن يكون الفريقُ الآخر الذين كانوا أصحابَ الجمل فى النار خالدين ، فشك فى عدالة على ، وطلحة ، والزبير ، مع شهادة النبي عليه الصلاة والسلام لهؤلاء الثلاثة بالجنة ، ومع دخولهم فى بيعة الرضوان ، وفى جملة الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يبايعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، فَعَلِمَ مَافِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً ﴾(١) .

وكان عمرو بن عُبَيد يقول بقول واصل فى فريقى الجمل ، وزاد عليه القول بالقطع على فسق كل فرقة من الفرقتين ، وذلك أن واصلا إنما قَطَع بفسق أحد الفريقين ، ولم يحكم بشهادة رجلين أحدهما من أصحاب على والآخر من أصحاب الجمل ، وقبل شهادة رجلين من أصحاب على ، وشهادَةَ رجلين من أصحاب الجمل ، وقال عمرو بن عبيد : لا أقبل شهادة الجماعة منهم ، سواء كانوا من أحد الفريقين أو كان بعضهم من حزب على وبعضهم من حزب الجمل ، فاعتقد فسق الفريقين جميعا .

وواجب على أصله أن يكون على وأبناه ، وابن عباس ، وعمَّار ، وأبو أيوب الأنصارى ، وخُزَيمة بن ثابت الأنصارى الذى جَعَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادَتَه بمنزلة شهادة رجلين عَدْلَيْن وسائر أصحاب على — مع طلحة ، والزبير ، وعائشة وسائر أصحاب الجمل — فاسقين مخلدين فى النار ، وفيهم من الصحابة ألوف ، وقد

---

(١) الآية ١٨ من سورة الفتح .

كان مع على خمسة وعشرون بدرياً،وأكثرُ أصحابِ أُحُدٍ ، وستمائة من الأنصار، وجماعة من المهاجرين الأولين .

وقد كان أبو الهُذَيْل ، والجاحظ ، وأكثر القَدَرية فى هذا الباب على رأى واصل بن عطاء فيهم .

فكيف يكون مقتدياً بالصحابة من يُفَسِّق أكثرَهم ويراهم من أهل النار؟ ومَنْ لا يرى شهادتَهم مقبولة كيف يقبل روايتهم ؟ ومن رَدَّ رواياتهم وردَّ شهادتهم خرج عن سَمْتهم ومتابعتهم ، وإنما يَقْتَدِى بهم مَنْ يَعْمل برواياتهم ، ويقبل شهاداتهم ، كَدَأْبِ أهل السنة والجماعة فى ذلك .

وأما الخوارج فقد أكفَرُوا علياً وابنيه،وابن عباس،وأبا أيوب الأنصارى ، وأكفروا أيضاً عثمان ، وعائشة ، وطَلْحَة ، والزبير، وأكفروا كلَّ من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم ، وأكفروا كل ذى ذَنْبٍ من الأمة ، ولا يكون على سَمْت الصحابة من يقول بتكفير أكثرهم .

وأما الغُلَاة من الروافض كالسَّبَئِيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجناحية ، والخطابية ، وسائر الحلولية ؛ فقد بينا خروجَهم عن فِرَقِ الإسلام وبينا أنهم فى عداد عَبَدَة الأصنام ، أو فى عداد الحلولية من النصارى ، وليس لعبدة الأصنام ولا للنصارى وسائر الكفرة بالصحابة أُسْوَة ولا قُدْوَة .

وأما الزيدية منهم فالجارودية منهم يكفِّرون أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأكثرَ الصحابة ولا يقتدى بهم من يكفِّر أكثرهم .

والسليمانية ، والبُتْرِية من الزيدية يكفرون عثمان أو يتوقفون فيه، ويفسقون ناصريه ، ويكفرون أكثر أصحاب الجمل .

وأما الإمامية منهم فقد زعم أكثرهم أن الصحابة أُرتَدَّتْ بعد النبى صلى الله عليه وسلم سوى علىّ وأبنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم .

وزعمت الكاملية منهم أن عليا أيضا ارْتَدَّ وكفر بتركه قتالهم ، فكيف يكون على سَمْتِ الصحابة من يقول بتكفيرهم ؟

ثم نقول : كيف يكون الرافضة ، والخوارج ، والقَدَرية ، والجَهْمِيَّة ، والنَّجَّارية ، والبكرية ، والضِّرَارِيَّة موافقين للصحابة ؟ وهم بأجمعهم لا يقبلون شيئا مما روى عن الصحابة فى أحكام الشريعة ؛ لامتناعهم من قبول روايات الحديث ، والسير ، والمغازى ، من أجل تكفيرهم لأصحاب الحديث الذين هم نَقَلَةُ الأخبار والآثار ، ورُوَاة التواريخ والسير ، ومن أجل تكفيرهم فقهاء الأمة الذين ضبطوا آثار الصحابة وقاسُوا فروعَهم على فتاوى الصحابة .

ولم يكن بحمد الله ومَنِّه فى الخوارج ، ولا فى الروافض ، ولا فى الجهمية ، ولا فى القَدَرية ، ولا فى المجسِّمة ، ولا فى سائر أهل الأهواء الضالة إمامٌ فى الفقه ، ولا إمام فى رواية الحديث ، ولا إمام فى اللغة والنحو ، ولا موثوق به فى نقل المغازى والسير والتواريخ ، ولا إمام فى الوعظ والتذكير ، ولا إمام فى التأويل والتفسير ، وإنما كان أئمة هذه العلوم ، على الخصوص والعموم ، من أهل السنة والجماعة ، وأهْلُ الأهواء الضالة إذا رَدُّوا الرواياتِ الواردةَ عن الصحابة فى أحكامهم وسيرهم لم يصح اقتداؤهم بهم متى لم يشاهدوهم ولم يقبلوا رواية أهل الرواية عنهم .

وبَانَ من هذا أن المقتدين بالصحابة مَنْ يعمل بما قد صح بالرواية الصحيحة فى أحكامهم وسيرهم ، وذلك سنة أهل السنة دُون ذَوِى البِدْعَة ، وصح بصحة ماذكرناه تحقيق نجاتهم لحكم النبى صلى الله عليه وسلم بنَجاةِ المُقْتَدِين بأصحابه، والحمد لله على ذلك .

الفصل الثالث

من فصول هذا الباب

فى بيان الأصول التى اجتمع عليها أهل السنة

قد اتّفَقَ جمهورُ أهل السنة والجماعة على أصول من أركان الدين ، كلُّ ركنٍ منها يجب عَلَى كل عاقلٍ بالغ معرفةُ حقيقته . ولكل ركن منها شُعَب ، وفى شُعَبِها مسائل اتفق أهل السنة فيها على قول واحد ، وضَلَّلوا مَنْ خالفهم فيها.

(١) وأول الأركان التى رأوها من أصول الدين إثباتُ الحقائق والعلوم ، على الخصوص والعموم .

(٢) الركن الثانى : هو العلم بحدوث العالم فى أقسامه ، من أعراضه وأجسامه .

(٣) والركن الثالث : فى معرفة صانع العالم وصفات ذاته .

(٤) والركن الرابع : فى معرفة صفاته الأزلية .

(٥) والركن الخامس : فى معرفة أسمائه وأوصافه .

(٦) والركن السادس : فى معرفة عَدْلِه وحكمته .

(٧) والركن السابع : فى معرفة رسله وأنبيائه .

(٨) والركن الثامن : فى معرفة معجزات الأنبياء ، وكرامات الأولياء .

(٩) والركن التاسع : فى معرفة ما أجْمَعَت الأمة عليه، من أركان شريعة الإسلام

(١٠) والركن العاشر : فى معرفة أحكام الأمر والنهى ، والتكليف .

(١١) والركن الحادى عشر : [فى معرفة فَناء العباد وأحكامهم فى المَعاد] .

(١٢) والركن الثانى عشر : الخلافة والإمامة ، وشروط الزعامة .

(١٣) والركن الثالث عشر : فى أحكام الإيمان والإسلام فى الجملة .

(١٤) والركن الرابع عشر : فى معرفة أحكام الأولياء ، ومراتب الأئمة الأتقياء .

(١٥) والركن الخامس عشر : فى معرفة أحكام الأعداء من الكَفَرة وأهل الأهواء

فهذه أصول اتفق أهل السنة على قواعدها ، وضللوا مَنْ خالفهم فيها ، وفى كل ركن منها مسائل أصول ومسائل فروع ، وهم مجمعون على أصولها وربما اختلفوا فى بعض فروعها اختلافا لا يوجب تضليلا ولا تفسيقا .

* * *

١ — فأما الركن الأول — وهو إثبات الحقائق والعلوم — فقد أجمعوا على إثبات العلوم معانىَ قائمةً بالعلماء ، وقالوا بتضليل نُفَاةِ العلم وسائر الأعراض ، و بتضليل السُّوفَسْطَائية الذين ينفون العلم و ينفون حقائق الأشياء كلها ، وعَدُّوهم معاندين لما قد علموه بالضرورة ، وكذلك السوفسطائية الذين شكوا فى وجود الحقائق ، وكذلك الذين قالوا منهم بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقاد ، وصححوا جميع الاعتقادات مع تضادها وتنافيها ، وهذه الفرق الثلاث[1] كلها كَفَرَة معاندة لموجبات العقول الضرورية .

وقال أهل السنة : إنَّ علوم الناس ، وعلوم سائر الحيوانات ، ثلاثةُ أنواعٍ : علم بديهى ، وعلم حسى ، وعلم استدلالى ، وقالوا : مَنْ جَحَد العلوم البديهيَّة ، أو العلومَ الحسية الواقعة من جهة الحواس الخمس فهو مُعَانِد ، ومن أنكر العلوم النظرية الواقعة عن النظر والاستدلال نُظِر فيه : فإن كان من السمنية المنكرة للنظر فى العلوم العقلية فهو كافر مُلْحد ، وحكمه حكم الدهرية لقوله معهم بقدم العالم وإنكار الصانع ، مع زيادته عليهم القَوْلَ بإبطال الأديان كلها ، وإن كان ممن يقول بالنظر فى العقليات وينكر القياسَ فى فروع الأحكام الشرعية كأهل الظاهر لم يكفر بإنكار القياس الشرعى .

وقالوا بأن الحواس التى يدرك بها المحسوسات خمس ، وهى : حاسة البصر لإدراك المرئيات ، وحاسة السمع لإدراك المسموعات ، وحاسة الذوق لإدراك

---

(١) يشير إلى أن السوفسطائية ثلاث فرق : عنادية ، ولا أدرية ، وعندية ، وأنظر مطلع شرح العقائد النسفية .

الطُّعوم ، وحاسة الشم لإدراك الروائح ، وحاسة اللمس لإدراك الحرارة والبرودة والرطوبة ، واليبوسة ، واللين ، والخشونة بها .

وقالوا إن الادراكاتِ الواقعةَ من جهة هذه الحواس معانٍ قائمةٌ بالآلات التي تسمَّى حَوَاسَّ . وضللوا أبا هاشم الجُبَّائى فى قوله : إن الإدراك ليس بمعنًى ولا عَرَضٍ ، ولا شيء سوى المدرك .

وقالوا : إن الخبر المتواتر طريقُ العلم الضرورى بصحة ماتواتَرَ عنه الخبر ، إذا كان المُخبَرُ عنه مما يشاهَدُ ويدرَكُ بالحس [1] والضرورة كالعلم بصحة وجود ما تواتر الخبر فيه من البلدان التى لم يدخلها السامع مع المخبِر عنها ، وكعلمنا بوجود الأنبياء والملوك الذين كانوا قبلنا ؛ فأما صحة دعَاوَى الأنبياء فى النبوة فمعلوم لنا بالحجج النظرية .

وأكفروا من أنكر من السمنية وقوعَ العلم من جهة التواتر .

وقالوا : إن الأخبار التى يلزمنا العمل بها ثلاثة أنواع : تواتر ، وآحاد ، ومتوسط بينهما مستفيض .

فالخبر المتواتر الذى يستحيل التواطؤ على وَضْعِه يوجبُ العلم الضروريَّ بصحة مخبره ، وبهذا النوع من الأخبار علمنا البُلْدَانَ التى لم ندخلها ، وبها عرفنا الملوك والأنبياء والقُرُونَ الذين من قبلنا ، وبه يعرف الإنسانُ والديه اللذين هو منسوبٌ إليهما .

وأما أخبار الآحاد فمتى صح إسنادُهَا وكانت مُتُونُهَا غير مستحيلة فى العقل كانت موجِبَةً للعمل بها ، دون العلم ، وكانت بمنزلة شهادة العُدُول عند الحاكم فى

---

(١) يشترط لإفادة الخبر المتواتر اليقين أربعة شروط : أحدها أن يكون المخبرون به عددا يحيل العقل تواطؤهم على الكذب ، وثانيها : أن يكونوا عالمين بما يخبرون عنه ، وثالثها : أن يكون ما أخبروا عنه أمرا ممكنا ، ورابعها : أن يكون مستندهم فى العلم بما يخبرون عنه الحس ، دون النظر والاستدلال .

أنه يلزم الحكم بها فى الظاهر ، وإن لم يعلم صدقهم فى الشهادة .

وبهذا النوع من الخبر أثبتَ الفقهاء أكْثَرَ فروع الأحكام الشرعية فى العبادات والمعاملات وسائر أبواب الحلال والحرام ، وضللوا مَنْ أسقط وجوبَ العمل بأخبار الآحاد فى الجملة ، من الرافضة والخوارج وسائر أهل الأهواء .

وأما الخبر المستفيض المتوسط بين التواتر والآحاد فإنه يُشارك التواتر فى إيجابه للعلم والعمل ، و يفارقه من حيث إن العلم الواقع عنه يكون علماً مكتَسَباً نظرياً ، والعلم الواقع عن التواتر يكون ضرورياً غير مكتسب .

وهذا النوع من الخبر على أقسام .

منها : أخبار الأنبياء فى أنفسهم ، وكذلك خبر مَنْ أخبر النبيُّ عن صدقه يكون العلم بصدقه مكتسبا .

ومنها : الخبر المنتشر من بعض الناس ، إذا أخبر به بحضرة قوم لا يصح منهم التواطؤ على الكذب ، وادعى عليهم وقوعَ ما أخبر عنه بحضرتهم ، فإذا لم ينكر عليه أحَدٌ منهم علمنا صدقه فيه .

وبهذا النوع من الأخبار علمنا مُعْجزَةَ نبينا صلى الله عليه وسلم فى انشقاق القمر ، وتسبيح الحصا فى يده ، وحَنِين الجِذْع إليه لمَّا فارقه ، وإشباعه الخلقَ الكثيرَ من الطعام اليسير ، ونحو ذلك من معجزاته ، غير القرآن المعجِزِ نظمُه فإن ثبوت القرآن وظهوره عليه وعَجْزَ العرب والعجم عن المعارضة بمثله معلومٌ بالتواتر الموجِب للعلم الضرورى .

ومنها : أخبار مستفيضة بين أئمة الحديث والفقه ، وهم مجمعون على صحتها كالأخبار فى الشفاعة ، والحساب ، والحوض ، والصراط ، والميزان ، وعذاب القبر ، وسؤال الملكين فى القبر .

وكذلك الأخبار المستفيضة فى كثير من أحكام الفقه كنُصُبِ الزكاة ، وحَدِّ

الخمر فى الجملة ؛ والأخبار فى المَسْح على الخفين ، وفى الرَّجْم ، وما أشبه ذلك مما أجمع الفقهاء على قبول الأخبار فيها وعلى العمل بمضمونها .

وضللوا مَنْ خالف فيها من أهل الأهواء ، كتضليل الخوارج فى إنكارها الرجْمَ ، وتضليل مَنْ أنكر من النَّجَدَات حد الخمر ، وتضليل من أنكر المسحَ على الخفين ، وتكفير من أنكر الرؤية ، والحوض ، والشفاعة ، وعذاب القبر .

وكذلك ضللوا الخوارج الذين قطعوا يَدَ السارق فى القليل والكثير من الحِرْزِ وغير الحرز ؛ لِرَدِّهم الأخبارَ الصحاحَ فى اعتبار النصاب والحِرْزِ فى القطع .

وكما ضللوا من رَدَّ الخبر المستفيض ضللوا من ثبت على حكم خبرٍ اتفق الفقهاء من فريقى الرأى والحديث على نَسْخِه ، كتضليل الرافضة فى المُتْعَة التى قد نسخت إباحَتُها .

واتفق أهْلُ السنة على أن الله تعالى كلَّفَ العباد معرفته ، وأمرهم بها ، وأنه أمرهم بمعرفة رسوله وكتابه ، والعمل بما يدل عليه الكتابُ والسنة ، وأكفروا مَنْ زعم من القدرية والرافضة أن الله تعالى ما كلف أحداً معرفته ، كما ذهب إليه ثُمَامة والجاحِظُ وطائفةٌ من الرافضة .

واتفقوا على أن كل علم كسبي نظرى يجوز أن يجعلنا الله تعالى مضطرين إلى العلم بمعلومه ، وأكفروا من زعم من المعتزلة أن المعرفة بالله عز وجل فى الآخرة مكتَسَبَة من غير اضطرار إلى معرفته .

واتفقوا على أن أصول أحكام الشريعة : القرآن ، والسنة ، وإجماع السلف ، وأكفروا مَنْ زعم من الرافضة أن لا حجة اليوم فى القرآن والسنة ، لدعواه أن الصحابة غيروا بعض القرآن وحرفوا بعضه ، وأكفروا الخوارجَ الذين رَدُّوا جميعَ السنن التى رواها نقلة الأخبار لقولهم بتكفير ناقلها ، وأكفروا النظَّامَ

فى إنكاره حجة الإجماع ، وحجة التواتر ، وقوله بجواز اجتماع الأمة على الضلالة ، وجواز تواطؤ أهل التواتر على وضع الكذب .

فهذا بيان ما اتفق عليه أهل السنة من مسائل الركن الأول .

* * *

٢ — وأما الركن الثانى — وهو الكلام فى حدوث العالم — فقد أجمعوا على أن العالم كل شىء هو غير الله عز وجل ، وعلى أن كلّ ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الأزلية مخلوق مصنوع ، وعلى أن صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع ، ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شىء من أجزاء العالم . وأجمعوا على أن أجزاء العالم قسمان : جواهر ، وأعراض ، على خلاف قول ُنفاة الأعراض فى نفيها الأعراضَ ، وأجمعوا على أن كل جوهر جزء لا يتجزأ ، وأكفروا النظّام والفلاسفة الذين قالوا بانقسام كل جزء إلى أجزاء بلا نهاية ؛ لأن هذا يقتضى ألا تكون أجزاؤها محصورة عند الله تعالى ، وفى هذا ردٌّ قوله : ﴿ وأَحْصَى كل شىء عدداً[1] ﴾ وقالوا بإثبات الملائكة والجن والشياطين فى أجناس حيوانات العالم . وأكفروا من أنكرهم من الفلاسفة والباطنية ، وقالوا بتجانس الجواهر والأجسام ، وقالوا : إن اختلافها فى الصُّوَر والألوان والطعوم والروائح إنما هو لاختلاف الأعراض القائمة بها .

وضللوا من قال باختلاف الأجسام لاختلاف الطبائع ، وضللوا أيضاً من قال من الفلاسفة بخمس طبائع ، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة لا تقبل الكون والفساد كما ذهب إليه أرسطاطاليس .

وضللوا من قال من الثّنَوِية إن الأجسام نوعان : نور ، وظلمة . وإن الخير من النور ، والشر من الظلمة ، وإن فاعل الخير والصدق لا يفعل الشر والكذب ، وفاعل الشر والكذب لا يفعل الخير والصدق .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الجن .

وسألناهم عن رجل قال : أنا شر وظلمة ، مَنِ القائل لهذا القول ؟ فإن قالوا « هو النور » فقد كذب ، وإن قالوا « هو الظلمة » فقد صدق ، وفى هذا بطلان قولهم إن النور لا يكذب والظلام لا يصدق ، وهذا إلزام لهم على أصولهم ، فأما نحن فإنا لا نثبت النورَ والظلمَةَ فاعلَيْنِ قديمين ، بل نقول : إنهما مخلوقان لا فعل لهما .

واتفق أهل السنة على اختلاف أجناس الأعراض ، وأكفروا النظام فى قوله : إن الأعراض كلها جنس واحد ، وإنها كلها حركات ، لأن هذا يوجبُ عليه أن يكون الإيمان من جنس الكفر ، والعلم من جنس الجهل ، والقول من جنس السكوت ، وأن يكون فعلُ النبىِّ صلى الله عليه وسلم من جنس فعل الشيطان الرجيم ، وينبغى له على هذا الأصل ألا يغضَبَ على من لعنه وشتمه لأن قول القائل « لعن الله النظام » عنده من جنس قوله « رحمه الله » :

واتفقوا على حدوث الأعراض فى الأجسام ، وأكفروا مَنْ زعم من الدهرية أنها كامنة فى الأجسام ، وإنما يظهر بعضها عند كون ضده فى محله .

واتفقوا على أن كل عرض حادث فى محل ، وأن العرض لا يقوم بنفسه ، وأكفروا من قال من المعتزلة البصرية بحدوث إرادة الله سبحانه لا فى محل ، وبحدوث فناء الأجسام لا فى محل ، وأكفروا أبا الهُذَيْل فى قوله : إن قول الله عز وجل للشىء « كُنْ » عَرَضٌ حادثٌ لا فى محل .

واتفقوا على أن الأجسام لا تخلو ولم تخل قطُّ من الأعراض المتعاقبة عليها ، وأكفروا من قال من أصحاب الهَيُولىٰ : إن الهَيُولىٰ كانت فى الأزل خالية من الأعراض ، ثم حدث فيها الأعراض حتى صارت على صورة العالم ، وهذا القول غاية فى الاستحالة ؛ لأن حلول العرض فى الجوهر يغير صفته ولا يزيد فى عدده ، فلو كان هَيُولىٰ العالم جوهراً واحداً لم يصر جواهر كثيرة بحلول الأعراض فيها .

وأجمعوا على وقوف الأرض وسكونها[1] ، وأن حركتها إنما تكون بعارض يعرض لها من زلزلة ونحوها ، خلاف قول من زعم من الدهرية أن الأرض تهوى أبداً ، ولو كانت كذلك لوجب ألا يلحق الحجرُ الذى نلقيه من أيدينا الأرضَ أبداً ، لأن الخفيف لا يلحق ما هو أثقل منه فى انحداره .

وأجمعوا على أن الأرض متناهية الأطراف من الجهات كلها ، وكذلك

---

(١) قد ثبت بأدلة علمية أن الأرض تدور ، وليس فى القرآن ولا فى السنة الصحيحة نص صريح قاطع لا يقبل التأويل يدل على أنها ليست تدور ، وهذه القضايا التى يذكرها المؤلف فى هذه المسألة ما ورد بها كتاب ولا سنة ، وإنما هى أقوال لبعض أهل النظر يبطلها نظر مثل النظر الذى يثبتها ، وليس فى إثباتها ما يخالف عقيدة الإسلام لا فى جملتها ولا فى تفاصيلها ، لهذا كان القول الحق فى هذه المسألة هو ما تقوم على تأييده أدلة العلم الصحيحة ، وإن خالفت المتعارف المشهور من أقاويل الفلاسفة المتقدمين ، فأما القرآن والسنة فإن ورد فيهما أو فى أحدهما نص صريح قاطع لا يقبل التأويل فى مسألة من المسائل الكونية أخذنا به واعتقدنا — مع ذلك — أنه هو الحق والصواب ، ومحال أن يجىء نص فيهما أو فى أحدهما يخالف ما ثبت ثبوتا قاطعا بأدلة العقل ، إذ لا يتصور من له أدنى مسكة من التفكير أن الدين الذى حفظ للعقل مكانته وأمر باستعماله فى أدق مسائله وندد بمن يهمله أو يجرى فى حياته على خلاف مقتضاه ، محال أن يأتى فى هذا الدين شىء يخالف مقتضى العقول ، نعم المسائل الكونية التى لم ينته العلماء من بحثها ولم يصلوا فيها إلى أمر قاطع ، وإنما يكون ما وصلوا إليه آراء ظنية ، وأفكارا يحتمل أن تثبت كما يحتمل أن يقوم الدليل غدا على عدم صحتها ، هذه الآراء هى التى يتعين على علماء الدين ألا يبتوا فيها برأى ثم ينسبوه إلى الدين ، ومن تفاهة التفكير أن يبدو لأحد العلماء رأى فى مسألة من هذا النوع فينطلق رجال الدين يؤولون فيما بين أيديهم من النصوص لتطابق هذا الرأى قبل أن يثبت بقواطع الأدلة . وهذا القدر كاف الآن ، إذ ليس من غرضنا أن نكتب بحثا وافيا نضرب فيه المثل ونسرد النصوص المؤيدة لما نذهب إليه . والله الموفق .

السماء متناهية الأقطار من الجهات الست ، خلاف قول مَنْ زعم من الدهرية أنه لا نهاية للأرض من أسفل ولا من اليمين واليسار ولا من خلف ولا من أمام ، وإنما نهايتها من الجهة التي تلاقي الهواء من فوقها . وزعموا أن السماء أيضاً متناهية من تحتها ، ولا نهاية لها من خمس جهات سوى جهة السفل ، وبطلان قولهم ظاهر من جهة عَوْد الشمس إلى مشرقها كل يوم ، وقطعها جرم السماء وما فوق الأرض في يوم وليلة . ولا يصح قَطْعُ مالا نهاية لها من المسافة في الأمـكنة في زمان متناه .

وأجمعوا على أن السموات سبعُ طباقٍ ، خلاف قول من زعم من الفلاسفة والمنجمين أنها تسع ، وأجمعوا أنها ليست بكرية تدور حول الأرض ، خلاف من زعم أنها كُرَاتٌ بعضُها في جوف بعض ، وأن الأرض في وسطها كمركز الـكرة في جوفها . ومَنْ قال بهذا لم يثبت فوق السموات عرشا ، ولا ملائكة ، ولا شيئاً مما نثبته موجوداً فوق السموات .

وأجمعوا أيضاً على جواز الفَنَاء على العالم كله من طريق القدرة والإمكان ، وإنما قالوا بتأبيد الجنة ، وتأبيد جهنم وعذابها من طريق الشرع ، وأجازوا أيضاً فناء بعض الأجسام دون بعض ، وأكفروا أبا الهذَيْل بقوله بانقطاع نعيم الجنة وعذاب النار ، وأكفروا مَنْ قال من الجَهْمية بفناء الجنة والنار ، وأكفروا الجُبَّائي وابنَه أبا هاشم في قولهما : إن الله لا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع إبقاء بعضها ، وإنما يقدر على إفناء جميعها بفناء يخلقه لا في محل .

* * *

٣ — وقالوا في الركن الثالث — وهو الـكلام في صانع العالم وصفاته الذاتية التي استحقها لذاته — إن الحوادث كلَّها لابدَّ لها من محدِث صانع ، وأكفروا

ثُمامة وأتباعه من القَدَرية فى قولهم : إن الأفعال المتولِّدة لا فاعل لها .

وقالوا : إن صانع العالم خالق الأجسام والأعراض ، وأكفروا معمراً وأتباعه من القَدَرية فى قولهم : إن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض ، وإنما خلق الأجسام ، وإن الأجسام هى الخالقة للأعراض فى أنفسها .

وقالوا : إن الحوادث قبل حدوثها لم تكن أشياء ولا أعيانا ، ولا جواهر ولا أعراضا ، على خلاف قول القَدَرية فى دعواها أن المعدومات فى حال عدمها أشياء ، وقد زعم البصريون منهم أن الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضا ، وقول هؤلاء يؤدِّى إلى القول بقدم العالم ، والقول الذى يؤدِّى إلى الكفر كفر فى نفسه .

وقالوا : إن صانع العالم قديم لم يزل موجوداً ، على خلاف قول المجوس فى قولهم بصانعين : أحدهما شيطان محدَثٌ ، وخلاف قول الغُلاَة من الروافض الذين قالوا فى علىّ : إنه جوهر مخلوق محدث ، لكنه صار إلهاً صانعاً بحلول روح الإله فيه ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقالوا بنفى النهاية والحدّ عن صانع العالم ، على خلاف قول هشام بن الحكم الرافضى فى دعواه أن معبوده سبعةُ أشبار بشبر نفسه ، وخلاف قول مَنْ زعم من الكرامية أنه ذو نهاية من الجهة التى يُلاقى منها العرش ، ولا نهاية له من خمس جهات سواها .

وأجمعوا على إحالة وَصْفه بالصورة والأعضاء ، على خلاف قول من زعم من غُلاَة الروافض ومن أتباع داود الجواربى أنه على صورة الإنسان ، وقد زعم هشام بن سالم الجواليقى وأتباعُه من الرافضة أن معبودهم على صورة الإنسان ، وعلى رأسه وَفْرَة سوداء ، وهو نور أسود ، وأن نصفه الأعلى مُجَوَّف ونصفه الأسفل مُصْمَت ، وخلاف قول المغيرية من الرافضة فى دعواهم أن أعضاء معبودهم

على صُورة حروف الهجاء ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أنه لا يَحْويه مكان ، ولا يجرى عليه زمان ، على خلاف قول مَنْ زعم من الهشامية والكرامية أنه مماسّ لعرشه ، وقد قال أمير المؤمنين على رضى الله : إن الله تعالى خلق العرش إظهاراً لقدرته لا مكاناً لذاته ، وقال أيضاً : قد كان ولا مكان ، وهو الآن على ما كان .

وأجمعوا على نفى الآفات والغموم والآلام واللذّات عنه ، وعلى نفى الحركة والسكون عنه ، على خلاف قول الهاشمية من الرافضة فى قولها بجواز الحركة عليه ، وفى دعواهم أن مكانه حَدَثَ من حركته ، وخلاف قول مَنْ أجاز عليه التعب والراحة والغم والسرور والمَلاَلة كما حكى عن أبى شعيب[1] الناسك ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمعوا على أن الله تعالى غنىّ عن خلقه ، لا يجتلب بخلقه إلى نفسه نفعا ، ولا يدفع بهم عن نفسه ضرراً ، وهذا خلاف قول المجوس فى دعواهم أن الله إنما خلق الملائكة ليدفع بهم عن نفسه أذى الشيطان وأذى أعوانه .

وأجمعوا على أن صانع العالم واحد ، على خلاف قول الثّنَوية بصانعين قديمين ، أحدهما : نور ، والآخر ظلمة ، وخلافُ قول المجوس بصانعين ، أحدهما : إله قديم اسمه عندهم يزدان ، والآخر شيطان رجيم اسمُه أهرمن ، وخلاف قول المفوضة من غُلاَة الروافض فى أن الله تعالى فَوَّض تدبير العالم إلى علىّ ؛ فهو الخالق الثانى ، وخلاف قول الخابطية من القَدَرية أتباع أحمد بن خابط فى قولهم :

---

(١) لم يتيسر لى الوقوف على أخبار أبى شعيب الناسك هذا رغم طويل البحث ، وإن كنت قد عثرت على كثير ممن يقال له « أبو شعيب » فإنى لست على ثبت من أن أحدهم بعينه هو المراد للمؤلف .

إن الله تعالى فوّضَ تدبير العالم إلى عيسى بن مريم ، وإنه هو الخالق الثانى ، وقد استقصينا وجوه دلائل الموحدين على توحيد الصانع فى كتاب « الملل والنحل » .

* * *

٤ — وقالوا فى الركن الرابع — وهو الكلام فى الصفات القائمة بالله عز وجل — إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفاتٌ له أزلية ونعوت له أبدية .

وقد نَفَتِ المعتزلة عنه جميعَ الصفات الأزلية ، وقالوا : ليس له قدرة ، ولا علم ولا حياة ، ولا رؤية ، ولا إدراك للمسموعات ، وأثبتوا له كلاماً محدَثاً ، ونَفَى البغداديون عنه الإرادة ، وأثبت البصريون منهم له إرادة حادثة لا فى محل .

وقلنا لهم : فى نفى الصفة نفى الموصوف ، كما أن فى نفى الفعل نفى الفاعل ، وفى نفى الكلام نفى المتكلم .

وأجمع أهل السنة على أن قُدْرَةَ الله تعالى على المقدورات كلها قدرةٌ واحدةٌ يَقْدِر بها على جميع المقدورات على طريق الاختراع دون الاكتساب ، خلاف قول الكرامية فى دعواها أن الله تعالى إنما يقدر بقدرته على الحوادث التى تحدث فى ذاته ، فأما الحوادث الموجودة فى العالم فإنما خَلَقها الله تعالى بأقواله لا بقدرته ، وخلاف قول البصريين من القَدَرية فى دعواها أن الله سبحانه لا يقدر على مقدورات عباده ، ولا على مقدورات سائر الحيوانات .

وأجمع أهل السنة على أن مقدورات الله تعالى لا تَفْنَى ، خلاف قول أبى الهُذَيْل وأتباعه من القَدَرية فى دعواهُ أن قدرة الله تعالى تنتهى إلى حال تفنى بمقدوراته فيها ، ولا يقدر بعدها على شىء ، ولا يملك حينئذٍ لأحد على ضر

ولا نفع ، وزعم أن أهل الجنة وأهل النار فى تلك الحال يبقون جموداً فى سكون دائم ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وقد زعم الأسوارىُّ وأتباعُه من المعتزلة أن الله تعالى إنما يقدر على أن يفعل ما قد علم أنه يفعله ، فأما ما علم أنه لا يفعله أو أخبر عن نفسه بأنه لا يفعله فإنه لا يقدَر على فعله ، تعالى الله عن قوله علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن علم الله تعالى واحد يعلم به جميع المعلومات على تفاصيلها ، من غير حس ولا بديهة ولا استدلال عليه .

وزعم معمر وأتباعه من القَدَرية أن الله تعالى لا يقال : إنه عالم بنفسه ، ومن العجائب عالم بغيره ، ولا يكون عالماً بنفسه .

وزعم قوم من الرافضة أن الله تعالى لا يعلم الشىء قبل كونه .

وزعم زُرَارة بن أَعْيَنَ وأتباعه من الرافضة أن علم الله تعالى وقدرته وحياته وسائر صفاته حوادث ، وأنه لم يكن حياً ولا قادراً ولا عالما حتى خلق لنفسه حياة وقدرة وعلما وإرادة وسمعا وبَصَراً .

وأجمعوا على أن سمعه وبصره مُحيطان بجميع المسموعات والمرئيات ، وأن الله تعالى لم يزل رائياً لنفسه ، وسامعا لكلام نفسه . وهذا خلافُ قول القَدَرية البغدادية فى دعواهم أن الله تعالى ليس براء ولا سامع على الحقيقة ، وإنما يقال : يرى ويسمع ، على معنى أنه يعلم المرئى والمسموع ، وخلافُ قول المعتزلة فى دعواها أن الله تعالى يرى غيره ولا يرى نفسه ، وخلاف قول الجُبّائى فى فَرْقه بين السميع والسامع ، وبين البصير والمبصر ، حتى قال : إنه كان فى الأزل سميعاً بصيراً ، ولم يكن فى الأزل سامعاً ولا مبصراً ، وهذا الفرق يمكن عكسه عليه فلا يجد من لزوم عكسه انفصالا .

وأجمع أهْلُ السنة على أن الله تعالى يكون مرئيا للمؤمنين فى الآخرة ، وقالوا

بجواز رؤيته فى كل حال ولكل حى من طريق العقل ، ووجوب رؤيته للمؤمنين خاصة فى الآخرة من طريق الخبر ، وهذا خلافُ قول مَنْ أحال رؤيتَهُ من القَدَرية والجَهْمية ، وخلافُ قول من زعم أنه يرى فى الآخرة بحاسة سادسة ، كما ذهب إليه ضِرار بن عمرو ، وخلافُ قول من زعم أن الكَفَرَة أيضا يرونه كما قال ابنُ سالمٍ[1] البصرى ، وقد استقصينا مسائل الرؤية فى كتاب مفرد .

وأجمع أهلُ السنة على أن إرادة الله تعالى مشيئتُهُ واختياره ، وعلى أن إرادته للشيء كراهة لعدمه ، كما قالوا : إن أمْرَه بالشيء نهيٌ عن تركه ، وقالوا أيضا : إن إرادته نافذة فى جميع مُرَاداته على حسب علمه بها ، فما علم كونَه [أراد كونه] فى الوقت الذى علم أنه يكون فيه ، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون ، وقالوا : إنه لا يحدث فى العالم شيء إلا بإرادته ، ماشاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وزعمت القَدَرية البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن ، وقد كان ما لم يشأ . وهذا القولُ يؤدِّى إلى أن يكون مقهوراً مكرهاً على حدوث ما كره حدوثه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأجمع أهل السنة على أن حياة الإلٰه سبحانه بلا روح ولا اغتذاء ، وأن الأرواح كلها مخلوقة ، على خلاف قول النصارى فى دعواها قدم أبٍ وابن وروح .

---

(١) يذكر باسم «ابن سالم» رجل وابنه ، أما الرجل فهو أبو عبد الله : محمد بن سالم، تلميذ سهل التسترى، وأما ابنه فهو أبو الحسن: أحمد بن محمد بن سالم، ولهما أتباع أطلقوا عليهم اسم « السالمية » وكانوا يجمعون بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية ، وينسب إلى هذه الطائفة أبوطالب المكى وأبوالحكم ابن برجان ، ولهذه الطائفة ذكر فى كتاب اللمع لأبى نصر السراج (ص ٤٧٢ و ٤٧٦) وفى كتاب منهاج السنة لابن تيمية (٣٨/١ بولاق – ١٠٧/١ ط المدنى) وكانت وفاة أحمد بن محمد بن سالم بعد سنة خمسين ومائتين (شذرات الذهب ٣٦/٣ – والعبر : ٢٢٠/٢) .

وأجمعوا على أن الحياة شرط فى العلم والقدرة والإرادة والرؤية والسمع ، وأن مَنْ ليس بحيّ لا يصح أن يكون عالما قادراً مريداً سامعا مُبْصِراً ، وهذا خلافُ قول الصالحى وأتباعه من القَدَرية فى دعواهم جوازَ وجود العلم والقدرة والرؤية والإرادة فى الميت .

وأجمعوا على أن كلام الله عز وجل صفة له أزلية ، وأنه غيرُ مخلوق ولا مُحْدَث ولا حادث ، على خلاف قول القَدَرية فى دعواهم أن الله تعالى خلق كلامه فى جسم من الأجسام ، وخلاف قول الكَرَّامية فى دعواهم أن أقواله حادثة فى ذاته ، وخلاف قول أبى الهُذَيل : إن قوله للشىء « كن » لا فى محل وسائر كلامه محدَث فى أجسام .

وقلنا : لا يجوز حدوث كلامه فيه لأنه ليس بمحل للحوادث ، ولا فى غيره لأنه يوجب أن يكون غيره به متكلما آمراً ناهيا ، ولا فى غير محل ، لأن الصفة لا تقوم بنفسها ، فبطل حدوثُ كلامه ، وصح أنه صفة له أزلية .

* * *

٥ ـ وقالوا فى الركن الخامس ـ وهو الكلام فى أسماء الله تعالى وأوصافه ـ إن مَأْخَذَ أسماء الله تعالى التوقيفُ عليها : إما بالقرآن ، وإما بالسنة الصحيحة ، وإما بإجماع الأمة عليه ، ولا يجوز إطلاق اسم عليه من طريق القياس . وهذا خلاف قول المعتزلة البصرية فى إجازتها إطلاقَ الأسماء عليه بالقياس ، وقد أفرط الجُبّائى فى هذا الباب حتى سمى الله مطيعا لعبده إذا أعطاه مراده ، وسماه مُحْبِلا للنساء إذا خَلَق فيهن الحبل ، وضللته الأمة فى هذه الجسارة التى تُورِثه الخسارة .

فقال أهل السنة : قد جاءت السنةُ الصحيحة بأن لله تعالى تسعة وتسعين اسْماً ، وأن مَنْ أحصاها دخل الجنة ، ولم يرد بإحصائها ذكر عددها والعبارة

عنها ، فإن الكافر قد يذكرها حاكياً لها ولا يكون من أهل الجنة ، وإنما أراد بإحصائها العلم بها واعتقاد معانيها ، من قولهم « فلان ذو حَصاة و إحصاء » إذا كان ذا علم وعَقْل .

وقالوا : إن أسماء الله تعالى على ثلاثة أقسام .

(١) قسم منها يدلّ على ذاته كالواحد ، والغنى ، والأول ، والآخر ، والجليل ، والجميل ، وسائر ما استحقّه من الأوصاف لنفسه .

(٢) وقسم منها يفيد صفاته الأزلية القائمة بذاته ، كالحيّ ، والقادر ، والعالم ، والمريد ، والسميع ، والبصير ، وسائر الأوصاف المشتقّة من صفاته القائمة بذاته .

وهذا القسم من أسمائه مع القسم الذى قبله لم يزل الله تعالى بهما موصوفاً ، وكلاهما من أوصافه الأزلية .

(٣) وقسم منها مشتق من أفعاله ، كالخالق ، والرازق ، والعادل ، ونحو ذلك .

وكل اسم اشتقّ من فعله لم يكن موصوفاً به قبل وجود أفعاله .

وقد يكون من أسمائه ما يحتمل معنيين ، أحدهما : صفة أزلية ، والآخر : فعل له ، كالحكيم : إن أخذناه من الحكمة التى هى العلم كان من أسمائه الأزلية ، و إن أخذناه من إحكام أفعاله وإتقانها كان مشتقاً من فعله ولم يكن من أوصافه الأزلية

* * *

٦ ـ وقالوا فى الركن السادس ـ وهو الكلام فى عَدْلِ الإلهِ سبحانه وحكمته ـ إن الله سبحانه خالق الأجسام والأعراض خيرها وشرها ، وإنه خالق أكساب العباد ، ولا خالق غير الله .

وهذا خلاف قول من زعم من القَدَرية أن الله تعالى لم يخلق شيئا من أكساب العباد ، وخلافُ قول الجهمية : إن العباد غير مكتسبين ولا قادرين على

لأكسابهم ، فمن زعم أن العباد خالقون لأكسابهم فهو قدرى مُشْرِك بربه لدعواه أن العباد يخلقون مثل خَلْق الله من الأعراض التى هى الحركات والسكون فى العلوم والإرادات والأقوال والأصوات ، وقد قال الله عز وجل فى ذم أصحاب هذا القول : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لله شُرَكاء خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فتشابه الخَلْقُ عليهم ؟ قل : الله خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار ﴾ (١) ، ومن زعم أن العبد لا آستطاعة له على الكسب وليس هو بفاعل ولا مكتسب فهو جَبْرِى ، والعدلُ خارج عن الجبر والقدر ، ومن قال « إن العبد مكتسب لعمله والله سبحانه خالق لكسبه» فهو سنى عَدْلى منزه عن الجبر والقدر .

وأجمع أهلُ السنة على إبطال قول أصحاب التولُّد فى دعواهم أن الإنسان قد يفعل فى نفسه شيئاً يتولد منه فعلٌ فى غيره ، وهذا خلافُ قول أكثر القَدَرية بأن الإنسان قد يفعل فى غيره أفعالا تتولّد عن أسباب يفعلها فى نفسه ، وخلافُ قول مَنْ زعم من القَدَرية أن المتولدات أفعالٌ لا فاعل لها كما ذهب إليه ثمامة .

وأجمعوا على أن الإنسان يصح منه اكتساب الحركة والسكون والإرادة والقول والعلم والفكر ، وما يجرى مجرى هذه الأعراض التى ذكرناها ، وعلى أنه لايصح منه اكتسابُ الألوان والطعوم والروائح والإدراكات ، على خلاف قول بشر بن المعتمر وأتباعه من المعتزلة فى دعواهم أن الإنسان قد يفعل الألوان والطعوم والروائح على سبيل التولد ، وزعموا أيضا أنه يصحُّ منه فعل الرؤية فى العين ، وفعل إدراك المسموع فى محل السمع ، وأفْحَشُ من هذا قول معمر القَدَرىّ بأن الله تعالى لم يخلق شيئاً من الأعراض، وأن الأعراض كلّها من أفعال الأجسام ، وكفاه بهذه الضلالة خِزْيا .

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الرعد

وقال أهل السنة : إن الهداية من الله تعالى على وجهين :

أحدهما : من جهة إبانة الحق ، والدعاء إليه ، ونَصْب الأدلة عليه ، وعلى هذا الوجه يصح إضافة الهداية إلى الرسل و إلى كل داع إلى دين الله عز وجل لأنهم يُرْشِدون أهلَ التكليف إلى الله تعالى ، وهذا تأويلُ قول الله عز وجل فى رسوله صلى الله عليه وسلم : ﴿ وإِنَّكَ لَتَهْدِى إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١) أى تدعو إليه .

والوجه الثانى : من جهة أن هداية الله سبحانه لعباده خَلْقُ الاهتداء فى قلوبهم ، كما ذكره فى قوله : ﴿ فَمَن يُرِدِ الله أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَه ضَيقاً حَرِجًا ﴾ (٢) وهذا النوع من الهداية لايقدر عليه إلا الله تعالى .

والهداية الأولى من الله تعالى شاملةٌ لجميع المكلفين ، والهداية الثانية من خاصَّةِ المهتدين ، وفى تحقيق ذلك نَزَلَ قولُ الله تعالى : ﴿ وَاللهُ يَدْعُو إِلَى دارِ السَّلَامِ ، ويَهْدِى مَنْ يَشاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٣)

والإضلال من الله تعالى عند أهل السنة على معنى خَلْق الضلال فى قلوب أهل الضلال ، كقوله ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّه يَجْعَلْ صَدْرَه ضيقاً حرجاً ﴾ (٤) .

وقالوا : مَنْ أضلَّه الله فبعَدْلِه ، ومن هَدَاه فبفضله ، وهذا خلاف قول القَدَرية فى دعواها أن الهداية من الله تعالى على معنى الإرشاد والدعاء إلى الحق وليس إليه من هداية القلوب شىء ، وزعموا أن الإضلال منه على وجهين :

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٥ من سورة يس .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة الأنعام .

أحدهما : التسمية بأن يسمى الضُّلَّال ضُلالا ، والثانى : على معنى جزاء أهل الضلال على ضلالتهم ، ولو صح ما قالوا لوجب أن يقال : إنه أضَلَّ الكافرين لأنه سماهم ضالين ، ولوجب أن يقال : إن إبليسَ أضلَّ الأنبياء المؤمنين لأنه سماهم ضالين ، ولزمهم أن يكون مَنْ أقام الحدودَ على الزُّناة والسارقين والمرتدين مُضِلاًّ لهم ، لأنه قد جازاهم على ضلالتهم ، وهذا فاسد ، فما يؤدى إليه مثله .

وقال أهل السنة فى الآجال : إن كلَّ مَنْ مات حَتْفَ أنفِه أو قتل فإنما مات بأجَلِه الذى جعله الله أجلا لعمره ، والله تعالى قادر على إبقائه والزيادة فى عمره ، لكنه متى لم يُبْقِهِ إلى مدة لم تكن المدة التى لم يبقه إليها أجلا له . وهذا كما أن المرأة التى لم يتزوجها قبل موته لم تكن امرأة له وإن كان الله سبحانه قادرا على أن يزوجها من قبل موته ، وهذا خلافُ قول مَنْ زعم من القدرية أن المقتول مقطوعٌ عليه أجَله ، وخلافُ قول من زعم منهم أن المقتول ليس بميت ، وجحد فائدة قول الله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾[1] وهذهِ بدعة ذهب إليها الكعبى ، وكفى بها خزيا .

وقال أهل السنة فى الأرزاق بما هى عليه الآن وإن كل من أكل شيئاً أو شربه فإنما تناوَلَ رزقَه ، حلالاً كان أو حراما ، على خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية أن الإنسان قد يأكل رزق غيره .

وقالوا فى ابتداء التكليف : إن الله تعالى لو لم يكلف عباده شيئا كان عَدْلا منه ، وهذا خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية أنه لو لم يكلفهم لم يكن حكيما .

وقالوا : لو زاد فى تكليف العباد على ما كلفهم أو نقصَ بعض ما كلفهم

---

(١) هذه قطعة من الآية ١٨٥ من سورة آل عمران ، ومن الآية ٣٥ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٥٧ من سورة العنكبوت .

كان جائزاً ، على خلاف قول من أبى ذلك من القدَرية .

وكذلك لولم يخلق الخلْقَ لم يلزمه بذلك خروجٌ عن الحكمة ، وكان السابق حينئذ فى علمه أنه لا يخلق

وقالوا : لو خلق الله تعالى الجمادات دون الأحياء جاز ذلك منه ، على خلاف قول من قال من القَدَرية : إنه لو لم يخلق الأحياء لم يكن حكيما .

وقالوا : لو خلق الله تعالى عباده كلهم فى الجنة لكان ذلك فضلا منه ، على خلاف قول من زعم من القَدَرية أنه لو فعل ذلك لم يكن حكيما ، وهذا حَجْر منهم على الله سبحانه ، ونحن لانرى الحجْر عليه ، بل نقول : له الأمر والنهى ، وله القضاء يفعل مايشاء ويحكم مايريد .

* * *

٧ ــ وقالوا فى الركن السابع ــ المفروض فى النبوة والرسالة ــ إثباتُ الرسل من الله تعالى إلى خلقه ، على خلاف قول البراهمة المنكرين لهم مع قولهم بتوحيد الصانع .

وقالوا فى الفرق بين الرسول والنبي : إن كلّ من نزل عليه الوحْيُ من الله تعالى على لسان مَلَك من الملائكة وكان مؤيَّداً بنوع من الكرامات الناقضة للعادات فهو نبى ، ومَنْ حصلت له هذه الصفة وخصّ أيضا بشرع جديد أو بنسخ بعض أحكام شريعة كانت قبله فهو رسول .

وقالوا : إن الأنبياء كثير ، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، وأول الرسل أبو جميع البَشَر وهو آدم عليه السلام ، وآخرهم محمد صلى الله عليه وسلم ، على خلاف قول المجوس فى دعواهم أبو جميع البشر كيومرث الملقب بكلشاه ، وخلاف قولهم : إن آخر الرسل زرادشت ، وخلاف قول مَنْ زعم من الخرمية أن الرسل تَتْرَى لا آخرلهم .

وقالوا بنبوة موسى فى زمانه ، خلاف قول منكريه من البراهمة ، والمانوية الذين أنكروه مع إقرار المانوية بعيسى عليه السلام .

وقالوا بنبوة عيسى عليه السلام ، على خلاف قول منكرية من اليهود والبراهمة .

وأنكروا قتل عيسى ، وأثبتوا رفعه إلى السماء ، وقالوا : إنه ينزل إلى الأرض بعد خروج الدجّال ، فيقتل الدجال ، ويقتل الخنزير ، ويريق الخمور ، ويستقبل فى صلاته الكعبة ، ويؤيد شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، ويحيى ما أحياه القرآن ، ويميت ما أماته القرآن .

وقالوا بتكفير كل متنبىء ، سواء كان قبل الإسلام كزرادشت ويوراسف ومانى وديصان ومرقيون ومزدك ، أو بعده كمسيلمة وسجاح والأسود بن يزيد العنسى وسائر من كان بعدهم من المتنبئين .

وقالوا بتكفير من ادّعى للأنبياء الإلهية ، أو ادعى للأئمة بنبوة أو إلهية ، كالسّبئية ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والخطّابية ، ومن جرى مجراهم .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الملائكة ، على خلاف قول الحسين بن الفضل مع أكثر القدرية بتفضيل الملائكة على الأنبياء .

وقالوا بتفضيل الأنبياء على الأولياء من أمم الأنبياء ، على خلاف قول من زعم أن فى الأولياء من هو أفضل من الأنبياء .

وقالوا بعصمة الأنبياء عن الذنوب ، وتأوّلوا ما روى عنهم من زلاتهم على أنها كانت قبل النبوة ، على خلاف قول من أجاز عليهم الصغائر ، وخلاف قول الهشامية من الروافض الذين أجازوا عليهم الذنوب مع قولهم بعصمة الإمام من الذنوب .

* * *

٨ ـ وقالوا فى الركن الثامن ـ المضاف إلى المعجزات والكرامات ـ إن المعجزة أمر يظهر بخلاف العادة على يَدَىْ مُدَّعى النبوة ، مع تحدّيه قومَه بها ، ومع عجز قومه عن معارضته بمثلها ، على وجه يدل على صدقه فى زمان التكليف

وقالوا : لابد للنبى من معجزة واحدة تدلُّ على صدقه ، فإذا ظهرت عليه معجزة واحدة تدلُّ على صدقه وعجزوا عن معارضته بمثلها فقد لزمتهم الحجة ، فى وجوب تصديقه ، ووجوب طاعته ، فإن طالبوه بمعجزة سواها فالأمر إلى الله عز وجل : إن شاء أيده بها ، وإن شاء عاقب المطالبين له بها لتركهم الإيمان بمن قد ظهرت دلالة صدقه ، وهذا خلافُ قول من زعم من القَدَرية أن النبي عليه الصلاة والسلام لا يحتاج إلى معجزة أكثر من استقامة شريعته كما ذهب إليه ثمامة .

وقالوا : الصادق فى دعوى النبوة يجوز ظهورُ معجزة التصديق عليه ، ولا يجوز ظهور معجزة التصديق على المتنبى فى دعوى النبوة ، ويجوز أن يُظْهر عليه معجزةً تدل على كذبه كنطق شجرة أو عضو من أعضائه بتكذيبه .

وقالوا : يجوز ظهور الكرامات على الأولياء ، وجعلوها دلالةً على الصدق فى أحوالهم كما كانت معجزات الأنبياء دلالة على صدقهم فى دعاويهم .

وقالوا : على صاحب المعجزة إظهارها والتحدِّى بها ، وصاحب الكرامات لايتحدَّى بها غيره ، وربما كتمها ، وصاحب المعجزة مأمون العاقبة ، وصاحب الكرامة لا يأمن تغير عاقبته كما تغيرت عاقبة بَلْعَم بن باعورا بعد ظهور كراماته ، وأنكرت القَدَرية كرامات الأولياء ، لأنهم لم يجدوا من فرقهم ذا كرامة .

وقالوا بإعجاز القرآن فى نَظْمه ، على خلاف قول من زعم من القَدَرية أن لا إعجاز فى نظم القرآن كما ذهب إليه النَّظَّام .

وقالوا : من معجزات محمد صلى الله عليه وسلم انشقاق القمر ، وتسبيح الحصا

فى يده ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وإشباعه الخلقَ الكثير من الطعام اليسير ، ونحو ذلك كثير ، وقد خالف النظّام وأتباعه من القدرية ذلك .

* * *

٩ ـ وقالوا فى الركن التاسع ـ المضاف إلى أركان شريعة الإسلام : إن الإسلام مبنى على خمسة أركان : شهادة أن لا إلهَ إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، و إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت الحرام .

وقالوا : مَنْ أسْقَط وجوبَ ركن من هذه الأركان الخمسة أوتأولها على معنى مُوَالاة قوم كما تأولت عليها المنصورية والجناحية من غلاة الرافضة فهو كافر .

وقالوا فى الصلوات المفروضة : إنها خمسٌ ، وأكفروا مَنْ أسقط وجوبَ بعضها ، وكان مسيلمة الكذاب قد أسقط وجوبَ صلاتى الصبح والمغرب ، وجعل سقوطها مهراً لامرأته سجاحِ المتنبئة فكفر وألحد .

وقالوا بوجوب عَقْد صلاة الجمعة ، وأكفروا من الخوارج والروافض مَنْ قال : لا جمعة اليوم حتى يظهر إمامهم الذى ينتظرونه .

وقالوا بوجوب زكاة الأعيان فى الذهب والورِق ، والإبل ، والبقر ، والغنم إذا كانت هذه الأصناف الثلاثة من النَّعَم سائمةً ، وأوجبوها فى الحبوب المقتاتة التى يزرعها الناسُ ويتخذون منها قوتاً ، وأوجبوها فى ثمار النخيل والأعناب ، فمَنْ قال لا زكاة فى هذه الأشياء التى ذكرناها كفر . ومَنْ أثبت زكاتها فى الجملة وكان خلافه فى نُصُبها على ما اختلف فيه فقهاء الأمة لم يكفر .

وقالوا بوجوب صوم رمضان، وحرموا الفطر فيه إلا بعذر : صغرٍ، أو جنونٍ ، أو مرض ، أو سفر ، أو نحو ذلك من الأعذار .

وقالوا باعتبار شهر الصيام من رؤية هلال رمضان ، أو بكمال شعبان ثلاثين

يوماً ، ولم يفطروا في آخره إلا برؤية هلال شوال ، أو بكمال أيام رمضان ثلاثين يوما ، وضلّلوا من صام من الروافض قبل الهلال بيوم وأفطر قبل الفطر بيوم .

وقالوا بوجوب الحج في العمر مرة واحدة على من استطاع إليه سبيلا ، وأكفروا من أسقط وجوبه من الباطنية، ولم يكفروا من أسقط وجوب العمرة ، لاختلاف الأمة في وجوبها .

وقالوا : من شرط صحة الصلوات: الطهارة ، وسَتْرُ العَوْرة ، ودخولُ الوقت ، واستقبالُ القِبْلة على حسب الإمكان، ومَنْ أسقط اعتبار هذه الشروط أو اعتبار شيء منها مع الإمكان كَفَر .

وقالوا بوجوب الجهاد مع الأعداء للإسلام حتى يُسْلِمُوا أو يُؤَدُّوا الجِزْيَةَ ، ومنهم من لا يجوز قبول الجزية منه .

وقالوا بجواز البيع وتحريم الربا ، وضللوا من أباح الربا بالجملة .

وقالوا بأن الفروج لا تستباح إلا بنكاح صحيح أو ملك يمين ، وأكفروا المبيضة والمحمرة ، والخرمية ، الذين أباحوا الزنى ، وأكفروا أيضاً من تأوله المحرمات على قوم زعم أن مُوَالاتهم حرام .

وقالوا بوجوب إقامة حد الزنى ، والسرقة ، والخمر ، والقَذْف . وأكفروا مَنْ أسقط حد الخمر والرجم من الخوارج .

وقالوا : أصولُ أحكام الشريعة ، الكتابُ ، والسنةُ ، وإجماع السلف ، وأكفروا مَنْ لم ير إجماع الصحابة حجة ، وأكفروا الخوارجَ في ردهم حجج الإجماع والسنن ، وأكفروا من قال من الروافض لا حُجَّةَ في شيء من ذلك ، وإنما الحجة في قول الإمام الذى ينتظرونه ، وهؤلاء اليوم حَيَارَى في التيه ، وكفاهم بذلك خزياً .

* * *

١٠ — وقالوا في الركن العاشر المضاف إلى الأمر والنهي – إن أفعال المكلفين خمسة أقسام : واجب ، ومحظور ، ومسنون ، ومكروه ، ومُباح .

فالواجب : ما أمرَ الله تعالى به على وجه اللزوم ، وتاركُه مستحق للعقاب على تركه .

والمحظور : ما نَهَى الله عنه ، وفاعلُه يستحقُّ العقاب على فعله .

والمسنون : ما يُثاب فاعله، ولا يعاقَب تاركه .

والمكروه : ما يُثاب تاركه ، ولا يعاقب فاعله .

والمباح : ما ليس في فعله ثواب ولا عقاب ، ولا في تركه ثواب ولا عقاب .

وهذا كله في أفعال المكلفين ، فأما أفعال البهائم والمجانين والأطفال فإنها لا توصَفُ بالإباحة والوجوب والحظر بحال .

وقالوا : إن كل ما وجب على المكلف من معرفة أو قولٍ أو فعل فإنما وجبَ عليه بأمر الله تعالى إياه به ، وكل ما حرم عليه فعله فبنهي الله تعالى إياه عنه ، ولو لم يَرِدْ الأمر والنهي من الله تعالى على عباده لم يجب عليهم شيء ولم يحرم عليهم شيء .

وهذا خلاف قول مَنْ زعم من البراهمة والقَدَرية أن التكليف يتوجَّه على العاقل بخاطرين يخطران بقلبه .

أحدهما : من قبل الله سبحانه يَدْعوه به إلى النظر والاستدلال .

والآخر : من قبل الشيطان يدعوه به إلى العصيان ، ويَنْهاه به عن طاعة الخاطر الأول .

وهذا يوجب عليهم أن يكون ذلك الشيطان مكلفاً بخاطرين ، أحدهما : من قبل الله تعالى ، والآخر : من قبل شيطان آخر ، ثم يكون القول في الشيطان الآخر كالقول في الأول ، حتى يتسلسل ذلك بشياطينَ لا إلى نهاية، وهذا محال، وما يُؤَدِّي إلى المحال محال .

* * *

١١ ـ وقالوا فى الركن الحادى عشر ـ المضاف إلى فناء العباد وأحكامهم فى المعاد ـ إن الله سبحانه قادر على إفناء جميع العالم جملة ، وعلى إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها ، خلاف قول مَنْ زعم من القَدَرية البصرية أنه يقدر على إفناء كل الأجسام بفناء يخلقه لا فى محل ، ولا يقدر على إفناء بعض الأجسام مع بقاء بعضها .

وقالوا : إن عز وجل يعيد فى الآخرة الناسَ وسائرَ الحيوانات التى ماتت فى الدنيا ، وهذا خلاف قول مَنْ زعم أنه إنما يعيد الناسَ دون الأحياء الباقين.

وقالوا بخَلْق الجنة والنار ، خلاف قول من زعم أنهما غير مخلوقتين .

وقالوا بدَوَام نعيم الجنة على أهلها ، ودوام عذاب النار على المشركين والمنافقين ، خلاف قول من زعم أنهما يَفْنَيَانِ كما زعم جَهْم ، وخلاف قول أبى الهذَيْل القَدَرى بفناء مقدورات الله تعالى فيهما وفى غيرهما .

وقالوا بأن الخلود فى النار لا يكون إلا للكَفَرَة ، على خلاف قول القَدَرية والخوارج بتخليد كل من دخل النار فيها .

وقالوا بأن القَدَرية والخوارج يخلَّدون فى النار ولا يخرجون منها ، وكيف يغفر الله تعالى لمن يقول : ليس لله أن يغفر ويُخْرِج من النار مَنْ دخلها ؟

وقالوا بإثبات السؤال فى القبر ، وبعذاب القبر لأهل العذاب ، وقطعوا بأن المنكرين لعذاب القبر يعذبون فى القبر .

وقالوا بالحَوْض ، والصراط ، والميزان ، ومَنْ أنكر ذلك حُرِمَ الشربَ من الحوض ، ودحضت قدمُهُ من الصراط إلى نار جهنم .

وقالوا بإثبات الشفاعة من النبى صلى الله عليه وسلم ، ومن صُلَحاء أمته ، للمذنبين من المسلمين ، ولمن كان فى قلبه ذَرَّةٌ من الإيمان ، والمنكرون للشفاعة يُحْرمون الشفاعة .

* * *

١٢ ـ وقالوا فى الركن الثانى عشر ـ المضاف إلى الخلافة والإمامة ـ إن الإمامة فرض واجب على الأمة لأجل إقامة الإمام ، ينصب لهم القُضَاة والأمناء ويضبط ثغورهم ، ويُغْزِى جيوشهم ، ويَقْسِم الفَىْء بينهم ، وينتصف لمظلومهم من ظالمهم .

وقالوا : إن طريق عقد الإمامة للامام فى هذه الأمة الاختيار بالاجتهاد .

وقالوا : ليس من النبى صلى الله عليه وسلم نصٌّ على إمامة واحد بعينه ، على خلاف قول من زعم من الرافضة أنه نصَّ على إمامة على رضى الله عنه نصاً مقطوعاً بصحته ، ولو كان كما قالوه لنقل ذلك نقل مثله ، ولا ينفصل من ادَّعى ذلك فى علىٍّ مع عدم التواتر فى نقله ممن أدعى مثله فى أبى بكر أو غيره مع عدم النقل فيه .

وقالوا : من شرط الإمامة النسبُ من قريش ، وهم : بنو النَّضْر بن كنانة ابن خُزَيمة بن مُدْركة بن إلياس بن مُضَر بن نزار بن مَعَدّ بن عَدْنان ، على خلاف قول من زعم من الضِّرَارية أن الإمامة تصلح فى جميع أصناف العرب وفى الموالى والعجم ، وخلاف قول الخوارج بإمامة زعمائهم الذين كانوا من ربيعة وغيرهم ، كنافع بن الأزرق الحنفى ، ونَجْدَة بن عامر الحنفى ، وعبد الله ابن وَهْب الراسبى ، وحُرْقُوص بن زهير البجلى ، وشَبيب بن يزيد الشيبانى ، وأمثالهم ، عنادا منهم لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « الأئمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » .

وقالوا : من شرط الإمام : العلم ، والعَدَالة ، والسياسة ، وأوْجَبُوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد فى الأحكام الشرعية ، وأوجبوا من عدالته أن يكون ممن يجوز حكم الحاكم بشهادته ـ وذلك بأن يكون عَدْلاً فى دينه ، مُصْلحاً لماله وحاله ، غير مرتكب لكبيرة ولا مُصِرّ على صغيرة ، ولا تارك للمروءة فى جل أسبابه ـ وليس من شرطه العصمة من الذنوب كلها ،

خلاف قول مَنْ زعَم من الإمامية أن الإمام يكون معصوما من الذنوب كلها ، وقد أجازوا له فى حال التَّقيَّة أن يقول « لست بإمام» وهو إمام ، وقد أباحوا له الـكذبَ فى هذا مع قولهم بعصمته من الـكذب .

وقالوا : إن الامامة تنعقد بمن يعقدها لمن يصلح للإمامة ، إذا كان العاقد من أهل الاجتهاد والعدالة .

وقالوا : لا تصحُّ الإمامة إلا لواحد فى جميع أرض الإسلام ، إلا أن يكون بين الصقعين حاجز من بحر أو عدو لا يُطَاق ، ولم يَقْدر أهل كل واحد من الصقعين على نصرة أهل الصقع الآخر ، فحينئذٍ يجوز لأهل الصقع عَقْدُ الإمامة لواحد يصلح لها منهم .

وقالوا بإمامة أبى بكر الصديق بعد النبى صلى الله عليه وسلم ، خلاف قول مَنْ أثبتها لعلى وحده من الرافضة ، وخلاف قول الراوندية الذين أثبتوا إمامة العباس بعده .

وقالوا بتفضيل أبى بكر، وعمر ، على مَنْ بعدهما ، وإنما اختلفوا فى التفاضل بين على وعثمان رضى الله عنهما .

وقالوا بموالاة عثمان ، وتبرءوا ممن أكفره .

وقالوا بإمامة علىٍّ فى وقته ، وقالوا بتصويب علىٍّ فى حروبه بالبصرة ، وبصِفِّين ، و بنهروان .

وقالوا بأن طلحة والزُّبير تابا ورَجَعا عن قتال على، لـكن الزبير قتله عمرو ابن جُرْمُوز بوادى السباع بعد مُنْصَرَفه من الحرب ، وطلحة لماهمَّ بالانصراف رَمَاه مَرْوان بن الحـكم ــ وكان مع أصحاب الجمل ــ بسهم فقتله .

وقالوا : إن عائشة رضى الله عنها قَصَدَتِ الإصلاحَ بين الفريقين فغلبها

حِنو ضبة والأَزْدُ على رأيها ، وقاتلوا علياً دون إذنها ، حتى كان من الأمر ما كان .

وقالوا فى صفين : إن الصواب كان مع علىٍّ رضى الله عنه ، وإن معاوية وأصحابه بَغَوْا عليه بتأويل أخْطَئُوا فيه ؛ ولم يكفروا بخطئهم .

وقالوا : إن علياً أصاب فى التحكيم ، غير أن الحكمين أخطآ فى خَلع على من غير سبب أوجب خلعه ، وخدع أحَدُ الحكمين الآخر .

وقالوا بمروق أهل النهروان على الدين ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم سماهم مارقين ، لأنهم أكفروا عليا ، وعثمان ، وعائشة ، وابن عباس ، وطَلْحَة ، والزبير ، وسائر من تبع عليا بعد التحكيم . وأكفروا كل ذى ذنب من المسلمين ، ومَنْ أكفر المسلمين وأكفر أخيار الصحابة فهو الكافر دونهم .

* * *

١٣ — وقالوا فى الركن الثالث عشر المضاف إلى الإيمان والإسلام — إن أصل الإيمان المعرفة والتصديقُ بالقلب ، وإنما اختلفوا فى تسمية الإقرار وطاعات الأعضاء الظاهرة إيمانا ، مع اتفاقهم على وجوب جميع الطاعات المفروضة ، وعلى استحباب النوافل المشروعة ، خلاف قول الكرامية الذين زعموا أن الإيمان هو الإقرار الفرد ، سواء كان معه إخلاص أو نِفاق ، وخلاف قول مَنْ زعم من القدَرية والخوارج أن اسم المؤمن يزول عن مرتكبى الذنوب .

وقالوا : إن اسم الإيمان لا يزول بذنب دون الكفر ، ومن كان ذنبه دون الكفر فهو مؤمنٌ وإن فَسَقَ بمعصية .

وقالوا : لا يحل قتل امرىء مسلم إلا بإحدى ثلاث : من ردَّة ، أو زِنًى بعد إحصان ، أو قصاص بمقتول هو كفؤه ، وهذا خلاف قول الخوارج فى إباحة قتل كل عاص لله تعالى .

ولو كان المذنبون كلهم كَفَرة لكانوا مرتدين عن الإسلام ، ولو كانوا

كذلك لكان الواجب قتلهم دون إقامة الحدود عليهم ، ولم يكن لوجوب قطع يد السارق وجَلْد القاذف ورجم الزانى المحصَن فائدة ، لأن المرتد ليس له حد إلا القتل .

* * *

١٤ — وقالوا فى الركن الرابع عشر — المضاف إلى الأولياء والأئمة — إن الملائكة معصومون عن الذنوب ، لقول الله تعالى فيهم : ﴿ لا يَعْصُونَ اللهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾(١) .

وقال أكثرهم بفضل الأنبياء على الملائكة ، خلاف قول من فَضَّل الملائكة على الأنبياء ، والتزم من أجل ذلك فضل الزَّبانية على أولى العَزْم من الرسل .

وقالوا بفضل الأنبياء على الأولياء من الأمم ، خلاف قول من فضَّل بعض الأولياء على بعض الأنبياء من الكرامية .

واختلف أهل السنة فى إمامة المفضول ، فأباها شيخنا أبو الحسن الأشعرى ، وأجازها القلانسى .

وقالوا بموالاة العَشَرة من أصحاب النبى عليه السلام ، وقطَعوا بأنهم من أهل الجنة ، وهم الخلفاء الأربعة ، وطلحة ، والزبير ، وسعد بن أبى وقّاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نُفَيْل ، وعبد الرحمن بن عَوْف ، وأبو عُبَيْدة بن الجراح .

وقالوا بموالاة كل مَنْ شهد بدراً مع النبى عليه السلام ، وقطعوا بأنهم من أهل الجنة ، وكذلك القولُ فيمن شهد معه أُحُداً ، إلا رجلا اسمه قُزْمَان فإنه قتَل بأُحُد جماعةً من المشركين ، وقتَل نفسه ، وكان ينسب إلى النفاق ، وكذلك كل من شهد بَيْعَة الرضوان بالحُدَيْبِيَة من أهل الجنة .

وقالوا : قد صح الخبر بأن سبعين ألفاً من هذه الأمة يدخلون الجنة

---

(١) من الآية ٦ من سورة التحريم .

بلا حساب ، وإن كل واحد منهم يشفع في سبعين ألفاً ، وقد دخل في هذه الجملة عُكّاشة بن محصن .

وقالوا أيضاً بموالاة كل مَنْ مات على دين الإسلام ، ولم يكن قبل مَوْته على بِدْعَة من ضلالات أهل الأهواء الضالة .

* * *

١٥ — وقالوا في الركن الخامس عشر المضاف إلى أحكام أعداء الدين : إن أعداء دين الإسلام صنفان : صنف كانوا قبل ظهور دولة الإسلام ، وصنف ظهروا في دولة الإسلام ، وتستروا بالإسلام في الظاهر ، وكادوا المسلمين ، وابتغوا غَوَائِلَهم .

فالذين كانوا قبل الإسلام أصناف ، تختلف فيهم الأوصاف .

منهم : عبدة الأصنام والأوثان .

ومنهم : عَبَدَة إنسان مخصوص كالذين عَبَدُوا جَمْشيذ ، والذين عبدوا نمروذ بن كنعان ، والذين عبدوا فرعون ، ومن جرى مجراهم .

ومنهم : الذين عَبَدُوا كل ما استحسنوا من الصُّوَر على مذاهب الحُلُولية في دعواها حلول روح الإلٰه بزعمهم في الصور الحسنة .

ومنهم : الذين عبدوا الشمس أو القمر ، أو الكواكب جملةً ، أو بعض الكواكب خصوصاً .

ومنهم: الذين عبدوا الملائكة وسَمَّوْهَا بنات الله ، وفيهم نزل قولُ الله تعالى : ﴿ إنَّ الذينَ لا يُؤْمِنُونَ بالآخِرَةِ لَيُسَمُّونَ المَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الأنثى ﴾[1] .

ومنهم : مَنْ عبد شيطاناً مَرِيداً ، ومنهم : قوم عبدوا البقر ، ومنهم : الذين عبدوا النيران .

وحُكْمُ جميع عَبَدَة الأصنام والناس والملائكة والنجوم والنيران تحريمُ ذبائحهم ، ونكاح نسائهم على المسلمين .

---

(١) من الآية ٧٧ من سورة النجم .

واختلفوا فى قبول الجزية منهم ، فقال الشافعى : لا تُقْبَل منهم الجزية ، وإنما يجوز قبولُها من أهل الكتاب أو ممن له شُبْهَة كتاب ، وقال مالك وأبو حنيفة : يجوز قبولها منهم ، غير أن مالكا استثنى القرشىّ منهم ، واستثنى أبو حنيفة العربىّ منهم .

ومن أصناف الكَفَرة قبل الإسلام السوفسطائية المنكرة للحقائق ، ومنهم السُّمَّنِية القائلون بقدم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال، ودعواهم أنه لا يُعْلَم شىء إلا من طريق الحواس الخمس ، ومنهم الدَّهْرية القائلون بقدم العالم ، ومنهم القائلون بقدم هَيُولى العالم مع إقرارهم بحدوث الأعراض منها ، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدم العالم وأنكروا الصانع ، وبه قال منهم فيثاغورس ، و باذينوس. ومنهم الفلاسفة الذين أقروا بصانع قديم ، ولكنهم زعموا أن صُنْعه قديم معه ، وقالوا بقدم الصانع والمصنوع ، كما ذهب إليه أبيذقليس ، ومنهم الفلاسفة الذين قالوا بقدم الطبائع الأربع والعناصر الأربعة التى هى الأرض والماء والنار والهواء، ومنهم الذين قالوا بقدم هذه الأربعة وقدم الأفلاك والكواكب معها ، وزعم أن للفلك طبيعة خامسة ، وأنها لا تقبل الكَوْنَ والفساد ، لا فى الجملة ولا فى التفصيل .

وقد أجمع المسلمون على أن هؤلاء الأصناف الذين ذكرناهم لا يحل للمسلمين أكْلُ ذبائحهم ، ولا نكاح نسائهم ، واختلفوا فى قبول الجزية منهم ، فمن قبلها من أهل الأوثان قبلها منهم، ومن لم يقبلها من أهل الأوثان لم يقبلها منهم، وبه قال الشافعى وأصحابه .

وقالوا فى المجوس إنهم أربع فرق : زروانية ، ومسخية ، وخرمدينية ، وبها فريدية ، وَذبائح جميعهم حرام ، وكذلك نكاح نسائهم حرام ، وقد أجمع الشافعى ومالك وأبو حنيفة والأوزاعى والثورى على جواز قبول الجزية من

الزروانية والمسخية منهم ، وإنما اختلفوا فى مقدار دِيَاتِهم ، فقال الشافعى : دية المجوسى خُمْسُ دية اليهودى والنصرانى ، ودية اليهودىّ والنصرانى ثلث دية المسلم ، فدية المجوسى إذاً خُمْسُ ثلث دية المسلم . وقال أبو حنيفة : دية المجوسى واليهودى والنصرانى كدية المسلم .

وأما المزدكية من المجوس فلا يجوز قبول الجزية منهم ، لأنهم فارقوا دين المجوس الأصلية باستباحة المحرمات كلها ، وبقولهم : إن الناس كلهم شركاء فى الأموال ، والنساء ، وسائر اللذات .

وكذلك البهافريدية لا يجوز قبولُ الجزية منهم ، وإن كانوا أحسن قولا من المجوس الأصلية ، لأن دينهم ظهر من زعيمهم «به آفريد» فى دولة الإسلام وكل كفر ظهر بعد دولة الإسلام فلا يجوز أخذ الجزية من أهله .

واختلف الفقهاء فى الصابئين من الكفرة ، فقال أكثرهم : إن حكمهم فى الذبيحة والنكاح والجزية كحكم النصارى فى جواز ذلك كله ، ومنهم من قال : إن مَنْ قال من الصابئين بقدم الهيُولى فحكمه كحكم أصحاب الهيولى كما ذكرناه قبل هذا ، ومَنْ قال منهم بحدوث العالم وكان الخلاف معه فى صفات الصانع فحكمه حكم النصارى ، وبه نقول .

وأجمع أصحاب الشافعى على أن البَرَاهمة الذين ينكرون جميع الأنبياء والرسل لاتحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم ، وإنْ وافقوا المسلمين فى حدوث العالم وتوحيد صانعه ، والخلاف فى قبول الجزية منهم كالخلاف فى قبولها من أهل الأوثان .

وأجمع فقهاء الإسلام على استباحة ذبائح اليهود والسَّامِرَة والنصارى ، وعلى جواز نكاح نسائهم ، وعلى جواز قبول الجزية منهم .

وإنما اختلفوا فى مقدار الجزية ، فقال الشافعى : إنْ بَذَلَ كلُّ حالم منهم ديناراً واحداً حَقَنَ دمه ، وقال أبو حنيفة : على الموسر منهم ثمانية وأربعون درهما

وعلى المتوسط أربعة وعشرون ، وعلى الفقير إثنا عشر .

واختلفوا فى حدودهم ، فقال الشافعى : إنها كحدود المسلمين ، ويُرْجَم الزانى منهم إذا كان مُحْصَنا ، وقال أبو حنيفة : لا رَجْم عليهم .

واختلفوا فى دِيَاتِهِم ، فقال الشافعى : دية الرجل منهم ثلث دية المسلم ، ودية المرأة منهم ثلث دية المسلمة ، وقال مالك : دية الكتابى نصف دية المسلم ، وقال أبو حنيفة : كدية المسلم سواء .

واختلفوا فى جَرَيَان القصاص بينهم ؛ فقال الشافعى : لايقتل مؤمن بكافر بحالٍ ، وقال أبو حنيفة : يُقْتَل المسلم بالذمى ، ولا يقتل بالمستأمن .

واختلفوا أيضاً فى وجوب الجزية على الشيخ الفانى منهم ، فأوجبها الشافعى ولم يوجبها أبو حنيفة إلا على مَنْ كان منهم ذاتدبير فى الحروب .

واختلفوا فى الثَّنَوِية ـ من المانوية ، والدَّيْصَانية ، والمرقيونية الذين قالوا بقدم النور والظلمة ، وزعموا أن العالم مركب منهما ، وأن الخير والنفع من النور ، وأن الشر والضرر من الظلام ـ فزعم بعض الفقهاء أن حكمهم كالمجوس ، وأباح أَخْذَ الجزية منهم مع تحريم ذبائهم ونسائهم ، والصحيحُ عندنا أن حكمهم فى النكاح والذبيحة والجِزْيَة كحكم عَبَدَة الأصنام والأوثان ، وقد بيّنّا ذلك قبل هذا .

وأما الكفرة الذين ظهروا فى دولة الإسلام ، واسْتَتَرُوا بظاهر الإسلام ، واغتالوا المسلمين فى السر ـ كالغُلاَة من الرافضة السَّبَئِيَّة ، والبيانية ، والمغيرية ، والمنصورية ، والجناحية ، والخطابية ، وسائر الحُلُولية ، والباطنية ، والمقنعية المبيضة بما وراء نهر جَيْحُون ، والمحمرة بأذربيجان ، ومحمرة طبرستان ، والذين قالوا بتناسخ الأرواح من أتباع ابن أبى العوجاء ، ومن قال بقول أحمد بن خابط من

المعتزلة ، ومن قال بقول اليزيدية من الخوارج الذين زعموا أن شريعة الإسلام تنسخ بشرع نبي من العجم ، ومن قال بقول الميمونية من الخوارج الذين أباحوا نكاح بنات البنين و بنات البنات ، ومن قال بمذاهب العذافرة من أهل بغداد ، أو قال بقول الحلاَّجية الغُلاَة فى مذهب الحلولية ، أو قال بقول البابكية أو الرزامية المفرطة فى أبى مسلم صاحب دولة بنى العباس ، أو قال بقول الكاملية الذين أكفروا الصحابة بتركها بيعة على ، وأكفروا عليًّا بتركه قتالهم — فإن حكم هذه الطوائف التى ذكرناها حكم المرتدين عن الدين ، ولا تحلّ ذبائحهم ، ولا يحل نكاح المرأة منهم ، ولا يجوز تقريرهم فى دار الإسلام بالجزية ، بل يجب استتابتهم فإن تابوا وإلا وجب قتلهم واستغنام أموالهم .

واختلفوا فى استرقاق نسائهم وذَرَاريهم ، فأباح ذلك أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعى ، منهم أبو إسحاق المروزى صاحب ابن سريج ، ومن أباح ذلك استدلّ بأن خالد بن الوليد لما قاتل بنى حنيفة وفَرَغَ من قتل مُسَيْلمة الكذاب صالح بنى حنيفة على الصفراء والبيضاء ، وعلى ربع السبى من النساء والذرية ، وأنفذهم إلى المدينة ، وكان منهم خَوْلَة أم محمد بن الحنفية .

وأما أهل الأهواء — من الجارودية ، والهشامية ، والنجّارية ، والجهمية ، والإمامية الذين أكفروا خيار الصحابة ، والقَدَرية المعتزلة عن الحق ، والبكرية المنسوبة إلى بكر ابن أخت عبدالواحد ، والضرارية ، والمُشَبهة كلها ، والخوارج — فإنا نكفرهم كما يكَفِّرُونَ أهل السنة ، ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ، ولا الصلاة خلفهم .

واختلف أصحابنا فى التوارث منهم ، فقال بعضهم : نرثهم ولا يرثوننا ، وبنَاهُ على قول معاذ بن جبل « إن المسلم يرث من الكافر ، والكافر لا يرث من المسلم » والصحيحُ عندنا أن أموالهم فَىْء ، ولا توارث بينهم و بين السنى ، وقد

روى أن شيخنا أبا عبد الله الحارثَ بن أسدٍ المحاسبي لم يأخذ من ميراث أبيه شيئاً ، لأن أباه كان قَدَرياً .

وقد أشار الشافعيُّ إلى بُطْلاَن صلاة مَنْ صلى خلف من يقول بخلق القرآن ونفى الرؤية .

وروى هشام بن عبيد الله الرازى ، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى خلف من يقول بخلق القرآن : إنه يُعيدُ الصلاة .

وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة ، فقال : هم الزنادقة .

وأشار الشافعى فى كتاب « الشهادات » إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطَّابية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقيهم على مخالفيهم ، وأشار فى كتاب « القياس » إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء .

ورَدَّ مالك شهادة أهل الأهواء فى رواية أشهب ، وابن القاسم ، والحارث ابن مسكين عن مالك أنه قال فى المعتزلة : زنادقة لايستتابون ، بل يقتلون .

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المعاوضة بين المسلمين الذين فى أطراف الثغور وبين أهل الحرب ، وإن كان قتلهم مباحاً ، ولايجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفاً ولا عبداً مسلماً فى الصحيح من مذهب الشافعى .

واختلف أصحاب الشافعى فى حكم القَدَرية المعتزلة عن الحق ، فمنهم من قال : حكمهم حكم المجوس لقول النبى عليه السلام فى القَدَرية « إنهم مَجُوسُ هذه الأمة » ؛ فعلى هذا القول يجوز أخْذُ الجزية منهم ، ومنهم من قال : حكمهم حكم المرتدين ، وعلى هذا لاتُؤْخَذ منهم الجزية ، بل يستتابون ، فإن تابوا وإلاوجَبَ على المسلمين قتلهم .

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء فى كتاب « الملل والنحل »

وذكرنا فى هذا الكتاب طَرَفاً من أحكامهم عند أهل السنة ، وفيه كفاية ، والله أعلم .

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

قولنا فى السلف الصالح من الأمة

أجْمَعَ أهلُ السنة على إيمان المهاجرين والأنصار من الصحابة ، هذا خلاف قول من زعم من الرافضة أن الصحابة كفَرَتْ بتركها بيعَةَ على ، وخلاف قول الكاملية فى تكفير علىّ بتركه قتالَهم .

وأجْمَعَ أهلُ السنة على أن الذين ارتدُّوا بعد وَفَاة النبى صلى الله عليه وسلم ــ من كِنْدَةَ ، وحنيفة ، وفزَارة ، وبنىأسد، وبنى بكر بن وائل ــ لم يكونوامن الأنصار ولا من المهاجرين ، قبل فتح مكة ، وإنما أطلق الشرع اسم المهاجرين لى مَنْ هاجَرَ إلى النبىصلى اللهعليه وسلم قبل فتح مكة ، وأولئك بحمد الله ومَنّه درَجُوا على الدين القويم والصراط المستقيم .

وأجْمَعَ أهلُ السنة على أن مَنْ شهد مع رسول الله عليه السلام بَدْراً من أهل الجنة . وكذلك كل من شهد معه أُحُداً غير قزمان الذى استثناه الخبر ، وكذلك كل من شهد معه بيعة الرضوان بالُحدَيْبية .

وقالوا بما ورد به الخبر بأن سبعين ألفاً من أمة الإسلام يدخلون الجنة بلا حساب منهم عُكاَّشةبن محصن[1] ، وأن كل واحد منهميشفعفىسبعينألفاً .

---

(١) عكاشة بن محصن الأسدى : صحابى جليل ، سأل رسول الله أن يدعو له بأن يكون ممن يدخلون الجنة بغير حساب ، فدعا له ، وسأله آخر فقال : سبقك بها عكاشة ، وقد روى البخارى ومسلم قصته ، وتوفى فى قتالطليحة الأسدى سنة ١١هـ .

وقالوا بموالاة أقوام وردت الأخبار بأنهم من أهل الجنة ، وأن لهم الشفاعة في جماعة من الأمة ، منهم : أُوَيْس القَرَني[١] ، والخبر فيهم مشهور .

وقالوا بتكفير كل من أَكْفَرَ واحداً من العشرة الذين شهد لهم النبيُّ صلى الله عليه وسلم بالجنة .

وقالوا بموالاة جميع أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأكفروا من أَكْفَرَهن أو أَكْفَرَ بعضهن .

وقالوا بموالاة الحسن والحسين والمشهورين من أسباط رسول الله عليه الصلاة والسلام ، كالحسن بن الحسن ، وعبدالله بن الحسن ، وعلى بن الحسين زين العابدين ، ومحمد بن على بن الحسين المعروف بالباقر ، وهو الذى بَلَّغه جابر بن عبد الله الأنصارى سَلاَمَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجعفر بن محمد المعروف بالصادق ، وموسى بن جعفر ، وعلى بن موسى الرضا ، وكذلك قولهم فى سائر أولاد على من صُلْبه ، كالعباس ، وعمر ، ومحمد بن الحنفية ، وسائر من دَرَج على سَنَن آبائه الطاهرين ، دون مَنْ مال منهم إلى الاعتزال أو الرَّفْضِ ، ودون من انتسب إليهم وأسْرَفَ فى عدوانه وظلمه كالبرقعى الذى عَدَا على أهل البصرة ظلماً وعدواناً ، وأكثر النسابين على أنه كان دَعِيًّا فيهم ولم يكن منهم .

وقالوا بموالاة أعلام التابعين للصحابة بإحسان ، وهم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ يقولون ربنا أغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولاتجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤف رحيم ﴾[٢] .

وقالوا ذلك فى كل مَنْ أظهر أصول أهل السنة .

---

(١) أويس القرنى : زاهد مشهور ، كان مالك ينكر وجوده ، إلا أن شهرته وشهرة أخباره لاتدع لأحد مجالا أن يشك فيه ، ذكره الحافظ ابن حجر فى الإصابة ١ / ١١٩ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة الحشر .

وإنما تبرءوا من أهل الملل الخارجة عن الإسلام ، ومن أهل الأهواء الضالة مع انتسابها إلى الإسلام كالقَدَرية ، والمرجئة ، والرافضة ، والخوارج ، والجَهْمية ، والنجَّارية ، والمجسِّمة ، وقد تقدم بيان تفصيل هذه الجملة فى الفصل الذى قبل هذا الفصل بما فيه كفاية .

الفصل الخامس [1]

من فصول هذا الباب

فى بيان عصمة الله أهل السنة عن تكفير بعضهم بعضا

[أهْلُ السنة لا يكفر بعضُهم بعضًا ، وليس بينهم خلاف يوجب التبرى والتكفير . فهم إذَنْ أهلُ الجماعة القائمون بالحق ، والله تعالى يحفظ الحق وأهله، فلا يَقَعُونَ فى تَنَابُذ وتناقض ، وليس فريق من فرق المخالفين إلا وفيهم تكفير بعضهم لبعض ، وتبرى بعضم من بعض ، كالخوارج ، والروافض ، والقَدَرية ، حتى اجتمع سبعة منهم فى مجلس واحد فافترقوا عن تكفير يعضهم بعضا،وكانوا بمنزلة اليهود والنصارى حين كفَّر بعضهم بَعْضا حتى قالت اليهود : ﴿ ليست النصارى على شىء ، وقالت النصارى : ليست اليهودعلى شىء ﴾ [2] . وقال الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً ﴾ [3] . وقد عصم الله أهل السنة من أن يقولوا فى أسلاف هذه الأمة منكراً ، أو يطعنوا فيهم طعناً ، فلا يقولون فى المهاجرين ، والأنصار ، وأعلام الدين ، ولا فى أهل بدر ، وأحد ، وأهل بيعة الرضوان ، إلا أحْسَنَ المقال ، ولا فى جميع مَنْ شهد لهم

(١) من هنا سقط من الطبعة الأولى ، وقد اعتمدنا فى إثباته على النسخة التى أخرجها المغفور له الشيخ محمد زاهد الكوثرى ، تغمده الله بفضله ورضوانه .

(٢) من الآية ١١٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٨٣ من سورة النساء

النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، ولا أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه ، وأولاده، وأحفاده ــ مثل الحسن ، والحسين ، والمشاهير من ذرياتهم مثل عبد الله ابن الحسن ، وعلى بن الحسين ، ومحمد بن على ، وجعفر بن محمد ، وموسى بن جعفر ، وعلى بن موسى الرضا عليهم السلام ــ ومن جرى منهم على السَّدَاد من غير تبديل ولا تغيير ، ولا فى الخلفاء الراشدين ، ولم يستجيزوا أن يطعنوا فى واحد منهم ، وكذلك فى أعلام التابعين وأتباع التابعين ، الذين صانهم الله تعالى عن التلوث بالبدع ، وإظهار شيء من المنكرات ، ولا يحكمون فى عوامّ المسلمين إلا ظاهر إيمانهم ، ولا يقولون بتكفير واحد منهم إلا أن يتبين منه ما يوجب تكفيره ، ويصدقون بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يدخُلُ الجنةَ من أمتى سبعون ألفا بغير حساب ، هم الذين لا يَسْتَرْقُونَ ولا يَتَطَيَّرُونَ وعلى ربهم يتوكلون » كما أخرجه البخارى ، وقد ورد أنه يشفع كل واحد منهم فى عدد ربيعة ومضر ، ويوجبون على أنفسهم الدعاء لمن سلف من هذه الأمة ، كما أمر الله تعالى فى كتابه حيث قال : ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤف رحيم ﴾ (١) .

الفصل السادس

من فصول هذا الباب

فى بيان فضائل أهل السنة ، وأنواع علومهم وأئمتهم

[اعلم أنه لا خَصْلَةَ من الخصال التى تُعَدُّ فى المفاخر لأهل الإسلام : من المعارف والعلوم ، وأنواع الاجتهادات ، إلا ولأهل السنة والجماعة فى مَيْدَانها القِدْحُ المُعَلَّى ، والسهم الأوفر ، فدونك أئمة أصول الدين وعلماء الكلام من أهل السنة .

(١) من الآية ١٠ من سورة الحشر .

فأول متـكلميهم من الصحابة على بن أبى طالب كرم الله وجهه حيث نَاظَرَ الخوارج فى مسائل الوعد والوعيد ، وناظَرَ القَدَرية فى المشيئة والاستطاعة والقَدَر ، ثم عبدُ الله بن عمر رضى الله عنهما حيث تبرأ من معبد الجهنى فى نفيه القَدَرَ .

وأول متـكلمى أهل السنة من التابعين عمرُ بن عبد العزيز ، وله رسالة بليغة فى الرد على القدرية ، ثم زَيْدُ بن على زين العابدين ، وله كتاب فى الرد على القدرية ، ثم الحسن البصرى ، ورسالته إلى عمر بن عبد العزيز فى ذم القَدَرية معروفة ، ثم الشعبى ، وكان أشد الناس على القدرية ، ثم الزهْرِى ، وهو الذى أفتى عبدَ الملك بن مروان بدماء القدرية .

ومن بعد هذه الطبقة جعفر بن محمد الصادق ، وله كتاب الرد على القدرية ، وكتاب الرد على الخوارج ، ورسالة فى الرد على الغُلاَة من الروافض .

وأول متكلميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب : أبو حنيفة ، والشافعى ، فإن أبا حنيفة له كتاب فى الرد على القَدَرية سماهُ كتاب الفقه الأكبر ، وله رسالة أملاها فى نصرة قول أهل السنة إن الاستطاعة مع الفعل ، ولـكنه قال : إنها تصلح للضدين ، وعلى هذا قوم من أصحابنا ، وللشافعى كتابان فى الـكلام ، أحدهما : فى تصحيح النبوة والرد على البراهمة ، والثانى : فى الرد على أهل الأهواء .

فأما المَرِيسىُّ من أصحاب أبى حنيفة فإنما وافق المعتزلة فى خَلْق القرآن وأكفرَهم فى خلق الأفعال .

ثم من بعد الشافعى تلامذته الجامعون بين علم الفقه والـكلام ، وكان أبو العباس بن سُرَيج أبْرَعَ الجماعة فى هذه العلوم ، وله نقض كتاب الجاروف على القائلين بتـكافؤ الأدلة .

ثم من بعدهم الإمام أبو الحسن الأشعرى الذى صار شَجًى فى حلوق القدرية.

ومن تلامذته المشهورين أبو الحسن الباهلى ، وأبو عبد الله بن مجاهد ، وهما اللذان أثمرا تلامذة هم إلى اليوم شموس الزمان وأئمة العصر ، كأبى بكر محمد بن الطيب [الباقلانى] وأبى إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراينى ، وابن فورك .

وقبل هذه الطبقة : أبو على الثقفى ، وفى زمانه كان إمام السنة أبو العباس القلانسى الذى زادت تصانيفه فى الكلام على مائة وخمسين كتابا ، وقد أدركنا منهم فى عصرنا ابنَ مجاهد ، وابن الطيب ، وابن فورك ، وإبراهيم بن محمد رضى الله عن الجميع ، وهم القادة السادة فى هذا العلم .

وأما أئمة الفقه فى عهد الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم فقد ملأوا العالم علما ، وليس بينهم من لا يناصر السنة والجماعة ، وهم أشهر من نار على عَلَم ، ففى سَرْد أسمائهم طول .

وأما أئمة الحديث والإسناد فهم سائرون على هذا المَهْيَع الرشيد ، لا يُوصَم أحد منهم ببدعة ، وفى طبقاتهم كتب خاصة تغنى عن ذكر أسمائهم هنا ، وآثارهم الخالدة لم تزل بأيْدِى حَمَلة العلم مدى الدهر ، وكذلك أئمة الإرشاد والتصوف كانوا على توالِى القرون على هذا المنهج السديد فى المعتقد .

وكذلك جَمْهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة ، فمن الكوفيين : المفضَّلُ الضبى ، وابن الأعرابى ، والرُّؤَاسى ، والكسائى ، والفراء ، وأبو عُبَيد قاسم بن سَلاَّم ، وعلى بن المبارك اللحيانى ، وأبو عَمْرو الشيبانى ، وإبراهيم الحربى ، وثعلب ، وابن الأنبارى ، وابن مقسم ، وأحمد بن فارس ، كانوا كلهم من أهل السنة .

ومن البصريين : أبو الأسود الدؤلى ، ويحى بن معمر ، وعيسى بن عُمر الثقفى ، وعبد الله بن أبى إسحاق الحضْرَمى ، وبعدهم أبو عَمْرو بن العَلاَء الذى قال له عمرو بن عُبَيْد القَدَرى : وقد ورد من الله تعالى الوعد والوعيد، والله تعالى

يصدق وعده ووعيده ، فأراد بهذا الـكلام أن ينصر بدْعَتَه التى ابتدعها فى أن العُصاة من المؤمنين خالدون مخلدون فى النار ، فقال أبو عمرو بن العلاء : فأين أنت من قول العرب : إن الـكريم إذا أوْعدَ عفا ، وإذا وَعَدَ وفى ، وافتخار قائلهم بالعفو عند الوعيد حيث قال :

وَإِنِّى إِذَا أَوْعَدْتُه أو وَعَدْتُه ‏ لَمُخْلِفُ إبعَادِى ومُنْجِزُ مَوْعِدِى

فعدَّه من الـكرم لا من الخلق المذموم ، وكذا الخليل بن أحمد ، وخَلَف الأحمر ، ويونس بن حبيب ، وسيبويه ، والأخفش ، والأصمعى ، وأبى زيد الأنصارى ، والزَّجاج ، والمازنى ، والمبرد ، وأبى حاتم السجستانى ، وابن دُرَيْد ، والأزْهَرى ، وغيرهم من أئمة الأدب ، لم يكن بينهم أحد إلا وله إنـكار على أهل البدعة شديد ، وبُعْد عن بِدَعِهم بعيد ، ولم يكن فى مشاهيرهم من تدَنَّسَ بشىء من بدع الروافض والخوارج والقَدَرية .

وكذلك أئمة القراءة وحَمَلة التفسير بالرواية من عهد الصحابة إلى عهد محمد ابن جرير الطبرى وأقرانه ومن بعدهم ، كانوا كلهم من أهل السنة ، وكذلك المفسرون بالدراية إلا بعض أفرادٍ من أهل البدعة .

وكذلك مشاهير علماء المَغَازى ، والسير ، والتواريخ ، ونقدة الأخبار ، وحَمَلة الرواية من أهل السنة والجماعة .

فيظهر بذلك أن جماع الفضل فى العلوم فى أهل السنة والجماعة ، حَشَرَنا الله سبحانه فى زمرتهم .

الفصل السابع

من فصول هذا الباب

فى بيان آثار أهل السنة فى الدين والدنيا ، وذكر مفاخرهم فيهما

[ألممنا ببعض آثار أهل السنة فى شتَّى العلوم ، بحيث يظهر من ذلك أنهم

لا يلحقون فى هذا المضمار ، ومؤلفاتهم فى الدين والدنيا فخر خالدٌ مَدَى الدهر للأمة المحمدية ، وأما آثارهم العمرانية فى بلاد الإسلام فمشهورة مَاثِلَةٌ أمام الباحثين ، خالدة فى بطون التواريخ ، بحيث لا يلحقهم فى ذلك لا حــق ، كالمساجد ، والمدارس ، والقصور ، والرِّبَاطات ، والمصانع ، والمستشفيات ، وسائر المبـانى المؤسسة فى بلاد السنة ، وليس لسوى أهل السنة عمـــل يذكر فى ذلك .

وقد بنى الوليد بن عبد الملك المسجد النبوى ، ومسجد دمشق على أبدع نظام ، وكان سنيا ، وبنى أخوه مَسْلَمَـة المسجدَ بقسطنطينية ، وكان سنيا ، وكل مافى الحرمين وسائر الحواضر من شواهق الآثار فمن عمل أهل السنة .

وأما سعى بعض العُبَيْديين فى عمارات فشىء لا يذكر أمام أعمال مـــلوك السنة على اختلاف الدول ، على أنه لا مَوْقِـعَ لما كانوا يبنونه مع سوء اعتقادهم ، كما قال الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مساجِدَ الله شاهدين على أنفسهم بالـكفر ﴾[1] ولا يتسع المقام لِسَرْد مالأهل السنة من الآثار الفاخرة فى الدين والدنيا .

وفى هذه الإلمامة كفاية فى استذكار مآثر أهل السنة التى لا آخر لها فى ناحيتى الدين والدنيا ، ولله الحمد ، وله الفضل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

تم ـ بحمد الله ، وحسن تيسيره ـــ تحقيق كتاب « الفرق بين الفرق » لأبى منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادى ، نسأله جلت قدرته أن يتقبل عملنا أحسن القبول ، وأن يكتبه لنا فى سجل الحسنات ، إنه ولينا وهو نعم المولى ونعم النصير .

---

(١) الآية ١٧ من سورة التوبة .